ارحل..

روايةٌ شخصيّةٌ لِـ 17 سنة من الحِراك الكويتي

طارق نافع المطيري



لم يكن الخليج بمعزل عن تداعيات الربيع العربي، وقد شهدت الكويت حراكاً واسعاً واستثنائياً وذا طبيعة خاصة، كونه الأوسع في الخليج من ناحية أعداد النزول إلى الشارع، وهو أيضاً ذو طبيعة إصلاحية لا ثورية، ولم تكن له دوافع طائفية. وعلى الرغم من أهمية كل ذلك إلا أن هذا الحراك لم يتم توثيقه، وقد تكون كثيرٌ من تفاصيله عرضة للضياع.

من هنا جاءت محاولة طارق المطيري في توثيق هذه التجربة، ليس فقط فيما يخص مرحلة الربيع العربي، بل استطاع وبمهارة، ومن خلال حضوره في معظم الفعاليات السياسية، أن يدوّن بدايات الحراك السياسي والنزول إلى الشارع بعد مرحلة الغزو العراقي للكويت، والذي تشكّل مع دخول الإنترنت إلى الخليج في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مروراً بمراحل مهمة من التاريخ السياسي الكويتي الحديث: «نبيها خمس، النزول إلى الشارع، الاستجوابات، ساحة الإرادة، حملة إرحل، التشكيلات الشبابية الجديدة، مواجهات الشارع، المحاكمات، الاعتقالات، كرامة وطن والمسيرات الضخمة» والكثير من المحطات المهمة الموثّقة بين دفتَيْ هذا الكتاب.

كما ويمثّل هذا الكتاب دعوة من المؤلف والناشر لكل المراقبين والناشطين السياسيين كي يُسهموا بدورهم في تدوين تجاربهم ورؤاهم الخاصة للحراك السياسي في الكويت والخليج، من أجل تاريخٍ مكتوب وموثّق تستفيد منه الأجيال القادمة وتُراكم عليه.

الثمن: **١٢** دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN 978-614-431-793-8



ارحل..

رواية شخصية لـ ١٧ عاماً من الحراك الكويتي

ارحل..

رواية شخصية لـ ١٧ سنة من الحراك الكويتي

طارق نافع المطيري



جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد جسور للترجمة والنشر

ارحل.. رواية شخصية لـ ١٧ عاماً من الحراك الكويتي/ طارق نافع المطيري.

٢٩٦ص.

ISBN 978-614-431-793-8

١. الكويت ـ الأحوال السياسية.

320

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لجسور
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٦

جسور للترجمة والنشر

لبنان ـ بيروت
josour.pub@gmail.com

المحتويات

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى الذي تتواضع في جنبه كلّ هدية، وتصبح في حضرته الكلمات حروفاً مجرّدة ورموزاً عاجزة عن إفصاح معانيها، إلى الذي أحمل اسمه مفتخراً به بين الناس أجمعين. . إلى أبي أبو طارق:

«نافع محمد المطيري»

سبب وجودي في هذه الدنيا التي سبقني لمغادرتها بعد أن ترك فيّ أثره الذي أرجو الله تعالى أن يصله منه كل خير يرفع مقامه عند ربه، وإن كان في هذا الكتاب خيراً فما هو إلا بقيّة من أثره الطّيب، وإن كان فيه غير ذلك فهو بقدر بعدي عن كريم خلقه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، ورحم من قال: آمين.

الشكر لكم..

أعوذ بالله ممن جحد الفضل عليه وقال: «إنّما أوتيته على علم عندي»، فما خرج هذا الكتاب إلا بفضل الله الذي أسأله سبحانه قبول خير ما فيه وتجاوز ما حواه من تقصيري وزللي.

وما شكر الناس إلا تبع لشكر الله تعالى، وخصوص الشكر لمن تحمّل معي عبئ مراجعة الكتاب وتفضّل علي بملاحظاته، فقد كان نسيبي أخو زوجتي حمد العتيبي كثير الإلحاح علي لإخراج هذا الكتاب حتى لم أكد ألقاه إلا ذكّرني بمسؤوليتي أمام ما شهدته من أحداث وكأنما لسان حاله يقول: «ولا تكتموا الشهادة» فلم يكن يجعل لي من نفسي فسحة حتى أنهيته، ثمّ تكرّم بمراجعته وأبدى ملاحظات الحريص المؤمّل خيراً.

أما أبا عبد العزيز سعود العصفور الصديق العزيز الذي لو وصفه الواصف بـ «موسوعة الحراك وأرشيفه» ما بالغ، وقد كانت مفاجأتي بأن قرأ الكتاب في يوم واحد فقط، ثم أبدى ما يزيد عن عشرين ملاحظة كان الكثير منها سداً للخلل واستكمال لنقص ما كان الكتاب ليخرج دون الأخذ بها.

أما الأستاذة الأديبة سعديّة مفرّح فقد أرسلت لي رسالة لا

أزال أعتز بها وأذكرها لكل من حدّثته عن الكتاب، إذ تكرمت بشهادة أديبة كاتبة يشهد لها القريب والبعيد ويكفي من رسالتها قولها: «من أجمل ما قرأت هذا العام، ولعلّه أجمل ما قرأت في بابه»، فأبى الشكر إلا أن يتوقف عندها راجياً قبوله منها.

أما الصديق العزيز أبو عبد الرحمن حمد العليان فسيعرف القارئ الكريم أهمية ملاحظاته التي تكرّم بها من أثره ودوره في الحراك، وقد كانت ملاحظاته تقرّبني من الإنصاف كلّما ملت عنه، فجزاك الله عني خيراً.

ولعلّكم يا كرام لن تستغربوا إذ أفصحت أن كثيراً من الملاحظات المهمة وعناوين الفصول قد اقترحتها السّيدة الكريمة أم ناصر رانيا السعد نصّاً، ولم يقتصر تكرّمها بمراجعة الكتاب ثم إبداء ملاحظاتها وحسب، بل كانت في كثير من الأجزاء تتكلّف عناء الاتصال بي لتناقشني بها وتسألني عنها حتى كانت ملاحظاتها في غاية الدّقة والأهمية، فاقبلي شكري وتحياتي لأسرتك العزيزة التي منحتني جزء من وقتك.

أما الزميلة والمستشارة الأولى في حركتنا «الحركة الديمقراطية المدنية» الآنسة شيماء العسيري، فقد كان رأيها القانوني والسياسي فريداً ووحيداً ممن تفضّلوا بمشاركتي هذا العمل، وهي كما كانت دائماً تبيّن لي هذه الجوانب مما استشيرها به فلا تجانب الرجاحة رأيها أبداً، فشكراً جزيل الشكر لك شيماء.

الصاحب القريب والأخ العزيز أبو يوسف علي السند، هو عندي متمثلاً حديث النبيّ صلّى الله عليه وآله وصحبه وسلّم: «المؤمن مرآة أخيه» فشكره على مشاركتي هذا العمل يعتبر من نافلة القول، فأخي علي محلّ الشكر دائماً في كل أمر يشغلني وذو بال

لا أستغني فيه عن رأيه، وكونه ذخيرة علمية ومعاصراً للأحداث جميعها فكان رأيه لا يجاريه أحداً فيه.

وكان للصديق العزيز عذبي المطيري نظرة مهمة ومميزة عن موقع الكتاب وأهميته للحراك الكويتي وتوثيقه، فعذبي هو الذي يعطي النظرة البعيدة للحراك والزاوية الأكبر دون الاستغراق في تفاصيلها، فشكره على تميّز ما يتفضل به علي من رأي دائماً واجب مستحق.

وقد ادخرت مسك الختام للتي حوت من كل صفة أميزها، ومن كل رأي أهمّه، للتي أخال من قربها وعنايتها بالكتاب والكاتب أنّها هي من كتبته، إلى نورة العتيبي صاحبتي وزوجتي وأم أبنائي، والتي لا أكتفي فخراً أن أذكّر دوما بزوجة منذ الأسبوع الأول من زواجها تخرج مع زوجها في تجمّع ومظاهرة تسنده وتدعم موقفه هي وأسرتها الكريمة، زوجة كأم زياد وهذا موقفها منذ البدء كيف يكون أثرها في الكتاب؟ بل كيف يمكن أن يكون الشكر موفيها حقها؟!

وبعد هذا الذّكر والشكر لفضل أولي الفضل، أصبح جليّاً أن عدم نسبة الكتاب لجهدي وحدي وإدعاء العلم من عندي حقيقة أقرّها لا تواضعاً أتصنّعه، فالشكر لكم يا من ساهمتم بأحسن ما في هذا الكتاب، وأعتذر منكم عن أبقاء ما يمكن أن يعتريه النقص والخلل بتقصيري.

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما اكتشفت الإنترنت

الطارق: حمد، هل أنت موجود؟

حمد: نعم، أهلاً طارق..

الطارق: هل ممكن أن تعمل لي تصميماً بسيطاً؟

حمد: تصميم لِـ ماذا؟!

الطارق: سأرسل لك صورة وأريدك أن تضعها في دائرة حمراء ويقطعها من فوق الصورة خط أحمر في وسطه تكتب كلمة «ارحل».

حمد: أين الصورة؟

فأرسلت له صورة رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح فابتسم أخي حمد!

كان هذا الحوار هو ما دار بيني وبين أخي عبر برنامج المحادثة المعروف ماسنجر (Messenger) من على مكتبي في جامعة الكويت؛ حيث كنت أعمل ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ وبعد فراغي من كتابة مقالة في مدونتي ـ مدونة الطارق ـ بعنوان «نستحق الأفضل» والتي كانت عبارتها الأخيرة: «الزملاء والزميلات فلنكن عمليين ونفعل شيئاً، أي عمل مهما كان بسيطاً سيترك أثراً يتعاظم ويكبر بالإخلاص وبالهمة العالية».

هنا، أرسل لي أخي حمد الصورة التي طلبت منه تصميمها لهذه المقالة التي بدأت بها حملة «ارحل» وكانت شعاراً لها.



(صورة الحملة ارحل)

لم تكن هذه المقالة صدفة أو مجرد مقالة عابرة ككثير من المقالات التي نكتبها تعبيراً عن شعور معين أو تعليقاً على موقف ما، بل جاءت نتيجة حراك بدأ منذ سنوات قبل ٢٠٠٦، وقبل انطلاق حملة «نبيها خمس» تلك السنة التي طالب فيها الشباب ومعهم القوى السياسية التقليدية بتعديل الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى خمس دوائر، إنني لا أبالغ حين أُرجع ما حدث من حراك شبابي في ٢٠٠٦ في قضية الدوائر الخمس وما أعقبها من أحداث وحراك لا يزال مستمراً إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي وتحديداً مع دخول الإنترنت إلى الكويت.

لقد أسهم الإنترنت في إيجاد ظروف لم تتوافر للبشرية من قبل خصوصاً في مجال التواصل وانتشار المعلومة ونقل الأفكار، وإلى حد كبير يُعتبر جيلنا الشاب هو المستفيد الأول وبدرجة أكبر وأكثر تأثيراً وتأثراً من الجيل الذي سبقنا والجيل القادم في إثرنا، فمسؤوليتنا كبيرة كجيل وسيط بين جيليْن، فنحن جيل ورث ممن سبقه ظروفاً استثنائية على مستوى أمة العرب، كما إنّنا الجيل الذي سيورِث

من يأتي بعده من أبناء هذه الأمة ونأمل أن نورِثهم خيراً مما ورثناه.

ولا أزال أذكر ذلك اليوم الصائف من سنة ١٩٩٥ حين ذهبت أنا وأخي الأصغر منّي مباشرة أحمد إلى إحدى الجمعيات التعاونية (السوبر ماركت) لنشتري بطاقة اتصال بالإنترنت حيث كانت الثلاث ساعات بدينار واحد، وكنت أظن الثلاث ساعات مدة كافية لاكتشاف هذا المجهول (الإنترنت).

بطبيعة الحال لم نكن نعلم حينها ما هو هذا الإنترنت وما العالم الذي سينفتح لنا من خلال شاشة الكمبيوتر، إننا لم نكن نعرف كيف نقوم بالاتصال به فنياً حتى، لكننا بفضول المراهقين أقدمنا على هذه الخطوة المستعجلة والتي قفزت بي خطوات نحو عالم لم أكن أظن من قبل أنني سأصل إليه.

صوت «المودم» كان هو التغير الذي طرأ على كل محاولاتنا في دخول الإنترنت فبعد عدة تجارب في إيصال الأسلاك لكل فتحة في الكمبيوتر، وبعد إدخال رقم الاتصال في كل فراغ يطلب منا تعبئته سمعنا أزيز «المودم» الذي عرفنا فيما بعد أنه الروح التي تنبعث في جهاز أصم وأعمى، فيتحول إلى عالم مجتمع بين يديك في شاشة لا تتجاوز مساحتها ٤٠ سم^{٢}!!

كان التوجّس والترقّب والفضول والانتظار يجعلنا نضغط على كل برنامج أمامنا في الشاشة، حتى لمحنا ذلك الاسم المميز وهو برنامج المحادثة الشهير في تلك الفترة الـ (mirc)، والذي كان حديث قلة من الأصدقاء في المدرسة الذين سبقونا إلى عالم الإنترنت، بسرعة ضغطت على زر البرنامج فطلب مني تعبئة بعض الفراغات ببياناتي، وبعد تعبئتها ضغطت على زر الموافقة وإذا بشاشة بيضاء تملؤها الأحرف والكلمات والجمل الإنكليزية وهي

تتحرك من الأسفل إلى الأعلى بسرعة، بعد لحظات فتح لي مربعاً فيه أسماء دول وفيه فراغ للكتابة، فبحثنا عن اسم الكويت بالإنكليزية كما يتطلّب البرنامج، فأدْخَلَنا إلى غرفة المحادثة التي بوصولنا إليها أحسسنا بأننا اقتربنا جداً من دخول الإنترنت، نعم، فحتى عند هذه اللحظة كان الشك في أننا لم نصل بعد إلى الإنترنت لا يزال قائماً حتى قمت بكتابة: (السلام عليكم) فرد عليّ البعض: (وعليكم السلام) تحية في مقابل المعرّف (Guest28480) الذي اختاره لي البرنامج.

بدأت أنا وأخي نتنازع المقعد أمام شاشة الكمبيوتر حتى يُظهر كل منّا مهارته الطارئة في استعمال الإنترنت!، وتغاضى كل منّا عن جهالة الآخر قبل دقائق، يومها لم يكن هناك يوتيوب (youtube) ولا فيسبوك (facebook) ولا تويتر (twitter) ولم يكن هناك غوغل (google) ولكم أن تتخيلوا كيف كان الإنترنت قبل غوغل (google)!.

إنه وعلى الرغم من غياب تلك المواقع التي هي من أهم مواقع الإنترنت اليوم، كان الإنترنت وقتها يعني أنك حزت العالم وأجلسته أمامك وإن كان أغلبه لا يتحدث العربية.

حينها كانت المواقع العربية محدودة جدّاً، وكان موقع (أين) ثم بعدها (نسيج) في منتصف التسعينيات تقريباً هما غاية التواجد العربي بالنسبة إلينا، إضافةً إلى تجارب عربية متواضعة ومواقع شخصية قليلة بسيطة التصميم والإمكانيات، لكن من يهتم لم نكن نبحث عن المعلومة ولسنا منشغلين في البحث العلمي ولا المواقع الشخصية، كان جلّ اهتمامنا كمراهقين التسلية والمتعة عبر اكتشاف ميدان وساحة جديدتين وسهلتين للعب والمرح لا أكثر.

بطبيعة الحال لم نكن نشعر حينها بالتأثير الذي يتركه الإنترنت والتواصل «البدائي» مع الآخر الذي يأتي من ثقافة وتربية ومرحلة

عمرية وسلوك مختلف لا يفصل بينك وبينه إلا شاشة، يكفي الأثر الذي يتركه فيّ التواصل مع الجنس الآخر والذي على الرغم من براءته إلا أنه يصطدم مع تربية وثقافة ومجتمع جعلت آخر معرفة أو مخالطة لي بالفتيات تعود أكثر من ٦ سنوات، أي حين كنت في التاسعة من عمري، يومها كان اللعب مسموحاً مع بنات عمي الصغيرات أيام الزيارات العائلية، وبعد ذلك تبدأ الانتقادات تُوجّه إلى الصبية الذين يُفترض بهم السير منذ ذلك العمر المبكر في خطوات الرجولة التي تبدأ بإلغاء الجنس الآخر من الماضي، والحاضر، وربما المستقبل، لولا سنّة الحياة.

كما إن الالتزام الديني الذي نشأتُ عليه منذ حلقات الشيخ أبو حسّان «الفلسطيني» في مسجد الحي والتي حفظت فيها أجزاء من القرآن الكريم كان لا يزال يصبغ شخصيتي أمام نفسي والأسرة والأصدقاء، فمعرفة الجنس الآخر ليست فقط منافيةً لمتطلبات الرجولة بل هي حرام شرعاً يستحق مرتكبه تأنيب الضمير ونظرة اللوم والإدانة من قبل المجتمع.

بالطبع، ذلك التواصل مع المختلِف بالعمر أو الأفكار أو الجنس، كان يترك أثره الواضح في أبناء جيلي، ويعيد تكوين شخصياتنا ونظرتنا إلى ذلك الآخر الذي أصبح مألوفاً في عالم الإنترنت.

«خيطان» كانت الأولى

أذكر تلك الليلة في نهايات شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٩٩، إحدى غرف المحادثة الأشهر (Kuwait) في برنامج (mirc) بدأ الشباب يتناقلون خبر أحداث منطقة «خيطان» المنطقة المكتظة بالعمالة الهامشية والتي تغلب عليها الجالية المصرية الشقيقة، حيث نشب خلاف بين مجموعة من العمّال المصريين ـ أغلبهم من صعيد

مصر - مع بعض العمّال الآسيويين وتطور الخلاف إلى اشتباكات كبيرة بين الجاليتيْن امتدت لتتحول إلى أعمال شغب تدخّل فيها العشرات من رجال الشرطة والآليات العسكرية.

بدأ في تلك الأثناء، والتطوّرات تتوالى في غرفة المحادثة، تداعي الشباب الكويتي للذهاب إلى منطقة «خيطان» بعد أن سَرَت أنباء عن فقدان رجال الشرطة السيطرة على الأوضاع، كما استفزّ الشبابَ الكويتي بعضُ الأنباء وربما تكون شائعات تتحدث عن تعرض بعض العائلات الكويتية التي تسكن المنطقة للأذى أو إتلاف الممتلكات.

في اعتقادي أن ذلك السلوك العفوي للشباب الكويتي بالتوجه إلى «خيطان» هو أول تحرك من نوعه كان الإنترنت عاملاً من العوامل المؤثرة فيه وإن بشكل بسيط وبدائي جدّاً، لكنه تاريخياً وموضوعياً يُعتبر بداية وإشارة إلى عهد جديد سيأتي بعد سنوات من تلك الحادثة بشكل أكثر تعقيداً وأبعد عن العفوية.

هنا تحاور العرب

كانت المنتديات العربية ميداناً آخر للتواصل بين الأفكار والآراء والأفراد، وكانت للمنتديات أجواؤها الخاصة المتميزة بإيقاعها البطيء نسبة إلى مواقع المحادثة مثل الـ (mirc) أو حتى التواصل عبر الماسنجر (Messenger) ويُشار إلى منتدى الساحات العربية على أنه أول منتدى عربي أنشئ في شهر آذار/مارس سنة ١٩٩٧.

بالنسبة إليّ لم أدخل إلى ميدان المنتديات إلا متأخراً جدّاً نسبة إلى سنة نشأتها عربياً، فأول منتدى شاركتُ فيه بشكل فعال هو منتدى الشبكة الليبرالية الكويتية وذلك في سنة ٢٠٠٥ تقريباً.

كان منتدى مثيراً بحق من حيث الموضوعات المطروحة والنقاشات الفكرية والثقافية التي تميز كثير منها بالرقي والعلمية والموضوعية، كذلك كانت إثارته تكمن في جرأة الطرح التي تتجاوز كل الخطوط «الحمراء» عند الكثيرين ولا تضع اعتباراً لأي ممنوع أو محرّم، ما جعل المنتدى لأكثر من مرة يكون موضوعاً للرأي العام ومحل هجوم من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) أو المتدينين.

بالنسبة إليّ على الرغم من كوني حينها من الإخوان المسلمين وأشارك في المنتدى من وجهة النظر الإسلامية، كنت لا أجد حرجاً أبداً من طرح ما أعتقده من أفكار ورؤى مستعيناً بمقارعة الحجة بالحجة والعقل بالعقل والدليل بالدليل. أذكر موضوعاً بشكل محدد من عشرات الموضوعات التي كتبتها أو شاركت فيها. الموضوع **الأول** كان عن نظرية النشوء والتطور (أو الارتقاء) عند داروين حيث كنتُ «تقليدياً»، وبحسب وجهة النظر التي كنت أرى صحتها حينها، معارضاً وبشدة لتلك النظرية، وفي سبيل إثبات وجهة نظري قرأت عدة كتب، واطّلعت على عدة أبحاث، وترجمت بضعة مقاطع أجنبية إلى اللغة العربية، لأثبت صواب وجهة نظري في مقابل الآخر الذي يرى علمية النظرية وصحتها، والحق يُقال إن الطرف الآخر من المحاورين والمشاركين في النقاش التزم الموضوعية والعلمية في النقاش كذلك، ما جعل موضوعنا هذا يمتد على عدة صفحات، وطوال أكثر من أسبوع من المناقشات المستمرة التي صاحبها شيء من «العناد» العلمي إن صحّت العبارة.

لقد كانت أجواء الحوار والنقاش في منتدى الشبكة الليبرالية مثرية ومفيدة بحق في كثير من الأحيان، ولا يعكّر ذلك الصفو العلمي الموضوعي إلا مشاركات متفرقة وقليلة مراهقة ومستفزّة من طرفين؛ **أحدهما** يسيء إلى معتقده ودينه بأسلوبه المرفوض وحجته

الركيكة، والآخر يسيء إلى عقله بإلحاد لا يقوم على فكرة ولا حجة بل على موقف نفسي يظهر سوءه من خلال ألفاظ مستنكرة واستفزاز واستهزاء بأصحاب المعتقد والإيمان!

في بدايات سنة ٢٠٠٧ وتحديداً في شهر شباط/فبراير من تلك السنة، توقفت الشبكة الليبرالية الكويتية عن العمل برسالة أخفت أكثر مما أظهرت، عبّر بها القائمون على المنتدى عن عدم قدرتهم على الاستمرار لظروف لم يبيّنوها، ليسدل بتلك الرسالة الستار على أكثر المنتديات حيوية فكرياً وثقافياً وإثارة بحسب تقديري، ولم يسدّ الفراغ الذي خلّفه توقف الشبكة الليبرالية الكويتية المحاولة «المختلفة» التي حاولها منتدى آخر برز في تلك الفترة، أواخر أيام منتدى الشبكة الليبرالية الكويتية، أي في سنة ٢٠٠٧ محاولاً جمع شتات أعضائها وكان اسم المنتدى «الشبكة الوطنية الكويتية»، ومحلّ الاختلاف أنّه صُبِغَ بصبغة سياسية أكثر من كونها فكرية أو ثقافية أو أيديولوجية حتى. كما إنه ـ إلى حد كبير ـ كان يمثّل وجهة نظر طيف سياسي معين يتمثل في كتلة برلمانية اسمها كتلة العمل الشعبي ويتزعمها النائبان أحمد السعدون ومسلّم البراك.

لقد أدّت «الشبكة الوطنية الكويتية» دوراً مهماً وحيوياً في تداول الشأن السياسي تحديداً، وبذلك كانت هذه الشبكة ملتقى السياسيين والنشطاء وكتّاب الصحافة، حتى أصبحت من أكثر المواقع الإلكترونية متابعةً وزيارةً على مستوى الكويت في ذلك الوقت، كما أسهمت بشكل واضح في صنع الرأي العام السياسي والمشاركة فيه، إلا أنني اعتزلتها كما اعتزلتُ المشاركة في المنتديات عموماً، متفرغاً لمدونتي مدونة الطارق ومهتماً بها بشكل أكبر؛ حيث كانت المدونات الكويتية تقوم بالدور الأهم والأكثر فاعلية وتفاعلاً وتأثيراً في الأحداث وكانت تستحق ذلك بجدارة.

نهاية عقد وبداية عقد جديد

لقد كان الإنترنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى النصف الأول من الألفية الثانية يتطور ويضم أعداداً أكبر مع الوقت، وإن كان ذلك يحصل بشكل رتيب إلى حد ما، فإلى تلك الفترة لم يوجد اليوتيوب (٢٠٠٥) بعد ولم تظهر حتى الآن مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك (٢٠٠٦) والتويتر (٢٠٠٦) بل إن غوغل لم يكن قد ظهر إلّا في أواخر التسعينيات واشتهر في بداية الألفية الثانية.

إذن، نحن نتحدث هنا عن عقد التسعينيات كعقد رتيب نسبة إلى العقد الأول من الألفية الثانية وما ظهر فيها من مواقع جعلت الإنترنت عالماً مزدحماً بالأفراد والمجتمعات بعد أن كان يزدحم بالمواقع والخدمات.

حتى ذلك الوقت كان تأثير الإنترنت على جيلنا محدوداً، فالتفاعلية بيننا وبين محتوى الإنترنت كان غالباً من طرف واحد هو الإنترنت ونحن المتلقي لمختلَف الأفكار والثقافات والسلوك، ومشاركاتنا مهما بلغت فإنها تعتبر ضئيلة جداً وقليلة الأثر، كان المتوافر الأكثر إثارة وشيوعاً بين جيلنا تلك الفترة هي مواقع وبرامج المحادثة.

كانت المنتديات مرحلة تمهيدية من حيث لم أحتسب، فلقد أخذتني بهدوء كما أخذت كثيرين من الزملاء في المنتديات إلى عالم آخر مختلف من مواقع الإنترنت، كان حينها لا يزال جديداً لم يكتشف بعد على نطاق واسع بين الشباب في الكويت، لقد كانت المدونات (Blogs) آخر صرعات الإنترنت التي ظهرت على الساحة الشبابية، وبدأت أخبارها وسُمعتها والحديث عنها يتسلّل إلى مواقع الإنترنت الأخرى كالمنتديات ومواقع المحادثة.

لا أذكر تحديداً متى سمعت عن المدونات لأول مرة، لكنني وبلا مقدمات تُذكر، وجدتني أبحث في محرك البحث غوغل عن هذا القادم الجديد على عالم الإنترنت، ولم يدم البحث طويلاً حتى عثرتُ على مواقع وموضوعات كثيرة تتحدث عن المدونات وكيفية إنشاء مدونة خاصة بك.

كان يوم الخميس ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥ مميزاً بالنسبة إليّ، فلأول مرة أمتلك مساحة خاصة بي على الإنترنت يزورها الناس - أو هكذا كنت أفترض - ولا أكون ضيفاً على الآخرين، يومها أنشأت مدونتي «مدونة الطارق» وهو أول اسم اخترته لها ولم أبدّله أبداً ولم أستخدم غيره، فكان موقع الاستضافة لمدونتي هو (blogspot) وكان من أشهر مواقع استضافة المدونات، يومها لم أختره لأنه الأشهر أو الأفضل فلم أكن عندها أضع أية معايير، بل كنت مجرد مستكشف لهذا العالم ليس أكثر. طلب مني البرنامج الذي يصمم المدونة بالإضافة إلى التسمية أن أختار عنواناً للمدونة وكان «www.altariq.blogspot.com»، ثم طلب مني أن أختار كلمة تكون تعريفية أو شعاراً للمدونة، فألّفت جملة لا تزال حتى اليوم تتوّج مدونتي تقول: «إن كان للحرية ثمن... فهو الحرية» فلقد كنت ولا أزال أعتقد أن الحرية لا تقدّر بثمن يساويها فليس للحرية مرادف في المعنى والمضمون إلا الحرية.

بدأت باسم الله أول كلمات في مدونتي الوليدة مرحّباً بزوّار المدوّنة الذين لم أكن أعلم حينها من هم أو كيف سيجدون لمدوّنتي أصلاً؟! فكتبت:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... أحببت أن أضع لي هذه

المدونة لأشارك الناس أفكارهم ويشاركوني أفكاري، فعند تلاقح الأفكار تنضج العقول وتنمو، وستكون سياستي في هذه المدونة قائمة على ثلاثة أسس هي:

للجميع حرية الرأي مهما كان الاختلاف...

الأدب هو سيّد الجميع، والتقيد بالأدب ليس تقييداً للفكر بل هو احترام له وزينة...

لن يكون في مدونتي أي موضوع يُمنع الكلام فيه، فكل المواضيع متاحة...

هذه الأسس بمثابة العقد الذي بيني وبين زواري، وهو يحكمني ويحكمهم، وليس هذا الحكم من باب فرض السلطة، وإنما هو من باب التنظيم والاتفاق المتبادل...

كان هذا موضوعي الأول وهو افتتاحية هذه المدونة، فتعالوا معي نتشارك... وشكرا.» انتهى.

بتلك العبارات الركيكة الصياغة والمضمون حسبت أنني بيّنت سياسة المدونة وما ألزم به نفسي وأطلبه من غيري، ويا لغرابة الموقف حينها، فلقد كنت من ناحية وكأنني أخاطب الدنيا بأجمعها وهي فقط تترقب مدونتي وسياساتها!، ومن ناحية أخرى كنت أشعر أنني أصرخ في صحراء فلا يسمعني أحد أو أخطّ على الماء فلا يبقى من كلماتي شيء يمكن أن يقرأه أحد ولو مرّ مروراً! لكنني بدأت خطوة فهل يعقبها المسير؟!

على جدران الإنترنت

المدونات ظهرت مبكراً في بداية التسعينيات حيث وبحسب الموسوعة الحرة لويكيبيديا ينسب إلى شخص يدعى جوستين هول

سنة ١٩٩٤ أنه أول من أنشأ مدونة شخصية، بينما يعتبر بيتر ميرهولز أول من استخدم كلمة (blog) سنة ١٩٩٩، لكن البداية الفعلية للمدوّنات بشكل واسع كانت مع الحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣، حيث استخدم المناهضون للحرب على العراق في أمريكا المدونات كمنابر تشن هجومها على الإدارة الأمريكية منتقدةً الحرب ومبيّنة خطأها.

في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، تحول التدوين إلى ظاهرة عالمية عرفت انفجاراً كبيراً ابتداءً من سنة ٢٠٠٥، فقد بدأت المدونات كمجموعة جديدة مميزة على شبكة الإنترنت، تختلف عن بقية المواقع الكلاسيكية ومواقع الدردشة والمنتديات والمواقع الشخصية، وقد ساعدت الروابط والصلات المشتركة بين المدونات على أن تفرض نفسها، فتكاثرت بسرعة لافتة، وحققت نسبة نمو تفُوق بكثير بقية أصناف مواقع الإنترنت. وتشير إحصائيّات عام ٢٠٠٦ إلى وجود أكثر من ٥٠ مليون مدونة في العالم، وقد أشارت دراسات السوق ـ وفقاً لموقع زدنت (Zdnet) الألماني ـ «أن عدد هذه المدونات الشخصية التي يتم إنشاؤها يتزايد بشكل سريع حول العالم، حيث تشير آخر إحصائية أن هناك الآن ما يقرب من ٢٧ مليون مدونة شخصية حول العالم، أغلبها أشبه باليوميات الشخصية التي تجذب قليلاً من القراء».

وتجاوز حجم المدونات الـ ١٠٠ مليون مدونة، بحسب إحصائيات موقع بنغدوم (pingdom) لسنة ٢٠١١، لكن على الرغم من الحجم الكبير لمساحة المدونات في الإنترنت حينها إلا أن نسبة النمو للمدونات بدأ يتراجع ولم يعد كما كان في بداية الألفية الثانية، ولا شك في أن مواقع التواصل الاجتماعي التي ظهرت في السنوات التالية وتحديداً منذ عام ٢٠٠٥ قد أسهمت بشكل كبير في الحد من نسبة نمو المدونات.

عربياً، لا أعرف على وجه الدقة متى بدأت أول مدونة لكن يترجّح عندي، بحسب البحث الذي أجريته، أن أول مدونة عربية لم تكن قبل عام ٢٠٠٠م. أما في الكويت فيكاد يكون مستقراً عند المدونين الكويتيين، أن أوّل مدوّنة كويتية أُنشئت كانت مدونة الزميل زياد الدعيج (زيدون) (KUWAIT UNPLUGGED) في يوم ٢٠/٣/٢٠٠٣م، والمدوّن (زيدون) هو عميد المدونات الكويتية كما نسميه.

أخذت المدونات تنتشر بين الشباب الكويتي شيئاً فشيئاً، وخلال سنتين تقريباً بدأ «مجتمع المدونين» الكويتيين بالظهور والكتابة على جدران الإنترنت، ولحسن الحظ كنت في تلك الفترة شاهداً على ذلك ومشاركاً فيه، ولم تكن المدونات الكويتية عبارة عن مواقع شخصية يكتب فيها أصحابها خواطرهم وتعليقاتهم على الأحداث اليومية فحسب، بل حَوَت تعليقات مهمة وتوثيقاً للشأن العام، وبعضها كان فيه جانب إخباري وربما حصريّ أحياناً.

لقد كانت المدونات الكويتية متنوعة الموضوعات والاهتمامات، وبعضها اهتم بقضايا وموضوعات معينة مثل الشعر أو التكنولوجيا أو الكتابات الساخرة المنتقدة للشخصيات والموضوعات العامة. في تلك الفترة بدأ اهتمامي بالشأن العام وخاصة من الناحية السياسية، وكان ملاحظاً بشكل يغلب على المدونات الكويتية أن وجهة النظر الليبرالية هي المتواجدة في المدونات ولا أذكر أي مدونة ذات توجّه إسلامي حينها، وأظن أن هذا الوضع أسهم كثيراً في أخْذ مدونتي «مدونة الطارق» وضعاً مميزاً عن العموم كونها تعبّر عن وجهة النظر الإسلامية وخاصة توجّه جماعة الإخوان المسلمين كوني أحد المنتسبين إليها وعضواً في الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) وقتها.

بصراحة، لست متأكداً من سبب ذلك الوجود لمصلحة التوجه الليبرالي في المدونات الكويتية في مقابل غياب المدونات ذات التوجه الإسلامي، لكنني ربما أعزو ذلك إلى نشاط الشباب المنتمي إلى التيار الليبرالي، خاصةً الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج عموماً وفي أمريكا على وجه الخصوص، فالمدونات التي كان الزملاء من التيار الليبرالي يكتبون فيها مثل مدونة (ساحة الصفاة) يقوم عليها الزملاء خالد الفضالة وجاسم القامس وضاري الجطيلي وطارق الربعي وهم من قيادات قائمة الوحدة الطلابية في أمريكا، كذلك مدونة (كله مطقوق) وصاحبها الزميل العزيز محمد اليوسفي، وأيضاً مدونة الزميل إبراهيم المليفي من المنبر الديمقراطي واسمها (بالكويتي الفصيح) وكذلك الزميلة رانية السعد واسم مدونتها (ولّادة) وهي عضو مؤسس في التحالف الوطني الديمقراطي في ذلك الوقت، وأيضاً الزميلة شروق مظفّر صاحبة مدونة (الجابرية زحمة)، كنت أصنفها من منظور واحد هو (الليبرالية) الخصم التقليدي للتوجه الذي أتبنّاه لا غير.

إن ميلنا إلى التصنيف جعل تلك الثنائية بين ما هو «إسلامي» وما هو «ليبرالي» حكماً مسبقاً على نظرتنا إلى الأمور والمواقف وعلى المدونات وأصحابها بالتبعية، نعم ربما يكون من المريح تصنيف الطرف الآخر والنظر إليه من خلال زاوية معينة نفترضها، لكن من المزعج جدّاً أن يحرم المرء نفسه مما عند الآخر من فائدة بسبب ذلك الحاجز الذي تفرضه الأحكام المسبقة.

لقد اضطرّنا التصنيف الجاهز لبعضنا البعض وأحكامنا المسبقة على الآخر، إلى بذل جهد أكبر لبناء جسور الثقة في ما بيننا وإزالة دواعي الشك والتوجّس والريبة التي لم يكن هناك داعٍ لوجودها ابتداءً. لعلّي لا أذكر حوادث معينة على وجود تلك الحواجز

الموهومة لكن، وعلى الأقل، كنت أشعر بذلك الجو الحذر في تعاملنا كأصحاب أفكار متشاكسة؛ أو لِنقل متنافسة إن تلطّفنا في العبارة.

وعلى الرغم من تلك الأجواء غير المريحة بالعموم بين المختلفين، أو بشكل أدق بين مدونةٍ ذات توجه إسلامي ومدونات ليبرالية، إلا أن تلك الحالة يمكن تفهّمها نتيجة عقود طويلة من التنازع والصراع بين تيارين رئيسيْن يرى كل واحد منهما في الآخر نقيضاً أو خصماً إقصائياً، وليس شريكاً في الوطن ومنافساً في ميدان الأفكار والقناعات.

أعتقد أن ساحة الإنترنت وما توفره من تماسٍّ دائم بين الأفكار في غير حالات المنافسة والمخاصمة، قد وفرت ـ وإن بصعوبة أحياناً كثيرة ـ فرصة للتقارب والبحث عن المشترك الجامع على حساب المختلف المفرّق، وكانت المدونات الكويتية أحد أهم خطوط التماسّ تلك وأحدثها، فالمدونات في تلك الفترة كانت كما يصفها الإعلامي والرئيس السابق لصحيفة **الحياة** اللندنية جهاد الخازن بـ «السلطة الخامسة».

وفي الكويت كذلك، كانت المدونات مؤثرة جداً في الرأي العام ومقروءة على نطاق واسع، ما حدا بالمتضررين من هذا النوع من الإعلام المجتمعي الذي يعبّر عنه الأفراد العاديون إلى مهاجمة المدونات الكويتية، ويشهد على ذلك التقرير الذي نشرته صحيفة **الوطن** الكويتية، والتي تعتبر الصحيفة الأبرز في الكويت والمعبرة بدرجة كبيرة عن موقف السلطة، في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على صفحتها الأولى تحت عنوان: «المدونات الإلكترونية ضرب كتل تحت الحزام» حيث تقول الصحيفة في معرض تقريرها: «تيارات

سياسية تموّلها ـ المدونات ـ لإضعاف الخصوم، وتفاصيلها تفرض التعجيل بقانون يحاسب المتجاوزين»!

لقد كان واضحاً من ذلك التقرير محاولة الصحيفة اللعب على تلك الثنائية التي كانت سائدة في ساحة المدونات الكويتية ما بين مدونات إسلامية ومدونات ليبرالية، وفي سبيل ذلك تصدّر تقرير الصحيفة وعلى الصفحة الأولى كذلك صورة لمدونتي «مدونة الطارق» ذات التوجّه الإسلامي والمعبّرة عن الإخوان المسلمين أو الحركة الدستورية الإسلامية كما يصفها البعض، بجانب صورة لمدونة «ساحة الصفاة» ذات التوجّه الليبرالي أو الممثّلة التحالف الوطني الديمقراطي كما كان يعتقد.

كان السبب الدافع إلى محاربة المدونات الكويتية ومحاولة التضييق عليها هو دورها الرئيس والمحوري في تحريك الشارع السياسي عبر الشريحة الشبابية نحو أول تحرّك كويتي من نوعه يظهر فيه تأثير الإنترنت كعامل مهم من عوامل التغيير، إذ كانت المدونات حينها تمثّل قمة نضوج ذلك العامل المؤثر الجديد في الحراك المجتمعي حول العالم وفي الكويت كذلك من خلال حملة «نبيها خمس».

شرارة «نبيها خمس»

في السنوات الأخيرة قبل ٢٠٠٥، بدأت مجموعة من الممارسات الخاطئة التي تشوب العملية الانتخابية في الظهور مثل ما يسمى «الانتخابات الفرعية» والتي تجري في القبائل وبعض العوائل وفي ما بين الطائفة الشيعية، وهي انتخابات خارج الإطار القانوني المشروع، والمراد منها تعزيز حظوظ مرشحي العائلة

والقبيلة والطائفة بالفوز بتركيز الأصوات على مرشحين محدّدين للحيلولة دون تشتّتها في الانتخابات العامة (القانونية).

زادت هذه الممارسة وتفاقمت، ما كرّس حالة من التشتّت والتنافس بين مكونات المجتمع على أساس اجتماعي يعتمد على العصبية والعنصرية، لا على أساس سياسي برامجي يعتمد على المشروع والأفكار والقناعات، بل حتى وصل الأمر إلى تشتّت القبيلة وتنافسها في ما بين عوائلها وأفخاذها وبطونها، وكذلك بين الطائفة الشيعية ومرجعياتها الفقهية، وبين الشيعة والسنة في بعض الدوائر الانتخابية.

كما تدخّل بشكل أكبر المال السياسي عبر شراء أصوات الناخبين، وظهر بالتزامن مع ذلك ما يسمى بنواب الخدمات، وهم النواب الذين أصبح سبيلهم في كسب أصوات الناخبين ليس الوظيفة الواجب أداؤها عليهم بوصفهم أعضاء في مجلس الأمة، أي الرقابة والتشريع، بل أصبح أعضاء مجلس الأمة وخاصة فئة ما يسمى بـ «نواب الخدمات» عبارة عن مخلّصي معاملات ومراجعين في الوزارات ليتجاوزوا في أحيان كثيرة القوانين حرصاً على إنجاز معاملة تكون جميلاً لهم على ناخبيهم يستردونه في صناديق الاقتراع يوم الانتخابات.

كل ذلك وغيره من ممارسات مخلّة وجارحة للعملية الانتخابية ومن ثَم السياسية برمتها، كان جزءاً كبيراً من أسبابه صغر حجم الدوائر الانتخابية وقلة عدد ناخبيها، ما جعل تأثير تلك الممارسات والعوامل أكبر وأعمق ضرراً ليس فقط بالعملية السياسية بل بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

هذا الوضع الموبوء غير السليم جعل التفكير في معالجة ذلك

الواقع أمراً ملحّاً وضرورياً. وعلى الرغم من أن المعالجة لقضية مركّبة مثل هذه تحتاج إلى حلولٍ مركبة ومتنوعة، إلا أن التركيز الأكبر كان على جانب رئيس من جوانب الحل وهو تقليل عدد الدوائر لزيادة مساحة الدائرة جغرافياً، وعددياً بزيادة عدد أصوات الناخبين في كل دائرة.

وطُرِحت للتداول عدة خيارات في سبيل تحقيق ذلك الإصلاح الجزئي والمهم في الوقت نفسه، ومن تلك الخيارات جعْل الكويت دائرة واحدة أو خمس دوائر أو عشر دوائر أو تقسيم الدوائر الانتخابية بحسب المحافظات الست التي تنقسم على أساسها دولة الكويت.

لكن في ذلك الوقت سنة ٢٠٠٥، كانت النظرة مختلفة والتوجه لا يسع تلك الاحتمالات جميعاً بعد أن تسارعت - كالعادة - الأحداث وأصبحت حالة الاستقطاب الحاصلة في المجتمع أضيق من أن تنظر إلى احتمالات أخرى خارج تلك الدائرة الضيقة من الحلول.

وأول إشارة إلى تلك القضية - تقليص الدوائر الانتخابية - في المدوّنات الكويتية بحسب ما أعلم كانت عبر مدونة ساحة الصفاة وتحديداً في يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حين كتبت ساحة الصفاة تحت عنوان: «الرئيس المحايد.. كلاكيت ثاني مرة» مقالة تعليقاً على تصريحات رئيس مجلس الأمة آنذاك السيّد جاسم الخرافي - رحمه الله - في لقاء تلفزيوني على قناة أوربت، حيث قال الخرافي في ذلك اللقاء إنه: «من مؤيدي العشر دوائر، والعشر دوائر جغرافياً يجب أن تكون كمرحلة من خلال تجميع الدوائر الحالية حتى لا يخسر المجتمع أي تغيير في التشكيلة المتواجدة في المجلس».

وكان يبدو من تعليق مدونة ساحة الصفاة على تصريحات رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي عدم الراحة والاطمئنان، حيث اعتبرت مدونة ساحة الصفاة أن تصريحات الخرافي ضبابية وغير محددة، وهو مثل موقفه الضبابي في قضية إعطاء المرأة حقها في الترشّح والانتخاب والتي كانت مدونة ساحة الصفاة تدعمها كذلك.

مدونة ساحة الصفاة والحديث عنها ليس من قبيل الملاحظة العابرة، بل الحديث عن تلك الفترة من خلال ساحة الصفاة يعتبر مدخلاً أساسياً لفهم تلك الفترة ومتابعة أحداثها ومعرفة الدور الذي بدأت تؤديه المدونات الكويتية وتأثيرها في الرأي العام، فهذه المدونة التي كانت حينها تقود المدونات الكويتية عموماً ومصدراً مهماً للأخبار والتسريبات الآتية من خلف الكواليس والأبواب المغلقة، كما كانت مدونة «قائدة» للتيار الليبرالي ولشبابه على وجه الخصوص من خلال أحدث وسائل التعبير والتواصل ونقل الحدث في تلك الفترة وهي «المدونات» وسيتضح ذلك جليّاً حين تؤدي مدونة ساحة الصفاة دور المصدر الرئيس والأهم وربما الأوحد في ساحة الإنترنت الكويتية لتكشف عن أهم الأحداث وأكبرها التي مرت على الكويت في العقد الماضي، وهي حادثة عزل الشيخ سعد العبد الله الصباح من منصب الإمارة وتنصيب الأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد الصباح.

بعد يومين من أول إشارة تناولت قضية تعديل الدوائر أي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كتبت مدونة ساحة الصفاة موضوعاً مباشراً عن الموضوع تحت عنوان «طاسة الدوائر» في إشارة موجزة ومقتضبة حول الموضوع قائلة: «من القضايا القادمة في المجلس قضية الدوائر الانتخابية..».

ثم بعد ذلك الموضوع بتسعة أيام أي في تاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كتبت ساحة الصفاة موضوعاً مختصراً عن قضية تعديل الدوائر تحت عنوان: «طاسة الدوائر ـ للمرة الثانية».

وفي الموضوع الرابع عن قضية تعديل الدوائر والذي كان بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جاء أول انتقاد للنواب في البرلمان صاحبه اقتراح من ساحة الصفاة لهم بقولها: «فكرة لنوابنا،... أن يقايضوا الحكومة بحقول الشمال مقابل الدوائر..» طبعاً مدونة ساحة الصفاة في هذا الموضوع الذي كان تحت عنوان «شتبون؟» كانت تعني النواب الذين وصفتهم بـ«الوطنيين» وهو الوصف الذي يطلقه التيار الليبرالي على نفسه ورموزه ونوّابه، وهنا يتضح عدم وجود أي بوادر حتى ذلك الوقت لتحرك شبابي مستقل عن النواب وعن الطرق التقليدية في محاولة فرض واقع مختلف أو أجندة سياسية محددة، لكن في الوقت نفسه يتضح أن هناك اهتماماً خاصّاً من مدونة ساحة الصفاة بقضية الدوائر يدل على ذلك تتابع الكتابة عن هذا الموضوع ورصد التصريحات المتعلقة به والتعليق عليها.

هذا الاهتمام في مدونة يديرها مجموعة أشخاص كمدونة «ساحة الصفاة» بقضية واحدة يشير وإن بشكل غير مؤكد أن هناك اتفاقاً بين من يدير المدونة سبقه تفكير وتشاور بذلك الموضوع، وربما هنا نلمس إشارة إلى نوع من التنسيق والاستعداد لتبنّي تلك القضية قضية تقليص الدوائر الانتخابية ما يبرر ويشرح لنا ذلك الاهتمام الذي توقف اضطرارياً بعد وفاة الأمير الراحل جابر الأحمد الصباح ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في يوم الأحد ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الحادث الذي أجّل كل القضايا الأخرى عدا قضية توارث الإمارة وانتقالها إلى الأمير المفترض وهو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ.

ومرّة أخرى كانت مدونة ساحة الصفاة المصدر الرئيس إن لم يكن الوحيد، من دون مبالغة، للأخبار التي صاحبت قضية توارث الإمارة وما حَوَتْه من تفاصيل دقيقة ومثيرة، ما حدا بساحة الصفاة إلى القول، في نهاية تلك الأحداث في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ معبّرة عن امتنانها للثقة والاهتمام الذي أبداه الشعب تجاهها كمصدر للخبر والمعلومة، ومؤكدة ذيوعَ أمرها واشتهارها في تلك الفترة: «نقدّر أن العديد منكم لم يعرف ساحة الصفاة إلا بعد أزمة الحكم الأخيرة».

وأذكر أنه في خضم تلك الأحداث، وفي محاولة للمنزعجين من الدور الذي يؤدّيه المدونون من نشر أخبار تلك الفترة، وتداول ما تطرحه مدونة ساحة الصفاة من معلومات، قامت شركة مزودة لخدمة الإنترنت من حجب الموقع المستضيف لأغلب المدونات الكويتية حينها وهو موقع «www.blogspot.com» وكان ذلك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لكنّ المدونين وفي أول عمل مشترك بينهم شنّوا حملة ضغط على الشركة المزوّدة للإنترنت من خلال البريد الإلكتروني، ومن خلال الاتصال المباشر ومن خلال مدوناتهم التي استطاعوا الوصول إليها من خلال مزوّدين آخرين لخدمة الإنترنت، مما سمح لي بكتابة رسالة مقتضبة من مدونتي «مدونة الطارق» موجَّهة إلى الشركة وأصحابها عنوانها: «لن تصمد حواجزكم!» عبرت فيها عن الاحتجاج والرفض لهذه الخطوة غير المسؤولة والمراد منها التضييق على الحريات ولا سيما حرية التعبير والنشر، وفعلاً خلال ساعات من الضغط المتواصل تراجعت الشركة عن تلك الخطوة ورفعت الحجب، وكانت تلك الحادثة العرضية البسيطة أول تجربة ناجحة للعمل المشترك بين المدونين على الرغم من كونه عفوياً وغير مرتّب له.

حملة «نبيها خمس»

بعد ما يقارب الأربعة أشهر منذ آخر ذكر لقضية الدوائر الخمس، دبّت الحياة في تلك القضية مرة أخرى عبر خبر أوردته خدمة كونا الإخبارية الحكومية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عنوانه: «لجنة الشؤون الداخلية البرلمانية توافق على إبقاء الدوائر الانتخابية على ٢٥»، فالتقطت مدونة ساحة الصفاة ذلك الخبر لترد بموضوع يعيد تلك القضية إلى التداول من جديد عنوانه: «الدوائر.. تفطر على بصلة» لم تزد فيه المدونة على إيراد الخبر والتعليق عليه بضحكة ساخرة من التدليس في صياغة الخبر، وعندها بدأت كرة ثلج قضية تقليص الدوائر بالتدحرج لتكبر يوماً بعد يوم حتى جاء يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ فكتبت مدونة ساحة الصفاة موضوعاً لِجَسّ نبض مجتمع المدونين حول تحرك من نوع ما، قد تم اعتزامه ولم يفصح عنه بعد انتظاراً لردود الفعل بالإجابة عن الأسئلة الآتية: «هل نكتفي بالسكوت؟ أم نكتفي بالتحلطم؟ أم أننا مستعدون لفعل شيء والتحرك؟ هل أنت مستعد لفعل شيء لوطنك؟». كانت هذه الأسئلة في موضوع مختصر ذلك اليوم حمل عنوان: «ما نيْل المطالب بالتمني» وفيه أول إشارة إلى تحرك شعبي مجتمعي خارج الأطر التقليدية عبر البرلمان ومخاطبة نواب الأمة أو الحكومة.

وفي يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ظهرت أول صورة موحدة لتكون شعاراً لحملة «نبيها خمس» في مدونة ساحة الصفاة، ولأنني كنت متابعاً لهذا التحرك ومراقباً لتفاعل المدونات الكويتية معه، كتبتُ في اليوم نفسه موضوعاً في مدونتي (مدونة الطارق) أعدّد فيه مجموعة من الخطوات العملية التي نستطيع فعلها دعماً للحملة، مثل: حضور الندوات والفعاليات المطالبة بتقليص الدوائر إلى خمس أو من خلال تعليق ولصق وتوزيع شعار الحملة.

كذلك نشر موقع الحملة الذي أنشئ خصيصاً لهذا الغرض كموجِّه موحّد يحوي التعريف بالحملة وسبل دعمها ويحمل اسم الحملة وهو «www.kuwait5.org»، وكان مميزاً أن يكون التعريف بالقائمين على الحملة في الموقع بالآتي: «نحن مجموعة من شباب وشابات الكويت» هذا التعريف العام والمختصر يوحي برغبة القائمين على الحملة بإخراج الحملة من حالة الاستقطاب المستمرة بين التيارات التقليدية، وهذا يمثل أول ظهور من نوعه لعمل مشترك منظم بين مجموعة من شباب وشابات الكويت، ينأى بنفسه عن تبعية التيارات السياسية التقليدية بشكل علني وظاهري على الرغم من كون الكثيرين ممن أسهم في الحملة وحتى في قيادتها ينتمي إلى تيارات موجودة على الساحة السياسية.

ولا يفوتنا أن نذكر بأن الجزء الرئيس وبنسبة كبيرة من الذين كانوا يقودون حملة «نبيها خمس» هم من التيار الليبرالي أو بشكل أدق من شباب التحالف الوطني الديمقراطي، وخاصة شباب قائمة الوحدة الطلابية التي أنشئت سنة ١٩٩٩ واستطاعت أن تفوز بمقاعد اتحاد طلبة الكويت ـ فرع الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٢ بعد سيطرة دامت لسنوات من قبل القائمة المعتدلة التي تمثل تيار الإخوان المسلمين، وكان من مؤسسي قائمة الوحدة الطلابية خالد الفضالة والذي ليس مصادفة أنه هو من يقود بشكل رئيس حملة «نبيها خمس» ثم هو الذي أصبح في ما بعد الأمين العام للتحالف الوطني الديمقراطي قبل أن يقدم استقالته من التحالف في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

ربما كان وجودي من خلال مدوّنة الطارق، والتي يعتبرها كثيرون الناطقة باسم الإخوان المسلمين في عالم المدونات، الوجود الوحيد للإسلاميين عموماً في بدايات حملة «نبيها خمس»

وبكل وضوح لم يكن وجودي إلا ممثلاً لشخصي عبر اهتمامي الخاص بالقضية وتفاعلي مع ما يتداوله المدونون حولها، وحقيقة الأمر لا أذكر حتى ذلك اليوم أي موقف للتيارات السياسية التقليدية حول موضوع تقليص الدوائر إلى خمس ولم يصدر أي بيان رسمي حولها لا من الإخوان المسلمين ولا من غيرهم.

كان عاملاً مشجعاً وإضافياً صدورُ حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون التجمعات في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، وهو القانون الذي تمنع الحكومة بموجبه أي تجمعات أو تظاهرات للتعبير السلمي يقوم بها الشعب أو أي فئة منه، وجاء حكم المحكمة الدستورية منسجماً مع ما كفله الدستور الكويتي في المادة (٤٤) من حق الأفراد بالتجمع والتظاهر السلمي للتعبير عن آرائهم.

النزول الأول إلى الشارع

يقول الأستاذ عامر الزهير في فيلمه الوثائقي الذي حاز الجائزة الأولى للأفلام الوثائقية الطويلة، في مهرجان الخليج السينمائي في دبي سنة ٢٠٠٨، والذي وثّق فيه أحداث حملة «نبيها خمس»: إن أول دعوة أطلقت للنزول إلى الشارع كانت من (مدونة الطارق). ويقصد الأستاذ الزهير ذلك التعليق الذي كتبته في ساحة الصفاة في يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ قائلاً: «أتمنى أن لا تضع الحكومة نفسها في مواجهة الشعب، لا بد من نزولنا إلى الشارع ونضغط بشدة ونُسمع الحكومة كلمة الشعب، ولا بد من محاسبة كل من يقف ضدّ رغبات الشعب وتطلعاته، وزراء كانوا أو نواباً أو غيرهم، سنستمر ولن نتوقف».

لقد كنت مُتَشجعاً للنزول إلى الشارع ومُشجِّعاً عليه خاصة بعد

حكم المحكمة الدستورية الذي أبطل قانون التجمّعات، ولقد كتبتُ موضوعاً في مدوّنتي عن ذلك الحكم في يوم صدوره عنوانه: «اليوم يوم عيد للكويت».

في مساء يوم الأربعاء، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ وخلال أقل من ٢٤ ساعة من تعليقي في مدونة ساحة الصفاة مستحثاً الشباب على النزول إلى الشارع كتبت مدونة ساحة الصفاة موضوعاً عنوانه: «للشارع ننزل.. حضورك مهم جدّاً جدّاً جدّاً» وكانت الدعوة هي إلى التواجد أمام قصر السيف قبالة بوابة مجلس الوزراء يوم الجمعة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الساعة السادسة مساءً، وربما هنا مفارقة جميلة أن يكون نزولنا في تلك السنة إلى الشارع في يوم الجمعة متناغماً مع ما بات يمثّله يوم الجمعة في سنوات الثورة العربية والتي انطلقت شرارتها يوم الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١!

هنا أود أن أعلّق على أمر ما، دعوتي إلى النزول إلى الشارع في ذلك اليوم، ثم دعوة مدونة ساحة الصفاة إلى النزول إلى الشارع في اليوم نفسه، يشير بأن فكرة النزول إلى الشارع قد نضجت في أذهان الشباب وتفكيرهم حتى بدت بذلك التوافق والاستجابة، وهذا أمر مهم في التحرّك لتحقيق الأهداف، حيث إن العبرة ليست بولادة الفكرة المجردة، بل العبرة بولادتها في الظروف المهيأة لاستقبالها وتبنيها من قبل جميع المشتركين في الحراك أو أغلبهم، فلا يمكن أن نفصل الأفكار عن الظروف التي ولدت فيها، وهذا أمر مهم تعلّمناه من تلك التجربة الثرية.

قبل يوم الجمعة المتفق عليه للنزول إلى الشارع، وفي صباح يوم الخميس كنت خارجاً من البيت متوجهاً لأقضي بعض الأمور فاتصلت، والحماس يملؤني ليوم غد، بالدكتور بدر الناشي الأمين

العام للحركة الدستورية الإسلامية (حدس) حينها، وبعد السلام أخبرته مداعباً عن إضاءة مصابيح السيارة في النهار وهي حركة ابتدعها شباب الحملة للفت النظر للقضية، وطلبت منه إضاءة مصباح سيارته ثم حدثته عن أمر النزول إلى الشارع يوم غد الجمعة محاولاً أن استشف رأيه ورأي الحركة بهذا النزول متأملاً منهم المشاركة فقال لي: بصراحة لم نتخذ قراراً بالمشاركة يوم الجمعة كما أننا لن نعنّف من يمارس حقه في التعبير أو نعترض عليه، ولكن كل ما نخشاه هو فشل هذا التجمع بقلة الحضور فتظهره الصحف بشكل يخسر القضية التي تطالبون بها ولا يكسبها.

بطبيعة الحال لم تعجبني إجابته المتحفظة التي لم أستغربها، لكنني تأمّلت موقفاً أكثر إيجابية من هذه الفعالية التي على الرغم من المكالمة احتفظتُ بحماستي لها، إنه وعلى الرغم من المرونة والانفتاح اللذين يتحلى بهما الدكتور بدر الناشي إلا أن أنماط التفكير المقيدة والمحدودة بالتجارب السابقة، والمخاوف المعتادة للحركات والجماعات التقليدية، تحدّ من انطلاق أفكار أفرادها وتجبرهم على عدم الخروج من أطر التفكير العام الذي يحكم الجماعة أو الحركة.

وفعلاً في عصر يوم الجمعة توجهت إلى الساحة المقابلة لبوابة مجلس الوزراء بعد أن دعوت مجموعة من الأصدقاء للحضور، كان منهم الأخوان علي السند ونبيل المفرح، كما حضر الصديق العزيز محمد الوشيحي الكاتب ومقدم برنامج توك شوك التلفزيوني، وحضر أيضاً الأخ العزيز حسن الكندري الذي أصبح في ما بعد محامي في عدة قضايا ذات أبعاد سياسية اتُهمت فيها، كما حضر عدد من المدونين والمدونات ولم يكن حتى تلك اللحظة قد أفصحنا عن هوياتنا لبعضنا البعض أو عن المدونات التي نكتب

فيها، وكان ذلك الغموض جميلاً حيث يضفي إحساساً غريباً من الرغبة بالعمل المشترك المتجرد عن كل الرغبات الشخصية والطموحات الخاصة في الظهور والقيادة.

كان يقود التظاهرة والتجمع بشكل رئيس الصديقان خالد الفضالة وجاسم القامس، وهما يمثّلان شباب التحالف الوطني الديمقراطي، لقد كانت تظاهرة ناجحة وفق عدة مقاييس على الرغم من أنّ العدد لم يتجاوز بحسب تقديري ١٥٠ شاباً وشابة يرتدون اللون البرتقالي ويحملون رايات باللون البرتقالي الذي يمثل لون الحملة، شباب من مختلف التوجهات والمشارب وقفوا وعبّروا عن رأيهم بصورة حضارية في تطور نوعي غير مسبوق من أساليب الحراك السلمي عبّرت عنه في مدونتي قائلاً: «أعيش هذه الأيام سعادة غامرة، ذلك لأن المجتمع بدأ يتحرك لمطالبه المشروعة ومصالح بلده... إن الشعب الكويتي لن يسكت بعد اليوم ولقد بدأ تحركه... انتصرنا على أنفسنا وغيّرنا واقعنا بل مستقبلنا ولم نعد مستسلمين للروح الانهزامية السلبية، هذا أهم ما حققناه وهو أهم من كل مكسب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو غيره، فأول انتصارات الشعوب هو انتصارها على نفسها وأقولها بكل ثقة: لقد انتصر الشعب على نفسه، وابشروا بتوالي الانتصارات إن شاء الله».

التيارات السياسية التقليدية كعقبة

كالعادة وبطبيعة السياسيين - أو لنقل بغريزتهم - دخل السياسيون بتياراتهم التقليدية على خط المطالبة بتقليص الدوائر الانتخابية من خمس وعشرون دائرة إلى خمس دوائر، وقد استشعروا مبكراً بخبرتهم أهمية نزول الشباب إلى الشارع بعيداً عن التيارات والرموز السياسية التقليدية وما يمكن أن يتطور له أمر ذلك

النزول ويتبعه من فعاليات، فأقيمت فعالية في جامعة الخليج في يوم الأحد ٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ حضرت مجموعة من نواب مجلس الأمة منهم: أحمد السعدون، محمد الصقر، عادل الصرعاوي، علي الراشد، كما حضره ممثلو بعض التيارات السياسية منهم خالد هلال المطيري (التحالف الوطني الديمقراطي) خالدة العلي (التوافق الإسلامي) علي بومجداد (التحالف الوطني الإسلامي) حسين السعيدي (حزب الأمة).

وفي يوم ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعلن التحالف الوطني الديمقراطي دعمه لتقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر، كذلك وفي اليوم نفسه أعلنت الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» موقفها من دعم التحرك لإقرار الدوائر الخمس.

اقترحت الحركات السياسية التقليدية، وكسلوك أيضاً تقليدي لقيادة الشارع السياسي، إقامة فعالية لدعم الدوائر الخمس في ساحة العلم بينما كان الشباب قد أعلنوا عن أن التجمع سيكون في ساحة الإرادة وأصرّوا على ذلك، فلم تجد الحركات السياسية التقليدية إلا إلغاء فكرة إقامة الفعالية في ساحة العلم والتوجّه مع الشباب إلى ساحة الإرادة، هذا المشهد من محاولات التيارات السياسية التقليدية القفز على الحراك الشبابي سيتكرر أكثر من مرة في السنوات القادمة حين سنتطرق إليها.

قادت حملة (نبيها خمس) المشهد السياسي وأقامت فعالية في الساحة المقابلة لمجلس الأمة يوم الأحد الموافق ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦م ولم تكن تلك الساحة قد أخذت، يومها، اسمها المعروفة به اليوم «ساحة الإرادة»، وكانت ليلة غلب عليها الطابع الشبابي من مختلف التوجّهات والتيارات وأغلبهم من المستقلّين الذين آمنوا

بأهمية الحراك الشعبي والشبابي، وكانت الأجواء الاحتفالية السائدة تلك الليلة فيها الكثير من العفوية والفرح، وقد حضرتها مجموعة من الرموز السياسية وأعضاء من البرلمان، وممثلون عن الحركات السياسية، وانتهت تلك الفعالية على ميعاد للالتقاء صبيحة يوم الثلاثاء القادم ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ في مجلس الأمة؛ حيث سيناقش موضوع تقليص الدوائر الانتخابية وربما يقرّ بالتصويت ذلك اليوم.

الجلسة الحاسمة ومشهد الانسحاب

تحت عنوان: «الشعب يثور في وجه الحكومة... ويسقطها بالضربة القاضية»، كتبتُ مقالاً في يوم الإثنين ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في مدونتي أصف فيه أحداث تلك الجلسة الحاسمة أقول فيه: «جلسة اليوم لم تبدأ اليوم في حقيقة الأمر بل بدأت منذ أن نهض الشباب الكويتي الحر في وجه الفساد معلناً ذوبان الخلافات والفوارق بين أطيافه وفئاته أمام مصلحة الكويت العليا المقدّمة على كل مصلحة».

في صبيحة ليلة الإرادة التي بات فيها الشباب الكويتي أمام مجلس الأمة، هبّ الشباب منذ الصباح الباكر إلى بيت الشعب مجلس الأمة كأي إنسان يأوي إلى بيته، وبدأت الملحمة الشبابية الشعبية.

في الساعة ٨,٣٠ تقريباً، بدأ الشباب بالدخول إلى قاعة عبد الله السالم انتظاراً لنواب مجلس الأمة، وفي الساعة ٩,٠٠ عُقدت الجلسة ورُفعت لعدم وجود أي من أعضاء الحكومة نصف ساعة، ثم عاد المجلس إلى الانعقاد بعد مضي النصف ساعة وبدأ بإجراءات روتينية مثل الحضور والغياب للجلسات الماضية، ومن ثم أدّى وزير الإعلام الجديد محمد ناصر السنعوسي قَسم الوزارة.

بعد ذلك بدأ رئيس المجلس محمد جاسم الخرافي بقراءة مقترحات تعديل الدوائر المقدّمة من قبل النواب، ومن ثَم انتهى إلى قراءة مشروع الحكومة وتلى ذلك قراءةُ طلبِ مقدَّم من قبل الأعضاء (المستقلين) القاضي بتحويل مقترح الحكومة (العشر دوائر) إلى المحكمة الدستورية.

وهنا بدأت تتكشف أول خيوط السيناريو الحكومي المتوقّع والذي يقضي بالإيعاز إلى نوابها (المستقلين) بتقديم هذا المقترح، اتضح ذلك حين وافقت الحكومة على إدراج طلب نوابها (المستقلين) على جدول الأعمال.

اعترض النواب على هذا الإجراء المجحف الملتوي، وكان فحوى اعتراضهم أن كيف توافق الحكومة نفسها على إحالة مقترحها إلى المحكمة الدستورية وهي من قدّمه؟! ولكن هذا لم يكن مستغرباً بل مستهجناً مع توقّع حدوثه.

استمر النواب المؤيدون والمعارضون لإحالة المقترح إلى المحكمة الدستورية في إبداء وجهة نظرهم في طلب الإحالة، والحكومة تتفرج بكل هدوء؛ حيث إنها ضمنت سيطرتها على المجلس عبر أتباعها من (المستقلين). إلى هنا وكل الأمور تسير في صالح الحكومة، أتباعها من دون أي ذرة حياء من الجمهور الذي اكتظت به مدرجات المجلس.

تملّك الجمهور مزيج من الغضب والحسرة والأسف على حال البلد الذي يُباع ويُشترى وهم ينظرون، ومضت الجلسة على هذا الحال بين مؤيد ومعارض، وقد هُدد النواب المعارضون للإحالة بعواقب لن تحمد الحكومة عقباها إذا أحالت مشروعها إلى المحكمة الدستورية.

بانتهاء آخر الأعضاء المتحدّثين النائب مخلد العازمي، أعطى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الأمر بتلاوة الأسماء للتصويت على قرار إحالة مشروع الحكومة للدوائر العشر بحسب اقتراحها للمحكمة الدستورية، وكان الاسم الأول رئيس مجلس الأمة السابق السيد أحمد السعدون ولم يكن موجوداً في القاعة لحظتها فانتقل إلى الاسم الذي يليه وكان الوزير أحمد العبد الله الصباح حيث صوّت بالموافقة على الإحالة للمحكمة الدستورية وبتصويته انكشفت نوايا الحكومة، وهنا بدأ النوّاب المعارضون للإحالة، بالانسحاب من الجلسة وكانوا ٢٩ نائباً مؤيداً للدوائر الخمس، وبانسحابهم ضجت قاعة عبد الله السالم في مجلس الأمة بالهتاف والتصفيق والنشيد الوطني وكان منظراً مهيباً ومفاجئاً للحكومة والنواب الموالين لها، ولرئيس مجلس الأمة بل حتى لنوّاب المعارضة أيضاً، لقد كانت ردة فعل الشباب الذين هم أغلبية حضور تلك الجلسة مفاجئاً ومدوّياً ومربكاً لكل من كان في القاعة ذلك اليوم المشهود، حتى لقد أدهشت ردة الفعل تلك حرس المجلس الذين وقفوا مشدوهين لهذا المشهد المهيب والذين عجزوا معه عن ضبط الجمهور في القاعة امتثالاً لأوامر رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي.

لم يحدث في تاريخ الكويت السياسي أن واجهت الحكومة مثل ذلك الكم من التوبيخ والاستنكار المباشر من الناس، ملأ السمع والبصر بكل عفوية، وصراحة شديدة اللهجة حادة الكلمات تصرخ في الحكومة تطالبها بمغادرة القاعة، مطرودة هاربة وهذا ما حدث فعلاً، وبانسحاب الحكومة لم يجد رئيس المجلس بداً من رفع الجلسة إلى اليوم التالي ليبدأ الجميع بإعادة ترتيب أوراقه واستيعاب ما حدث وآثاره.

استقالة.. وشك دائم

طلبت الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» من عضو الحركة الممثل لها في الحكومة الانسحاب من الحكومة وتقديم استقالته انسجاماً مع موقف الحركة من قضية الدوائر والتزاماً منها مع القوى السياسية، وقد أخبر الدكتور ناصر الصانع الدكتور إسماعيل الشطي بموقف الحركة طالباً منه تقديم استقالته، لكن الدكتور إسماعيل الشطي لم يعطِ موافقةً نهائيةً واستجابةً كاملة للدكتور ناصر الصانع، إضافة إلى أن الدكتور إسماعيل الشطي طلب منه أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد البقاء في الحكومة وكذلك كرر الطلب نفسه رئيس الوزراء ناصر المحمد، لكن الدكتور ناصر الصانع سارع إلى وسائل الإعلام معلناً استقالة الدكتور إسماعيل الشطي اعتقاداً من الدكتور ناصر الصانع أن الدكتور إسماعيل الشطي سيلتزم بموقف الحركة ويقدم استقالته فعلاً، لكن ما حصل خلاف ذلك، فالدكتور إسماعيل الشطي رفض الاستجابة لطلب الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» ليسجل بذلك سابقة الرفض العلني لموقف الحركة واضعاً الحركة في موقف محرج أمام الشارع السياسي والقوى الفاعلة ما حملها على أن تتخذ إجراء في حق الدكتور إسماعيل الشطي يقضي بتجميده من عضوية الحركة، وعلى الرغم من ذلك لم يعتد الشارع السياسي بهذا الإجراء واعتبره لعبة من ألعاب الإخوان المسلمين في مَسْك العصا من المنتصف، فرِجْل في الحكومة ورِجْل مع المعارضة.

وكوني عضواً في الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» حينها، أشهد أننا كنا في موقف محرج أمام الشارع السياسي وموقف غاضب تجاه قيادة الحركة، فلم يكن الوضع يحتمل الضبابية وعدم الوضوح فكان قطع الشك باليقين أنه فعلاً تم تجميد الدكتور إسماعيل الشطي ولم يعد له الحق في حضور اجتماعات الحركة

ولا المشاركة في قراراتها ولا يعتبر ممثلاً عن الحركة في الحكومة، وفي ذلك كتبت في مدونتي مدونة الطارق في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦م معبّراً عن موقف كثير من شباب وأعضاء الحركة: «إن الدكتور إسماعيل الشطي يبقى أخاً عزيزاً على الحركة الدستورية الإسلامية نكنّ لشخصه التقدير والاحترام ونحفظ له صنيعه وجهده، ولكن أخطأ في حق نفسه ووطنه وحق الحركة التي انتمى إليها عقوداً من الزمن لكنها لم تشفع له ولن تشفع لأحد أمام خطيئة كهذه».

عجز مجلس الأمة عن حمايتنا

أصبحت الكويت اليوم الثلاثاء ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦م وقد أمست على النشوة بما حصل بالأمس في مجلس الأمة، فوصف وتصوير ما حصل للناس كان الحديث الذي تسيّد المجالس والدواوين، وبعد ليلة امتلأت بها المدونات الكويتية بصور ومشاهد تلك الجلسة وحواراتها أصبحت الكويت وجميع الصحف المحلية تروي ما حدث وتحلّل تداعياته.

وعلى وقع تلك النشوة والإحساس بالنصر لدى الشباب الكويتي، توجّهنا باكراً إلى مجلس الأمة لنعيد الكرة، ولكن كانت الحكومة ورئيس مجلس الأمة قد احتاطوا لهذا الأمر وعملوا حساباً له، في هذه الصبيحة الثلاثاء ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦م يذكر الزميل المدون محمد اليوسفي صاحب مدونة «مطقوق» ما حدث بالتفصيل فيقول: «بدون مقدمات، بدأ اليوم في التجمع أمام بوابة ضيوف مجلس الأمة في الساعة السابعة صباحاً، وكانت الأعداد تزداد مع مرور الوقت والوضع كان هادئاً مع تواجد أعداد من رجال الأمن والقوات الخاصة، في الساعة الثامنة بدأت الحشود في الاتجاه مباشرة إلى بوابة المجلس وبدأ الأخ خالد الفضالة بطلب الدخول

مع المواطنين لحضور الجلسة، وقد تم رفض طلبه من قبل رجال الأمن، ثم قررنا التوجه إلى البوابة الرئيسية للمجلس لطلب الدخول منها، وعند البوابة الرئيسية احتشدت القوات الخاصة متأهبة لأي طارئ، أعدنا الكرّة مرة أخرى في طلب الدخول للمجلس إلا أن الطلب قوبل بالرفض وهنا هبّ بعض النواب للتدخل وطالبوا الحرس بالسماح لنا بالدخول، أيضاً قوبل طلبهم بالرفض، فتحولت بوابة مجلس الأمة إلى منبر حر بقيادة أكثر من عشرين نائب ومئات من المواطنين الأحرار، نحن يا سيد جاسم الخرافي لسنا مسيّرين ولسنا سياسيين، نحن مواطنين أحرار نرفض الحالة المزرية التي وصلت لها الكويت ببطولة الحكومة ومجلس الأمة، نحن مواطنين لنا أعمالنا ودواماتنا ومصالحنا، حالنا حال بقية خلق الله، لكننا فضّلنا إيصال صوتنا لكم تحت مظلّة الشمس الحارقة ليس كرهاً فيك، ولا حبّاً في السعدون أو غيره، إنما حبّاً لوطننا الكويت، فاعلم بأنك قد ارتكبت أحد الكبائر في شرع السياسة بعدم السماح لنا بدخول عرين الكويت وبيت الشعب، وقد استمر حشد المواطنين والنواب إلى العاشرة صباحاً وإلى أن علموا بأن الجلسة قد رفعت، وبعد طلب النواب للمواطنين بالمغادرة حتى يتسنى لهم الاجتماع لتقرير الخطوة القادمة، نشكر رجال الأمن والقوات الخاصة على الروح الرياضية الطيبة الملحوظة، أروع ما في ذلك التجمع رؤية النسيج الكويتي ملتحماً متحداً على كلمة واحدة بلا تفرقة وبلا عنصرية، حصلت بعض الاحتكاكات البسيطة وقد تمّت السيطرة عليها بسرعة وبدون انفعال، وقد حرص الشباب على تنظيف المكان وجمع القمامة قبل المغادرة». انتهى.

وهنا لا بد من ذكر أن اقتراب قوات الأمن من مجلس الأمة أو الاستقرار بمقربة منه محظور دستورياً باستثناء طلب رئيس

المجلس ذلك، فقد نصت المادة «١١٨» من الدستور على أن: «حفظ النظام داخل مجلس الأمة من اختصاص رئيسه، ويكون للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس لا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه».

وبذلك يكون رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي هو رئيس مجلس الأمة الوحيد في تاريخ الكويت السياسي الذي استدعى قوات الأمن لمواجهة احتجاج عدد قليل من شباب الكويت، ولا عجب!

تدشين ساحة الإرادة

في مساء الثلاثاء ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦م، وبعد ما حدث صبيحة هذا اليوم من منع قوات الأمن للشباب من دخول مجلس الأمة بأمر من رئيسه جاسم الخرافي، دعا شباب حملة «نبيها خمس» من خلال مدونة «ساحة الصفاة» إلى التجمع ليلاً في ساحة الإرادة وهي الساحة المقابلة لمجلس الأمة، وفعلاً توافد الناس إلى الساحة مساءً من مختلف التوجهات والمشارب والانتماءات، كذلك حضر نوّاب المعارضة لكل المكونات السياسية المتفقة مع مطالب الشباب بتقليص الدوائر إلى خمس.

كان الحضور متنوعاً وقد قارب الألفين مشارك وهو عدد كبير بمقاييس تلك الأيام، وكان حشداً يجدد الأمل ويرفع الروح المعنوية للشباب ويدفع إلى الأضرار على مواصلة السعي نحو تحقيق المطالب، في تلك الأجواء المفعمة بالأمل والنشوة سمّيت لأول مرة الساحة المقابلة لمجلس الأمة الكويتي بـ«ساحة الإرادة» هذه الساحة وتلك التسمية ستصبح رمزاً من رموز الحراك الشعبي السياسي في قابل الأيام والأشهر والسنوات.

رئيس الوزراء ومنصّة الاستجواب

في يوم الأربعاء ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦م، تقدم النواب أحمد السعدون وأحمد المليفي وفيصل المسلم رسمياً باستجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح على خلفية قضية الدوائر، وبحسب الدستور وفق المادتين «١٠١» و«١٠٢» فإن تقديم استجواب لرئيس الوزراء ربما يؤدي إلى عدم التعاون مع الحكومة إذا وافق على عدم التعاون ٢٥ عضواً في البرلمان، ما يعني سقوط الحكومة بكاملها وهو ما لم يحدث في تاريخ الكويت من قبل أبداً.

في هذه الأثناء، كانت الحكومة تحاول استمالة من تستطيع من كتلة النواب المعارضين لمصلحتها والذين بلغ عددهم «٢٩» نائباً يطالبون بتقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر، ولعل ما فتح شهيتها لذلك وشجّعها هو قدرتها على انتزاع الدكتور إسماعيل الشطي من (كتلة) الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» على الرغم ما يفترض بها من تماسك وصلابة توصف بهما الحركة، وهي الحركة المنتمية إلى الإخوان المسلمين المعروفة بقوة التزام أعضائها تنظيمياً، لكن الحكومة تستطيع بما لديها من قوة إغراء كبيرة وترهيب أحياناً أن تطوّع البعض وتستدرجهم لمصلحتها، فكل ما تحتاج إليه الحكومة هو إقناع خمسة أعضاء من كتلة الـ«٢٩» نائباً معارضاً ليصوّتوا معها لتفقد الأغلبية العدد المطلوب لعدم التعاون مع رئيس الوزراء وإسقاط الحكومة وهو ٢٥ صوتاً.

لكن، هل يضمن رئيس الحكومة أنه إذا استمال عدداً من كتلة الـ«٢٩» سلامة موقفه؟! بكل وضوح ليس ذلك كافياً، والسبب أن رئيس الوزراء يومها، ناصر المحمد الصباح، لم يكن يأمن على نفسه من ضربة يتعرض لها من أحد وزرائه وأبناء عمومته، وتحديداً

أحمد الفهد الصباح؛ إذ إن أحمد الفهد يستطيع بحكم علاقته «المميزة» مع مجموعة من أعضاء البرلمان أن يعوّض النقص في العدد المطلوب لعدم التعاون «٢٥» صوتاً، وهذا مما يعقّد المسألة ويدخل رئيس الوزراء وحكومته في مغامرة غير مضمونة العواقب، وهنا المسألة تتجاوز الوزراء والحكومة ورئيسها، بل هنا ندخل في مسألة صورة النظام السياسي ككل، وما حاولت أسرة الصباح على مدى فترة حكمها المحافظة عليه، وهو ما تسمّيه «هيبة الحكم»، وهو كلٌ من الحاجز الاجتماعي والنفسي الذي شكّل في الحالة السياسية الكويتية، ولفترات طويلة، سدّاً منيعاً أمام أي تغييرات جذرية مفاجئة، وبالمناسبة بعد سنوات من هذه الأحداث التي نحن في سياقها، زالت أو تكاد تلك الاعتبارات الاجتماعية والنفسية وتجاوزها الظرف السياسي، وسنأتي عليها في حينها.

صراع خلف الكواليس

بالطبع، كانت الأحداث خلف الكواليس وفي الاجتماعات الخاصة مغايرة إلى حد كبير للصورة التي تخرج بها تصريحات السياسيين وفعالياتهم وأنشطتهم، من ذلك أنه في مساء يوم الخميس الموافق ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، اجتمع في مبنى الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في منطقة الخالدية عدد من الشباب يمثّلون شباب «نبيها خمس» وبعض القوائم الطلّابية وممثلون عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

أذكر في هذا الاجتماع، حضور الأخوة (خالد الفضالة) (جاسم القامس) (راكان النصف) الذين أصبحوا في ما بعد أعضاء في الأمانة العامة للتحالف الوطني الديمقراطي، ثمّ أصبح خالد الفضالة الأمين العام له، أصبح (عمر الطبطبائي) ممثلاً عن

مجموعة شبابية تدعى «كويتيون»، و(منذر الحبيب) أصبح في ما بعد عضواً في مجموعة شبابية تدعى «حوارات التغيير»، و(حسن بن طفلة) ممثلاً عن الاتحاد الإسلامي، و(عبد الرحمن العبد الغفور) و(محمود الجرّاح) و(عبد العزيز الغربلي) يمثّلون الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والقائمة الائتلافية، وكانت هاتان الجهتان محسوبتين على الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» أو بمعنى آخر جماعة «الإخوان المسلمون» وقد حضرتُ أنا بهذه الصفة العامة، أي «الإخوان المسلمون» حيث لم تكن لي صفة طلابية حينها أبداً.

استمر الاجتماع من الساعة العاشرة مساءً وحتى الساعة الثانية صباحاً، وقد دارت فيه نقاشات حادة وتبادُل للاتهامات والتشكيك بين فريقين اثنين: **الأول** جميع المكونات الحاضرة في كفّة والفريق **الآخر** فريق «الإخوان المسلمون» إن صحّت العبارة في الكفّة الأخرى، وكان الفريق الأول يتهم الإخوان المسلمين بمحاولة ركوب الموجة واختطاف حملة «نبيها خمس» والتكسب من خلالها، وكان «الإخوان المسلمون» في المقابل يتهمون الطرف الآخر بأنه طرف إقصائي، يختزل الحراك الوطني في نفسه ولا يريد أن يكون «الإخوان» طرفاً فيه.

بطبيعة الحال، إن أجواء المخاصمة والتشكيك وتبادُل الاتهامات، خاصة تلك القائمة على أسس فكرية أيديولوجية، صعبة ومشحونة والتوافق فيها نادر، أو ربما منعدم، ما لم يضطر الفريقان اضطراراً للتنازل لبعضهما تحت وقع الظروف وضغطها، لا وفق القناعة والرغبة بالتقارب وإحسان الظن.

نتيجة تلك الساعات بالنسبة إلى «الإخوان» كانت محسومة مسبقاً، فالإخوان استعدّوا جيداً لهذا الاجتماع فقد أرسلوا إلى

الصحف مبكراً قبل الاجتماع إعلاناً مدفوعاً يدعو فيه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى التجمع في ساحة الإرادة، كما إنهم أرسلوا مجموعة من الشباب إلى ساحة الإرادة لفرض الأمر الواقع في أثناء سير الاجتماع، وأيضاً أحضروا ورقة معدّة مسبقاً للاجتماع فيها مطالبهم، والتي كانت بشكل رئيس تدور حول المتحدثين على منصّة الفعالية، وضرورة وجود ممثليهم بشكل «عادل» مع ممثلي القوى الأخرى.

الطرف الآخر المنظّم لحملة «نبيها خمس» ومن معهم من القوى الطلّابية لم تكن خياراتهم كثيرة أمام استعدادات «الإخوان»، وباءت كل محاولات منع الإخوان من التواجد والبروز في تلك الليلة بالفشل، بل وصل تمسّك الطرفين بموقفيهما إلى حد ترك الاجتماع أكثر من مرة والعودة إليه مجدداً، وفي المرة الأخيرة قال الشباب المنظّمين لحملة «نبيها خمس» مصرّين على موقفهم: «نحن لن نسمح لهذا الابتزاز من قبلكم، وستكون الفعالية بحسب ما أعددنا لها وهذا آخر ما عندنا» وانسحبوا من الاجتماع.

خرج أصحابي أو «فريقي» واجتمعوا في غرفة مجاورة لغرفة الاجتماع يتداولون فيها الأمر، وحقيقةً كان الحديث والموقف بيّناً محسوماً يتلخّص في عبارة «نحن سنذهب غداً ونشارك وسيصعد ممثلونا ليتحدثوا ويعبّروا عن موقفنا وحضورنا في هذه الحملة، ولن نسمح باستبعادنا من المشاركة».

لقد كنت منذ بداية حملة «نبيها خمس» كما أسلفت أتصرف باستقلالية أكبر، معتمداً على قناعتي الخاصة وتبنيّ لهذه الحملة قبل دخول الحركة والجماعة التي أنتمي إليها في هذا الأمر، وعلى ذلك قمت بمبادرة ارتجالية؛ إذ خرجت من الغرفة التي كنت فيها مع

أصحابي وذهبت إلى شباب الفريق الآخر محاولاً إرجاعهم إلى قاعة الاجتماع مرة أخرى قائلاً لهم: «يجب أن تنجح هذه الفعالية ويجب أن لا تهتز صورتنا غداً أمام الناس وأمام السلطة فنخسر القضية، الآن في هذه اللحظة وأنا أحدثكم مجموعة من «شبابنا» فعلاً توجهوا إلى ساحة الإرادة وهناك «استنفار» لكل شباب الإخوان في مناطق الكويت للحضور غداً ولن يسمحوا أبداً بأن تقام الفعالية من دونهم، ولذلك أطلب منكم الرجوع إلى قاعة الاجتماع وتقديم بعض التنازل ليس من أجل «الإخوان» ولكن من أجل قضية كلنا نريد نجاحها».

حقيقةً لست متأكداً أي جزء من خطابي لهم أقنعهم، لكنني كنت سعيداً وقلقاً في الوقت نفسه بأن لا تدوم سعادتي وأشهد الاتفاق بين الفريقين، ولكن بفضل الله ثم بقبول الطرفين تم الاتفاق على أن تقام فعالية يوم الجمعة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ مشتركة تحت عنوان «وتستمر الإرادة» وفعلاً هذا ما كان، كانت ليلة رائعة بالعموم كنت أراقب كوني مطّلعاً على الخلاف بعض التصرفات والمناكفات من قبل كل طرف تجاه الآخر.

فمثلاً حَرَص «الإخوان» على إضفاء صبغتهم على الفعالية بأن حددوا أماكن مخصصة للنساء وحَرَص «الليبراليون» على أن لا يتقيدوا بهذا التخصيص فأدخلوا مجموعة من الأخوات المنتميات إلى التيّار (الليبرالي) في واجهة المنصّة وأمام الحضور، وأيضاً كان يصعد بعض الرموز الشبابية «للإخوان» على منصّة المتحدثين ليبرز حضورهم، فترى من أحد الشباب «الليبراليين» من يغمز لصاحبه بأن يصعد على المنصة كذلك ولا ينزل حتى ينزل ذلك الشاب من الإخوان، تصرفات إن تلطّفنا سمّيناها «غريبة» ولا يهم تلك المئات الذين حضروا مؤمنين بالقضية ولا يهمهم من صعد ومن نزل، ولكن

هكذا هي مناكفات السياسيين أو بالأحرى أتباعهم والمتعصبون لهم!

لقد خضتُ في هذا الموقف تجربة عملية، أكّدتها لي الأيام والتجارب فضلاً عن تأكيد الكتب والتجارب الإنسانية لها، لقد عشت تجربة التقاء الفرقاء المتخاصمين والمتنافسين حول نقاط مشتركة ربما لم تعجب جميع الأطراف لكن محصّلتها على الجميع كانت إيجابية ومفيدة، إن أغلب الناس حقيقة لا يبالون باجتماعات الساسة وما يدور بينهم من خلافات ومشاحنات، ولا يهمهم من انتصرت وجهة نظره ومن هُزِمت، ليس يعنيهم مَنْ تنازل وكم حجم التنازُل الذي قُدم، إن المواطن البسيط يعنيه ويهمّه الوقائع على الأرض وأثرها المباشر عليه، وكثيراً ما يغفل السياسيون أثناء نزاعاتهم عن حقيقة أنهم لن يواجهوا الأسئلة الصعبة ولا الاتهامات، ولا اهتزاز الثقة من قبل الناس تجاههم في حال النصر والنجاح الذي كان نتيجة العمل المشترك لتحقيق المصلحة العامة، لكنهم حتماً سيواجهونها جميعاً إذا فشلوا في تحقيق مراد الشعب مجتمعاً وأفراداً وحينها سيحتاج كل طرف إلى أن يدافع عن نفسه ويبرّر موقفه وغالباً هنا لا تكون الحقائق مفيدة، فالحقيقة لا تعيد اللبن المسكوب الذي انتظره المواطن البسيط.

عهد جديد ومكرر!

دعت حملة «نبيها خمس» إلى تجمُّع صباح يوم الاثنين الموافق ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ أمام مجلس الأمة، لكن الفعالية أُلغيت بعدما صدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمة في يوم الأحد ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦، وهو الحل الأول لمجلس الأمة في عهد أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح بعد ثلاثة أشهر فقط من

تولي ناصر المحمد الصباح رئاسة الوزراء وتمّت الدعوة إلى الانتخابات في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦م.

ومن المفارقات التي تذكر هنا، أن هذا المجلس هو المجلس الذي اختار الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيساً للدولة وأميراً للبلاد بعد عزل الشيخ سعد العبد الله الصباح ابن عمه لعدم لياقته الصحيّة لتقلّد منصب الإمارة.

هروب دائم إلى الأمام

اعتادت السلطة في الكويت استراتيجية «الهروب إلى الأمام» حين تواجه مأزقاً ما، وفي ما يتعلق بالبرلمان ـ مجلس الأمة ـ تلجأ السلطة إلى حل المجلس أو تعليق الدستور والانقلاب عليه كما حدث في عامي ١٩٧٦م و١٩٨٦م لتهرب من مواجهة الاستحقاق السياسي، فعلى الرغم من قِدَم ممارسة أسرة الصباح للحكم منذ مدة طويلة تقارب ٣٠٠ سنة إلا أنها حتى الآن تبدو عاجزة أو غير راغبة في الانتقال من الحكم العشائري إلى الحكم الدستوري القائم على المؤسسات والدساتير.

فالدستور الكويتي الذي دشّن عهد الممارسة البرلمانية منذ سنة ١٩٦٢م كان ثقيل الحمل على أسرة الصّباح الحاكمة، ولا أدلَّ على ذلك من أنه طوال ما يزيد عن الـ ٥٠ سنة الماضية لم تكمل إلا ثلاث برلمانات فقط مددها الدستورية ـ أربع سنوات ـ وبقية البرلمانات طالتها يد التعطيل إما بالتزوير أو بالانقلاب على الدستور وتعطيل مواده وإما بالحل وإما بالإبطال ـ مؤخّراً ـ بواسطة أحكام تصدرها المحكمة الدستورية!

وعلى الرغم مما سبق، التزم الشعب الكويتي المسارَ «شبه

الديمقراطي» المتعثّر، ويعود في كل مرّة إلى بدء صفحة جديدة أملاً منه بالتزام السلطة هذه المرة النهج الديمقراطي الذي لم يتحقّق أبداً!

لقد كانت انتخابات سنة ٢٠٠٦م مختلفة نوعاً ما؛ حيث إن القوى السياسية اجتمعت على هدف مشترك في مواجهة السلطة، وهو تحقيق مطالب حملة «نبيها خمس» بإقرار قانون انتخابي يقسّم الكويت خمس دوائر انتخابية ويعطي كل ناخب أربعة أصوات في الدائرة ليختار أربعة مرشّحين من أصل عشرة يمثّلون الدائرة، وهذا النظام الانتخابي على الرغم من قصوره إلا أنه مقبول كمرحلة انتقالية يمكننا من خلالها التوصّل إلى نظام برلماني يتناسب والديمقراطية الحقيقية الأقرب للعدالة في التمثيل والمساواة بين المواطنين.

بالنسبة إلى السلطة، فهي تعتبر الانتخابات أقرب إلى لعبة رمي أحجار النرد، فإن كانت النتيجة مرضيّة لها فخير، وإن كانت غير ذلك فأسهل ما عليها هو إعادة حلّ مجلس الأمة وضرب إرادة الأمة عرض الحائط وإلقاء أحجار النرد من جديد علّها تأتي بنتائج أفضل لها.

تعمل السلطة بأن لا تحقّق الانتخابات البرلمانية أيّ أغلبية نيابية معارضة، فطالما أن عدد من يعارضها من النوّاب أقل من ٢٥ نائباً ـ نصف عدد مقاعد البرلمان ـ فالأمور مقبولة عندها إلى حدّ ما، وعلى الرغم من أن هذه الأغلبية النيابية نادرة الحدوث بسبب الأنظمة الانتخابية التي لا تسمح بتكوّنها، إلا أن السلطة تبادر إلى حلّ مجالس الأمة المتعاقبة لمجرد وجود عدد مزعج لها وإن لم يبلغ أغلبية برلمانية قادرة على المحاسبة وإسقاط الحكومة!

شباب ضد الفساد... مواجهة السلطة

في هذه الانتخابات ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦م رمت السلطة بثقلها مالياً وإعلامياً محاولة حسم نتيجة الانتخابات إلى مصلحتها، ومنع معارضيها من تحقيق أغلبية برلمانية والتقليل من عددهم قدر المستطاع، ومساعدة الموالين لها على النجاح، ضُخّ المال السياسي بغير حساب واستشرت ظاهرة شراء أصوات الناخبين لمصلحة مرشّحين وضد مرشحين آخرين، وعقدت التحالفات على كل المستويات والصفقات مع السلطة، وأصبح الإعلام الرسمي والخاص المرتبطة مصالحه مع السلطة آلة تعمل على مدار الساعة وحصرياً ـ تقريباً ـ لمصلحة الموالون لها، واستخدمت كل الوسائل المتاحة للسلطة للتأثير في نتائج الانتخابات وما أكثرها..

في المقابل اجتهدت قوى المعارضة في مواجهة السلطة وأموالها وإعلامها، ولأن للعلاقات الاجتماعية والتواصل المباشر الأثر الأكبر في تشكيل رأي الشارع السياسي أو الانتخابي على وجه أخص، استطاعت المعارضة بما توافر لها من أدوات بسيطة إلى حد كبير مواجهة السلطة في هذه المعركة.

كما إن الشباب كان لهم الدور البارز في هذه المعركة، فلقد أنشأت الحركة الدستورية الإسلامية «الإخوان المسلمون» ذراعاً شبابياً عمل في أثناء فترة الانتخابات على توعية الشارع بخطر شراء الأصوات وسوء نيّات المال السياسي وأهدافه، كنت والأخ عبد العزيز العبيد والأخ محمود الجرّاح والأخ عبد العزيز الغربلي والأخ محمد مبارك العجمي وآخرين الفريق المؤسس لمجموعة شبابية سمّيناها «شباب ضد الفساد» وعقدت أولى ندواتها في ديوان عضو الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» الدكتور ناصر الصانع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦م، وتوالت الفعاليات والندوات وتوزيع المنشورات

والملصقات، وكتبت المقالات لنشر فكرة محاربة المال السياسي.

لقد حقّقت مجموعتنا «شباب ضد الفساد» نجاحات مميزة منها: توقيع ٤٩ مرشّحاً في الانتخابات من مختلف التوجهات السياسية وثيقةً أطلقناها بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لمتابعة نزاهة الانتخابات «نزاهة»، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، تتعهد بالعمل على إقرار قانون «كشف الذّمة المالية» لأصحاب المناصب القيادية في الدولة، ومن ضمنهم أعضاء مجلس الأمة والحكومة.

كانت الحملة ناجحة ومؤثّرة فعلاً، وكان المرشّحون يتسابقون لتوقيع تلك الوثيقة ليحصلوا بذلك على «شهادة» شعبية بنزاهتهم ونظافة أيديهم مما يعزز حظوظهم الانتخابية ويزكّيهم لدى الناخبين، للأسف كان ذلك هدف الكثيرين من دون اعتبار لمحتوى الوثيقة وتعهّداتها، كما أن هذه الحملة، للأسف أيضاً، استُخدمت إلى حد كبير في تزكية بعض المرشحين المحددين الذين ترتبط معهم الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» باتفاقات انتخابية كون هذه الحملة تنتمي، من خلالنا نحن مؤسسوها تنظيمياً إلى الإخوان المسلمين.

كنت منزعجاً، حينها، من تلك التصرفات الحزبية، كنت أنشد إلى حدٍّ كبير، النتائج وأتحمل كدر التفاصيل، هي ليست تزكية للنفس بقدر ما هي مراجعة لتلك المواقف التي كان يعكّر صفوها ضيق الأفق وقصر النظرة الحزبية، ربما هذه التصرّفات يسوّغها إلى حد كبير الصراع الانتخابي السياسي، وربما تلك حيل مسموح بها أن تختلط النوايا السليمة والمقاصد الكلية الشاملة بالحظوظ الخاصة والفئوية، ربما تواسي النهايات حزن البدايات، لكن خلاصة الأمر على كل من يخوض وحل السياسة أن يرفع طهارة ثوبه حتى يجتاز مستنقعها أملاً في أن يطأ أرضاً تحمّل الوحل من أجل بلوغها!

أجريت الانتخابات البرلمانية في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦م وجاءت النتائج بغير مراد السلطة، فبسبب حالة الاصطفاف الشعبي الكبير وقواه السياسية حول حملة «نبيها خمس» ومطالبها تحقق للشعب أغلبية نيابية مجتمعة على هدف واحد، أغلبية قادرة على إجبار السلطة على إقرار قانون جديد للانتخابات يقسّم الكويت خمس دوائر ويعطي كلّ ناخب حق التصويت لأربعة مرشحين من أصل عشرة في دائرته.

بداية العناد السياسي

في أي ديمقراطية محترمة تشكّل الحكومة وفق الأغلبية البرلمانية التي هي نتيجة الانتخابات التي قال فيها الشعب كلمته وحدد خياره، ولأن ما نعيشه طوال هذه السنوات من العمل بالدستور لا يصح أن نسمّيه ديمقراطية أصلاً فإننا ـ ربما ـ الدولة الوحيدة في العالم التي تشكّل فيها الحكومة ضدّ توجّه الأغلبية البرلمانية، وحتى رئاسة البرلمان تترجّح بتدخل السلطة عبر أصوات وزرائها المعيّنين الذين لم ينتخبهم الشعب لمصلحة طرف على طرف آخر!

إنه على الرغم من أن نتائج الانتخابات جاءت بالغالبية المعارضة للسلطة التي يمثلها رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، الذي خرجت التظاهرات والاعتصامات ضد موقفه السياسي الرافض لقانون الانتخابات بتحويل الدوائر الانتخابية لخمس دوائر، وضد رئيس مجلس الأمة المتحالف مع السلطة جاسم الخرافي، إنه على الرغم من ذلك تم تكليف رئيس الوزراء نفسه ناصر المحمد لتشكيل الحكومة وجاء تشكيل الحكومة من وزراء لهم مواقف مسبّقة ضد حملة «نبيها خمس» ومطالبها، بل دعمت السلطة من خلال أصوات

وزرائها جاسم الخرافي في ترشّحه لرئاسة البرلمان ضد مرشّح المعارضة أحمد السعدون ورجّحت كفّته حتى غدا رئيساً له.

لم يكن في تلك الفترة هذا التصرف من قبل السلطة يواجه بالرفض المفترض، فهناك تسليم غير مبرر بأحقية السلطة في تعيين من تشاء رئيساً للوزراء على الرغم من إخفاقاته والرفض الشعبي له، وتسليم كذلك بأن تتدخل السلطة في ترجيح كفّة من تريده رئيساً للبرلمان، لقد كان الشارع السياسي حينها بأحزابه وحركاته وحتى المزاج العام يقبل ذلك الوضع وإن بامتعاض يظهر حيناً ويغيب أحياناً أخرى، إن ذلك القبول والامتعاض الخجول تجاه ممارسات خاطئة وتطبيق أعرج للقواعد الديمقراطية له ضريبة كبيرة سندفعها لاحقاً كما سنرى، كنّا متلهفين لقبول نصر مؤقّت بنجاح حملة «نبيها خمس» وتحقيق أهدافها، وأظن أن السلطة أدركت أن لا فائدة كبيرة ترجى تجعلها متمسكة برأيها الرافض لمطالب المعارضة «المتواضعة» بالنسبة إلى المكسب الأهم وهو ميل ميزان القوى لمصلحتها واحتفاظها بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، أما مسألة انكسار كبريائها وصورتها أمام الشارع فأمرها هيّن، وستتكفل سذاجتنا كمعارضة بمعالجتها، فمعارضتنا ذلك اليوم ذات نمط في التفكير أقرب إلى البدائية السياسية القائمة على العقلية العشائرية والنظرة الأبوية إلى السلطة والتي ترى كل حق لها تأخذه من السلطة منّة يجب شكرها عليه، وكل تراجع من السلطة عن موقف لها بعد تعنّت ما هو إلا حكمة منها، وسعة أفق وتقبّل للرأي الآخر.

وبهذا المنطق البائس في التعامل السياسي أخذنا من السلطة قانوناً تلاعبت به بعد ذلك بسنوات ثم لمّا ملّت من لعبتها به ألغته بجرّة قلم كعادتها، وفي المقابل أعطينا السلطة موافقتنا وقبولنا

برئيس وزراء فاشل في إدارة الدولة، وعاجز عن تبرير موقفه السياسي، كما قبلنا أن تضع السلطة علينا رئيسَ مجلس أمة استدعى قوات الأمن لمنع شباب الوطن من دخول البرلمان منفذاً لدوره كحليف للسلطة وممثّلٍ لها في البرلمان لا ممثّلٍ عن الأمة التي انتخبته!

في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦م وافق مجلس الأمة بأغلبية ٦٢ صوتاً من ضمنهم أصوات الحكومة مؤيداً لقانون تحويل الكويت إلى خمس دوائر انتخابية ولكل ناخب في دائرته أربعة أصوات، في مقابل معارضة نائبيْن فقط، وبعد ذلك بأيام ذهب وفد شبابي لمقابلة رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح مقدّمين له قميصاً برتقالياً يحمل شعار الحملة «نبيها خمس» وتبادلوا الصور والابتسامات، تقول مدوّنة «ساحة الصفاة» التي كان لها الدور القيادي في الحملة عن ذلك المشهد في مقالة لها: «وقد استمعت المجموعة لكلمات رئيس الوزراء، الذي أشاد بدورهم من منطلق الإيمان بالحرية والديمقراطية التي تنعم بها الكويت. وقد قام الشباب بإهداء رئيس الوزراء شعار الحملة متمثلاً بـ«تي شيرت» نبيها ٥ بما أن بو صباح (أخونا الكبير كما وصف نفسه.. وكما نعهده) أصبح برتقالياً يوم ١٧ يوليو ٢٠٠٦» ساحة الصفاة ـ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦م.

حملة «نبيها خمس» والربيع العربي؟!

لقد كانت تلك التجربة فريدة ومميزة بحق، فبالرغم من تواضع الأهداف والطموح والنتائج الآنية، إلا أنني أزعم أن الحراك الذي بدأ مع حملة «نبيها خمس» ما هو إلا مقدمات وهزّات أرضية خفيفة نسبية لزلزال الربيع العربي الذي ضرب المنطقة العربية بعد «نبيها خمس» بأربع سنوات، وأظن أننا لو تتبعنا حركة الشارع العربي في

تلك الفترة لوجدنا تلك الحركة الخفية التي شهدتها الكويت قد شهدت أمثالها بقية المناطق العربية وإن بصور وأوزان مختلفة، وأبني ذلك الزعم على عناصر رئيسة ستتضح تفاصيلها مع تتبع الأحداث، وأوّل تلك العناصر دخول الإنترنت كعامل رئيس في تغيير المزاج العام للشارع العربي ولا سيما طليعته المتمثلة في شبابه، وكان ذلك الدخول والتأثير للإنترنت مبكراً في الكويت لأسباب موضوعية أهمها يسر الحالة الاقتصادية مما سمح لانتشار خدمة الإنترنت وسهولة الحصول عليها وإمكانية توافرها، وصاحب تلك الوفرة والسهولة لخدمة الإنترنت في الكويت غالبية شابة للشعب الكويتي تقترب نسبتها من ٧٠ في المئة مع صغر مساحة الكويت، وسهولة تواصل شبابها وتقارب مستواهم الثقافي والتعليمي.

أمّا العنصر المؤثر الثاني، الذي أبني عليه زعمي بأن حراك حملة «نبيها خمس» كان مقدمة تنبئ بالربيع العربي، هو غياب التأثير الأيديولوجي في الحراك أو ضعفه، والتركيز على المطالب كشعار يمكن الالتفاف حوله والتوحّد عليه، وهذا العنصر خلق حالة من التحرّر أو لنقل التحلّل التنظيمي المبكر من قبل شباب التنظيمات السياسية ما ساعد على توفير بيئات عمل مشتركة مُخفَّفة من الثقل الأيديولوجي وعصبيته وأشار إلى فكرة «الإمكان الأول» وهو أننا بإمكاننا أن نتوحد على مطالب مشتركة تتجاوز اختلافاتنا الفكرية والأيديولوجية.

إنني عشت تلك الحالة في ذلك الوقت، ومن ثَم أدركت الربيع العربي منذ بدايته يوماً بيوم ولا أزال، ويمكنني كما يمكنكم ملاحظة توافر العناصر المتشابهة مع حراكنا في الكويت وتلك التي في حراك الشارع العربي، ولعلنا نجد خلال تجوالنا مع ما سيأتي من الأحداث ما يؤكد زعمي أو ينفيه، فلنمضي إلى ذلك...

العودة إلى التيه

بعد أحداث ما عرف بحملة «نبيها خمس» ساد هدوء في الساحة السياسية، فأجواء ما اعتقدناه انتصاراً على السلطة وإنفاذاً للرغبة الشعبية أعطتنا شعوراً زائفاً بالرضى وبإمكان التقدم السياسي لتحقيق الإصلاحات المرجوة، كما استطاعت السلطة أن توحي لنا بالإذعان أو على الأقل بالتفهّم والاستجابة للمطالب الشعبية، هنا لا أقلل من أهمية ما تحقق من إيجابيات لكنني أشير إلى أننا في الغالب نتوقف عند أول الطريق إذا ما ظهرت لنا ملامح الإنجاز في بدايته على الرغم من أن المفترض أن تكون الأعمال بخواتيمها.

لقد عادت السلطة إلى سيرتها الأولى ولم تكن وحدها بل سايرتها القوى السياسية التقليدية، فحتى ذلك الوقت لم يكن مطروحاً أي تصوّر حقيقي جادّ للخروج من هذه الدّوامة السياسية، ولتتصوروا حجم ذلك التيه السياسي في خمس سنوات فقط منذ تولّي ناصر المحمد رئاسة مجلس الوزراء في السابع من أيار/مايو سنة ٢٠٠٦م وحتى رحيله في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠١١م تم تشكيل سبع حكومات، وحلّ البرلمان خلال الفترة نفسها وأُجريت الانتخابات أربع مرات، وعلى الرغم من كل ذلك لم تطرح المعارضة التقليدية تصورات لتخرج من تلك الحلقة المفرغة وبطبيعة الحال لم تقدِم السلطة على أي خطوة في هذا الاتجاه.

السلطة تلعب بورقة الطائفية

لقد ساء السلطة تجاوز المجتمع الكويتي الاختلافات المذهبية والفئوية، والتفاف شرائح مختلفة خلف قضية مشتركة تمثّلت في حملة «نبيها خمس» ما جعلها تلجأ إلى حيلتها المعتادة بتفريق وحدة المجتمع وضرب مكوّناته بعضها ببعض تحت شعار «فرّق تسد»،

وذلك أن السلطة استغلت حادثة اشتهرت في الكويت باسم «حادثة التأبين»؛ حيث قام عدد من المواطنين الشيعة المنتمي بعضهم فكرياً إلى نظرية ولاية الفقيه، وتنظيمياً إلى «حزب الله» بإقامة مجلس عزاء وتأبين لعضو حزب الله اللبناني «عماد مغنية» في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨م، وهو الذي يُتهم في الكويت بأنه وراء أحداث اختطاف طائرة «الجابرية» الكويتية واحتجاز كويتيين كرهائن، وقتل بعضهم في حادثة وقعت في الخامس من نيسان/أبريل سنة ١٩٨٨م.

في نظر الكثير من الكويتيين أن «عماد مغنية» مجرم بسبب تلك الحادثة المؤلمة، لكن الانتماء الفكري والأيديولوجي لمن أقاموا مجلس العزاء له وتأبينه لم يضعوا اعتباراً كافياً لوجهة النظر الشعبية، ما جعلهم في مواجهة غضب شعبي كبير أذكته واستخدمته السلطة عبر قنواتها الرسمية وشبه الرسمية وتصريحات مسؤوليها، ومن خلال الحملة الإعلامية التي شنّتها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.

زادت السلطة من سكب الوقود على الشرارة التي أوقدها بعض المواطنين «الشيعة» المنتمين إلى حزب الله تنظيمياً وأيديولوجياً بسوء تقديرهم لتُحدِث ذلك الشرخ في المجتمع الكويتي منذ ذلك اليوم وحتى نشر هذا الكتاب ولا تزال، فقد حققت السلطة من ذلك أنها جعلت «الطائفة الشيعية» في الكويت معزولة عن سائر المجتمع، مستخدمة (عصا) الترهيب والشيطنة ما جعل الجميع يتبرّأ منهم، حتى أن كتلة العمل الشعبي البرلمانية فصلت أعضاءها الشيعة لتبعد عن نفسها التهمة والحرج، آكلةً طعم السلطة ومحققةً لمرادها بهذا التصرف المتعجّل، ثم حين وضعت السلطة «الطائفة الشيعة» تحت الضغط وحيدة محاربة من الجميع قدمت لهم (الجزرة) واحتوتهم وضمتهم في وزاراتها ودعمت مرشحيهم لتقول

لهم: «إن ابتعادكم عنّي لن يغنيكم شيئاً، وأن التماس قوتكم بالشعب لم ينفعكم ولن ينفعكم»، وبالفعل استجابت الطائفة الشيعية لهذه الابتزاز من قبل السلطة حتى اليوم.

لقد نجحت السلطة في ضرب المعارضة في هذا الجانب، لكنها في الوقت نفسه وجّهت طعنة إلى المجتمع ما زال يتألم منها، ولا تزال تداعياتها قائمة ومرشحة للزيادة والانفجار كل يوم مع الأسف، وهكذا دائماً حين تتولّى إدارة البلد سلطة غير مسؤولة ولا تستمد قوتها من إرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع، تلجأ إلى تعويض ضعفها وقصورها العاجزة عن تحقيقه بالطرق المشروعة باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة مهما كانت نتائجها مدمّرة للمجتمع والدولة.

ارحل... نستحق الأفضل

في ظهر يوم الأربعاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٩م، وعبر مدونة الطارق، انطلقت لأول مرة كلمة «ارحل» في مطالبة سياسية وجّهت إلى رئيس الوزراء الكويتي ناصر المحمد الصباح ضمن حملة «ارحل... نستحق الأفضل» تطالبه بالاستقالة لسوء سياساته وفشله في إدارة الدولة، فضلاً عن أنه اعترف بما كان النائب في البرلمان فيصل المسلم قد كشفه في قاعة مجلس الأمة في تاريخ ٢٠٠٩/١١/٤م من أنه ـ رئيس الوزراء ـ قد أعطى نواباً في البرلمان شيكات بمبالغ كبيرة، برّرها بأنها كانت لقاء معاملات تجارية ومساعدات إنسانية لبعض الأسر المحتاجة من خلال أعضاء البرلمان!

حينها لم يكن مُطلِق كلمة «ارحل» يملك السلطة على التاريخ

ولا على صروف القدر، لكنه يملك اليقين بأن الإيمان بالفكرة الصائبة والاصطفاف في ما يعتقده حقاً، والإخلاص في هذا الطريق من أجل الفكرة كفيل بأن ينير الدرب نحو تحقيق الغاية.

تمّت مهاجمة الفكرة وأصحابها من الكثرة العامة كعادة المجتمعات وتم تبنّيها من قلة مؤمنة بها كالعادة أيضاً، وهكذا تسير السنن الكونية وقواعد التاريخ، بدأت اجتماعات قلة من الشباب والشابات لم يتجاوز عددهم أصابع اليدين، كنّا عبارة عن ثلاث مجموعات رئيسة: في المجموعة **الأولى** كنت أنا طارق المطيري فيها، واثنان من أصحابي القريبين هما (علي يوسف السند وفيصل صالح اليحيى)، والمجموعة **الثانية** كانت تضم أصدقائي من المدوّنين وهم (لؤي البدر، جواد أكبر، مبارك الهزاع، علي نصير، طارق المحيلان، علي مندني، حمد الدرباس)، وكانت مشكلتنا في المجموعة **الثالثة** وهي للنساء، حيث لم يَكُنّ وقتها على استعداد يسمح لهنّ بالعمل العام، خاصة في المجال السياسي والمقاومة الشعبية، وبينما كنت أبحث عن حل لتلك المشكلة سألت صديقة تعرّفت عليها من خلال الفيسبوك هي دلال الدايل وأخبرتها عن عزمنا لتحرك سياسي ميداني ضاغط يطالب برحيل رئيس الوزراء ناصر المحمد، فأيّدت الفكرة ووعدت بأنها ستحاول التواصل مع بعض الشابات للمساهمة في هذا العمل وبالفعل استكملت المجموعة الثالثة بمجموعة من الشابات هنّ (غنيمة العتيبي، هيا الشطي، فاطمة الشاهين)، ثم انضم إلينا عدد آخر وبدأ أول نزول إلى الشارع بعد ذلك بأيام وتحديداً مساء يوم الإثنين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩م في ساحة الإرادة بالقرب من مجلس الوزراء الكويتي وأمام مجلس الأمة ـ البرلمان ـ مطالباً برحيل رئيس الوزراء.

تولّى الحساب الذي يحمل اسم الحملة في الفيسبوك «ارحل... نستحق الأفضل» الدعوة إلى الفعالية في ساحة الإرادة وتفاجأنا في الإقبال على الانضمام للحساب بعدد تجاوز ٨٠٠ عضو خلال أقل من أسبوع، وكان يدير الحساب الصديقان محمد مبارك العجمي وعيسى الزيادي المطيري.

حضر عشرات لم يتجاوزوا ٣٠٠ مواطن لكن ذلك يُعدّ في حينها سابقة هي الأولى من نوعها لمطلب كهذا، وكان هذا مؤشراً على أن تغيّراً طرأ على الشارع الكويتي، تغيّراً يعني بوضوح أن المجتمع الكويتي بدأ ينزع كل هالة زائفة عن المنصب العام، كل هالة فرضتها الأعراف والقواعد البالية للمجتمعات العشائرية القبلية لم يعد لها مكان في المجتمعات المدنية والدولة الحديثة، كل هالة كانت تخفي الأخطاء والتجاوزات والفشل خلفها فلا يحاسَب المخطئ لأنه ابن فلان أو سليل ذرية فلان.

تكلّم في هذا اليوم النائب فيصل المسلم الذي كشف قضيّة الشيكات، والأستاذ المخضرم الأستاذ عبد الله النيباري عضو المنبر الديمقراطي، والصديق أحد قيادات الحراك الشبابي خالد الفضالة الأمين العام للتحالف الوطني الديمقراطي سابقاً، وممثل الحركة السلفية الصديق فهيد الهيلم، وممثلة مجموعة شباب حملة (ارحل... نستحق الأفضل) الأخت الكريمة هيا الشطي، والصديق الشاب أسامة الشاهين عضو الإخوان المسلمين، وكان مقرراً أن يكون عريف الفعالية الصديق المدون علي نصير، إلا أنه اعتذر في اللحظات الأخيرة فطلبت من الأخ الصديق فيصل اليحيى أن يقوم مقامه فقبل مشكوراً، وفي موقف ارتجالي استطاع فيصل بمهارة صدَّ محاولةٍ تخريبية، قامت بها قناة تلفزيونية محلية موالية لرئيس الوزراء ناصر المحمد تدعى (سكوب)، حيث تهجّم أحد، عرفنا لاحقاً بأنه

أحد كوادر القناة، على عريف الفعالية فيصل اليحيى محاولاً الاعتداء عليه وقطع حديثه، إلا أن فيصلاً تنبّه بسرعةٍ بديهةٍ إلى هذه المحاولة التخريبية، وقَلَبَ بخطاب قوي وجهوري الطاولة على ذلك التخريب، ووصف من قاموا به بأنهم أعداء حرية التعبير وأتباع أساليب التخريب العاجزة، كانت كلماته كفيلة بإفشال تلك الحركة البائسة من قناة موالية لرئيس مجلس الوزراء، لقد تعرفنا مبكراً على أحد قادة الحراك الشعبي في ما بعد ونائب في مجلس الأمة - البرلمان - كان أنموذجاً للبرلماني الشاب صاحب الطرح المميز، وهكذا هي الأقدار تختار من بيننا أناساً في أماكن معينة وظروف معينة، لم نخطط لها ولم نحسب حسابها، فتكافئ نوايانا بأحسن مما كانت تطمح إليه.

واستمر الحراك الشبابي وأخذ المجتمع يتحدث عن هذا الانتقال النوعي في الحراك الذي رفضه الكثيرون، لكن البعض بدأ يتفهمه، كما بدأ المجتمع يناقش الفكرة ويتجاذبها وهذه أولى مراحل التغيير والتطور التي تمر بها المجتمعات، وقد كنّا كفريق يقود الحملة نعمل على تقييم الفعاليات وتفاعل الشارع ومناقشة السلبيات والإيجابيات بنماذج متابعة أعددناها لذلك، فقد كنّا منذ البداية نطمح إلى ضبط عملنا والابتعاد به عن العفوية.

انتهت الحملة مبكّراً باستجواب تاريخي لأول رئيس وزراء في تاريخ الكويت السياسي هو ناصر المحمد الصباح قدّمه النائب الدكتور فيصل المسلم ونوقش في جلسة سرّية غابت عن رقابة الشعب على خلفية الشيكات التي قدمها رئيس الوزراء لبعض أعضاء البرلمان، وكانت جلسة الاستجواب في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩م، ولقد استطاع رئيس الحكومة تجاوز العدد المطلوب لإسقاطه وعدم التعاون معه وهو ٢٥ نائباً من أصل خمسين نائباً،

بل إنه على الرغم من حجم الخطيئة السياسية التي ارتكبها إلا أن رئيس الوزراء حاز ثقة ٣٥ نائباً، لينكشف إثر ذلك عمق الأزمة السياسية التي أظهرت بشكل سافر أننا نمارس ديمقراطية صورية شكلية غير معبِّرة تعبيراً حقيقياً عن آمال الشعب وتطلّعاته فضلاً عن أن تعبّر عن ثقافته وضميره الرافض لهذا السلوك الشائن من تدخّل المال السياسي لشراء الضمائر والذمم.

كان الاستجواب ونتيجته مربِكيْن للساحة السياسية، فكيف سيكون التعامل مع رئيس وزراء منح نوّاباً في البرلمان أموالاً ومع هؤلاء الذين تلقّوا تلك الأموال؟! هذا الإرباك استحق إعادة النظر في طرق مواجهة هذا الوضع السياسي البيّن خلله، ومن ذلك أصدرت حملة «ارحل. . . نستحق الأفضل» بيانها الأخير في يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ م وقالت في جزء منه: «أصبح رحيل رئيس الوزراء عن الحكومة وإنهاء حقبة من السياسة الحكومية الفاشلة والمهدِّدة لكيان الوطن أمراً ضرورياً بل واجباً وطنياً لا يقبل التهاون فيه ولا التردُّد عنه»، وانتهت بذلك التجربة المميزة التي خرج من رحمها كلمة أحدثت الكثير في ما بعد «ارحل».

إلى الذين أحبّهم وأختلف معهم

اتصل بي ظهرَ يوم الجمعة ٩ نيسان/أبريل سنة ٢٠١٠م، الأخ الكبير والعزيز الدكتور ناصر الصّانع أمين عام الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» فقال لي بعد السلام: «لقد انتهت حملة «ارحل» وكانت باجتهاد فردي منك وقد قمت به مشكوراً، وتحمّلنا في الحركة تبعة سياسية من ذلك العمل كونك عضواً في الجماعة والحركة، وأرجو أن يكون الأمر فعلاً توقّف عند هذا الحد، وأي مستجدات فيه يرجى أن نكون على علم ونتّخذ فيه قراراً تنظيمياً».

فأجبته بأن الحملة انتهت بالاستجواب لكنّ أهدافها ما زالت قائمة ولن تتحقق إلا برحيل رئيس الوزراء ناصر المحمّد الصباح، ولا أدري متى سيُستأنَف الحراك من جديد، لكنني أعدك بأنه لو استجد أمر ما سأطلعكم عليه وسألتزم بقرار الجماعة.

ثم سألني: «لقد سمعت عن حملة جديدة للتضامن مع الكاتب المحامي محمّد عبد القادر الجاسم، فهل أنت مشترك في هذا الأمر؟!».

فقلت: «نعم، أنا مشترك في هذا الأمر وقد اتصلت حين سجن الجاسم على الأستاذ أحمد الديين مقترحاً عليه أن ننشئ صندوقاً أو لجنة للدفاع عنه، وقمنا بعدّة خطوات ومنها أننا سنصدر بياناً عن لجنة تضامنية مع الجاسم يوم الأحد القادم ١١ نيسان/ أبريل».

فقال لي: «أخي طارق أرجو أن لا تكون جزءاً من هذا العمل حتى أرى رأي الجماعة، فأنت عضو في الجماعة وعليك الالتزام بقرارها مهما يكن، لكن هل معك أحد أيضاً في هذا الأمر من أعضاء الجماعة؟!».

فقلت: «نعم معي الأخ علي السند، لكن لا أستطيع الامتناع عن المشاركة في البيان وأنا من اقترح هذا العمل ونسّقت له، لا يسعني الآن التراجع عنه!».

فقال لي: «تمهّل في الأمر حتى أرجع من سفري، وأعود لك بالخبر بعد اجتماعي بالأعضاء يوم الاثنين القادم».

فوعدته خيراً، وكنت منزعجاً جداً من هذه المكالمة التي رأيتها تأخيراً لعمل واجب لا لبس فيه هو الدفاع عن حرّية الرأي

والتعبير، خاصة أنّه لم تكن عندي أي حسابات سياسية في هذا العمل، ولم ألتفت إلى أية تبعات ممكنة.

في مساء ذلك اليوم، ذهبت للقاء بعض الأصحاب في ديوان الأخ محمّد الشامري، وكان في الديوان الأخوة فيصل اليحيى وعلي السند وناصر النزهان وجاسم القصير وناصر المسامح، وبعد مضيّ وقت من الحديث حول كثير من الأمور، أخبرتهم عن اتصال الدكتور ناصر الصانع بي، وأنني عزمت على ما كنت أؤجله منذ مدة.

ذاك أنني قبل سنتين من هذا الاتصال وتحديداً سنة ٢٠٠٨م كنت جزءاً من حراك داخلي بين شباب الإخوان المسلمين يطالب بإجراء إصلاحات تنظيمية ولائحيّة على عمل الواجهة السياسية للإخوان المسلمين، في الكويت، وهي الحركة الدستورية الإسلامية والتي كنت عضواً فيها، تقضي هذه المطالب الإصلاحية بشكل رئيس بفصل العمل التنظيمي عن العمل السياسي، أي يمتنع التنظيم عن التدخّل بالجهاز السياسي وهو (الحزب) وفي المصطلح التنظيمي (فصل العمل الدعوي عن العمل السياسي)، وقد كانت المشاورات واللقاءات والاتصالات بيننا كشباب في التنظيم مستمرة، وانتهت باجتماع عندي في البيت في منطقة القصور بإعداد ورقة صاغها الأخ علي السند تبيّن بشكل مفصّل مطالبنا لنرفعها إلى الجماعة.

وأظن أن الجماعة في التنظيم تحسّبوا من اجتماعتنا وما أفضى إليه، كما أزعجهم أن تقدّم هذه المطالبة والتي تحمل توقيع ما يقارب ٥٠ شاباً من مختلف المستويات التنظيمية.

أجريت عدة مشاورات وأخذ الشد والجذب حول هذا

الموضوع مدة طويلة قاربت السنتين، وقد تبيّن لي خلال هذه السنتين أن التنظيم غير جاد في إجراء تلك الإصلاحات، مما جعلني أطرح أسئلة رئيسة حول التنظيم وجماعة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية عموماً وأفكارها وأدبياتها، وبدأت بطرح تلك التساؤلات في أربع مقالات كتبتها في مدونتي «مدوّنة الطارق» في الفترة ما بين ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩م إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٠م، تتحدث المقالات عن الدولة المدنية وموقع الدِّين منها وعن تحييد الأيديولوجيا والبعد الغيبي فيها، وعن النظرة الإسلامية لكل ذلك، وسأقتبس من تلك المقالات ما يلخّص القناعة التي توصّلتُ إليها في ذلك الوقت، فقد قلتُ فيها: «ذلك القبول بالواقع عطّل إلى حد كبير تطوّر الفكرة الإسلامية عن الوصول لفكرة الدولة المدنية وجعلها خطاباً متسيّداً للمشهد السياسي الإسلامي، بل أصبحت الحركات الإسلامية تنشغل في معالجات الواقع الجديد الذي أعقب الاستعمار (واقع الدولة المستبدة والحكومات الدكتاتورية). فكان ذلك التعامل مع الواقع قد أخضع الحركات الإسلامية فكراً وممارسة لأفكار ونتائج بعيدة إلى حد كبير عن فكرة الدولة المدنية التي هي مفهوم مرادف لفكرة الدولة في الإسلام والتي يقول الإسلاميون أنهم يسعون لها».

لقد قادني طرح الأسئلة إلى البحث الذي أوصلني إلى هذه القناعة التي تلزمني فكرياً وأدبياً باستحقاقات كثيرة: من أهمها الخروج من التنظيم الذي كنت حتى تلك اللحظة عضواً فيه، وكان اتصال الدكتور ناصر الصانع هو المحفّز على اتّخاذ خطوات عملية في اتجاه خروجي من الجماعة، بعد ما تأسس في ذهني الفكرة الدافعة إلى الخروج التي طمأنت ضميري لأخذ هذه الخطوة.

وبعد حديثي مع أصحابي في ديوان الشامري تلك الليلة،

رجعت إلى البيت وكتبت رسالة عنوانها (رسالة النداء الأخير للحركة الدستورية الإسلامية) طالبت فيها بإجراء الإصلاحات الجذرية التي طالبنا فيها قبل سنتين، فلعلّه إن ابتعد أثر التنظيم وأصبح طريق التغيير متاحاً عبر أنظمة ولوائح الحزب السياسي، نصل إلى يوم نغيّر فيه القناعة والفكرة التي تقود الحركة نحو ما بتنا مقتنعين فيه، وطلبت في آخر الرسالة أن يكون الردّ عليها في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠م.

خلال فترة الشهر، جلست مع عدة إخوة أفاضل لمناقشة ما جاء في الورقة وما يمكن أن يحدث في حال قبول ما جاء فيها، أو في حال رفضه، فالتقيت في هذه الفترة الإخوة متعب العتيبي وسالم السهو، ثم التقيت بالدكتور ناصر الصانع مع عدد من الإخوة على غداء في بيته ثم التقيت بالأخ هشام العومي، وفي كل لقاء كنت أكرر المطالب نفسها وأطرح الأفكار نفسها وأرجو التوصّل إلى حل، لكن بلا طائل.

وفي يوم الخميس ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠م، كانت فترة الشهر قد انقضت، فكتبت بيان استقالتي الذي كان بعنوان: «أستقيل من (حدس) الذين أحبهم وأختلف معهم» وكان نصّه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الذي أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، والتحيات والطيبات على خير خلق الله أجمعين سيدي وقائدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ثم أما بعد:

يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

بهذه الآية الكريمة أبدأ هذه الكلمات معلناً بها استقالتي من عضوية الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) بعد سنوات من العمل من خلالها لخدمة وطني وأهلي، ولقد منّ الله تعالى عليّ بأن دلني على الحركة الدستورية الإسلامية لتكون تجربتي الأولى في العمل السياسي، وبفضل من الله ثم من إخواني في الحركة تعلمت الكثير من مبادئ العمل السياسي ودراسة واقعنا السياسي وتداخلاته ومشاكله وقضاياه وشخصياته ورموزه، مما جعلني أكثر قدرة وقناعة على إعلان هذا القرار اليوم.

وهذا الفضل لا بد من أن يذكر لأهله ـ إخواني في حدس ـ فكما قيل: (الحر من راعى وداد لحظة وانتمى لمن أفاده لفظة) وما كنت لأنكر فضلاً لصاحب الفضل وإن كنت مودّعاً له اليوم ومفارقه لما أظن أنه الأصلح لوطني ومجتمعي.

إن سبب استقالتي من الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) هو تصرف طبيعي لأي عضو في أي حركة سياسية يراها لم تعد قادرة على تحقيق الصالح العام للأمة والمجتمع وإن صلحت نواياها وصدقت في اجتهاداتها، فمشكلة واقعنا الذي نعيشه اليوم أكبر من قدرة الحركة الدستورية الإسلامية وإمكانياتها على التعامل معه فضلاً عن حله، هذا وحدس هي أكبر وأقدر تنظيم سياسي فكيف ببقية الحركات السياسية الأخرى التي تعاني عجزاً أعمق وأكبر من حدس؟!

كذلك مما حملني على تقديم هذه الاستقالة من (حدس) هو توصّلي إلى قناعة منذ مدة ليست بالقصيرة بأن واقعنا السياسي يحتاج إلى معالجة جذرية أكبر وأسمى من أيديولوجيات جميع الحركات السياسية ومنطلقاتها الفكرية، تلك الأيديولوجيات

والمنطلقات التي أصبحت اليوم جزءاً كبيراً من المشكلة الوطنية لا من الحل، مما جعل الحركات السياسية تعمل في بعضها البعض بمختلف أدوات التخاصم والتنازع لتثبت صحة أيديولوجياتها ومرجعيتها الفكرة على حساب الوطن الذي يتدهور أكثر فأكثر.

إن الحركات والشخصيات والرموز السياسية قد انشغلت اليوم أيما انشغال بأعراض المشكلة وظواهرها مبتعدة كثيراً عن جذورها وأساسها الذي ينتج تلك الظواهر ويملأ ساحتنا السياسية بها، فكم من معركة وصراع تخوضه النخبة السياسية اليوم لا يعود على الوطن والمواطن إلا بمزيد من الأسى والحسرة على حال الكويت التي كانت في يوم من الأيام مبعث فخرنا واعتزازنا.

يحصل ذلك بالرغم من الإمكانيات المالية والموارد البشرية والعقول القادرة على خلق واقع أفضل نستحقه ويجدر بنا، لكننا نفتقد للإدارة القادرة والإرادة الصادقة، وتلك الإدارة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إرادة شعبية صادقة يعبّر عنها الشعب بحرية كاملة كفلها الدستور الذي ينص في مادته السادسة على أن (السيادة للأمة مصدر السلطات جميعاً).

إننا كشعب نحتاج لأن نبادر لإيجاد خيار سياسي يتوجه لجذر المشكلة ويحلها، خيار سياسي يرى العجز الواضح في الإدارة خطيئة لا يمكن السكوت عنها والاستسلام لها، خيار يرى في الأمة إرادة يجب أن تتحرر من واقعها المحبط لتصنع مستقبلها المشرق الذي تستحقه.

إن ذلك الخيار السياسي لا أراه متمثلاً لا في الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) ولا في أي حركة سياسية أخرى اليوم، إنني آمل أن يتمكن أعضاء تلك الحركات السياسية إحداث تغييرات جذرية

في حركاتهم يؤهلهم للمساهمة في صنع مستقبل أفضل وإصلاح واقعنا السياسي المؤلم، لكنني أعلم أن بناء الدول لا يكون بمجرد الآمال والأحلام ما لم يصاحبها وقائع وممارسات عملية تجعل تلك الآمال والأحلام حقائق يعيشها من استحقها، وحتى كتابة هذه الكلمات أجد أن واقعنا السياسي يفتقد الحلم فضلاً من أن يخلق السعي إلى تحقيقه.

واليوم أجدني متحرراً من أي التزام أدبي أو حزبي أو تنظيمي من الحركة التي أعود لها بالفضل على كل ما أتاحته لي من صحبة خيرة وخبرة عريقة، وأراني منطلقاً لمجتمع رحب فيه من القدرات والإمكانيات التي تفوق قدرة وإمكانيات كل الحركات السياسية مجتمعة، وإلى المجتمع أتوجه بكلمة وأقول: قم واصنع مستقبلك الذي لن يصنعه لك غيرك».

ذلك كان آخر يوم اعتبرت نفسي فيه منتمياً إلى جماعة الإخوان المسلمين التي أكنّ لها كل التقدير والاحترام، وكان ذلك اليوم هو بداية جديدة وأفكار جديدة توالت مع الأيّام حتى أكدت لي سلامة تلك الأسس التي بنيت عليها قناعتي في الخروج من الجماعة.

إرادة شعب

مررنا بعد حملة «ارحل... نستحق الأفضل» وما انتهت إليه بفترة هدوء سبعة أشهر، كنت خلالها أفكر في إعادة النشاط إلى تحركاتنا فلا يمكن أن نقبل بوضع سياسي بهذا الشكل المنهار الذي يقبل أن يصوّت فيه البرلمان بأغلبية كبيرة لمصلحة بقاء رئيس وزراء يعطي نوّاباً في البرلمان أموالاً!

إن المسألة لم تعد خلافاً سياسياً مع شخص رئيس الوزراء وسوء إدارته، بل لقد أصبحت المشكلة في منظومة سياسية تعجز عن مواجهة خلل بهذا الحجم والسكوت عنه، وهنا كان لا بد لنا من أن نتحرّك من جديد فكتبت في ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٠م مقالةً في مدوّنة الطارق بعنوان (المبادرة) جاء في آخر المقالة: «إن الهدوء لا يعني السكون، والصبر لا يعني الاستسلام، ولذلك يبقى الأمل في إرادة شعب وتطلّعه للأفضل قائماً وربّما أكبر مما يتصوّره الناظر بيأس إلى واقعنا اليوم».

وبعد دعوة مجموعة من الأصدقاء ومفاتحتهم بالأمر وبأهمية عودة النشاط إلى الحراك، كتبت مقالة أخرى في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠م بعنوان «بعد الانتظار... حان وقت العمل» أوجّه فيه الدعوة إلى الاجتماع في يوم ٨ آب/أغسطس الساعة ٧:٣٠ في فندق الموفنبيك في المنطقة الحرة، وفي الموعد المحدد أخبرنا المسؤول عن حجز قاعة الاجتماع أن جهة أمنية طلبت منه منع عقد الاجتماع في الفندق، فتداعينا وطلبنا أن نكلّم مسؤول الفندق وبعد عدة اتصالات جاءنا مسؤول القاعة نفسه بعد ساعة تقريباً من موعد عقد الاجتماع قائلاً: «أنه حدث لبس وبإمكانكم مواصلة اجتماعكم»، استغربنا هذا السلوك من إدارة الفندق وحتى الآن لسنا متأكدين من تذرّعه بالجهة الأمنية لكننا على أي حال كنّا قد أخبرنا الحضور بالأمر ما جعل كثير منهم ينصرف منتظراً موعداً آخر لعقد الاجتماع، وهذا جعلنا لا نعقد اجتماعنا فأجّلناه إلى تاريخ ١٠ آب/أغسطس في الفندق نفسه بعد تعهّده بالالتزام بموعد الحجز ومكانه الذي نقلناه إلى فرع آخر في الفندق في منطقة البدع على الخليج العربي، وفعلاً عقد الاجتماع في الموعد المؤجّل للنظر في إطلاق تحرّك يحقّق الأهداف الآتية:

أولاً: السعي إلى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي وكامل، قائم على احترام واعتماد خيار الأمة وقرارها استناداً إلى المادة السادسة من الدستور في إدارة رئاسة مجلس الوزراء عبر الحكومة البرلمانية المنتخبة.

ثانياً: تأكيد مبدأ فصل السلطات واستقلالها كما نصت المادة الخمسون من الدستور، وتشريع القوانين المؤكدة لذلك وتعديل القائم منها.

ثالثاً: التشديد على مبدأ صيانة الحريات وكفالتها وحمايتها، ولا سيما حرية التعبير وتعديل جميع القوانين المتعلقة بهذا الشأن، اعتماداً على المادة السادسة والثلاثون من الدستور.

رابعاً: تعديل قانون الانتخاب، ما يكفل ممارسة ديمقراطية حقيقية قائمة على التعددية السياسية، ويقضي على التقسيمات التي فرقت الشعب وعبثت في نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

خامساً: دعم دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيله، ورفع وصاية السلطة التنفيذية عنها.

كانت هذه أهداف تجمّع «إرادة شعب» التي ناقشناها واعتمدناها لنعلنها في بيان بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠م ووقع على هذه المطالب مؤسساً للتجمع الأسماء الآتية: «حمد العليان، حمد حسن العتيبي، مهلهل المضف، محمد المشوح، عبد الله مجعد المطيري، ضاري ماجد الحمدان، مشعل محسن العتيبي، عبد الله جاسم الغيص، محمد نمش النمش، عمر الطبطبائي، عبد الله زيد الشمروخ، يوسف حبيب السنافي، عيسى الزيادي المطيري، سلطان العصيدان، عجيل حمد الأحمد، سالم ضيف الله العتيبي، عبد العزيز جار الله المطيري، طلال المطر، عمر

عبد الوهاب الحوطي، ناصر المسامح العجمي، طارق نافع المطيري».

لقد كان هذا التجمّع الشبابي «إرادة شعب» أول تجمّع يعلن عن مطالب سياسية بهذا الوضوح والتحديد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التجمع الشبابي تجمّع غير أيديولوجي وليس حزباً منظماً، لكنه كان استكمالاً لدور الشباب النوعي الذي بدأ تأثيره منذ حملة «نبيها خمس» في ٢٠٠٦م، والذي سيكمل مسيرته كما سنرى.

كنّا في «إرادة شعب» نريد أن نعمل بشكل مختلف عن تحرّكاتنا السابقة كشباب سواء في حملة «نبيها خمس» أو في حملة «ارحل... نستحق الأفضل»، كنّا نأمل بأن يكون تحركنا هذه المرة بناءً على إعداد شخصي للأعضاء بتطوير أدائهم ومهاراتهم وثقافتهم، ومن ثمّ نشكّل نواة منظمة للحراك تعمل وفق خطة مرسومة وقيادة ملتزمة بتلك الخطة.

أعلنّا بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠م عن دورة ثقافية بعنوان (نحو ديمقراطية حقيقية) بالتعاون مع رابطة طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الفترة ٣١/١٠ وحتى ٣/١١/٢٠١٠م، وفعلاً عقدت الندوة وحاضر فيها كلٌّ من الأساتذة محمد عبد القادر الجاسم في موضوع روح الدستور، والدكتور شفيق الغبرا في موضوع دور الفرد في المجتمع والدولة المدنية، والأستاذ جمال شهاب الوزير السابق في موضوع الحوار السياسي والتواصل مع الآخر، والأستاذ أحمد الديين في موضوع تاريخ الكويت السياسي، والدكتور محمد البلوشي في استخدام التكنولوجيا في الإعلام والتواصل، والدكتور فهد الزميع في موضوع الدولة الريعية

والتنمية، والدكتور زهير المزيدي في موضوع تسويق الأفكار وإقامة الأنشطة العامة، وكانت محاضرة أخيرة قدمها عضو تجمّع «إرادة شعب» عمر الطبطبائي عن أهداف التجمّع والتعريف به.

انتهت الدورة بنجاح وبمشاركة فاعلة من مجموعة من شباب وشابات الكويت تجاوز عددهم ٤٠ مشاركاً، وشجّعتنا هذه التجربة على مواصلتها فقررنا أن نعقد دورة أخرى في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم وبدأنا الإعداد لها، كما عقدنا عدة اجتماعات «لإرادة شعب» لضم أكبر عدد من الشباب وضبط أدائنا كتجمع.

كان آخر هذه الاجتماعات ما عُقد في ديوان عضو التجمع، الأخ الصديق حمد العليان، في منزله في منطقة الروضة وقد امتلأ الديوان ذلك اليوم في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠م، وحضره الدكتور في كلّية الحقوق عبيد الوسمي وكنت لأول مرّة ألتقيه حينها وقد قال كلاماً مهمّاً عن أهمية ما نقوم به من عمل واستعداده للمساهمة بما يستطيع كمتخصّص في القانون لدعم تحركنا، خرجنا من هذا الاجتماع بلجنة مصغّرة تضم طارق المطيري وعبيد الوسمي ومحمد الهملان، وكان هدف اللجنة وضع ورقة مقترحة للمطالب القانونية والسياسية للحراك الشبابي بشكل مفصل، مع آليات تحقيقها بما يشبه برنامج عمل، وفعلاً تواعدنا كلجنة أن نلتقي في مساء ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠م، فاجتمعنا أنا طارق المطيري والدكتور عبيد الوسمي واعتذر عن الحضور الصديق محمد الهملان، وبدأنا النقاش حول محاور تجمّع «إرادة شعب» وأهدافه، وكيفية جعلها خطاباً عاماً للشعب، كانت جلسة أشبه بجلسة العصف الذهني، واتفقنا على أن نلتقي بحضور الأخ محمد الهملان مرة أخرى، كما اتفقت مع الدكتور عبيد الوسمي بأن نذهب معاً إلى الندوة المُقامة في اليوم التالي، في

ديوان النائب جمعان الحربش، في منطقة الصليبيخات، وكان موضوعها رفض الاستغلال السيّئ من قبل أغلبية النوّاب الذين صوّتوا لرئيس الوزراء ناصر المحمد، في قضية الشيكات والذين يريدون رفع الحصانة عن النائب الذي كشف قضية الشيكات، النائب فيصل المسلم، وعلى هذه انتهت ليلتنا.

الله.. الوطن.. الحرّية

كانت هذه الكلمات عنوان مقالة مدونتي حول أحداث الأمس الصادمة الأربعاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م، في تلك الليلة كنّا أنا والدكتور عبيد الوسمي قد اتفقنا على أن نذهب معاً إلى الندوة المقامة في ديوان النائب جمعان الحربش، إلا أننا لم نتواصل في ذلك اليوم، فذهبت مع صاحبي طلال المطر ووجدت الحضور والمتحدثين في الندوة ومن بينهم الدكتور عبيد الوسمي، فخرجت خارج المنزل استمع إلى الندوة من خلال مكبرات الصوت.

بلّغ رئيس مجلس الأمة السيد جاسم الخرافي القائمين على الندوة، شفهياً، بأن أمير البلاد أخبره بضرورة أن لا تُعقد الندوة خارج حدود المنزل، فكان ردُّهم أن هذا الأمر الذي ينقله رئيس المجلس لا يمكن الاعتداد به، لأن وسيلة نقل الخبر غير دستورية، ولم تصدر بشكل رسمي من الديوان كما هو معمول به، ولأنه لا توجد أي مخالفة للدستور والقانون بعقد الندوة خارج المنزل وإن طلب ذلك رئيسُ الدولة أمير البلاد.

حاول رجال الأمن الموجودون منعَ عقد الندوة بحضور الجمهور المحتشد خارج المنزل وطلبوا من الحضور دخولَ المنزل وعدم تجاوز أسواره وإن حتى الخروج إلى حديقة المنزل، وأصرّ

الحضور على حقّهم الدستوري غير المخالف للقانون، وبدا أن الأجواء بدأت تزداد شحناً وسخونة، فخرج هنا صاحب الديوان النائب جمعان الحربش ليتفاوض مع رجال الأمن ثم توصّلوا إلى اتفاق على أن تنتهي الندوة خلال مدة أقصاها ١٥ دقيقة، وكانت الندوة قد أوشكت أصلاً على الانتهاء، كان المتحدّثون المحدّثون قد تكلّموا فيها.

لكن بعد هذا الاتفاق بما يقارب الخمس دقائق لاحظتُ بشكل لافت إخلاء حديقة المنزل من رجال الأمن العام الذين كانوا يخالطوننا طوال الندوة، وكان يقدَّم لهم القهوة والشاي في أجواء ودية للغاية، وما إن خلت حديقة المنزل منهم حتّى هجمت القوات الخاصة بهراواتها على الحضور قبل المدة المتفَق عليها، ما يشير إلى أن الاعتداء على الحضور كان مدبّراً ومبيّتاً، وقد ساء العقلية المتهوّرة التي كانت تراقب الأمر أن تنتهي الندوة بسلام وفق ما أراد الحضور لا وفق الأوامر التي نقلت لهم بعدم تجاوز أسوار المنزل.

بدأ الضرب العنيف من قبل القوّات الخاصة وأصيب عدد كبير من الحضور الذين كانوا في حديقة المنزل، وكان ممن أصيب الصحافي محمد السندان الذي أرسل إلى ألمانيا للعلاج لخطورة إصابته التي كادت أن تودي به إلى الشلل والإعاقة الدائمة، وضُرب نوّاب البرلمان الذين خرجوا لمعرفة ما يجري بالهراوات، وضرب جميع من لم يستطع الهروب من الهجوم المباغت الذي لم يكن في حسبان الحضور.

ثم كان المشهد الأبشع والأبرز، إن اعتدى أحد رجال القوّات الخاصة، بدخوله مقدّمة المنزل الذي اجتمع الناس في فنائه، على الدكتور عبيد الوسمي واختطفه إلى خارج المنزل فسقط الدكتور

عبيد على الأرض، فجرّه المعتدي من ساقه وتهاوت عليه الهراوات بالضرب في سلوك همجي بشع من القوات الخاصة، وقد أثار هذا المشهد استهجان المجتمع وغضبه بجميع شرائحه.

استطعتُ في بداية الأحداث أن أصوّر ١٤ ثانية منها بواسطة هاتفي النقّال، وأنشرها في أثناء الأحداث على مواقع اليوتيوب وموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وأظن أن هذا كان أول مقطع نشر عن هذا الحدث الجلل، وبالمناسبة في هذه الحادثة تحديداً بدأ المجتمع الكويتي يدخل موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ويستخدمه، فخلال يوم الحادثة واليوم الذي بعده بلغ معدّل الاشتراك في الموقع من الكويت يقترب من ١٠٠٠ مشترك في الساعة، وتجاوز عدد التغريدات في الهاشتاق (الوسم) المخصص للحادث وهو «#8Dec2010» ٩٨ ألف تغريدة، وهذه الأرقام كان يوافيني بها الصديق أيمن الرويّح الذي أنشأ ذلك الوسم، لقد أعلن في الكويت بسبب هذا الحادث عن دخول موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» كعامل مؤثّر وداعم للحراك الشعبي منذ ذلك اليوم، خاصة مع فرض السلطة حصاراً إعلامياً صارماً على وسائل الإعلام التقليدية، إذ منعت أي ذكر لذلك الحدث المؤسف في أي وسيلة إعلامية، ولم يتسرّب عبر الفضائيات إلا تقرير مصوَّر بثّته قناة الجزيرة الفضائية، فعاقبتها السلطات الكويتية بإغلاق مكتبها في الكويت لخرقها ذلك التعتيم!

عمّنا تلك الليلة شعور مختلط ما بين الأسف والأسى والألم والخوف والحذر مما أقدمت عليه السلطة من همجية في وجه أبناء الشعب الكويتي، لم نعهد في الكويت هذا التعامل من قِبَل السلطة والذي أعاد علينا مشاهد أزلام النظام العراقي وبشاعتهم في معاملة شعبنا إبّان الغزو العراقي الغاشم للكويت سنة ١٩٩٠م، هذا السلوك

من قِبَل السلطة جعَلَنا نشعر بالخطر، كشعب، من تغوّل السلطة بهذا الشكل، الذي لم يألفه الشعب الكويتي وبدأت غيوم القمع تزداد قتامة مع تصريحات السلطة التي تبرّر ما حدث، فعقدت قيادات وزارة الداخلية مؤتمراً صحافياً على القناة الرسمية لدولة الكويت تكذّب فيه ما حدث، وتنفي اعتداءها على الشعب وأن ما تم كان تعاملاً قانونياً بحتاً مع تجمّع مخالف، وأن ما حدث من إصابات هو نتيجة تدافع الحضور، وأن مشاهد التسجيل المصورة بالفيديو هي محاولة من رجل الأمن لمساعدة الدكتور عبيد على النهوض بعد سقوطه، كان كذباً فجّاً مستخفاً بكل معاني الحقيقة والشفافية، وخالياً من أي أثر للصدق والشجاعة، من جهة كنّا إلى وقتها، نأمل فيها الخير ونظن فيها أنها مصدر أمن وأمان للمجتمع والأفراد.

عقد رئيس الدولة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح مؤتمراً صحافياً مع رؤساء تحرير الصحف، ليقول لهم معلّقاً على الأحداث: «القوّات الخاصة كانت تنفّذ أوامري»، فعلمنا أننا دخلنا في طور مختلف من التعامل مع السلطة، وأن ما حدث ليس اجتهاداً خاطئاً من أفراد في الحكومة أو وزارة الداخلية، بل أصبحنا كشعب أمام وجه جديد للسلطة وأسلوب مغاير ستتخذه مع من يختلف معها.

في صبيحة اليوم التالي لضرب الشعب والنوّاب في ديوان النائب الدكتور جمعان الحربش، سارعت بالاتصال بالدكتور عبيد الوسمي مطمئناً على حالته، وطلبت منه أن يستعدّ بكلمة للشعب الكويتي وأنا في طريقي إليه لأسجّلها بالفيديو وأتولّى نشرها، وبعد إلحاح مني وشرح لأهمية هذا التوثيق والشرح وافق الدكتور فتوجّهت إليه أنا ونسيبي حمد العتيبي في ديوانه في العارضية فأخذنا إلى غرفة مجاورة للديوان، بعيداً عن روّاد الديوانية ثم

أعطاني نسخة من مسوّدة كلمته طالباً الاكتفاء بها، فاستأذنت أن آخذها منه وأصرّيت عليه للمرة الثانية أن تكون كلمته مسجّلة وبالفيديو لتكون أكثر وضوحاً وتأثيراً أمام المجتمع، فتمّ ذلك على عجل بعد بلاغ من وزارة الداخلية بأنها تريد إلقاء القبض على الدكتور عبيد الوسمي بسبب رأيه الذي قاله في ندوة البارحة، سجّلت المقطع ومدته نصف ساعة تقريباً وأخذته لأعدّه للنشر في صفحتي على موقع اليوتيوب تحت عنوان: «رسالة الدكتور عبيد الوسمي لأهل الكويت»، وهذا ما تمّ ونشرته في ١٢ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠م، بعد اعتقال الدكتور عبيد بثلاثة أيام.

بالفعل لقد دخلنا في مرحلة جديدة كشعب في طريق المطالبة بكامل حقوقنا المشروعة، لقد بدت علامات هذه المرحلة الجديدة واضحة تماماً وبدأت أتعامل معها وأنظر إليها على هذا الأساس، وهذا ما جعلني مستاء وغير متفهم لموقف نوّاب مجلس الأمة الذين ضُربوا أمام مرأى العالم ومسمعه، ثم يجتمعون، وبكل بساطة، تحت سقف واحد في مجلس الأمة مع السلطة التي ضربتهم وأهانت الشعب الكويتي من خلالهم بوصفهم ممثلين له ونوّاباً عنه. لست بصدد اقتراح ما كان يجب عليهم فعله، ولكن بكل تأكيد لم يكن استجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد مرة أخرى وتكرار الوسائل نفسها بالأمر المجدي، لكن هذا ما فعله نوّاب البرلمان فكان يوم استجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد في ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠م، في جلسة وافق على سرّيتها ٣٧ نائباً، في إشارة مبكرة إلى أن وسيلة الاستجواب فقدت قيمتها.

نحن والبدون سواء

«البدون» تسمية تطلق على فئة في المجتمع الكويتي، وهم

الذين «بدون جنسيّة»، أي لا يحملون الجنسية الكويتية ولا أية وثائق رسميّة تعرّف عنهم، وتسمّيهم السلطة في الكويت «المقيمين بصورة غير شرعية»، ونسمّيهم نحن بوصفنا متضامنين معهم ومطالبين بحقوقهم الإنسانية والوطنية «الكويتيين البدون».

هذه الفئة تنشط منذ سنوات لنيل حقوقها الإنسانية والوطنية، وهذه الفئة، التي يقدّر عددها بما يزيد عن مئة ألف إنسان، محرومة من أبسط الحقوق الأساسية للإنسان، مثل: الأوراق الثبوتية التي لا تُمنح لهم وبناء عليه، لا يتمتعون بالخدمات الضرورية مثل المسكن والتطبيب وتصاريح العمل وغيره من حاجيات ضرورية.

وأسباب عدم حصول هذه الفئة من السكّان على حقوقهم كثيرة ومتنوعة لكن معظمها يكمن في أن آباء هذه الفئة وربما أجدادها كانوا في بادية الكويت ولم يعيروا اهتماماً جاداً لتحوّل الدولة من حياة البداوة إلى الدولة المؤسساتية، فلم يجدوا أنفسهم مضطرين إلى استخراج أوراق ثبوتية وآثروا البقاء على حالتهم الأصلية سكّاناً للصحراء وعلى أطراف المدن والقرى الصغيرة، فلمّا تعقدت الحياة وتركوا حياة البداوة، ونزحوا إلى المدينة اكتشفوا أنهم يحتاجون إلى أوراق ثبوتية تعبّر عن هويتهم وكانوا لا يمتلكونها، لذلك إن أسماء كثيرين من هذه الفئة مسجّلة في سجلات التعداد السكاني للكويت منذ سنة ١٩٦٥م باعتراف السلطة نفسها التي أعلنت أن المسجّلين في ذلك الإحصاء يزيدون عن ٣٠ ألف نسمة، ومع ذلك لم يُعْطَوا حقوقَهم حتى اليوم.

إنه لمن المؤسف أن يكون من أكبر العوائق التي تحول بين هذه الفئة المظلومة وحقوقها، مجموعة متنفذة من العنصريين الذين ينظرون إلى بعض فئات المجتمع بدرجة لا تنسجم والمعايير

الإنسانية والحقوقية، ومما زاد الطين بلّة أن من يتولى ملف قضية البدون هم غالباً من تلك الفئة العنصرية، لتوصِلَ السلطةُ من خلال تلك الفئة رسالةً تشي بصعوبة حلّ هذه القضية الإنسانية في المقام الأول.

إلا أنه ما يبعث على الأمل ويبقيه حيّاً هو وجود وعي متزايد بحقوق هذه الفئة حتى من بعض أفراد الأسرة الحاكمة، من أمثال: السيدة أوراد جابر الأحمد، ابنة الأمير الراحل ـ رحمه الله ـ، كما تأسست مجموعة من سيدات الكويت الكريمات تدعى «مجموعة ٢٩» أَوْلَت هذه القضية اهتمامها ومن أعضائها: «د. شيخة المحارب، د. ابتهال الخطيب، د. رنا العبد الرزاق، منى العبد الرزاق، رنا الخالد، لما العثمان»، كما لا يمكن تناسي الدور الذي يقوم به الدكتور والناشط الحقوقي الأستاذ غانم النجّار الذي له دور بارز ليس على مستوى الكويت بل حتى في المحافل الدولية نصرة لهذه القضية المستحقة وسائر القضايا الحقوقية، هذه الأمثلة من نماذج النشاط الحقوقي الإنساني الرائع يؤكّد النزعة الإنسانية والروح الحيّة في المجتمع الكويتي، في مفارقة واضحة إذا ما قورنت مع تعنّت السلطة، خاصة في السنوات الأخيرة مع هذه الفئة وانتهاكاتها الصارخة لملف حقوق الإنسان والحريات بشكل عام.

لقد تلقّت هذه الفئة المستضعفة من فئات الشعب الكويتي أولى الضربات من السلطة قبل ضربة الشعب والنوّاب في ديوان الحربش، ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م خرجت المئات من هذه الفئة في تظاهرة سلمية في منطقة تقع شمال العاصمة الكويت تسمّى «تيماء» تقطنها أعداد كبيرة من «الكويتيين البدون» وكان يقودها بعض الأصدقاء منهم، مثل الأخ عبد الحكيم الفضلي والأخ نوّاف البدر والأخ أحمد التميمي وآخرين، لكن هذه التظاهرة

السلمية واجهتها السلطة بعنف مفرط وقع على إثره العديد من المصابين واعتُقل كثيرون من شباب هذه الفئة المكلومة، وقد شارك عدد من الشباب الكويتيين في مظاهرات «الكويتيون البدون» معلنين تضامنهم الكامل معهم، ما جعل هذه القضية تجذب بشكل أكبر اهتمام قطاعات واسعة من الشعب الكويتي ممّا قارب بين مختلف شرائح الشعب وهذه الفئة من «الكويتيون البدون» لدرجة لم تكن معهودة من قبل.

حاولت السلطة إظهار قوتها وإخفاء عنفها عبر تعتيم إعلامي كامل على ما حدث في منطقة «تيماء» إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي والنشر الشخصي للأحداث بيّن حجم الانتهاكات التي وقعت ضدّ متظاهرين سلميين يطالبون بأبسط حقوقهم الإنسانية، ولكن مهما بلغت تلك التسريبات من تغطية سيبقى القصور الإعلامي ثلمة في نشاط المجتمع الكويتي للأسف.

كاظمة

قبيل العصر في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م بعد أحداث ديوان النائب الحربش، وبينما كنت أهمُّ بدخول المنزل قادماً من العمل، فإذا بشابٍ قد اتصل بي وعرّف عن نفسه بأبي أسامة، وبعد الترحيب طلب مقابلتي للأهمية وأصر على أن يأتي مباشرة الآن.

مع إصراره وحرصه تواعدنا على اللقاء في المسجد القريب من منزل أنسبائي في منطقة السلام فجاء أبو أسامة ومعه شاب آخر هو عبد الرحمن الخرّاز وكنت ألتقيهما لأول مرة، بعد السلام والتعريف قال أبو أسامة: «ربما تستغرب اتصالي على غير سابق معرفة، إلا أنني أعرفك من خلال مدوّنتك ـ مدوّنة الطارق ـ ومن

خلال مقالاتك في الصحف ومنتديات الإنترنت، وبصراحة لا أعرف من شباب الحراك من أظن أنه سيساعدني فيما جئتك به».

فأخذ أبو أسامة يشرح ما نحن متفقون عليه من أهمية الحضور الإعلامي لحراكنا، ولمشكلة انكشاف ظهر المعارضة إعلامياً في مقابل حضور شبه مطلق للسلطة عبر مختلف الوسائل الإعلامية، وبعد الشرح لواقع حال قصورنا الإعلامي فاجأني أبو أسامة باقتراح إنشاء قناة فضائية إعلامية.

بصراحة، وعلى الرغم من اهتمامي وأملي بتحقق ذلك إلا أنني كنت أستصعب ما يقوله أبو أسامة خاصة وأني لا خبرة لي في مجال القنوات الفضائية أبداً.

استفسرت منه عن كيفية إنشاء هذه القناة وتكاليفها وما الذي نحتاج إليه لإطلاقها؟ ثم ما علاقتي بكل ذلك وما الدور المطلوب مني في هذه القناة المقترحة؟!

وكانت المفاجأة الثانية أن أبا أسامة الذي أصر على إخفاء اسمه كان قد وصل للتو من الأردن بعد أن قابل هناك مختصين في العمل الفضائي والتلفزيوني، وكانت حماسته الشخصية وجهده هما الدافعين له لتحمل تكاليف الرحلة والسعي نحو معرفة كيفية إنشاء هذه القناة الفضائية.

علمت هنا أننا أمام فكرة ممكنة التطبيق وشخص جادّ قد اجتهد وتكلّف من ماله الخاص لإنجاحها، وليس مجرد أحلام وآمال مشتركة تنتهي بانتهاء مجلسنا، أما عن دوري فكان أن طلب مني أبو أسامة أن أكون الراسم للخط السياسي للقناة وواجهتها مع الأطراف السياسية بحكم علاقتي معهم ومعرفتي بهم.

فوافقت بشرط أن يكون هذا العمل بعيداً عن تجاذبات أية قوى سياسية في الساحة، فما نريده عمل إعلامي محترف يخدم الأهداف العامة للحراك ومطالبنا السياسية من دون الانحياز إلى طرف أو فئة حتى وإن كانت فئة من فئات المعارضة، فَقَبِل أبو أسامة بشرطي.

ومناسبة هذا الشرط أني حين سألت أبا أسامة عن المموِّل لهذه القناة أجابني بأن المعارضة ونوّابها سيكونون المموّلين لنا، فاشترطت ذلك الشرط الذي سيخدم المعارضة حتى وإن لم يتدخلوا مباشرة في إدارة القناة وهذا هو المفترض بحسب رأيي.

أخذنا أول مبلغ من مجموعة من النوّاب، منهم: فيصل المسلم ووليد الطبطبائي، وجمعان الحربش، وآخرون من شباب الحراك منهم على سبيل المثال الإعلامي محمّد الوشيحي الذي بالإضافة إلى تقديمه برنامجاً على القناة مجّاناً أعطاني خمسمئة دينار كويتي دعماً للقناة ومثال الوشيحي كثيرون، استطعنا جمع بضعة آلاف واشترينا تردداً فضائياً من بريطانيا بأربعة آلاف دينار كويتي شهرياً تقريباً، وتعاقدنا مع مصور وأجهزة تصوير بألفي دينار تقريباً، وبدأنا التسجيل لعدة برامج وحلقات وكنّا نصوّر برامجنا خلسة مبتعدين عن أعين السلطة في الكويت، وتطوّع الكاتب الصحافي زايد الزيد بتقديم برنامج، والكاتب المحامي محمّد الجاسم بتقديم برنامج آخر والأستاذ الكاتب أحمد الديين بتقديم برنامج ثالث، وباشر الشباب العمل للإعداد والتجهيز فأطلقنا في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م أول تجربة إعلامية فضائية للمعارضة في الكويت وبجهود أفراد متطوعين «قناة كاظمة الفضائية».

كانت الحماسة والسعادة بوجود نافذة فضائية لحراكنا دافعين

للشباب جعلاهما يواصلون الأيام والليالي لإنجاح القناة وبتطوع كامل لا يتلقّون عليه أي مقابل، بل كان بعضهم يذهب من الكويت إلى مملكة البحرين ليوصل الحلقات المسجّلة لترفع هناك على أجهزة خاصة ترسلها إلى أوروبا لتبث من هناك، فلم يكن البث المباشر من الكويت مسموحاً به، ومع ذلك لم نعدم الوسيلة لإيصال صوتنا واختراق كل الحواجز والموانع.

استمر عمل القناة ومع الأيام بدأ بعض النوّاب يتدخّلون شيئاً فشيئاً في عمل القناة، وأحياناً يبدون ملاحظات حتى على شريط الرسائل النصية في القناة، وأحياناً على بعض ما تعرضه القناة مثل بث القناة لكلمة النائب أسيل العوضي وخطابها الموجّه إلى أمير البلاد، وعدم تحمّسهم لنشر تلك الكلمة وغيرها من ملاحظات تبيّن مدى تدخّل بعض النوّاب في عمل فنّي إعلامي لا علاقة لهم به.

أمام هذا التدخل جهّزتُ ورقة وتحدّثت مع الشباب العاملين على القناة، وعلى رأسهم أبو أسامة، فاقترحت تحديد الأدوار كتابةً لمنع التداخل والتدخل من قبل أي طرف، فاجتمعنا في إحدى الليالي في منزل الدكتور النائب وليد الطبطبائي وبحضوره وحضور كلٍّ من النائب الدكتور فيصل المسلم والنائب الدكتور جمعان الحربش وأبي أسامة وحضر الأصدقاء فيصل اليحيى ونبيل المفرح وعلي السند وآخرون، وبدأ اللقاء بكلمة للدكتور النائب وليد الطبطبائي عن عمل القناة وتمويلها والحاجة إليه وعلّق على بعض الحلقات وأبدى الملاحظات، ثم بدأ الدكتور النائب فيصل المسلم بكلمة أيضاً ذكر فيها بعض الملاحظات ثم تكلّم عن احتياجات القناة من الإضاءة والكاميرات والأدوات، ثم دار نقاش حول ما طرح بين الحضور فطلبت الحديث بعد أن أصبحت غير قادر على الاستمرار في استماعي إلى الحوار من دون المشاركة فيه.

بدأت بقولي أنني لم أتوقع أن يكون اجتماعنا لمناقشة الإضاءة والكاميرات وإبداء الملاحظات حول العمل والعاملين، ولست أفهم علاقتكم كنوّاب بذلك كله من الأساس، لستم ولستُ ولا الكثيرون هنا في هذا المجلس أصحاب خبرة في الأمور الفنية لنناقشها، وقلت: «لقد أعددت ورقة نتفق عليها تحدد السياسات العامة لعمل القناة ودور كل طرف وحدوده في هذا العمل وهذا ما يجب أن نناقشه»، والتفت إلى أبي أسامة مخاطباً له: «ألم نتفق على أن القناة تعمل من دون تدخّلِ أي طرف وخاصة النوّاب حتى وإن كانوا هم الممولين طالما اتفق الجميع على السياسات العامة؟!».

فأجاب أبو أسامة: بنعم، وهنا تدخل الدكتور جمعان الحربش وقال: كيف لا نتدخل والفكرة أصلاً فكرتنا ونحن من يموّلها!

فطلبت التوضيح من أبي أسامة، فأكمل الدكتور جمعان الحربش: «نحن قبل فترة طرحنا فكرة القناة الفضائية وقال أبو أسامة سأبحث لكم عن كيفيتها، فلما استقصى المعلومات وجاء من الأردن أخبرنا بأنه وجد الطريقة وسيبدأ بالعمل على إنشاء القناة».

قلت للنائب الدكتور الحربش وللحضور: هذه ليست الصورة من جهتي، وإن كان الأمر كذلك وبموجب اتفاق لا أعلمه تريدون أن تتدخلوا في عمل القناة، وما تحتاج إليه من أدوات وكاميرات وإضاءة وغيره، فأنا أعتذر ولا أستطيع الإكمال معكم فيها.

كان هذا آخر عهدي بالقناة عملياً، كنت مقتنعاً أن العمل بهذه الطريقة لن يُكتَب له النجاح فآثرت الابتعاد متمنياً لهم التوفيق، لكن القناة لم تستمر بعد هذا الحوار أكثر من أسبوعين تقريباً وتوقفَت في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١م، وأُعلن انتهاء أول تجربة

للإعلام الفضائي للمعارضة الكويتية بعد عمل طموح لكنه قصير لم يكمل الثلاثة أشهر.

كان هذا جانباً من الحراك مشهداً من مشاهده، لا بد من الوقوف عليه والاستفادة من تجربته واستخلاص الدروس منها، أما الجوانب الأخرى فما زالت تعمل على الأرض، ولا يزال الشباب يتقدّمون على الرغم من بعض العثرات.

الشباب يدشّنون عهداً جديداً «السور الخامس»

بعد أحداث ديوان النائب جمعان الحربش وضرب السلطة الشعبَ وما حدث للدكتور عبيد الوسمي، تداعى عدد من الشباب لبحث الأمر وكنّا نتشاور أفراداً ومجموعات خاصة نحن الذين بدأنا قبل فترة قصيرة تجمّع «إرادة شعب» الذي كان يعتمد النفس الطويل في بيئة مستقرّة نسبياً صالحة للعمل، لكن الأحداث ألزمتنا التصرُّف مع الوقائع الطارئة وهي مواجهة السلطة وصد اعتداءاتها.

اتصل علي الصديق ناصر عايد في أثناء مشاورات الشباب لتحركٍ ما إزاءَ ما حدث، فواعدته في منطقة الزهراء في مقهى الجمعية التعاونية (السوبر ماركت) فأخبرني بأنه ربما يحضر معه بعض الأشخاص فرحبت بذلك، التقينا بعد الأحداث بأيام قليلة منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م وحضر مع ناصر الصديقان، مساعد القريفه وبندر الصبيعي، وكنت ألتقي بهم للمرة الأولى، فتناقشنا في ما يجب أن نفعل وحدّثتهم عن تحرّكنا قبل الأحداث وتجمّع «إرادة شعب» وما كنّا نعتزم فعله لولا ما حدث، فتواعدنا أن نلتقي مرة أخرى في منطقة الفردوس في منزل الصديق فايز المطرقّه، فأخبرت عدداً من الأصدقاء بالموعد وتوجهنا إلى

هناك لنلتقي بصاحب الديوان الصديق فايز ومعه بعض الشباب الذين أغضبهم ما جرى ودفعهم إلى التحرّك من أجل إيقاف تغوّل السلطة.

فعلاً كان النقاش مستفيضاً وتناولنا جوانب المشهد السياسي واتفق الجميع على ضرورة العمل المشترك المنظم، كان عددنا يقارب العشرين شاباً أذكر منهم (فايز المطرقّة صاحب الديوان، خالد الجعفري، خالد الفضالة، نواف الجرمان، طلال الفضالة، عمر الطبطبائي، بندر الصبيعي، ناصر عايد، مساعد القريفة، بندر نهار) وآخرين لا أذكرهم، اتفقنا على أن نجتمع تحت مظلّة واحدة اقترح اسماً لها ناصر عايد فكان «السور الخامس»، واقترح الصديق طلال الفضالة اللون البرتقالي شعاراً للتجمّع تيمّناً بحملة «نبيها خمس» التي كان شعارها البرتقالي أيضاً، وكان هدفنا الأول والرئيس إسقاط حكومة رئيس الوزراء ناصر المحمد وإنهاء دوره السياسي جزاء ما حدث من كوارث سياسية وانتهاكات عدّة في عهده.

اتفقنا على أن تكون أول فعالية لنا هي دعوة الحضور إلى جلسة استجواب رئيس الوزراء ومنع سرّية الجلسة والضغط على نوّاب البرلمان ليرفضوا التعاون مع رئيس الحكومة فتسقط حكومته دستورياً، ولا يتهاونوا بهذه المهمة الوطنية، فكان شعارنا ذلك اليوم ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠م هو «التعاون تهاون» وبه بدأنا خطة تحركنا ذلك اليوم.

كان قد مضى على اشتعال الثورة العربية (الربيع العربي) في تونس في مدينة سيدي بوزيد ١١ يوماً، ففي ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠م أحرق محمد البوعزيزي نفسه بعد شعوره بالقهر من صفعة تلقّاها من شرطية منعته من بيع الخضار على قارعة الطريق، بعد أن ضاقت به السبل، فكانت روح البوعزيزي ـ رحمه الله ـ وغضبته قد سرت في الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وكنّا في الكويت من أول

الشعوب العربية تأثراً بها، لقد كنت أشعر بأنه من العار علينا أن نخشى تهديدات السلطة ومنعها لحقنا بالتظاهر والتجمع، بينما يضحّي أشقاؤنا في تونس بأنفسهم من أجل حرّيتهم وكرامتهم.

كان ذلك الشعور بالاستعداد للتضحية هو ما حملنا على أن نضع خطّة بديلة لو مُنعنا من دخول مجلس الأمة، خطّة تتجاوز حسابات السلطة فضلاً عن تهديداتها، كانت خطتنا التي لم نعلنها حتى لا يتم إبطالها من قِبَل قوّات الأمن تقضي بأنه إذا مُنعنا من دخول مجلس الأمة سرنا بتظاهرة من بوابة البرلمان خلال شوارع العاصمة حتى نصل «ساحة الصفاة» وسط العاصمة والبقاء في الساحة في اعتصام مستمر حتى المساء.

لقد كان لاختيار ساحة الصفاة قصة وأسباب تعود لِما قبل «السور الخامس» وأحداث ديوان «الحربش» وانطلاق الربيع العربي، فالقصة أنه في يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م، كنت وزوجتي نورة في العاصمة لإنجاز بعض الأعمال فوصلنا إلى قهوة قريبة من ساحة الصفاة، وبعد أَخْذ قهوتنا قلت لها: أريد أن أطلعك على أمر؟

قالت: ما هو؟!

قلت: تعالي معي...

فذهبنا إلى ساحة الصفاة عبر نفق للمشاة يصل الساحة بمبنى مَقَر بيت التمويل الكويتي، فلما وصلنا إلى الساحة، قلت لها: هل تَرَيْن؟

قالت مستغربة: نعم، ما هذه الساحة وسط العاصمة؟ ولماذا هي ساحة خالية هنا في وسط الزحام لكنها خالية؟! ولماذا اصطحبتني إلى هنا؟!

فأجبتها: هذه ساحة الصفاة ساحة تاريخية كانت في السابق تقع في أطراف عاصمة الكويت القديمة، وهي ملتقى أهل الكويت من المدينة ومن البادية، وسوقٌ تُتَبادل فيه البضائع والمنتجات، ففيها رمزية التقاء مكونات المجتمع الكويتي، كما إن لها رمزية أخرى، وهي أنه في هذه الساحة صُلب وعُلّق الشهيد عبد العزيز المنيس، وهو من قادة الحراك الكويتي في سنة ١٩٣٨م والذي قتلته السلطة، التي يرأسها أحمد الجابر الصباح حين انقلبت على مجلس الأمة التشريعي، بضوء أخضر من المستعمر البريطاني في رسالة موثّقة في الوثائق البريطانية، فروح الشهيد من أجل الكويت وشعبها ترفرف فوق هذه الساحة.

أمّا لماذا أريك هذه الساحة؟ فإني أفكّر في أن تكون هذه الساحة هي ميدان الاحتجاج الرئيس للكويتيين ضد أي سلطة كانت تنتهك حقوقهم، لما لهذه الساحة من الرمزية، بدلاً من ساحة الإرادة على الرغم من أهميتها ورمزيتها التي صنعها شباب الكويت بعد أن كانت قطعة من الأرض مهجورة إلا من بعض المتنزّهين.

استحسنت نورة الفكرة وشجّعتني على تنفيذها، فشرعت في إعداد ورقة عن اتخاذ ساحة الصفاة مكاناً للتجمع، وأرسلت عبر البريد الإلكتروني في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م الورقة إلى زملائي أصحاب المدونات، وتحديداً إلى الصديق صاحب مدوّنة «شقران»، والصديقة رانيا السعد صاحبة مدونة «ولّادة»، واقترحت في الورقة أن نسمّي ساحة الصفاة «ميدان الحرّية»، وأن نبدأ بأول فعالياتنا لإحياء الساحة بوقفة احتجاجية، ترفض تقييد الحرّيات على منشورات معرض الكتاب العربي الذي كان يعقد في الكويت تلك الفترة.

كانت رسالتي عبر البريد الإلكتروني لهذين الصديقين في ذلك اليوم

نفسه، فتلقيت منهما ردوداً حسنة لكنّهما استصعبا الأمر لأسباب كثيرة، منها: ضيق الوقت وقلّة الإمكانيات والانشغال وغيره من أسباب مفهومة ومقدّرة، لكن بقي الأمر في نفسي وكنت أنتظر الفرصة المناسبة.

كانت الفرصة المناسبة في ذلك اليوم حين خططنا لفعالية «السور الخامس» عند مجلس الأمة وأَحَطْنا الأمرَ بالكتمان، واقتصرت معرفة المكان على فريق كوّناه في السور الخامس، كان يضم بالإضافة إلي الصديقيْن مساعد القريفة، المحامي حسين الحردان الذي كلّفناه بالقيادة الميدانية للفعالية، وفعلاً ذهبنا قبل يوم الاستجواب نحن الفريق الثلاثي إلى العاصمة لتفحّص المكان، ومشينا سيراً على الأقدام قرابة الكيلومترين من مبنى التأمينات الاجتماعية في مداخل العاصمة حتى وصلنا إلى «ساحة الصفاة»، فسردت لهما شارحاً سبب اختياري المكان فتحمّسا للمكان والفكرة وتم إقرارها.

في اليوم التالي، كانت الخطة هي أنه لو مُنعنا من دخول مجلس الأمة وحضور الجلسة، ستكون البديلة هي أن نواصل المسير من عند بوابة مجلس الأمة بعد منعنا من الدخول حتى نصل إلى ساحة الصفاة ونعتصم فيها حتى المساء، لكن ما أن وصلت التظاهرة إلى النقطة التي كان يجب علينا أن ننعطف منها إلى ساحة الصفاة المتفق عليها حتى رجعت التظاهرة أدراجها إلى بوابة مجلس الأمة مرة أخرى، لم أستطع إخفاء غضبي وقتها فأخذت أصرخ في التظاهرة: (اتجهوا يميناً، إلى اليمين، مكاننا هناك) ولم يُستمع إلي لعلو صوت الهتاف، فجلست عند نقطة المنعطف بحسرة وغضب لعدم الامتثال والتقيد بالخطة، وقرأت ردود الناس في موقع التواصل الاجتماعي تويتر واستفساراتهم بعدما أطلقتُ وبعض الأصدقاء الدعوة إلى التوجه إلى ساحة الصفاة في أثناء المسيرة بحسب اتفاقنا.

رجع الشباب بعد انتهاء التظاهرة في اتجاهي وقد كان الغضب بادياً عليّ وقد فهموا سببه، لم يبدِ أي واحد منهم سبباً مفهوماً يبرر عدم التزامهم بالخطة، تكلّمت بغضب تحمّلوه مشكورين حتى وصلنا إلى مقهى مطلّ على ساحة الصفاة اسمه «ساعة صفا»، أخذنا مجموعة من الكراسي وجلسنا خلف المقهى، فتناقشنا حول عدم اتّباع الخطة، وقررنا تداركاً لما حدث أن ندعو جمعياً الآن إلى التجمّع مساء في ساحة الصفاة، احتجاجاً على عقد جلسة استجواب رئيس الوزراء في جلسة سرّية، ورفضاً لبقاء رئيس الوزراء في السلطة. وفعلاً هذا ما تمّ، فأطلقت الدعوة من الجميع عبر حساباتنا في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ندعو إلى التجمع في ساحة الصفاة مساء تلك الليلة الثلاثاء ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م.

بدأ التداعي على ساحة الصفاة مع حلول المساء واجتمعت المئات في أول تجمّع وحدث سياسيّين في ساحة الصفاة منذ عقود، كان عددنا يقارب السبعمئة وهو عدد ليس بالقليل أبداً، في أول كسر لقيود السلطة على التجمعات التي بسببها ضُرب أعضاء البرلمان، وكان هذا العدد المتحدّي لنهج السلطة مبشّراً بحراك قوي ومستمر، امتلأت الساحة بالأغاني الوطنية وهتاف الشباب حتى انتهت جلسة مجلس الأمة التي امتدت منذ الصباح وحتى مساء تلك الليلة، وبدأ مع نهايتها توافد نوّاب البرلمان المعارضين ليلقوا كلمات حماسيّة تنبئ عن ثقتهم بأن رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح قد قضي عليه سياسياً.

انتهت تلك الليلة التي كانت ضرورية للروح المعنوية للحراك والمعارضة، فبعد الصدمة والشعور بالخوف والقلق بعد أحداث ديوان النائب الحربش كنّا محتاجين إلى إعادة التوازن لمشاعرنا وحماستنا، فكان تجمّعنا في ساحة الصفاة هذا بلسماً لجراحنا التي لم تندمل بعد.

واصلنا الفعاليات لحشد الشارع الكويتي لموقفنا الرافض لاستمرار بقاء رئيس الوزراء وحكومته، وكنّا جميعاً ننتظر يوم الخامس من كانون الثاني/يناير ٢٠١١م، وهو اليوم الذي سيصوّت البرلمان فيه على التعاون أو عدم التعاون مع رئيس الحكومة وبالتالي سقوطه وسقوطها، لقد مارس الشارع السياسي الضغط على أعضاء البرلمان والحكومة دفعهما إلى الاستقالة، وكان ختام تلك الفعاليات التجمع في ساحة الصفاة للمرة الثانية مساء الثلاثاء ٢٠١١/١/٤م قبل ساعات من جلسة البرلمان المنتظرة.

ووسط القَسم الجماعي للحضور بأنه لن يعطي صوته لأي نائب يستهين بكرامة الأمة ويمنح الثقة لمن يضرب الشعب تحدث عدد من نوّاب المعارضة تملؤهم الثقة في جلسة الغد، كما كانت لمجموعة «السور الخامس» كلمة منحني الشباب شرف كتابتها وإلقائها، وفيها إشارة واضحة إلى الحكومة الشعبية، قلنا في كلمتنا:

«لقد وهب الخالق سبحانه الإنسان إنسانيته حين وهبه الحرية، وهو سبحانه الذي جعل التضحية من أجل الحرية بالغالي والنفيس من أعظم القربات، وهذه الهبة من الله لا يحق لأحد أن ينتزعها أو يضيّق عليها أو ينتقص منها، ولقد أعظم على الله الفرية من قال بأن دين الله تعالى يقبل انتهاك حرية الإنسان والحط من كرامته وهو القائل سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

إن معايير الكرامة والحرية والعدالة لا تحدّدها نتائج التصويت في البرلمانات، وإن القبول بالنتائج الديمقراطية لا يعني القبول بانتهاك الكرامة والتعدي على الحريات، كما إن الديمقراطية ليست أصواتاً وأرقاماً في البرلمان، بل هي قدرة الشعب الحر صاحب السيادة ومصدر السلطة في أن يمارس حقه وأن يقول: لا لكل حكومة مستبدة عاجزة وفاشلة.

إنه قد أصبح اليوم في قناعة الأمة وممثليها بأن حكومة رئيس الوزراء ناصر المحمد قد انتهكت الدستور وفرّغته من محتواه، وعطلت جلسات مجلس الأمة، وصادرت حق نوّاب الأمة في الرقابة والتشريع، وتعدّت على الحريات وانتهكت الكرامة واعتدت على حرمات البيوت، وأوصلتنا كشعب ودولة إلى أسفل مدركات الفساد والبيروقراطية وعدم الشفافية وانتهاك الحريات ومصادرة الرأي.

بل أصبح شغل الحكومة الشاغل ورئيسها مطاردة السياسيين والنشطاء واعتقال المحامين والأساتذة وضرب الصحافيين، بل تعدت ذلك وتمادت حتى ضربت أعضاء مجلس الأمة ممثلي الشعب!!

إن حكومة كهذه يجب أن ترحل ورئيس وزراء كناصر المحمد يجب أن يرحل ويجب أن تأتي حكومة تلبي تطلعات الشعب وآماله وتقدر تضحياته من أجل الوطن، حكومة إنجاز ونجاح لا حكومة عجز وفشل، حكومة حرة كريمة تعرف معنى الحرية والكرامة وتصونها، فإن لم تأت حكومة بهذه المواصفات فخيار الحكومة الشعبية خيار حاضر بقوة الدستور وإرادة الأمة، فلا يمكن القبول بتكرار الحكومات العاجزة والفاشلة نفسها مرة تلو الأخرى من دون طرح الحلول العملية الدستورية التي تخرجنا من حالة الدوران غير المنتهي إلى نتيجة مقبولة ومرضية للشعب، فالتحول نحو ديمقراطية حقيقية ليس خياراً من خيارات متعددة بل هو قرار علينا المضي فيه من أجل الكويت وشعبها الحر.

وإننا «السور الخامس» نعلن للشعب الكويتي من استمرارنا بإصرار وعزيمة على مواصلة الحراك السلمي الدستوري حتى رحيل هذه

الحكومة لنسترد جزءاً من كرامة الأمة التي انتهكت ونطالب كما طالب الدستور وحثّ عليه من زيادة في الحريات والمكتسبات.

كما نعلن عن عزمنا على عقد (دواوين الأربعاء نتداول فيها ما التزمنا به من حفاظ على الدستور والحريات وصون كرامة الأمة، وحتى يبقى حاضراً في ذاكرة الشعب ووجدانه من انتصر لكرامة الأمة ومن خذلها. حفظ الله الكويت وشعبها، وأدام علينا وحدتنا وحريتنا».

انتهت تلك الليلة التي حضرها ضعف ما حضر تجمعنا الماضي في ساحة الصفاة، فاليوم تجاوزنا الثلاثة آلاف مواطن مما يظهر تزايد مساحة التأييد لموقفنا ضد الحكومة ورئيسها.

في اليوم التالي الأربعاء ٢٠١١/١/٥م، بدأنا منذ الصباح الباكر ندعو إلى حضور الجلسة وترقب أخبارها، ونحاول محاولات أخيرة لحسم التصويت لمصلحة عدم التعاون مع رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، وبدأت الجلسة وكعادتها اختبأت الحكومة خلف ستار سرّية الجلسة حتى لا يشاهد الشعب رئيس الحكومة بذلك الموقف المهتز المتوقع، وكان استعداد الحكومة ورئيسها حضور جلسة التصويت مؤشراً غير مطمئن لنا حيث إن رئيس الوزراء والحكومة لا يمكن أن يحضروا الجلسة إلا بعد أن يضمنوا عدد الأصوات الكافية لمصلحتهم، وللأسف هذا ما كان.

حاز رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح ثقةَ ٢٥ نائباً في البرلمان واعتراض ٢٢ نائباً وامتناع نائب واحد، لتؤكد تلك النتيجة للشعب أنه مهما كانت فداحة سلوك السلطة ومهما كبرت خطيئتها فهي في مأمن من محاسبة الشعب طالما استمرت هذه القواعد للممارسة السياسية العرجاء.

قتل المواطن محمد غزّاي

واصلنا في «السور الخامس» نشاطنا وبدأنا ما أعلناه في بياننا من تنظيم الندوات في الدواوين التي كانت تُعقد في كل أربعاء، والملتقيات الشعبية لحث الناس على التمسك بمطلب رحيل رئيس الوزراء وحكومته، ولكن كنّا نلمس إحباط الناس من نتائج جلسة الاستجواب الذي لم يُسقط الحكومة على الرغم من فداحة ما ارتكبته، فكان كل أملنا أن ترتكب السلطة حماقة جديدة كالعادة ليسترجع الناس حماستهم لاستئناف الحراك بقوّة.

لقد كانت شرارةُ استرجاع الناس حماستهم في مواجهة السلطة حادثاً أليماً هزّ وجدان المجتمع الكويتي بأسره، وهي حادثة قتل المواطن محمد غزّاي الميموني على يد مجموعة من الشرطة تحت التعذيب، في جريمة بشعة لم تمر على الشعب الكويتي من قبل، حيث أقدمت مجموعة من رجال الأمن في مساء الأربعاء ٥/١/ ٢٠١١م على اختطاف شاب كويتي من منزله، بعد كسر بابه واقتحامه، بسبب خلاف شخصي بينه وبين أحد عناصر الشرطة، لكنه تطوّر ليكشف عن تواطؤ عصابة من رجال الأمن كانت تخفي وحشيتها تحت لباس الشرطة.

حاولت بعض قيادات الداخلية تضليل وزير الداخلية ببيان كاذب يدّعي أن موت المواطن محمد الميموني كان حادثاً وعرضاً صحياً طبيعياً، وأن المتوَفّى كان رهن الاحتجاز لمخالفات ارتكبها. فقرأ وزير الداخلية، فعلاً، هذا البيان المكذوب في مجلس الأمة ليهدّئ من غضب الشارع ونوّاب البرلمان، لكن لم تلبث رواية وزارة الداخلية أن تكشّف كذبها ومحاولتها خداع المجتمع، فقد أثبت التقرير الذي أعدّه الدكتور المصري الجنسية حسني عمر

تعرّض المواطن لإصابات يستحيل معها أن يكون قد تُوُفي وفاة طبيعية، بل أثبت التقرير الطبي أن المتوفّى تعرّض لتعذيب شديد أفضى إلى وفاته.

طالب تجمّع «السور الخامس» في بيان له يوم الأربعاء ١٢/١/٢٠١١م، باستقالة وزير الداخلية ومحاسبة الجناة فوراً، كما أعلن نوّاب في البرلمان عن عزمهم استجواب وزير الداخلية مما دفعه إلى تقديم استقالته في يوم الخميس ١٣/١/٢٠١١م، لكن الحكومة تأخرت في قبول استقالة وزيرها، ما جعلنا نعلن عن تجمّع في مسجد الدولة الكبير في العاصمة وتظاهرة احتجاجية على عدم قبول استقالة وزير الداخلية من قبل الحكومة، وذلك في مساء يوم الاثنين ١٧/١/٢٠١١م.

توافد عشرات من الكويتيين مساء تلك الليلة إلى مسجد الدولة الكبير في العاصمة، وصلّينا صلاة الغائب على المغدور محمد الميموني، وألقيت بعض الكلمات تندد بما حدث وتطالب بمحاسبة الجناة وتحمّل الحكومة المسؤولية، انفض الجمع وانتهت الفعالية ولم نخرج في مظاهرة لأن الأعداد كانت قليلة في مواجهة القوات الخاصة التي كانت حاضرة لتمنع أي مظاهرة في العاصمة.

لقد لاحظنا فتور الناس، فالمجتمع لم يتفاعل كما ينبغي للحضور على الرغم من فداحة الجريمة بعد ما أصابه الإحباط من الوضع العام، وكان من غير الصواب أن نقيس حركة الشارع بناء على حركتنا نحن المجموعة الصغيرة الشابة والمتحمّسة، في ذلك الوقت لم ندرك ذلك بل كان يتملكنا الأمل باستئناف الحراك بزخمه وقوّته خاصة بعد سقوط نظام بن علي وهروبه من تونس ولجوئه إلى المملكة العربية السعودية في ١٤/١/٢٠١١م، لم يكن الأمر بتلك السهولة لكننا واصلنا المحاولة.

دعونا في «السور الخامس» إلى تجمّع رمزي آخر في أحد المجمّعات التجارية «الأفنيوز» يوم السبت ٢٩/١/٢٠١١م، مُرتَدين الملابس البرتقالية واضعين الشارات البرتقالية التي ترمز إلى تجمّعنا، كانت فعاليات مميّزة مبتكرة لكنّها كانت عفوية وارتجالية ليست مُنَظّمة في نسق محدد ذي أهداف استراتيجية محددة، كنّا لا نزال بدائيين نتلمّس طريق العمل العام المنظّم لكننا لم نفقد روح المبادرة التي كانت تدفعنا دوما إلى المواصلة، انتهت الفعالية وكانت بسيطة لكنها لافتة وناجحة، وأحياناً نحتاج إلى شعور النجاح ليدفعنا نحو الاستمرار ولهذا تكون النجاحات الصغيرة مهمة وإن كانت ضعيفة الأثر.

استمرّت السلطة في محاولة تجنُّب مواجهة النوّاب، وذلك بتعطيل جلسات مجلس الأمة عبر تغيّب الحكومة عن حضور الجلسات، والإيعاز لبعض نوّاب البرلمان حتى يشاركوها غياب الجلسات، فيفقد البرلمان النصاب ولا تعقد، وفعلاً نجح هذا التكتيك الحكومي، وكان ذلك التعطيل لو استمر يعني استفراد الحكومة بالقرار من دون وجود مجلس يراقبها ويقوّم مسارها، وإن بالكلام، وإزعاجها بعد فَقْده القدرة على المحاسبة كما اتضح في نتائج الاستجوابات الماضية، فدعونا إلى فعالية تضغط على الحكومة وتدفعها إلى الحضور، فأعلن «السور الخامس» دعوة الشعب إلى حضور جلسة يوم الثلاثاء ٨/٢/٢٠١١م والاحتشاد في المجلس حتى تحضر الحكومة وتعقد الجلسة.

بداية نهاية تجربة «السور الخامس»

بعد منتصف ليل يوم الاثنين ٧/٢/٢٠١١م، وقبل تجمّع مجلس الأمة الذي دعا إليه «السور الخامس»، أصدر التجمّع بياناً

مقتضباً يعلن فيه إلغاء الفعالية، كان هذا القرار نتيجة نقاشات استمرت طوال ذلك المساء، وكان السبب الذي احتج به طالبو الإلغاء هو الخشية من عدم الحضور الكبير للتجمع، لم أكن مرتاحاً لإلغاء التجمّع، لكن مع ترجيح الرأي بإلغائه وميل الشباب إلى هذا القرار صوّت ممتنعاً كتسجيل موقف يعبّر عن عدم قناعتي بالإلغاء، لكن تصويتي لم يغنِ شيئاً فألغي التجمّع.

استاء كثيرون عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر من قرار الإلغاء المفاجئ، وعبّر النائب رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون والنائب مسلّم البراك اللذين كانا قد أعلنا استجابتهما لدعوة «السور الخامس» والحضور إلى مجلس الأمة امتعاضهما من قرار الإلغاء المفاجئ، وكان هذا الاستياء من قرار الإلغاء هو الأول من نوعه الذي يوجَّه إلى «السور الخامس» من قبل صفوف المعارضة، وكان انتقاداً مؤثّراً فينا يبين لنا عدم حصافة قرارنا، فلا يمكن أن نتخذ قراراً بتقديرات خاصة فينا غير قطعية بعد أن التزمنا به أمام الناس، لكنني شعرت قبل هذا القرار بأيام، وتحديداً منذ فعالية المسجد الكبير، من أجل وفاة محمّد غزّاي الميموني بأن «السور الخامس» فقدَ روح الحماسة والإقدام التي تحلّى بها أول أيامه، وقد عبّرت عن ذلك حين ناقشنا فعالية المسجد الكبير.

صحيح أن عُمْر التجمّع الشبابي «السور الخامس» كان قصيراً حتى ذلك اليوم، لأشعر بذاك الشعور لكن كان يدعم تلك المشاعر واقع «السور الخامس»، فقد كان عبارةً عن مجموعة من الشباب الذين لا يجمعهم إطار أيديولوجي معيّن، ولا هم من خلفية فكريّة مشتركة، ولم يكن يوجد له هيكل تنظيميٌّ محدّدٌ أو نظامٌ أساسي ولوائح تنظم عمله، بل إن كثيراً من أعضاء تجمّع «السور الخامس»

لم يعرفوا بعضهم من قبل إلا من خلال هذا التجمع.

وعلى الرغم من كل النواقص في التجربة، إلا أنها كانت تجربة مميزة ومرحلة متقدّمة من تطور الحراك الشعبي عموماً، والشبابي على وجه الخصوص، لقد استطاع هذا التجمع المتنوع الأعضاء تحقيق نجاحات عديدة، أهمّها تأكيد إمكانية العمل المشترك والسعي نحو أهداف محددة وإن اختلفنا في ما عداها من تفاصيل ووجهات نظر، كما إن «السور الخامس» أعاد روح الحماسة ورفع معنويات الحراك التقليدي بعد حادثة صادمة لسائر المجتمع، هي ضرب الحضور ونوّاب البرلمان في ندوة ديوان النائب الحربش؛ حيث كسر شباب «السور الخامس» حاجزَ الخوف الذي أجبر القوى السياسية على إصدار قرار بوقف الأنشطة العامة حتى لا تستفز السلطة أكثر، وخرجوا في تظاهرة من مجلس الأمة ثم تجمّعات ساحة الصفاة ثم عقد الندوات الجماهيرية.

لكن كان من الطبيعي أن ينتهي هذا التجمع لعدم توفّر أهم أسباب البقاء وهو التنظيم الداخلي والاتفاق والإيمان بفكرة جامعة، بل كان الجدل مستمراً بين أعضاء «السور الخامس» «هل نحن تجمع مستمر؟!» أم «نحن تجمّع ينتهي بانتهاء أهدافه؟!»، كان رأيي أكثر ميلاً إلى استمرار «السور الخامس» كتنظيم تطوُّره، فقد مررتُ بعدة تجارب سابقة في حملة «نبيها خمس» وحملة «ارحل» ومحاولات «إرادة شعب» التي لم تكتمل، لقد بيّنَت لي تلك التجارب أثر عدم وجود التنظيم في العمل فضلاً عن عدم وجود إيمان بفكرة جامعة وليس هدفاً مرحلياً قريباً، فحاولت أن أحسم ذلك الجدل وأدعو إلى تنظيم «السور الخامس». وبعد المشاورات حدّدنا موعداً للاجتماع لبحث هذه المسألة وكان هذا الموعد مساء يوم الاثنين ١٤/٢/٢٠١١م في ديوان عضو «السور الخامس» فارس

البلهان الذي كان مستضيفاً لأغلب اجتماعات «السور الخامس» في منطقة الرميثية وسط الكويت.

في الاجتماع طلب أحد أعضاء «السور الخامس» وهو الصديق نوّاف الجرمان طرح موضوع آخر قبل موضوع الاجتماع، فتحدّث نوّاف ممثّلاً لعددٍ من أعضاء «السور الخامس» محتجّاً على اختياري منسقاً للتجمّع، وعلى أنه ليس تنظيماً ولا رأس له، وكلنا متساوون في العضوية، كما بدأ يعدد بعض الأمور التي قمت بها، مثل: صياغة بعض البيانات، أو التنسيق لاجتماعات مع شخصيات عامة، وأمور من هذا القبيل.

رددتُ على ما طرحه زميلنا في «السور الخامس» وبيّنت له أنني لم أرشح نفسي منسقاً ولا يوجد في «السور الخامس» هذا المسمى أصلاً، وكل ما في الأمر أنه في أحد الاجتماعات كلّفني الشباب بالتنسيق بين الأعضاء لعقد الاجتماعات لمعرفتي بالعدد الأكبر منهم، وحاولت أن أدافع عن وجهة نظري في صياغة البيانات أو بعض اللقاءات التي عقدها «السور الخامس» مع الشخصيات العامة. دار الكثير من الكلام والمداخلات البعيدة عن موضوع الاجتماع الذي بدا لي، من نقاشنا الحالي، أنه بعيد جداً عن الاتفاق على تنظيم تجمّع «السور الخامس» وعن الورقة التي أعددتها من أجل ذلك التنظيم.

لمّا احتدم النقاش واتضح أننا نكرر الكلام نفسه من دون الوصول إلى نتيجة، طلب مني الصديق خالد الفضالة الخروج معه خارج الديوان ليحدّثني على انفراد فذهبت معه، حين خرجنا قال لي: «من الواضح أن عدداً من الأعضاء منزعجون من دورك في «السور الخامس» ولديهم تصوّراتهم التي يلومونك في ضوئها، فهل

تقبل أن تبقى خارج الديوان لأطلب منهم التصويت على بقائك في التنسيق من عدمه؟

فقلت له: يا خالد لا يوجد شيء اسمه تنسيق أصلاً، وأنا لستُ في هذا المنصب غير الموجود ليصوّتوا عليه.

فقال لي: لا بأس هم يعتقدون ذلك، وأنك منسّق للـ«سور الخامس» دعهم يصوّتون بما يشاؤون، فنحسم هذا الجدل.

فقلت لخالد: إذا كان هذا المنصب موجوداً فأنا متنازل عنه ولا أريده من دون الحاجة إلى تصويت.

فقال: «دع الأمر لي، وانتظرني خارج الديوان لخمس دقائق فقط».

دخل خالد الفضالة إلى الديوان، وركبت أنا سيارتي منزعجاً مما حدث، وقد جاء الانزعاج في الوقت المناسب، فقد كنت على موعد لمشاهدة فيلم في السينما مع زوجتي نورة ولم أخبرهم بذهابي، نعم، لقد كنت مستاءً مما حدث، وما كان يجب أن يحدث أصلاً، وأكثر ما أزعجني هو بُعد المسافة بين ما كنت أطمح إلى أن يكون «السور الخامس» عليه وبين واقع ما كان مثاراً داخل الديوان.

أتتني عدة اتصالات ورسائل نصّية من الأصدقاء تسأل عن سبب مغادرتي المفاجئة وتطلب إلي أن أعود، ولكنني لم أردّ على الهاتف حتى انتهى الفيلم، وقد قرّرت في ذلك الوقت الانسحاب من عضوية «السور الخامس»، وبعد انتهاء سهرة تلك الليلة، أجبت بعض المكالمات، فكلّمت الصديق خالد الجعفري الذي استفسر عن سبب مغادرتي المفاجئة فذكرت السبب، وطلب في أن نلتقي في فندق الشيراتون في العاصمة.

ذهبت إلى الفندق والتقيتُ بالصديقيْن خالد الجعفري وبندر الصبيعي وتناقشنا عمّا دار في ذلك الاجتماع وأبلغتهم لهم قراري الذي حاولا ثني عنه، لكنني أصرّيتُ عليه مع كامل التقدير لهما، وأوضحتُ لهما أنه على الرغم من أنني أعتبر نفسي منسحباً من عضوية «السور الخامس» إلا أنني مستعد لأي عمل يُطلب مني القيام به لمصلحة فعاليات وأنشطة «السور الخامس»، وكان هذا آخر عهدي بهذه التجربة.

كانت تجربة تجمّع «السور الخامس» تجربة ثريّة، صحيح أنني لم أحقق فيها ما كنت أعمل له منذ سنوات، وتحديداً منذ تجمّع «إرادة شعب» بأن نوجد عملاً منظماً، إلا أنني أسهمت مع بقية الزملاء من خلال تلك التجربة في إضافة نقطة مضيئة إلى تاريخ حراك الشعب الكويتي، ونضاله من أجل الحقوق والحريات، كما تعرّفتُ على شباب كثر لا تزال تربطني بهم صداقة قويّة أعتز بها، وما زالوا مؤثرين ومن رموز حراكنا الوطني، وإننا مع الوقت والتجارب نتعلّم أنه مهما كانت الاختلافات في العمل أو وجهات النظر فهي لا تستحق أن نخسر صداقة أشخاص مميزين، ويجمعنا احترام الأشخاص وإن فرّقنا اختلاف الآراء والاجتهادات.

كافي

شاع في أوساط الناشطين خبر خروجي من تجمّع «السور الخامس» ولربما تسرّب الخبر عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» من خلال بعض التغريدات، اتصل بي البعض مستفسراً ومتسائلاً، وكان منهم شاب صغير السن؛ لكن كان له دور مميز في فترة من الحراك على الرغم من حداثة سنّه الذي لم يبلغ وقتها ١٨ سنة، إنه الشاب اللطيف عبد الله العرادة الذي كان صاحب مبادرات مميزة

تثير الاستغراب كونها تحتاج إلى جهد كبير وقدرة عالية على التنسيق، إلا أنه كان قادراً على إنجازها وبجداره مما أثار إعجاب نشطاء الحراك، وقد أصرّ الرمز السياسي الكويتي مسلّم البراك على صعود عبد الله العرادة إلى المنصة وتكريمه في إحدى الفعاليات المتضامنة مع معتقل الرأي الأستاذ المحامي محمد عبد القادر الجاسم؛ حيث كان الشاب هو المنسق الوحيد لتلك الفعالية الناجحة، والتي تفاعل معها كثيرون من النشطاء والفاعلين السياسيين.

سألني عبد الله العرادة عن سبب خروجي من تجمّع «السور الخامس» فأجبته بإجابة مختصرة عازياً السبب إلى بعض الاختلافات البسيطة التي لن تمنع استمراري في الدعم والمشاركة لأنشطة وفعاليات السور الخامس.

فقال لي عبد الله العرادة: هناك كثير من الشباب من يريد العمل ودعم الحراك لتحقيق مطالبنا، لماذا لا تتعاون معهم وتجتمع لننسق في ما بيننا طالما أنك مستعد لذلك مع الجميع؟

فأجبته: أنا على استعداد كامل للقاء كل من يريد العمل من أجل أهدافنا المشتركة في كل وقت.

فقال لي: إذن سأتصل بمجموعة من الشباب لننسق اجتماعاً نبحث فيها ما يمكننا أن نقوم به من عمل مشترك.

في نهاية اليوم، اتصل بي عبد الله العرادة وأخبرني عن موعد الاجتماع ومكانه وذلك عصر يوم الأربعاء ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١م أي بعد يومين فقط من خروجي من تجمّع «السور الخامس»، وكان اللقاء الأول لثلاثة عشر شاباً في المجمع التجاري ٣٦٠ في منطقة الزهراء، وأذكر من الشباب (عبد العزيز جار الله المطيري، ومحمد

البليهيس، وعيسى المطيري، ومحمد المطوع، ومحمد عبد الوهاب الكندري، وناصر المطيري، وعايض العجمي، وبدر العنزي، وسعد الشلاحي) بالإضافة إليّ وإلى عبد الله العرادة منسّق الاجتماع.

تبادلنا وجهات النظر حول ما يجب أن نقوم به وسبل التنسيق والتعاون وطرحنا أفكاراً عديدة، وخلصنا إلى تحديد موعد آخر للاجتماع، وكان في منزل محمد البليهيس في منطقة السلام على أن يدعو كلّ منا من يراه مناسباً وراغباً في العمل المشترك، وفعلاً تم الاجتماع الثاني وزاد العدد عن ٢٥ شاباً، وكان اجتماع آخر في منطقة خيطان في منزل مبارك الهزاع، ثم في منزل عمر العجمي في منطقة الروضة، وتوصلنا بعد تلك الاجتماعات في يوم ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١م إلى إصدار البيان الأول لتجمّع «الحركة الشبابية الكويتية» واختصارها «كافي» ليتضمن بيانها لأول مرة مطالبات شبابية سياسية محددة، مثل: إشهار الأحزاب واختيار الحكومة على أساس الأغلبيات البرلمانية، وتعديل النظام الانتخابي بحيث تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة.

كما استطاعت حركة «كافي» تجاوز قصور الحركات الشبابية السابقة لها وذلك بصياغة نظام أساس، ولائحة داخلية، وآلية اتخاذ قرار قائمة على الديمقراطية ورأي الأغلبية، وأقامت الحركة الشبابية الكويتية «كافي» عدة أنشطة وفعاليات كانت أهمها المشاركة في فعالية ٨ آذار/مارس ٢٠١١م.

مواعيد الثورة

كان العالم العربي في تلك الفترة يحدد موعداً وتاريخاً محدداً لثورة الشعب في كل دولة. وعلى المنوال نفسه، حدد الشباب

الكويتي ٨ آذار/مارس تاريخاً لحراكه، وإن لم يبلغ في مطالباته وإعلانه حدَّ الثورة وتغيير النظام بالكامل، فقد كانت مطالبنا محدودة بسقف الدستور لكن لمزيد من تطوير العملية السياسية والديمقراطية.

اتفقت المجموعات الشبابية على أن يكون مكان فعالية ٨ آذار/مارس ساحة الصفاة لرمزيتها وموقعها المهم والحيوي، لكن السلطة بادرت منذ الصباح الباكر بتطويق ساحة الصفاة بالأسوار الحديدية وتواجد قوات الأمن فيها وحولها، وارتفعت سخونة الأجواء السابقة للفعالية مع هذا التصعيد الأمني من قبل السلطة، وكنّا في حركة «كافي» قد استكملنا استعداداتنا لهذا اليوم المهم، وكان الشباب في غاية الحماسة لمواجهة السلطة بمطالبهم المشروعة وبالتزامهم سلمية الحراك وقانونيته.

قبل موعد الفعالية بساعات، وتحديداً مع وقت العصر، اتصل بي الأخ الصديق خالد الفضالة ممثلاً للـ«سور الخامس» مقترحاً تغيير مكان الفعالية، بعد تهديد السلطة بالمواجهة وبعد أن حددت السلطة مكاناً وحيداً لإقامة الفعالية وهو «ساحة الإرادة». كان خالد الفضالة يستند في مقترح «السور الخامس» لتغيير المكان والتوجه إلى ساحة الإرادة إلى الغرض من التجمع وهو إيصال رسالة الشارع الكويتي إلى السلطة، وأن الحضور سيكون في مأمن من قمع السلطة في المكان الذي سمحت به، مما سيزيد الإقبال والحضور وهذا ما نريد تحقيقه.

وكان موقفنا في «كافي»، منذ أطلقت السلطة تهديداتها في الصباح، هو الإصرار على حقنا في التوجه إلى ساحة الصفاة، فالقانون يطبّق على كل أرض الكويت والتي تتساوى فيها ساحة

الإرادة مع ساحة الصفاة مع كل ساحة، ولا يمكن أن ننزل على مزاجية السلطة وانتقائيتها في تطبيق القانون.

كان التباين واضحاً بين الرأيين، والاختلاف حول زاويتي النظر لمكان الفعالية كبير جدّاً، ونحن في «كافي» لم نحكم بخطأ وجهة نظر الأخ خالد الفضالة وتجمّع «السور الخامس»، فوجهة نظرهم مفهومة لكننا لا نتفق معها كوننا نمتلك منطقاً وحجة مغايرة بأحقيتنا القانونية بإقامة الفعالية في المكان الذي نختاره، كما إن الرسالة التي نريد إيصالها إلى السلطة ليست عبر الخُطب السياسية التي ستُتلى من فوق منصة التجمع، بل كانت رسالتنا عبر التحرك الميداني في الشارع وإظهار مدى الرفض لمزاجية السلطة وتعنتها.

انتهت المكالمة بيننا بمشادّة كبيرة علا فيها الصوت ولم نتوصل من خلالها إلى اتفاق. تداولنا في «كافي» الأمر وكان الإجماع على عدم الامتثال لمزاجية السلطة وانتقائيتها، واستكمال خطتنا المرسومة كما اتفقت عليها كل المجموعات الشبابية بما فيها «السور الخامس»، واقتراحهم في الساعات الأخيرة على الرغم من أنه مفهوم ومبرر إلا أنه لم يكن كافياً لقبوله، وبعد أقل من ساعة عاود خالد الفضالة الاتصال أملاً في أن يكون رأي حركة «كافي» قد تغيّر، فأخبرته بثباتنا على الموقف نفسه الرافض للنزول على إملاءات السلطة مهما كانت المبررات مفهومة. وبعد النقاش، توصلنا إلى حل وسط يقضي بأن نقترح موقعاً بديلاً عن ساحة الصفاة وأن لا يكون ساحة الإرادة كما أمرت السلطة، فاتفقنا على أن نلتقي عند الأخ سعد العجمي، مدير مكتب قناة العربية آنذاك، في مكتبه وقد كان يمثّل وقتها التجمع الشبابي «نريد» وهو تجمع لشباب من مؤيدي ومنتسبي كتلة العمل الشعبي التي من أعضائها النائبان مسلّم البراك أحمد السعدون.

التقينا نحن الثلاثة، كنت ممثلاً عن حركة «كافي»، وكان خالد الفضالة ممثلاً عن «السور الخامس»، وكان سعد العجمي ممثلاً عن تجمّع «نريد». وبعد التشاور اتفقنا على أن يكون مكان إقامة الفعالية في الساحة المقابلة لمقر رئاسة الوزراء في العاصمة الكويت، واقترح الأخ سعد العجمي اسماً لتلك الساحة هو «ساحة التغيير».

كان مكاناً توافقياً، فهو بالنسبة إلى «السور الخامس» ليس المكان الذي سيَّجتْه السلطة بالأسوار الحديدية وتمركزت فيه قواتها الأمنية ما يجعل الوصول إليه متعذراً ومثيراً لتخوّف الحضور، وبالنسبة إلينا في «كافي» ليس المكان الذي اختارته السلطة بمزاجيتها لتصادر حقنا الدستوري في التجمع حيث نشاء، كما إن المكان يحافظ على روح التحدّي وعدم الامتثال للأوامر الانتقائية في تطبيق القانون.

إلا أن فعالية «ساحة التغيير» ٨ آذار/مارس ٢٠١١م كانت أقل من مستوى الطموح، واقتصرت على بعض الكلمات المعتادة وانفض الجمهور الذي يقارب الألف، فحاولنا في حركة الشبابية «كافي» تعويض تلك النتائج المتواضعة فدعت الحركة إلى اعتصام مفتوح ومتواصل في ساحة الإرادة يبدأ منذ اليوم التالي في ٩ آذار/مارس ٢٠١١م حتى تحقيق المطالب، كانت هذه المحاولة أيضاً محدودة النتائج على الرغم من بعض التفاعل والالتزام لمدة تجاوزت ٢٨ يوماً، كانت هذه المدة كافية لتعرّف بعض الشباب على الحركة الشبابية الكويتية «كافي» وانضمام عدد منهم إلى صفوف الحركة، ودخولهم في الشأن العام كفاعلين وأصحاب أدوار يمكنهم القيام بها.

على ضفّتي البحرين

في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١م، اشتعلت الساحة البحرينية مطالبة بالإصلاح السياسي، وتراوحت المطالب ما بين إصلاحات سياسية ودستورية في إطار النظام الملكي وبين الثورة وإسقاط النظام الملكي في البحرين وقيام الجمهورية بدلاً منه، وخلال هذا التفاوت تفاوتت ردود فعل الشارع الكويتي وسياسييه، وكان لهذا التفاوت الذي بلغ حدّ الانقسام أثره الكبير والسلبي في المجتمع الكويتي ومطالبه الإصلاحية، حيث إنه قد أخذ الموقف من الحراك البحريني بعداً طائفياً قسّم الشارع الكويتي المنقسم أصلاً بفعل السلطة على مدى سنوات.

لقد ظهرت سذاجة الطبقة السياسية التقليدية في الكويت وتناقضها، فالسياسيون الشيعة يعارضون الإصلاح السياسي في الكويت، ويقفون في صف السلطة، ويبررون ممارساتها، وهم في البحرين ضد السلطة ويطالبون بالإصلاح السياسي ويدعمون الحراك الشعبي، وعلى النقيض منهم السياسيون السنة ضد ممارسات السلطة في الكويت، ومع الإصلاح السياسي وضد حراك الشعب البحريني ومطالبه السياسية، وهكذا بسذاجة معهودة وعقلية تقليدية استطاعت السلطة في الكويت والبحرين الاستفادة من تلك التناقضات المتعصبة طائفياً وإضعاف الحراك في البلدين، وزيادة الانقسام في المجتمع البحريني والكويتي.

كنّا في الحركة الشبابية الكويتية «كافي» قد قررنا النأي بأنفسنا عن هذا الاستقطاب والانقسام الطائفي، فلم نشارك أبداً في أي فعالية لكلا الفريقين ولم نبرر قمع السلطة في البحرين شعبها ورفضها مطالبهم المشروعة، وفي الوقت نفسه لا نبرر ممارسات

السلطة في الكويت وقمعها ورفضها لمطالبنا المشروعة، ولم نجعل للانقسام الطائفي سبيلاً علينا وعلى مواقفنا، لكن هذا الموقف الذي نحسبه موقفاً مبدئياً متوازناً لم يكن مفيداً لمطالبنا في ظلّ تراجع عام في المشهد السياسي، كان أحد أسبابه الرئيسة انجراف النخبة السياسية إلى معركة طائفية، شغلت الساحة السياسية وعطّلت سعينا نحو مطالبنا المستحقة.

في فترة اعتصامنا في ساحة الإرادة، والتي كانت فترة طويلة نسبياً حيث إن الاعتصام استمر وبشكل متواصل ٢٨ يوماً، وأظنه كان أطول اعتصام من نوعه في الكويت، في تلك الفترة كانت استفادتنا الأكبر بالتعرّف إلى بعضنا البعض وانضمام عدد من الشباب إلى حركتنا؛ الحركة الشبابية الكويتية (كافي).

وعلى الجانب الآخر، واصل «السور الخامس» تحركه في «ساحة التغيير» عبر جلسات حوار مسائية مفتوحة، في فترات متقطعة، استضافت بعض نوّاب مجلس الأمة وبعض السياسيين والأكاديميين.

مضت الأيام أبطأ وتيرةً، فخرجت فكرة حملة جمع التواقيع للمطالبة برحيل رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح واختيار رئيس جديد بدلاً منه، وكانت تلك الحملة فكرة شخصية من الأخ الصديق حمد العليان وعبد الله الشلّاحي، كانت الحملة جيدة في ظلّ ذلك الركود النسبي على الرغم من أننا في حركة «كافي» لم نكن متحمسين لها، وكنّا نعتقد أن الاقتصار أو التركيز على حملة تواقيع بدلاً من الحراك الميداني في الشارع، سيوجّه رسالة سلبية بتراجع الحراك وخفوت صوته.

أما تجمّع «السور الخامس» فكان أكثر حماسةً للحملة وسعياً فيها وتبنياً لها، بل إنه، وبشكل منفرد، تقدم بشكوى مرفِقاً بها

قوائم التواقيع إلى لجنة الشكاوى والعرائض في مجلس الأمة ضد رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، إلا أن الأمانة العامة لمجلس الأمة رفضت استقبال الشكوى، وبذلك انتهت تلك الحملة هذه النهاية.

في اعتقادي، إن الحملة كانت حسنة النية والمقصد وهي ابتكار وسيلة سلمية لإنعاش الحراك. لكنني أعتقد أيضاً أنه على الرغم من حُسن المقصد والنوايا، إلا أن هذه المبادرة كانت محكومة بالفشل لسبب رئيس، وهي أنها كانت أقل من مستوى توقّعات الشارع السياسي وحراكه، ولذلك كانت فكرة تقديم التواقيع لمجلس الأمة كشكوى ضد رئيس الوزراء محاولة للتخلص من حمل تلك الحملة أكثر منها خطوة جادة يتوقع لها النجاح.

وهنا أحب أن أذكر ما ينسجم مع قراءتي لموقف الحركة الشبابية الكويتية «كافي»، وموقف تجمّع «السور الخامس»، كذلك بقية الحركات الشبابية الموجودة حينها على الساحة مثل حركة «نريد» التابعة لكتلة العمل الشعبي، أو حركة «شباب الحرية» المنتمون إلى حزب الأمة أو غيرها من الحركات.

في هذه الفترة، لم يكن الوفاق المطلوب بين القوى الشبابية حاضراً، بل ربما لا أبالغ إن قلت أن الجو السائد كان جوّاً يتجاوز التنافس إلى حالة من عدم الراحة المتبادلة إن خففت اللفظ، وأعتقد أن لذلك أسباباً كثيرة أهمها عدم وجود الشخصيات القيادية التي يسلّم لها الجميع أو الأغلب بالقيادة، فالشعور بتساوي الرؤوس والنّدية بين الشباب كأشخاص، انعكس على طبيعة العمل ونتائجه، كما أن المصلحة الشخصية في البروز وحجز موضع قدم مبكر في الساحة السياسية تجهيزاً للتقدم نحو كرسي البرلمان،

وتعزيز حظوظ الفوز في أية انتخابات قادمة، كان حاضراً وإن بشكل غير معلن، إنه على الرغم من مشروعية تلك المطامح الخاصة والتي ربما كان بعضها يسعى جاداً نحو المصلحة العامة أو هكذا كان يتصوّر، إلا أن هذه الحالة (الندية) بين الشباب كانت عائقاً أمام التنظيم، والإقرار بنوع من القيادة الضمنية حتى وإن كانت غير معلنة أو كانت من ضروريات العمل الجماعي.

قلت ما سبق، والحال أشدّ وأبلغ بين نوّاب البرلمان والقوى السياسية التقليدية، الذين في كثير من الأحيان يخيّل للمشاهِد من الخارج أنهم في صف واحد، لكن حقيقة الأمر هناك خلافات وتنافس شديد في صفوف المعارضة التقليدية لا أدلَّ عليها من حالة التنافس الشديد في أي انتخابات تجرى لدرجة يصعب معها أن تصطف المعارضة في قوائم مشتركة، على الرغم من اتفاقهم المعلن على الأقل في كل الأطروحات السياسية، وتعرضهم للعسف نفسه، من قبل السلطة.

إذاً، نحن أمام مشهد متراجع مفكّك بالعموم، الحراك الشعبي في البحرين وانقسامه يلقي بظلاله على الساحة الكويتية ويقسمها، الشباب في حالة من عدم الانسجام في ما بينهم، وفي ما بينهم وبين النوّاب والقويِ السياسية التقليدية، والقوى السياسية ونوّاب البرلمان بالإضافة إلى خلافاتهم هم في عجز وقلة حيلة أمام برلمان لا يملكون فيه الأغلبية، فهل يعود الحراك إلى نشاطه وقوّته بعد تلك الحال؟!

الحراك ينتعش

في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١م، أعاد الأمير تكليف ناصر المحمد الصباح رئيساً للوزراء للمرة السابعة على التوالي، فعادت مشاعر

الغضب الممزوجة بالإحباط تملأ قلوب الشعب الكويتي وتجعله يعيد التفكير في حالة هدوئه المؤقته والنسبية، بدأت الندوات الرافضة لإعادة تكليف ناصر المحمد رئيساً للوزراء محاولة الضغط والتصعيد قبل تشكيل الحكومة لعل قرار التكليف يتغيّر، لكنه لم يتغيّر وأصرّ الأمير على تكليف ناصر المحمد ووافق على تشكيل وزارته في ٨ أيار/مايو ٢٠١١م.

شعرنا كشباب بتحدّي السلطة للشعب، فدعونا إلى أول جمعة للحراك الشعبي تيمّناً بجُمَع الشعوب العربية، فكان استئناف نزولنا إلى الشارع في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١م في «ساحة الصفاة»، وفي حقيقة الأمر كنّا متخوّفين من ردود الفعل من ربط حراكنا بالربيع العربي بهذا الشكل الواضح، وخاصة ربط الحراك بيوم الجمعة وهذا ما جعلنا نختار شعاراً مخففاً لجمعتنا الأولى وهو «جمعة الدستور». كنا في مقهى قبالة مجلس الوزراء أنا وسعد العجمي ومشعل الذايدي وفهد مبخوت، وكلّنا من حركة «كافي» نخطط لهذه الجمعة، وكانت الخطة تقضي بالاعتصام في ساحة الصفاة حتى يجتمع الناس، فإن مُنعنا من دخولها اقتحمناها إن كانت أعدادنا كبيرة تتجاوز الثلاثة آلاف، أما إن كان التجمّع أقل من ثلاثة آلاف فسنتوجه بتظاهرة تجوب العاصمة تتجه إلى مجلس الأمة، وكنّا شديدي الحرص على أن لا تظهر أي يافطات أو شعارات مميزة لنا، فالقصد هو اجتماع الكويتيين على مطالبهم، وليس الهدف التكسب ورفع شعاراتنا الخاصة، وإن كان ذلك مشروعاً لنا كوننا المنظّمين للتظاهرة.

وفي مساء يوم الجمعة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١م، تجمّع العشرات من الشباب أمام «ساحة الصفاة» حيث منعتهم الحواجز الأمنية من دخولها، وحضرت مجموعة من النوّاب منهم: مسلّم البراك ووليد

الطبطبائي، وكانت الأعداد أقل من الرقم الذي حدّدناه وهو ثلاثة آلاف، وانتظرنا حتى اجتمع المزيد من الحضور وبلغنا ما يقارب الألف وزيادة، عندها قررنا أن نكمل خطتنا ونسير في تظاهرتنا الأولى في «جمعة الدستور»، ولا أزال أذكر ردود فعل المتظاهرين والشباب وسعادتهم بعودة الحياة إلى الحراك بعد أشهر من الخمول والتراجع، كانت المسيرة ناجحة بكل المقاييس وزاد عدد الملتحقين بها حتى تجاوز ألفي متظاهر وهو عدد، نسبة إلى تلك الفترة عدد ليس بالقليل، سرنا ومررنا بالأبراج والمحال التجارية وبين السيارات ومررنا بالبورصة حتى وصلنا إلى وجهتنا، مجلس الأمة في تظاهرة راقية سلمية لم تُكسر فيها واجهة محل ولم تُقلع فيها شجرة ولم يحرق فيها إطار ولا غيره.

انتهت التظاهرة بدعوة إلى جمعة أخرى هي «جمعة الغضب» في الأسبوع القادم، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١م في ساحة الصفاة، وبدأ التحضير لهذه الجمعة منذ ساعتها. وفي الوقت نفسه، بدأت القوى السياسية التقليدية وبعض نوّاب مجلس الأمة من المعارضة بالانتباه لهذه الموجة المتجددة من الحراك، فبدأ الحديث بداية عن التنسيق مع القوى الشبابية للاشتراك في الحراك، ولكننا كنّا مصرّين على عدم تصدّر أي طرف للمشهد ولا سيما النوّاب والقوى السياسية التقليدية الذين كانت مشاركتهم بعدد أكبر في الجمعة الثانية «جمعة الغضب» والتي سرنا بها على مثل تعليمات الجمعة السابقة، لكننا اخترنا طريقاً آخر لمظاهرتنا في العاصمة الكويت يمرّ بمجمع المثنى التجاري، وبفندق ماريوت وصولاً إلى مجلس الأمة.

وجد القوى السياسية التقليدية وبعض نوّاب المعارضة أنفسهم خارج إطار قيادة الحراك العائد نشيطاً مجدداً، مع إصرارنا على عدم تصدّرهم للمشهد والتحرك مرة أخرى فبدأ الحديث عن تجمّع

للمعارضة في ساحة الإرادة بتنظيم من تجمّع «نهج» وهو تجمّع يضم عدد من نوّاب المعارضة وبعض القوى السياسية التقليدية المعارضة مثل الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» وكتلة العمل الشعبي، والحركة السلفية العلمية، وكتلة العدالة والتنمية النيابية، وكتلة العدالة النيابية، وبعض الشباب.

حاول تجمّع «نهج» تجميع صفوف المعارضة أو على الأقل الجزء الأكبر منها واستطاع تحقيق نجاح في هذا الصدد لفترة من الحراك، كما استطاع إقامة عدة فعاليات ناجحة ومؤثّرة في مسيرة الحراك تلك الفترة، إلا أننا في الحركة الشبابية الكويتية «كافي» لم نكن على انسجام مع هذا التجمع الذي لا ننكر جهوده «تكتيكياً»، لكننا اعتقدنا أن سلوكَ هذا التجمع على المدى البعيد «استراتيجياً» غيرُ مفيد، ولذلك اتخذنا قراراً في «كافي» بعدم الدخول في تجمّع «نهج» والاكتفاء بتأييد بعض خطواتهم، متى رأينا فائدتها للحراك وربما مشاركتهم في بعض الفعاليات.

وعلى أي حال كانت مكوّنات تجمّع «نهج» كافية وتغنيهم عن مجموعة شبابية صغيرة مثل «كافي»، لقد كان من دخول هذا التجمّع على خط الحراك الشبابي تصريح لمنسّق التجمع النائب وليد الطبطبائي في جريدة **الوطن** في تاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١م حيث قال: «إذا اعتذرت الداخلية عن ضرب الناس والنواب عند ديوان الحربش، سأقتنع بنقل اعتصام ساحة الصفاة الى ساحة الارادة» أما النائب جمعان الحربش عن الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» فقال: «لا أجد مبرراً لمنع التجمع بساحة الصفاة يوم الجمعة، ومع ذلك أتمنى من شباب (نهج) التجمع في ساحة الإرادة التي تم فتحها إثباتاً لحسن النية».

وبدوره قال النائب ذو التوجّه السلفي من تجمّع «ثوابت الأمة» محمد هايف المطيري: «أرجو من الشباب التجمع في الساحات المسموح بها كما قال من سبقني من النواب حتى لا يفسر التجمع لأمر آخر أو يستغل ويحول لغير مقصده و(ما خير النبي عليه الصلاة والسلام بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً)».

وهكذا عاد شبح التفكك والتنازع يخيّم مرة أخرى على أجواء المعارضة، كنّا كشباب مستائين جدّاً من سلوك المعارضة التقليدية، وكنّا نعلم أن حجم التأييد لها في الشارع السياسي تلك الفترة يفوق قدرتنا على مواجهتها، فضلاً عن التفوق عليها وقيادة الشارع السياسي (المعارض) وفق منظور جديد وأطروحات وسلوك مختلف، فحصل الاستقطاب في الشارع السياسي بين دعوات إلى الاجتماع ونبذ التفرق والبعد عن التصادم بالتزام تحذير السلطة ووزارة الداخلية باقتصار التجمعات على ساحة الإرادة، وبالسير خلف النوّاب والقوى السياسية الراضين بهذا التقييد الحكومي، وبين شباب ملّوا بعد ما جرّبوا السير خلف تلك القوى التقليدية والإذعان إلى إملاءات السلطة.

على الرغم من ذلك أصررنا نحن الشباب على ساحة الصفاة، وذكرنا في بيان لنا باسم «كافي» بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١١م التالي: «إن القوى السياسية التقليدية والكتل النيابية والنوّاب المستقلّين كان لهم اجتهادهم الذي نتمنى لهم التوفيق فيه رغم أنّه لا يمثلنا كحركة»، ودعت المعارضة التقليدية إلى جمعة «الرد» في ساحة الإرادة مساء الجمعة ٣ حزيران/يونيو ٢٠١١م، وأقاموا مهرجانهم الخطابي، وتمسّكنا بالتوجه إلى ساحة الصفاة التي أحيطت بالقوة الأمنية والسياج فبقينا على أطرافها في ساحة البلدية خلف المجلس البلدي في العاصمة الكويت.

وفي يوم ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١م كانت جمعة سميّت «جمعة الوثيقة» واصلت المعارضة التقليدية فيها تجمّعها بموافقة السلطة في ساحة الإرادة، وأيضاً كان إصرارنا على التوجه إلى ساحة الصفاة وعقدنا تجمّعنا الذي أعقبته تظاهرة ومسيرة قصيرة إلى مجلس الأمة، غير معنيين بالتجمّع الذي تقيمه المعارضة التقليدية في ساحة الإرادة. تناقص عددنا بعد ذلك الانقسام الحاصل بسبب دخول المعارضة التقليدية على الخط، وزاد عدد المجتمعين في ساحة الإرادة، زادت في ساحة الإرادة الكاميرات والتغطية الإعلامية، وزاد في تجمعنا عدد قوات الأمن والمقنّعين من القوات الخاصة، واصلنا مسيرنا واستطعنا بلوغ مجلس الأمة وكنّا عشرات فقط، بينما تجمّعت المئات حول النوّاب والمعارضة التقليدية في ساحة الإرادة، ولن يفاجئكم أن هذه الجمعة ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١م كانت آخر جمعة خرجت فيها مظاهرة في تلك الفترة!

لم نكن في منافسة على الكراسي مع القوى السياسية التقليدية ولا نوّاب البرلمان، لقد كنّا حركة شبابية احتجاجية وليست لدينا القدرة ولا تتوفر فينا الشروط لمنافسة تلك القوى سياسياً أو انتخابياً، لكن قناعتنا بأن تلك العقلية التقليدية في إدارة المعركة السياسية مع السلطة هي عقلية عاجزة عن ابتكار طرق ووسائل غير تقليدية للمواجهة، فضلاً عن الانتصار في المعركة، وكانت الوقائع على الأرض ولا تزال تؤكّد سذاجة قدرات المعارضة التقليدية وتواضعها ومحدوديتها التي عرفت وهضمت السلطة جميع وسائلها وسلوكها المحدود والمعروف.

كنّا واثقين ولا نزال من أننا نحتاج إلى قيادة جديدة للمشهد السياسي برمّته، سواء في صفوف المعارضة أو في صفوف السلطة والحكم، إننا كشعب نحتاج إلى معارضة قادرة على تحقيق النصر

السياسي واسترداد حقوق الشعب وعلى رأسها حقّه في اختيار الحكومة التي تدير شؤونه، وفي الوقت نفسه تكون مؤهّلة وقادرة على إدارة الدولة لما فيه المصلحة العامة، وعلى الرغم من وجود بعض العناصر الجيّدة في المعارضة التقليدية التي تمتلك القدرة والكفاءة، إلا أنها محتاجة إلى التحرر من القالب التقليدي والنظر إلى أبعد من الأطر الحزبية والنيابية، والتعاطي السياسي المحترف لا تعاطي الهواة.

على أية حال، نجح النوّاب والقوى السياسية التقليدية، ولا أقول السلطة، في إحباط محاولة إنعاش الحراك مرة أخرى، وكنّا مضطرين إلى ابتكار محاولة أخرى لإحيائه، فلم نيأس ولن نيأس أبداً حتى النصر وتحقيق مطالبنا، فقررنا في ٣٠ حزيران/يونيو وقْف نشاطنا على أن نعاود أول فعالية في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م بعد شهر رمضان وانقضاء الإجازة السنوية للطلبة.

كنّا محتاجين إلى هذا الوقت لإعادة ترتيب صفوفنا كشباب، وكنّا مراعين لظروف الوقت والصيف والعطلة وكانت هذه المراعاة محلّ تندُّر من قبل الأطراف المحسوبة على السلطة فكان مما يقولون: «كيف تدّعون أن مطالباتكم مشروعة وأنكم مستعدون للتضحية من أجلها وأنتم لم تتحمّلوا حرارة الصيف وتأخذون إجازة من حراككم؟!»، وبصراحة كان البعض من شباب المعارضة لشدة حماستهم تساورهم مثل تلك التساؤلات، وجوابنا كان بسيطاً وواقعياً، وهو أن أي قائد معركة عليه أن يختار أفضل الظروف والأوقات ليخوض معركته، وليس من الحكمة ولا من الشجاعة ولا قوّة العزيمة خوض المعارك بالتغافل عن ظروفها وأوقاتها، نحن نحتاج إلى الناس ونعتمد على المجتمع في الحراك، فنحن منه وهو منّا بطبيعة الحال، ولذلك علينا أن نقدّر ظروفهم وأوقاتهم وقدرتهم

على التحمّل، ولم يكن أبداً من حسن التدبير حمل الشعب على النزول في الشارع في تلك الظروف وفي أجواء تتجاوز فيها درجة الحرارة إلى ٤٠ درجة مئوية بعد منتصف الليل!

وأذكر في هذا السياق أنني سافرت إلى فرنسا في تلك السنة نفسها في شهر تموز/يوليو، وسألت أحد الأصدقاء هناك، على سبيل الدعابة، عن أي فعالية قريبة أو تظاهرة نشارك فيها، فأجابني: «على الأغلب لن تجد تظاهرات في هذا الوقت من السنة في باريس فدرجة الحرارة لا تطاق ولا تسمح بهذا النوع من الأنشطة الميدانية». وكان هذا أمراً بدهياً، لكن الخصم لن يترك أي فرصة للنيل من خصمه وإن كان التعيير بأخذ الإجازة من الحراك، وعلى كل حال لم تكن السلطة ولا من يُحسَبون عليها، يودّون أن نستمر في حراكنا ضدّهم، ولكنهم كانوا أحرص على فشلنا والنيل منا، فأطلقوا مثل تلك التهكمات التي جاء الرد عليها بعد أشهر الصيف.

«جمعة الشعب»

قبل تجمّعنا الذي أعلنّا عنه نهاية الصيف ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١م بشهر تقريباً، وتحديداً في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١م، نشرت صحيفة **القبس** في صفحتها الأولى خبراً مفاجئاً عنوانه: «أموال تُدفع لنوّاب تربك المصارف والجهات الرقابية»، فاشتعلت الساحة السياسية والأوساط الشعبية غضباً من هذا الخبر الذي يشير إلى شبهة «الرشوة السياسية» لنوّاب في البرلمان تصل إلى الملايين بحسب الصحيفة. ثم أعقبت هذه الفضيحة السياسية فضيحة أخرى كشفها النائب مسلّم البرّاك وهي عن استخدام وزارة الخارجية كموصّل وناقل لملايين الدنانير الكويتية خارج الكويت في ما عرف بقضية «التحويلات».

لقد أنعش هذا الخبر الحراك من جديد بعد هدوء الصيف، وكان تمهيداً مناسباً جداً لتجمّعنا المحدد في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م. استعد الشباب لهذا اليوم وأصدروا بياناً ذُيّل باسم «شباب ١٦ سبتمبر» وجاء في فقرة منه الآتي: «لقد وضعنا بين يدي الشعب عامته ومفكّريه وكتّابه وحركاته السياسية وكتله البرلمانية تصوُّرنا للمخرج من هذا الفساد المستشري عبر عدة مطالبات مستحقه عنوانها «الإمارة الدستورية والحكومة المنتخبة» مع ما يستلزم ذلك من تعديلات دستورية باتت حاجة ملحة ومن سنّ قوانين تضمن انتخابات ديمقراطية نزيهة وعادلة».

رُفع لأول مرة شعار «الإمارة الدستورية والحكومة المنتخبة» بهذا الوضوح في تجمّع للحراك، طُرح هذا الشعار كمطلب سياسي بينما كان المطلب السائد في ذلك الوقت وهو رحيل رئيس الوزراء ناصر المحمد وحكومته، مطلباً غير تقليدي قاده حراك شبابي غير تقليدي عبر النزول إلى الشارع، بينما تشبّث بالمطلب «التقليدي» القوى السياسية التقليدية وعبر أدوات تقليدية هي الاستجوابات والأسئلة البرلمانية ومؤسسة مجلس الأمة.

وهنا تتكرر ولأكثر من مرة الحالة التقدّميّة للحراك الشعبي بطليعته الشابة، مقارنةً بحالة البطء في الحركة والتقليدية في الأسلوب للقوى السياسية التقليدية، وهذه المقارنة توضّح الاختلاف في طريقة التفكير بين جيل قديم اعتاد الوسائل المعروفة والمعتادة في الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، وبين جيل صاعد يجنح إلى الأخذ بالأساليب والأدوات غير المعتادة للغرض نفسه، هذا التباين في مستوى التفكير وطريقته ينعكس في كثير من مشاهد الحراك الكويتي منذ سنة ٢٠٠٦ وحملة «نبيها خمس»، وحتى كتابة هذه

السطور، ما ينبئ بانبعاث جيل سياسي مختلف يتناسب مع مرحلة ستكون مختلفة القواعد في اللعبة السياسية.

وضع الشباب خطة للتجمّع في ساحة الصفاة وحددوا نقطتي التقاء في العاصمة: **الأولى** «بنك التسليف» **والثانية** «ساحة برج التحرير» على أن يتم التحرك منها في اتجاه ساحة الصفاة بغية التخلص من الطوق الأمني، وتوزيع الجهود الأمنية على عدة جهات وإضعافها، وهذه الحيلة لجأ إليها الشباب لأول مرة من أجل هذا اليوم، ونشرت خريطة تحدد نقاط اللقاء والتحرك ومكان التجمع الأخير، والشباب هنا يفكّرون بالطرق المبتكرة لاستخلاص حقهم في التجمع والتظاهر، بعدما تعسّفت السلطة وقواها الأمنية بمنع الشعب من هذا الحق المشروع والدستوري.

وبدأ التجمع، فعلاً، في الساعة السابعة والنصف تقريباً وكنّا، بضع مئات لم نتجاوز الأربعمئة، وعلى الرغم من ذلك أحاطت القوات الأمنية بنا من كل جانب بعد أن اجتمعنا في ساحة البلدية التي سميناها «ساحة التحرير» لقربها من برج التحرير في العاصمة الكويت، قمنا في التجمع بعمل نوعي مختلف عن الخطابات المعتادة في تجمّعات المعارضة، فقد استعددنا لهذا التجمّع بجهاز عرض ضوئي وسلّطناه على حائط إحدى المباني القريبة وشرعنا بشرح مشروعنا للإصلاح السياسي ومطالبنا كحراك، طالبنا بالحكومة المنتخبة والإمارة الدستورية وعرضنا النظام الانتخابي الذي نتطلّع إليه ويحقق العدالة والنزاهة ويعبّر عن إرادة الأمة، كما طالبنا بتنقيح المادة «١٧٤» من الدستور الكويتي لنستحدث آلية الاستفتاء العام غير المتاح للشعب الكويتي وفق النص الدستوري الحالي.

كان شرحاً موجزاً لكنّه كان نوعياً في الأسلوب والمضمون

ويدشّن مرحلة جديدة من المطالبات الشعبية، كان طرحاً متقدّماً لما كان يسود الساحة حينها وهو المطالبة برحيل رئيس الوزراء ناصر المحمد وحكومته.

في الجانب الآخر، حاولت المعارضة التقليدية جمع التواقيع لعقد جلسة خاصة لمناقشة تلك الفضيحة السياسية وفشلت في جمع نصف عدد أعضاء المجلس وهو العدد المطلوب لعقد الجلسة الخاصة، كما لوّحت المعارضة باستجواب وزير الخارجية محمد الصباح حول ما أثير، لكن وزير الخارجية استبقَ الاستجواب باستقالته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١م بعد أن اكتشف حقيقة الأمر، وأن تلك التحويلات كانت تتم من تحته ومن دون علمه، فكان خياره الانسحاب من معركة ليست معركته بدلاً من أن يكون خياره المساهمة في كشف حقيقة تلك التحويلات ومواجهة المتورطين بها. إن وزير الخارجية محمد الصباح في حقيقة الأمر كان بين خيارين: إما الانحياز إلى منظمة من الفساد أو تركها تعمل كما تشاء، أما الانحياز إلى خيار الشعب والإصلاح ليس خياراً محتملاً ولا هدفاً يمكن تحقيقه في ظل قواعد اللعبة السياسية في الكويت، والتي تبقى الحكومة، بموجبها، في يد أسرة الصباح الحاكمة وحلفائها من أصحاب المصالح والمستفيدين من بقاء الوضع على ما هو عليه.

على وقع المعلومات التي باتت تظهر تباعاً، والتي تشير إلى فضيحة تتجاوز المبالغ المتداولة فيها ١٠٠ مليون دينار كويتي، أي ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، تقدّمت المعارضة من خلال النائبين أحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري باستجواب لرئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح الذي لجأت حكومته إلى المحكمة الدستورية طالبة تفسير بعض مواد الدستور لاستبيان صوابية الاستجواب المقدّم له من عدمها.

كان الغرض من التوجّه إلى المحكمة الدستورية تفسيرَ تلك المواد الدستورية من قبل المحكمة تفسيراً يؤدي إلى تعطيل أداة الاستجواب وهذا ما تمّ فعلاً، فقد أصدرت المحكمة الدستورية، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١م، حكماً يقضي بأن الاستجواب المقدم إلى رئيس الوزراء ناصر المحمد غير دستوري؛ لأن موضوع الاستجواب لا يدخل في اختصاص رئيس الوزراء المحدد بالسياسات العامة للحكومة وإنما في اختصاص وزير آخر في حكومته!

أصرّت المعارضة على الاستجواب وأصرّت الحكومة على الأخذ بتفسير المحكمة الدستورية القاضي بعدم دستورية الاستجواب، فتمّ شطب الاستجواب بأغلبية المجلس من جدول أعمال جلسة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م، فتقدّم بعد ذلك مباشرة النوّاب مسلّم البرّاك وفيصل المسلم وعبد الرحمن العنجري باستجواب آخر إلى رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، وقاطعت المعارضة صبيحة اليوم التالي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م جلسةَ مجلس الأمة ليكون مساء ذلك اليوم موعوداً بنقطة فارقة في تاريخ الحياة السياسية الكويتية المعاصرة.

الأربعاء الأبيض

كان تجمّع «نهج» قد دعا يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م إلى تجمّع شعبي في ساحة الإرادة مساء الأربعاء ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١م تحت اسم «الشرعية بالدستور»، وهو يوم قاطعت فيه المعارضة جلسة مجلس الأمة احتجاجاً على الجلسة السرية البارحة، والتي شُطب فيه استجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، فكانت أجواء التجمّع في ساحة الإرادة ساخنة قبل أن تبدأ فعالياتها.

بدأت الفعالية في الساعة السابعة والنصف بعد أن توافدت المئات من المواطنين إلى ساحة الإرادة حتى بلغوا بضعة آلاف وتحدّثت مجموعة من النشطاء ونوّاب مجلس الأمة وكان أبرز ما قيل هو خطاب النائب مسلّم البرّاك، قال في جزء منه مخاطباً أمير الكويت: «أما آن الأوان أن تتخذ القرار التاريخي بإقالة الحكومة والمجلس؟!» وقال البرّاك مخاطباً ذرّية مبارك الصباح التي يكون أمير الكويت بحسب الدستور منها: «لا شرعية للحكم إلا بهذا الدستور. . . إن عبثتم بحقوقنا الدستورية سنعبث بحقوقكم فنحن لسنا عبيداً ولا خدماً إننا أحرار، فإن الأمور قد بلغت مداها فأنتم يا ذرية مبارك من جعلت ناصر المحمد ـ رئيس الوزراء ـ يعبث فينا ويعبث في الشعب ويعبث في الدستور».

أعتقد أن هذه الكلمة تحديداً التي خاطب فيها النائب مسلّم البرّاك أبناء الأسرة الحاكمة من ذرّية مبارك الصباح من أهم وأقوى العبارات التي تمّ توجيهها إلى الأسرة الحاكمة في تاريخها، وتعتبر فكرة مناقشة وضع ذرّية مبارك الصباح في الدستور والحكم من أكثر الموضوعات حساسية وحصانة في الوقت نفسه قبل ذلك الخطاب شديد اللهجة، ما يشير إلى حجم الحنق وحالة الغضب التي وصل إليها الشارع السياسي في الكويت.

بعد ما يقارب الساعتين وتحديداً في تمام الساعة التاسعة والربع، بدأت الجماهير في التحرك في تظاهرة سلمية في اتجاه منزل رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح احتجاجاً على استمراره في رئاسة الحكومة ومطالبة باستقالته يرددون شعار: «الشعب يريد إسقاط الرئيس» على غرار الشعار العربي الأشهر الذي انطلق مع الثورة العربية: «الشعب يريد إسقاط النظام»، لكن بما يتناسب مع الحالة السياسية الكويتية ومطالبها التي لمّا تبلغ بعد تلك المطالبات.

حالت قوّات أمنية كثيفة، مدججة بالهراوات وقنابل الغاز وقنابل الصوت والرصاص المطاطي والسياج الحديدي، دون تقدّم المتظاهرين فبدأت المناوشات بينهم والقوات الأمنية، وأصيب عدد من المواطنين بحالات إغماء وتعرّض البعض لكسور في العظام ورضوض جرّاء ضرب القوات الخاصة والتدافع الشديد ونُقل عدد منهم إلى المستشفيات القريبة.

بعد ساعة من المناوشات المستمرة، قرّر المتظاهرون افتراش الأرض حتى الصباح أملاً في أن تلتحق بهم جموع من الشعب كانت قد سمعت بما حدث في ساحة الإرادة وما أعقبها من اشتباكات مع قوّات الأمن، بدا أن المتظاهرين بالفعل عازمون على البقاء، وبدأت الدعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تدعو إلى التجمّع والاعتصام في وسط الشارع.

لكن ما حدث غيّر مجرى الأحداث بصورة مفاجئة وجذريّة، دار حوار عفوي وارتجالي بين بعض نوّاب مجلس الأمة، ومنهم النائب جمعان الحربش والنائب مسلّم البرّاك والنائب السابق فهد الخنّة وغيرهم مع آمر القوة الأمنية المتواجدة اللواء محمود الدوسري، وكانوا يطالبون بفتح الطريق والطوق الأمني لمن أراد الانصراف إلى منزله أو فتح الطريق لاستكمال التظاهرة السلمية، فكان الرد من اللواء الدوسري بالرفض قائلاً: «إما أن تبقوا في مكانكم وإما أن تتوجهوا إلى مجلس الأمة»، التقط الأعضاء تلك الكلمة من اللواء محمود الدوسري بعد فترة بسيطة وبدؤوا يوجّهون المتجمهرين نحو مجلس الأمة الذي لم يكن يبعد سوى عشرات الأمتار فقط.

في الساعة الحادية عشر تقريباً، بدأت فعلاً المئات من المتظاهرين بالتجمّع عند بوّابات مجلس الأمة التي كانت مغلقة من

الداخل ويقف خلفها حرس المجلس، طلب المتظاهرون من الحرس فتح البوابات، وبعد فترة وجيزة فُتحت البوّابات وأبعدت السيّارة العسكرية التي كانت تسدّ الطريق، فاندفع المئات إلى داخل مجلس الأمة ومن ثَمّ إلى قاعة انعقاد جلسات البرلمان في قاعة «عبد الله السالم».

بعد دخول المجلس بساعة تقريباً، وبعد فرح المتظاهرين وأغانيهم الوطنية بهذه الحركة الاحتجاجية النوعية والكبيرة، تجمّع عدد من الشباب بجانب بوابات مجلس الأمة الداخلية واتخذوا قراراً بإخلاء المجلس من المتظاهرين في تمام الساعة الثانية عشرة، وفعلاً خرج جميع من كان موجوداً في المجلس وفي قاعة انعقاد جلسات البرلمان «قاعة عبد الله السالم»، فتجمّع المئات بجوار مجلس الأمة في ساحة الإرادة المقابلة له، ثم بدأت القوات الأمنية بفتح ممرات لمن أراد الخروج والتوجه إلى سيّارته ومنزله وهذا ما تمّ بالفعل، بهدوء غريب لا ينسجم أبداً مع صخب ما جرى، وأُخليت الساحة تماماً!

عفوية متعمّدة

على الرغم من عفوية الأحداث كما يبدو من تسلسل الوقائع، إلا أن فكرة دخول المجلس والاعتصام في داخله كانت فكرة تم تداولها في أوساط الشباب قبل الحادثة بشهر أو يزيد، بل أن فكرة الاعتصام داخل مرفق عام كانت واردةً ومطروحةً قبل ذلك بكثير، ففي فعالية صلاة الغائب على المغدور محمد غزاي الميموني كان من ضمن النقاشات التي سبقت الفعالية فكرة الاعتصام في مسجد الدولة الكبير وعدم الخروج منه، كحالة احتجاجية على ما جرى له، وكان ذلك قبل عشرة أشهر من دخول المجلس، وتحديداً في مساء الإثنين ١٧/ ١/ ٢٠١١م.

أُوردُ ذلك لغرضين رئيسين، **الأول** أن الأفكار غالباً ما تنشأ وتتطور بمدة طويلة نسبياً، تسبق موعد تنفيذها الذي يساعد على تطوّر تلك الأفكار وجنوحها في الغالب إلى الراديكالية، والحلول الجذرية هو مقاومة الطرف الآخر للحركة الطبيعية لتطور الإنسان والمجتمع وهو ما تقوم به السلطة في الكويت.

الغرض **الثاني** من ذكر فترة نشوء فكرة «دخول المرفق العام» التي وافق تنفيذها المجلس هو التأكيد القطعي، بحسب علمي بكل شباب الحراك الفاعلين، أن هذه الفكرة لم يتم الترتيب لها أبداً يوم دخول المجلس، بل هو أسبقية وجود الفكرة ومناقشتها على الرغم من رفضها في ذلك الوقت، إلا أن ذلك لا يعني أن دخول المجلس كان مبيّتاً من طرفنا نحن الشباب والمتظاهرين على الأقل، أما من ناحية السلطة فبصراحة لا أستبعد أن السلطة دفعت في هذا الاتجاه عبر دفع المتظاهرين وتوجيههم إلى دخول البرلمان.

في كل الأحوال إن هذه الحادثة، وبكل ما شابها من مواقف وتصوّرات وأحكام حادثة تاريخية، كان قد التحق من خلالها الشعب الكويتي بالعديد من الشعوب الحرة في العالم التي مارست مختلف صور الاحتجاج السلمي، وكان منها دخول برلماناتها والسيطرة عليها لبعض الوقت إعلاناً منها بسيادة الأمة وإرادتها ورفضها لممارسات السلطة القائمة، وقد مهّدت تلك الحادثة لواقع سياسي مختلف عمّا سبقه.

بعد الدخول

بعد غياب النشوة عن المتظاهرين في الساعات الأولى بعد دخول المجلس وعندما بدأ الناس بالرجوع إلى منازلهم، بدت

السلطة وكأنها كانت تنتظر ما حدث وأنها قد استعدّت له أيّما استعداد!

في الحالة الطبيعية وفي مثل هذه الظروف وتحت وقع سابقة بهذه الضخامة في التاريخ السياسي الكويتي يفترض أن يكون ميزان القوى نفسياً ومعنوياً راجحاً لمصلحة الشعب، وأن تكون السلطة واقعةً تحت ضغط معنوي ونفسي منكسر أو متراجع في أحسن الأحوال لكن هذا ما لم يكن، مما يرجّح أن للسلطة يداً طولى في ما حدث أو على الأقل كانت متوقعة له ومستعدة نفسياً.

وبعد ساعة أو ساعتين من الحدث، بدأت عجلة الإعلام بالدوران والقصف العنيف وشيطنة الحادثة ومن قام بها، وصاحب ذلك موجة من الأغاني الحزينة والأناشيد الوطنية ومقاطع من الغزو العراقي الغاشم سنة ١٩٩٠م، واستضافات تندد بما حدث وتشوّهه.

بل الأغرب مما سبق، أن دخول المجلس كان في حدود الساعة الحادية عشرة مساءً، وهذا يعني أن الصحف ليست فقط طبعت بل إنها وصلت إلى الأسواق والمنازل، ومع ذلك فلْنقرأ بعض عناوين الصحف الرئيسة صبيحة اليوم التالي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م:

صحيفة **الراي** عنونت صفحتها الأولى بـ: «يوم بكى الدستور».

صحيفة **الوطن** عنونت صفحتها الأولى بـ: «سياج.. فاحتكاك.. فاقتحام».

صحيفة **الجريدة** عنونت صفحتها الأولى بـ: «تجمّع الإرادة يقتحم المجلس».

ذلك فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي التي ملأتها الحسابات الوهمية التي تندّد بما حدث وتتهم المعارضة، والقنوات الفضائية الرسمية وغير الرسمية التي هي بطبيعتها وطبيعة ملاكها أصحاب مصالح متقاطعة مع السلطة.

بناءً على ما سبق، لا أقطع بأن السلطة دبّرت حادثة دخول المجلس لكنني أكاد أجزم بأنها ليست بعيدة أبداً مما حدث.

لقد استعدّت السلطة جيداً إن أحسنّا الظن، واستطاعت الاستفادة من حركة احتجاجية قادها الشارع أو دفع وجرّ إليها، وأصبحت المعارضة في موقف دفاعي وهي من المفترض أن تكون في الجانب الأقوى المبادِر، ولكن حالة الانكشاف الإعلامي للشارع المعارض ظهرت بشك جلي وعملي، إلا من تجربة «قناة كاظمة» اليتيمة التي لم تستكمل، ومن الاستفادة من هوامش إعلامية أتاحتها «قناة اليوم» التي كان جزء كبير من عامليها من المتعاطفين بل ومن الفاعلين في الحراك، مثل: الأخ محمّد الوشيحي الذي وقف على الهواء مباشرة محيّياً الحراك الكويتي عند دخول مجلس الأمة عبر برنامجه الشهير «توك شوك»، وهو من إعداد وإدارة الأخ سعود العصفور ناشر صحيفة سبر الإلكترونية المعارضة، وفيها مراسل القناة الأخ فهد الزامل الذي يواجه عدة قضايا لتغطيته الدائمة لفعاليات حراك المعارضة الكويتية وآخرين، ولا عجب أن تلاقي هذه القناة في ما بعد مصيرها المتوقّع في ظل هذه السلطة؛ إذ أُغلقت القناة وسُحبت الجنسية الكويتية من رئيسها الأستاذ أحمد الجبر.

في اليوم التالي، عقد رئيس الدولة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح اجتماعاً طارئاً مع مجلس الوزراء ليسمي ما جرى

البارحة بـ «الأربعاء الأسود»، ثم اجتمع برؤساء تحرير الصحف في يوم الإثنين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م وصرّح قائلاً ـ نقلاً عن صحيفة الراي الكويتية: «لا حلّ للمجلس ولا الحكومة ورموز الأربعاء الأسود سيُحاكمون ويُعاقبون ولن نعفو عنهم».

في الأيّام الأولى من حادثة دخول المجلس غطّى الحدث على قضية التحويلات التي أعلن عنها النائب مسلّم البرّاك، والتي أقيمت من أجلها فعالية ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م في ساحة الإرادة، ودخلنا في مستوى أعلى من الصراع والمواجهة، وفي ظل أجواء من ترهيب السلطة وإعلامها وأدواتها ومؤيديها حتى أن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السّيد علي الراشد قال في مقابلة على قناة الوطن: «أن العقوبة قد تصل إلى المؤبّد وتطال من دخل مجلس الأمة»!

وفي مساء الثلاثاء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م، كنت جالساً في ديوانية الصديق فيصل اليحيى، وإذ بقائمة أسماء تظهر على شاشة «قناة اليوم» الفضائية تحمل اسمي وأسماء مجموعة من الإخوة الأصدقاء مع إعلان أن هذه الأسماء مطلوبة في قضية دخول المجلس التي سارعت السلطة برفعها إلى النيابة العامة.

تأكدت من بعض الأصدقاء فأكدوا الخبر وأنه تم إصدار أوامر من وزارة الداخلية بمنع سفرنا وإلقاء القبض علينا، وفعلاً في صبيحة اليوم التالي الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م، توجّه الأخ الصديق يوسف الشطي إلى المطار مسافراً في مهمة عمل، فألقي القبض عليه في مطار الكويت الدولي حوالى الساعة الثامنة صباحاً، وعندها اتصل بي الأخ خالد الفضالة ليخبرني عمّا حدث للأخ يوسف الشطي، فسألته: «ما العمل؟» فأجاب: «سأسأل

بقية الإخوة والأصدقاء ونتشاور في ما يجب علينا فعله».

انتظرتُه حتى اتصل بي في العاشرة والنصف تقريباً وقال لي: «الشباب يعتزمون التجمع في تمام الواحدة ظهراً في ديوان الأخ فارس البلهان ثم سيتوجّهون إلى المباحث الجنائية لتسليم أنفسهم».

فأجبته بأنني سأكون معهم في الوقت المحدد، استأذنت من عملي وخرجت إلى البيت لأستعد لتسليم نفسي، وفي الطريق اتصلت بأخي وصديقي محمد البليهيس فأخبرته الخبر فقال لي إنه أيضاً سيسلّم نفسه معنا، فقد ورد اسمه كذلك في قائمة المطلوبين، وتواعدنا على أن يمر بي في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً، لننطلق إلى منطقة الرميثية وسط الكويت حيث تجمّع الشباب في ديوان البلهان.

ما زلت أذكر وأنا أكتب هذه الكلمات ذلك الشعور الذي يذكّرني بشعور وأجواء الغزو العراقي الغاشم وأجوائه دخلت إلى البيت الذي كان هادئاً، فزوجتي نورة وابني الذي لم يكمل عامه الأول بعد لا يزالان نائميْن، فاقتربت من زوجتي بهدوء لأوقظها، فاستيقظت مستغربة من عودتي مبكراً من العمل، فأخبرتها بما جرى وأننا نعتزم تسليم أنفسنا للمحاكمة على ما لا نعتبره جرماً، بل حركة احتجاجية أملتْها علينا مشاعرنا الوطنية وحِرصنا على مصلحة البلاد وشعبنا، وهذا ما يجعلنا نقدم على هذه الخطوة بكل جرأة وشجاعة ورأس مرفوع.

بعد الاستحمام والاستعداد للذهاب لما كنّا نتوقعه، سلّمت على زوجتي وقبّلت ابني ولم آخذ معي سوى بطاقتي المدنية - هويتي الوطنية - ونزلت لأذهب مع أخي محمد البليهيس الذي كان برفقة اثنين من أخواله.

توجهنا إلى منطقة الرميثية حيث المكان الذي تواعدنا فيه ـ ديوان البلهان ـ وفي الطريق اتصلنا لنتأكد من وجود الشباب فأخبرونا أنهم توجّهوا إلى مبنى المباحث الجنائية في السالمية المنطقة القريبة من الرميثية، فلحقنا بهم هناك، وإذ بعشرات الشباب وبعض الشخصيات العامة ونوّاب البرلمان والصحافة والإعلام.

تفاجَأت وزارة الداخلية بخطوتنا الاستباقية في تسليم أنفسنا، لننضم إلى الأخ يوسف الشطي الذي أُلقي القبض عليه منذ الصباح الباكر، وتفاجأت أكثر بأن شباباً عديدين من الذين لم توجّه إليهم أي تهم يطالبون بأن يتم إلقاء القبض عليهم وبدخولهم معنا إلى السجن، في مشهد مفعم بروح الشجاعة والإقدام، فليس من السهل أن يقدم شخص على دخول سجن لا يعرف نهايته.

دخلنا نحن الدفعة الأولى من المتهمين في قضية «دخول المجلس» الذين نشرت أسماؤهم وهم: «حمد العليان، عبد العزيز جار الله أبو هلية المطيري، راشد العنزي، راشد الفضالة، عبد الله الشلّاحي، مشاري فلاح المطيري، محمد عبد العزيز البليهيس، فارس سالم البلهان، عبد العزيز بوحيمد، أحمد منور المطيري، عبد الله خالد الخنّة، بدر غانم الغانم، فوّاز البحر، طارق نافع المطيري، أحمد جدي العتيبي، علي البرغش، محمد فهد الخنّة، حمّاد مشعان النومسي، يوسف الشطي، محمد نايف الدوسري، عدنان الناصر». كانت هذه الدفعة الأولى ثم انضم إلينا عدد آخر من الشباب، دخلنا المباحث الجنائية الواقعة في منطقة السالمية وكان يحيط بنا العشرات من شباب الحراك الذين علموا بتسليمنا أنفسنا، وكانت الأجواء مفعمة بالحماسة والمعنويات العالية تحثّها الأغاني الوطنية ويبرز من خلالها هتافنا بمطالبنا السياسية المستحقة، والتي كان أبرزها إسقاط رئيس الحكومة ناصر المحمد

الصباح ورحيل حكومته، وكان كل واحد منّا، وهو يتقدم لتسليم نفسه، يوصي الحضور والشعب الكويتي بأهمية التجمّع في ساحة الإرادة الإثنين المقبل ٢٨/١١/٢٠١١م لفعالية ضخمة في ساحة الإرادة قبالة مجلس الأمة ناحية البحر، لكن الأحداث بين تسليمنا لأنفسنا وتجمّع ساحة الإرادة كانت متصاعدة بشكل فاجأ الجميع.

الطريق إلى المعتقل..

كان أول ما أثّر بي بشدّة وما زلت أتذكر المشهد وكأني أراه، ذلك أنني حين صعدت عتبات المباحث الجنائية لأسلّم نفسي وقفت والتفتُّ لألقي كلمةً على الحضور، وما إن انتهيت حتى وقعت عيني بعين رجل أربعيني، وقد ذرف الدموع تأثراً من المشهد الذي كان يراه ويعيشه، وكانت دموع ذلك الرجل الذي لا أعرفه من أكثر المشاهد تأثيراً بي وأنا أدخل تلك التجربة الفريدة.

جلسنا في صالة كبيرة داخل مبنى المباحث الجنائية، وكانت تطل على المتجمهرين في الساحة خارج المبنى، وإذ بالقوات الخاصة تندفع فجأة لتفرّق المجتمعين بغلظة وشدة استخدمت فيها الهراوات، وهنا أدركنا أننا بدأنا مرحلة جديدة في التعامل مع السلطة وقواتها الأمنية.

بدأ رجال الأمن باستدعائنا لتسجيل بياناتنا وأخذ ما لدينا من أغراض خاصة مثل المحافظ والساعات وخلافه لحفظها في الأمانات، ثم بعد التفتيش أخرجونا من هذه الصالة التي كنّا فيها إلى الساحة الداخلية في المبنى حيث كان موعد صلاة المغرب قد اقترب ولمّا نصلي العصر بعد، فطلبوا منّا التوجّه إلى المسجد برفقة مدير المباحث الجنائية اللواء محمود الطباخ وبعض رجال

المباحث، دخلنا إلى المسجد فتوضأنا وصلينا العصر، ثم طلب لنا طعاماً خفيفاً وتبادلنا في أثناء الأكل حديثاً ودياً مع اللواء الطبّاخ، وحتى الآن كانت المعاملة من قبل المباحث ودية وحسنة إلى أن أخذونا إلى الزنازين.

وزّعونا على زنزانتين، كنا ١٦ شاباً في الزنزانة الأولى والبقية في الزنزانة الأخرى حتى انضم إليهم الشباب الآخرون الذين سلّموا أنفسهم لاحقاً. كانت مساحة زنزانتنا ٧ أمتار في خمسة أمتار تقريباً، وكانت الحوائط تسدّ الجهات الثلاث ما عدا واجهة الزنزانة المغلقة بقضبان الحديد، وكانت دورة المياة في زاوية من الزنزانة نفسها وهي عبارة عن حائط يبلغ ارتفاعه تقريباً متراً واحداً بحيث إذا وقف أحدنا فيه ليقضي حاجته ظهر رأسه وكتفيه وساعديه، وكان بطبيعة الحال من دون سقف ولا باب إلا من صفيحة حديدية في مدخل هذا الحائط، صوت تحريكها يوقظ النائم من صدئها.

كان الهواء محبوساً تقريباً في الزنزانة لعدم وجود شبّاك تهوئة، كما كانت الأغطية والفرش غير نظيفة ورائحتها نتنة، والله وحده يعلم منذ متى وهي تستعمل في هذا المكان، وزادني وبعض الأصحاب أذى أن أصدقاءنا الآخرين كانوا يدخّنون في هذه الزنزانة ونحن لا ندخّن، ومن عجب أن العسكريين من المباحث ربما يتشددون في أمور كثيرة إلا التدخين كانوا متسامحين معه بل يزوّدون المدخنين به!

بعد أن استقر بنا الحال في زنازيننا، بدأنا نتساءل عمّا سيحدث بعد الذي نحن فيه، ما هي الإجراءات، فكثرت الآراء والتوقّعات، وغلب بعضنا النعاس ونام، وبعضنا لم يستطع النوم حتى جاء بعض من رجال المباحث يطلبون منّا الاستعداد للخروج،

فعند سؤالنا عن وجهتنا؟ أجابنا البعض بأنهم سيأخذوننا إلى قصر العدل ليبدأ التحقيق معنا من قبل النيابة العامة على الرغم من أن الساعة تشير إلى ما بعد الساعة الواحدة صباحاً في تلك الليالي الباردة من الشتاء!

أخذونا مقيّدي الأيدي في سيّارات سوداء معتمة الزجاج، وكنت أجلس في المقعد الذي خلف السائق وبجانبه رجل أمن، وبجانبي رجل أمن آخر، وخلفي الصديقان محمد البليهيس وراشد العنزي، فدار حديث بيني وبين رجال المباحث حاولت فيه إقناعهم بمطالبنا وصحتها واستحقاقها.

لقد كنّا واثقين من موقفنا ورأينا وجدارة مطالبنا، وكنّا نفاخر بها موقنين بأننا نُعتقل ونُسجن لا لأسباب تسيء لنا ولسمعتنا وأهلنا، بل لأسباب هي مبعث اعتزاز وشرف لنا وللشعب، فكل ما نقدمه ليس فيه أي فائدة مباشرة لأشخاصنا بل هي مطالب عامة من أجل الصالح العام.

وصلنا إلى قصر العدل بعد أن سلكنا طريقاً غير معتاد للوصول إليه، ودخلنا من البوّابة الخلفية لمبنى المحاكم والتحقيق، وقفت السيّارات في مواقف القبو وأنزلونا منها وأدخلونا برفقة رجال الأمن إلى زنازين (قصر العدل) التي كانت باردة خالية من أي أغطية أو فرش، وكانت عبارة عن حجرات صغيرة متلاصقة، ووُضعت كل مجموعة قليلة منّا في زنزانة.

ثم بعد انتظار، بدؤوا باستدعاء أربعة يليهم، بعد أن تنتهي النيابة العامة من التحقيق معهم، أربعة آخرون وهكذا قضينا الليل كلّه على هذا المنوال حتى أوشك طلوع الفجر، ولقد تطوّع المحامون في حضور جلسات التحقيق معنا عند وكلاء النيابة العامة في موقف مشكور لهم وكانوا بالعشرات.

أمام النيابة

طلب مني وكيل النائب العام بعد التحقق من هويتي الوقوف أمامه ليصفني ويسجل أوصافي في محضره، وقد كنت ارتدي ثوباً طويلاً بنّياً حاسر الرأس إلا من طاقيّة، وأنتعل حذاء أسود، في وجهي لحية خفيفة وأبدو في مقتبل العقد الثالث من عمري، بعد تسجيل هذه الأوصاف طلب مني الجلوس ليبدأ التحقيق.

بادرني وكيل النائب العام بمجموعة من التهم هي: «المشاركة في مسيرة غير مرخّصة، التجمهر من دون ترخيص، الاعتداء على موظفين عموميين هم رجال الأمن، اقتحام مرفق عام وتعطيله وهو في حيازة الدولة (مجلس الأمة)، تحريض رجال الأمن على التمرد وعدم إطاعة الأوامر، الطعن علناً في صلاحيات الأمير، إتلاف ممتلكات عامة (قاعة البرلمان)»، كان نصيبي ثماني تهم من أصل ١٤ تهمة توزّعت على المتهمين جميعاً وقد بلغنا عند انتهاء التحقيقات ٦٨ متهماً تمت إضافتهم بعد عدة أيام وبعد خروجنا من المعتقل.

سألني وكيل النيابة، ما تقول في التُّهم الموجهة إليك؟ فنفيتها جميعاً، ثم سألني أن أذكر الواقعة كيف جرت ودوري في كل ما حدث، فأخبرته بها:

«كنت وسط الجموع أستمع إلى كلمات المتحدّثين، ثم أخذت أتجوّل بين المحتشدين كعادتي في التجمعات، بعدما انتهيت من جولتي توجهت إلى كراسي القهوة الشعبية التي كانت خلف منصة المتحدّثين بما يقارب المئة متر، جلست فيها أستمع إلى باقي الكلمات من بعيد، فجاء وجلس إلى جانبي الأخ والصديق نافع غزّاي المطيري وتحدثنا قليلاً وأذكر أنني أكلت شطيرة فلافل

وتناولت مشروباً غازياً مع صاحبي نافع أبي عمر، كنّا نستمع إلى بقية المتكلّمين إلى أن وصل الحديث إلى الدكتور وليد الطبطبائي فقال: «بعد كلمة العم أبي وليد خالد السلطان سنتوجه بمسيرة سلميّة ناحية منزل رئيس الوزراء ناصر المحمد»، عندها قال لي أبو عمر: «أنا سأذهب لأبحث عن الأصحاب قبل أن يتحرك الناس للمسيرة» فقلت له: حسناً، أنا سأنتظر هنا.

بعد أن غادر أبو عمر لم ألبث بعده طويلاً، فعندما انتهت كلمة النائب خالد السلطان توجّهت وحدي نحو موقف سيّارتي ناحية الكنيسة وهو في الطريق نفسه الذي ستسلكه المسيرة في اتجاه منزل رئيس الوزراء، وما أن وصلت إلى إشارة المرور القريبة من ساحة الإرادة إلا وبدأت قوات الأمن بإغلاق والحواجز ومنع المرور من الطريق العام لقطعه على المسيرة فأصبحت بين المسيرة وبين حواجز رجال الأمن.

وصلت الجموع فأصبحتُ جزءاً منها وطالبت بما طالبوا به، فتح الطريق ورفع الحواجز، فرفضِ اللواء محمود الدوسري الذي كان قائد المنطقة فتحَ الطريق، وبدأت ترتفع الأصوات بالهتافات تطالب فتحَ الطريق وتشجب ممارسات الحكومة وتطالب بإسقاط رئيسها، تجادل نوّاب مجلس الأمة مع اللواء محمود الدوسري لفتح مخرج للجموع التي كانت بالآلاف منعاً للصدام لكن تم رفض طلبهم، فقررنا الجلوس في وسط الطريق العام وبدأنا نرسل الرسائل عبر هواتفنا إلى معارفنا ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأ الناس من جميع مناطق الكويت في التداعي للحضور خاصة بعد إعلاننا البقاء في الشارع حتى صباح اليوم التالي.

استمر التدافع حول الحواجز الحديدية فاستطاع الشباب عمل

ثغرة في جدار رجال الأمن إلا أن القوات الخاصة اندفعت بهراواتها لتسد الثغرة بالضرب العنيف حتى بدأ الشباب بالتراجع مرة أخرى خلف الحاجز الذي أغلق ثانية، استمر هذا الوضع ما يقارب الساعة أو تزيد قليلاً.

في هذه الأجواء المشحونة والمتصاعدة خاطبت الجموع قيادات الداخلية يطلبون الاتفاق على حلّ ومخرج، فقال اللواء محمود الدوسري تراجعوا عن الحاجز وتوجهوا إلى مجلس الأمة فليس لكم من هذا الطريق منفذ!

نادى نوّاب مجلس الأمة ونادت الجموع بالتوجه إلى مجلس الأمة الذي كانت لا تبعد بواباته سوى ٥٠ متراً تقريباً، وكان حرس مجلس الأمة قد أوقفوا سيّارة عسكرية خلف بوّابات المجلس تسند البوابات حتى لا تفتح، لكن مع مطالبات المجموع والتدافع استجاب حرس مجلس الأمة وأبعدوا السيّارة وفتحوا الباب فاندفع الناس إلى الفناء الخارجي لمجلس الأمة قبل بوّاباته الداخلية.

اندفع المئات من الشباب يتقدّمهم نوّاب مجلس الأمة إلى داخل مبنى المجلس، ودخلوا إلى قاعة البرلمان، وقفت على البوابات الخارجية أراقب دخول الناس وكان بجانبي الدكتور مشاري المطيري حيث كان مصاباً في قدمه فجلس يستريح، كما كانت معنا مجموعة من الشباب الآخرين لا أعرفهم، ثم تقدمت لأتبع الشباب الداخلين وبينما أنا أسير وأكتب رسالة في هاتفي عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أننا ندخل الآن قاعة البرلمان - قاعة عبد الله السالم - إذ بإشارة شركة الاتصالات متوقفة والإنترنت لا يعمل فتراجعت محاولاً الابتعاد عمّا ظننت أن سبب الانقطاع أجهزة التشويش على شبكة الاتصال الموجودة في مجلس الأمة،

وبينما أنا كذلك فإذا بشاب يرتدي ملابس رياضية رمادية اللون وكنيته «أبو عثمان»، قال لي أبو عثمان: «أخي طارق لا تدخل معهم فالوضع في الداخل فوضوي جداً، أنصحك بالابتعاد»!

كان هذا الشاب ضابط المباحث الذي لا أعرف إلا كنيته فهو من حقّق معي قبل أسبوعين تقريباً في قضيّة لفقتها لي السلطة تتهمني فيها بالتعرض إلى «الذات الأميرية ومسند الإمارة» عبر تغريدة في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وهي قضية لا أساس قانونياً لها لكنها من ممارسات السلطة في محاولة التضييق وإرهاب وإشغال خصومها بالقضايا، ولذلك انتهت بالحفظ بعد أربع ساعات من التحقيق.

أجبته مبتسماً: أهلاً أبا عثمان أنت ما الذي تفعل هنا؟

قال: جئت لأراقب الوضع..، وكرّر نصيحته بالابتعاد.

سلّم عليّ ومشى، في حقيقة الأمر الذي منعني من الدخول هو الصدفة المحضة، فقد كنت أحاول أن أرسل تغريدة أقول فيها: إننا ندخل مجلس الأمة بيت الشعب، لكن خدمة الإنترنت كانت منقطعة وظننت أن هذا بسبب أجهزة التشويش في مجلس الأمة أو من الحمولة الزائدة على الشبكة، هكذا كنت أظن وقتها فابتعدت حتى ألتقط إرسال خدمة الإنترنت فقط..

وبينما أنا انتظر إشارة الإنترنت اندفع عدد ممن كانوا في قاعة المجلس خارجَه، وهم يرددون: «خلاص يا شباب اخرجوا، لا داعيَ للبقاء أكثر»، فلم أحاول الدخول وقد بدأ من في الداخل بالخروج فخرجت معهم».

كانت هذه روايتي للواقعة أمام وكيل النائب العام، ثم سألني مجموعة من الأسئلة لفقتها مباحث وزارة الداخلية وكان جوابي عنها بالنفي القاطع، فلم أجب ولم أقرّ إلا بما حدث فعلاً.

ومن المفارقات أنه بعد هذه الحادثة بأشهر وفي أثناء المحاكمات، سمح القاضي السيّد هشام عبد الله لمحامي المتهمين بالاطّلاع على ملف القضية ومستنداتها والتحقيقات التي أُجريت فيها وتصوير ملف القضية، وكان تقرير الأدلة الجنائية يقول في جزء منه أن المتهم رقم (٤٤) طارق المطيري لم نعثر له على أية بصمات أو صورة له داخل مجلس الأمة بعد تفريغ كاميرات المراقبة!

بعد ما يقارب الساعتين، انتهى وكيل النيابة من التحقيق معي وسأل محاميي الذي كان متطوعاً للحضور معي الأستاذ ناصر الكريوين إن كان لدينا أية طلبات، فأجاب الأستاذ المحامي بأنه يطلب من النيابة العامة إخلاء سبيلي لبراءة ساحتي من التهمة ولأن التحقيق معي استكمل، قيّد وكيل النائب العام طلب المحامي في محضر التحقيق ثم نادى الشرطة ليعيدوني إلى أصحابي الذين كانوا ينتظرون في زنازين قبو قصر العدل ويأخذون شاباً آخر لاستكمال التحقيق، وهكذا حتى اقترب الفجر.

في تلك الليلة حقّقت النيابة معنا نحن ١٥ شاباً، وأُجّل الباقون إلى مساء الغد لاستكمال التحقيق معهم، فأخذونا جميعاً وأعادونا إلى إدارة المباحث الجنائية حيث زنزانتنا المشتركة والمعاملة السيّئة.

بعد أن بلغ منّا الإرهاق مبلغه، غطّ الشباب في نوم عميق استفقنا فيه على طلب المباحث من مجموعة منّا لم يتم التحقيق

معها بالأمس التجهّز للذهاب إلى النيابة ليُستكمل التحقيق معهم، وبعد أن صلّينا الظهر وتجهّز الشباب أحضر لنا الطعام عند العصر، وبينما نحن نتناول طعامنا طُلِب ممن يراد التحقيق معهم الخروج فخرجوا وبقينا نحن في انتظارهم.

هنا انتابني شعور مزعج جدّاً لم آلفه من قبل، أحسست بضيق شديد، لأنني لم أخرج من زنزانتي ليوم كاملٍ، حتى لو كان الخروج للتحقيق، لم أعتد كما لم يعتد بقية الشباب أن تقيّد حرّيتنا بهذا الشكل وطوال تلك المدة التي ربما يحسبها البعض قصيرة إلا أنها نسبة إلى معنى الحرية طويلة جداً، كان شعوراً رهيباً شعرت فيه بضيق شديد في الصدر وصوت دويّ في أذني لم أسمع فيه أحاديث أصحابي من حولي في الزنزانة، إن فعل الظلم ربما يبدو قليل الأثر لكن الشعور به هو المؤثّر فعلاً وهذا ما شعرت به حينها.

صبرنا ونحن نعد الدقائق والساعات ننتظر أصحابنا، فقد كنّا نأمل كما أوحى لنا بعض الأساتذة المحامين أنه حين الانتهاء من التحقيق مع جميع المتهمين ربما تأمر النيابة بإخلاء سبيلنا لانتفاء سبب الاحتجاز وهو التحقيق!

في المساء أُتِي بالشباب من التحقيق فأُدخلوا معنا الزنزانة لننتظر جميعاً قرار النيابة العامة، فكان قرارها استمرار حجزنا على الرغم من انتهاء التحقيق معنا جميعاً!

سلاح الإضراب

شعرنا جميعاً بالغضب من هذا الحبس غير المبرر وقد استُكمل التحقيق معنا جميعاً فما الداعي من استمرار حبسنا؟، فعلمنا أنها عقوبة لنا قبل إدانتنا، فقررنا إعلان إضراب عن الطعام حتى يُفرج عنّا، وهذا ما تم.

بحث الشباب عن ورقة لكتابة بيان الإضراب عن الطعام وتسريبه إلى خارج السجن، ويقال إنني أنا من أعطيتهم الأوراق!

وأقول (يقال) لأنه حدث في هذا الأمر قصة غريبة؛ إذ إنه بينما كان الشباب يبحثون عن ورقة لكتابة البيان جاءت مجموعة من رجال المباحث يتحدثون معنا من خلف القضبان، ودار نقاش طويل وكان حاداً أحياناً، وكنت واقفاً أمام القضبان أتحدث مع شاب صغير السن من رجال المباحث عليه آثار هدوء الطبع وحسن الخلق وأسفت لعمله في هذا المكان الذي يحدث فيه الكثير من الظلم، فطلب مني أحد الشباب من دون انتباه مني أن أسأل ذلك الشاب بعض الأوراق فطلبتها منه، وهو بكل عفوية أحضر لي الأوراق فأعطيتها للشباب، وقد غاب عن بالي فعلاً أنها الأوراق التي سنكتب عليها بيان إعلان إضرابنا عن الطعام.

كانت الأوراق تحمل شعار الدولة وعنوان المباحث الجنائية فهي من الأوراق الرسمية للإدارة، وبعد انصراف رجال المباحث جلسنا نكتب البيان، وبدأ الأخ الصديق حمد العليان بالكتابة:

بيان من شباب الكويت المعتقلين
مساء الخميس ٢٤/١١/٢٠١١م

باسم الله القائل: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] ببالغ الأسف والأسى على حال وطننا الكويت التي وصل بها الحال إلى أن يعتقل شبابها الشرفاء المدافعون عنها والحامون لدستورها بينما يعيث اللصوص وسرّاق المال العام والرّاشون والمرتشون فساداً ويتبوّؤون أعلى المناصب، وهنا نريد أن نبيّن للشعب الكويتي حقيقة ما نعانيه الآن خلف أسوار المعتقل وقضبانه نوجزها بالنقاط التالية:

أولاً: تمّ توجيه تهم معلّبة للجميع منافية للحقيقة، وصلت مع بعض الشباب إلى عدد ١٣ تهمة تصل عقوبة بعضها إلى الحبس المؤبّد.

ثانياً: مما هو مضحك ومُبكٍ أنه تم اتهام ١٤ شاباً بسرقة مطرقة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي.

ثالثاً: نحن محتجزون حالياً في مكان يفتقد إلى أبسط حقوق الآدميين في زنازين مخصصة للمجرمين.

رابعاً: ساءت حالة أحد الشباب مما استدعى نقله إلى المستشفى حيث تمّ نقله مقيد اليدين والقدمين في تصرف استفزازي لمستشفى مبارك.

خامساً: باءت العديد من محاولاتنا الاتصال بالأهل بالفشل وعليه فإننا منقطعون عن أي أخبار عنهم وعن الوضع.

ختاماً: وبما أنّه تم الانتهاء معنا جميعاً من التحقيق في النيابة العامة، وهي جهة اتهام وليست جهة إدانة، وبما أننا مواطنون كويتيون لا يخشى تغيّبنا أو تغيير معالم الواقعة بخروجنا، وحيث أننا قمنا بتسليم أنفسنا طواعية فإن أي حجز يصدر بحقنا نعتبره غير قانوني وحجزاً تعسفياً بحقنا، نعلن أننا سنقوم بإضراب تام عن الطعام.

والله وليّ التوفيق

ثم ذُيّل البيان بأسماء وتواقيع الشباب المعتقلين وهم:

«حمد العليان، عبد العزيز جار الله أبو هليبة المطيري، راشد العنزي، راشد الفضالة، عبد الله الشلاحي، مشاري فلاح

المطيري، محمد عبد العزيز البليهيس، فارس سالم البلهان، عبد العزيز بوحيمد، أحمد منور المطيري، عبد الله خالد الخنّة، بدر غانم الغانم، فوّاز البحر، طارق نافع المطيري، أحمد جدي العتيبي، علي البرغش، محمد فهد الخنّة، حمّاد مشعان النومسي، يوسف الشطي، محمد نايف الدوسري».

تسرّب البيان وخرج إلى العلن فتفاجأت الإدارة العامة للمباحث ووزارة الداخلية من قبل بأن البيان يحوي شعار الدولة وعلى ورقة رسمية، مما يؤكّد أن البيان خرج فعلاً، من الشباب المعتقلين وهم داخل السجن، فاشتعل الرأي العام وزاد الضغط على السلطة، وجاءنا رجال المباحث يعتريهم الغضب ويوجّهون جزءاً كبيراً من اللوم إلي!؛ إذ قالوا إنني من طلب الورقة من الشاب الذي كنت أتحدث معه وهو أعطاني الورقة بحسن نية وعفوية ولم يتوقّع أن أستغلّ حسن تعاونه لأضرّه فهو الآن سيحقق معه ويحتجز لأنه أعطاني الورقة!

فقلت لهم إنني أبداً لم أذكر أنني طلبت منه الورقة أو أعطيتها للشباب، كنت منشغلاً في الحديث معه ولم أنتبه لكل ذلك، والآن بعد هذه السنين فعلاً لم أكن منتبهاً لما حدث وأنني فعلاً أخذت الورقة وحتى هذه اللحظة لا أذكر ذلك لولا أنهم ادّعوا بأن الكاميرات في الزنزانة صوّرت ذلك، وعلى أي حال وبكل صدق لو كنت منتبهاً لتحايلت فعلاً لأخذ الورقة وإعطائها للشباب لكنني فعلاً لا أذكر ذلك، وعلى أية حال كان هذا ما حدث وكانت عواقب ذلك لمصلحتنا.

بدأنا من ليلتنا الإضراب عن الطعام وفعلاً امتنع الشباب عن الأكل واقتصروا على شرب الماء، أما أنا فكان معي قطعة من

الشوكولاتة فأبقيتها إلى الفجر حتى أحسست بالجوع فأكلتها، فلمّا رأيت عزيمة الشباب في اليوم التالي تقوّيت بهم وبإصرارهم وواصلت معهم الإضراب.

في اليوم التالي الجمعة الموافق ٢٠١١/١١/٢٥م، طلبوا منّا التجهّز للذهاب إلى النيابة على الرغم من عدم معرفتنا السبب خاصة أنه تم الانتهاء من التحقيق معنا، خرجنا من المباحث الجنائية في منطقة السالمية إلى قصر العدل في العاصمة الكويت، كنّا في حافلة كبيرة هذه المرة (باص) وكان الوقت يقترب من المغرب، كانت معنوياتنا عالية وزادها أننا وبينما نحن متوجهون إلى قصر العدل حيث النيابة العامة، إذ بالناس في سيّاراتهم على الطرق يحيّوننا ويشيرون لنا بأيديهم بأنهم معنا ويدعموننا، وكانت بعض السيارات من الشباب الذين نعرفهم تتبعنا حتى وصلنا إلى قصر العدل، أحسسنا أننا لسنا وحدنا وأن حجم التضامن معنا أكبر مما نتصور.

وصلنا إلى قصر العدل وقبل أن نلتف إلى البوابات الخلفية، إذ بمجموعة من الشباب وأهالينا تظهر من أمام قصر العدل تحيينا، فاستغربنا أنهم علموا بوجودنا وجاؤوا بهذه السرعة، لكن الأمر لم يكن كما تصوّرنا!

فعندما دخلنا إلى قصر العدل قال لنا رجال الأمن: «لقد أحدثتم إضراباً كبيراً في البلد، فالناس منذ الليلة الماضية يبيتون في مواقف السيارات أمام قصر العدل ينتظرونكم ويطالبون بإطلاق سراحكم»!

غمرتنا السعادة وكدنا أن نطأ النجوم من الفرحة، فإنّ تضحيتنا ودخولنا إلى السجن وتسليمنا لأنفسنا وما نعانيه لم يذهب هدراً وكان فعلاً أمراً مستحقاً..

في قصر العدل أدخلونا إلى الزنازين في القبو، وانتظرنا حتى آخر الليل من دون تحقيق، ثم طُلب من رجال الأمن إعادتنا إلى مبنى المباحث الجنائية وهناك يُكشف عن قرار النيابة العامة النهائي.

عدنا إلى مبنى المباحث الجنائية وانتظرنا حتى صلّينا الفجر ثم أخذ بعضنا غفوة من طول السهر، وبعد قليل جاء رجال المباحث لينادوا على بعض الشباب وهم: «راشد الفضالة، الدكتور مشاري المطيري، فوّاز البحر، يوسف الشطي، أحمد جدي العتيبي» واثنان ممن انضموا إلينا لاحقاً هم «الدكتور أحمد الذايدي، فهد الفيلكاوي» وهؤلاء قد أمرت النيابة العامة بإخلاء سبيلهم بكفالة قدرها ١٠٠٠ دينار كويتي، واستمرّ احتجازنا نحن الباقين ٢١ يوماً على ذمّة القضية.

ودّعنا أصحابنا بالدموع والأحضان وكانوا لا يريدون أن يخرجوا من دوننا، فطلبنا منهم الخروج والقيام بدور مهم نحتاج إليه أكثر من بقائهم معنا، وهو حث الناس على مواصلة دعم قضيتنا ومطالبنا وإخبارهم بقوة عزيمتنا واستعدادنا للتضحية على الرغم من سوء الظروف، خرج أصحابنا وبقينا نحن نفكر بالقادم الذي سيحدث.

بعد أن خرج أصحابنا بساعة تقريباً، جاء رجال المباحث مرّة أخرى وطلبوا منّا الخروج معهم ولم يخبرونا إلى أين!، أخذونا إلى مكاتب الموظفين في الإدارة العامة للمباحث الجنائية وطلبوا منّا الانتظار، وبعد قليل بدؤوا باستدعاء مجموعة تلو مجموعة ليأخذوا منّا البصمات ويلتقطوا صورة فردية لكل منّا.

هنا قال الأخ حمّاد النومسي وكان يعمل سابقاً في وزارة الداخلية: «لقد هان الأمر ما يقومون به هو إجراءات الترحيل إلى السجن المركزي، وهناك الوضع أفضل بكثير من وضعنا هنا في المباحث الجنائية».

في السجن... الإدانة قبل المحاكمة!

في صبيحة يوم السبت ٢٦/١١/٢٠١١م، وبعد أخذ البصمات والتقاط الصور لنا، أوقفونا قبالة الحائط ثمّ قاموا بتفتيشنا ذاتياً ثم قيّدوا أيدينا وأصعدونا إلى سيّارات الترحيل إلى السجن المركزي تحت حراسة مشددة من فرقة خاصة مقنّعة تحمل الأسلحة الرشّاشة الآلية في سيارات مصفّحة، في كل سيارة ١٠ أقفاص مفصولة عن بعضها لا تكاد تكفي الواحد.

صعدت وأنا أبتسم وقد خطر في بالي مشهد معتقلي الجماعات الإسلامية في عهد نظام حسني مبارك الدكتاتوري، وكنت أنظر في وجوه رجال المباحث ولاحظت أن كثيراً منهم كان منزعجاً ومستغرِباً من هذا المنظر، ومن التشدد الأمني المبالغ فيه مع مجموعة من الشباب الذين فيهم الأطباء والمحامون ومديرو من المالية وحملة الشهادات الجامعية والعليا، شباب أبعد ما يكونون عن الإجرام بل لعل الكثيرين منهم لم يرتكب حتى مخالفة مرورية في حياته ولم يدخل قسماً للشرطة، لكن هكذا بدأت الأحداث القادمة التي لا تزال حتى كتابة هذه الأسطر مستمرة..

كان في القفص الذي إلى جانبي داخل المصفّحة الصديق عبد الله الشلّاحي، وفي القفص الذي أمامي النائب السابق الدكتور فهد الخنّة، ولا أذكر الإخوة الباقين لكن كنّا عشرة في مصفّحة واحدة بحسبما أذكر، وكان رجل الأمن المكلّف بتوصيلنا رفيقاً بنا فسألنا إن كنّا نريد أن نشرب ماء أو أية عصائر وكان يصبّرنا قائلاً: «الله يعينكم ويعيننا، وإن شاء الله تزول الشدة عن الجميع».

في هذا الموقف وفي غيره من المواقف كما سنرى، نجد أن الكثير بل لا أبالغ إن قلت أن الغالبية العظمى من العاملين في

الأجهزة الأمنية هم من المتعاطفين معنا في تلك القضية، خصوصاً وفي الكثير من القضايا والمطالب الشعبية السياسية وغيرها، فأولئك الرجال لم يعملوا في السلك الأمني وفي تصوّرهم أنهم في يوم من الأيام سيواجهون أبناء شعبهم الذين لم يرتكبوا ما يستحق العقاب والملاحقة والمواجهة الأمنية، بل إن أغلبية رجال الأمن يطالبون بمثل مطالبنا فهم منّا ونحن منهم، وفي الكويت الشعب مترابط جدّاً ويعرف بعضه بعضاً، ونحن نعبّر جميعاً عن فئة اجتماعية واحدة تقريباً والفوارق بيننا قليلة جدّاً ولا تذكر، وتخلو من أي تمييز عرقي أو طبقي أو فئوي كما يحدث في عددٍ من الدول والمجتمعات المتنوعة عرقياً ودينياً واقتصادياً، ولذلك لا نستغرب أبداً حوادث التعاطف المتكررة من رجال الأمن ومن مختلف المستويات والرتب والقطاعات الأمنية والعسكرية.

على الرغم من اللفتة المتعاطفة من رجال الأمن، إلا أننا بعد وقت من الحديث في ما بيننا من وراء أقفاصنا ساد الصمت وكلّنا ينتظر الوصول إلى المكان غير المؤكّد بعد، لم نسمع طوال الطريق إلا أصوات السيارات وتكرر توقف المصفّحة التي تنقلنا ثم استئناف حركتها، وصلنا بعد مدة فوقفت المصفّحة وانتظرنا أن ينزلونا منها، وبالفعل بعد دقائق نزلنا في مثل المشهد الذي صعدنا فيه، يحيط بنا رجال الأمن المقنّعون المدجّجون بالسلاح ومن خلفهم تحيط بنا أسوار ومباني السجن المركزي في منطقة (الصليبية) والتي لا تبعد من العاصمة سوى ٣٠ كيلومتراً تقريباً.

أدخلونا إلى صالة انتظار والتحق بنا بقية أصحابنا الذين كانوا في المصفّحات الأخرى، ثم بدؤوا بمناداتنا مجموعة مجموعة لنفتّش ذاتياً، ويؤخذ منّا ما تبقّى لدينا من أغراض بسيطة مثل، الساعات أو الأمشاط وحتى أغطية الرأس من غترة أو طاقيّة، ثم

أدخلونا بصحبة حرّاس السجن إلى داخل مبنى السجن المركزي، وفي أحد الممرات كانت غرفة العيادة الطبّية حيث تم عن فحصنا جميعاً وفتح ملفّات طبية لنا، خاصة وأننا لا نزال في إضرابنا المفتوح عن الطعام، وبعد أخذ بياناتنا الطبية وزّعوا على كل واحد فينا كيساً فيه سروال، وقميص بنيّ اللون عليه شعار السجن وعبارة (الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية)، ثم يوجَّه من كان يخرج من العيادة في اتجاه عنابر السجن وزنازينه، ولكن استوقفونا في الممر الرئيس، وإذا بعامل من الجنسيّة البنغالية وفي يده ماكينة حلاقة، وعلى كراسي الانتظار في الممر أجلسونا وبدأ العامل البنغالي بمكينته حلْق رؤوسنا واحداً تلو الآخر، وكانت حلاقة لا بأس بها خاصة لبعضنا الذين لم يشكل نوع القصّة فرقاً معهم لصلعهم الدائم!

ثم أدخلونا في زنزانة كبيرة فيها اثنا عشر سريراً، وثلاثة حمّامات نظيفة، وقال لنا حرّاس السجن وزّعوا أنفسكم على هذه الزنزانة رقم (٦) والبقية سيذهبون إلى الزنزانة المقابلة رقم (٥)، فاتفقنا على أن يذهب المدخنون إلى الزنزانة رقم (٥) ونبقى نحن في هذه الزنزانة، ولأن عدد المدخنين أكبر بقي معنا بعض المدخنين الذين كانوا يراعون عدم تدخيننا فيخرجوا من الزنزانة في الأوقات المسموحة ويدخنوا، وكنّا قدرنا لهم وشكرناهم على هذا الإحساس، ولو أننا بين حين وآخر نحاول إقناعهم بترك التدخين واستغلينا وجودهم بيننا فرصة لذلك مع وجود الوقت الكبير للإقناع.

بعد مدة أحضروا لنا وجبة الغداء على الرغم من علمهم بإضرابنا عن الطعام، فأصررنا على مواصلة الإضراب حتى يخلى سبيلنا، حاول مسؤولو السجن أن يقنعونا بفك إضرابنا لكن من دون جدوى، فأصبحوا يراقبون حالتنا الصحيّة طوال الوقت، وخاصة

بعد تدهور حالة أبي محمد عبّاس الملقّب بعبّاس (الشعبي) ونقله إلى المستشفى خارج السجن، وكان أبو محمّد أكبرنا سنّاً ويعاني حالة صحية غير مستقرّة بسبب مرض السكّر والضغط، فكانت الخشية من تدهور أكثر من حالة ونقلها إلى المستشفيات ولذلك كنّا نخضع لأخذ عيّنات من الدّم والبول ـ أعزّكم الله ـ دورياً لمراقبة تأثير الإضراب عن الطعام في وظائف الجسم، وخاصة الكلى التي تكون حسّاسة بشكل أكبر في حالات الإضراب.

قضينا ليلتنا الأولى في السجن المركزي، وأحضروا لكل واحد منّا ملاءات جديدة وفرشة ومعجون للأسنان وصابونة، وطلبنا منهم تلفازاً وصحفاً لنتابع الأخبار في الخارج، وكان تعاون حرّاس السجن ومسؤوليهم في غاية الاحترام والتعاطف معنا، فأحضروا لنا ما طلبنا فرأينا في الصحف ونشرات الأخبار عبر التلفزيون ما أثار إعجابنا وعجبنا!

ميدان تحريرنا

بعد قرار النيابة العامة، حُجِزْنا على ذمّة القضيّة، فبدأ من ليلتها تجمُّعٌ عفويّ أمام قصر العدل في العاصمة الكويت حيث كان يحقِّق معنا، وما لبث هذا التجمّع العفوي أن ازداد وتداعى له الجميع من كل مكان في الكويت ومن مختلف التوجهات السياسية والشرائح الاجتماعية.

كانت التجمّعات تبدأ يومياً قبل غروب الشمس وتستمر حتى بعد طلوع الفجر، والتجمّع غير المرتّب له والذي بدأ بالعشرات أصبح بالمئات ثم وصل إلى الآلاف، وبسبب كثرة النّاس بدأت تتكون مجموعات متفرّقة في المواقف المقابلة لقصر العدل، وتطرح

الفرش والسجّاد والمساند وتوقد النار وتصنع القهوة والشاي، ولأن الجموع كانت تبقى لأوقات متأخرة بلغ التطوّع من الكثيرين بتقديم موائد العشاء ومختلف الأطعمة والحساء الحار، وأصبح المتطوّعون يتبارون بتقديم الأفضل للمتضامنين المعتصمين أمام قصر العدل المطالبين بإطلاق سراحنا، وسمّيت كثير من تلك المضافات بالفنادق فكان «فندق الدستور» الذي أسسه الأخ مطلق السند، و«فندق الجهراء» و«فندق الحرّية» وغيرها الكثير..

وعُقدت حلقات الدروس والمحاضرات والصالونات السياسية التي قدّمها أساتذة الجامعة، والخطباء ورموز الكويت، ونوّاب مجلس الأمة، والنشطاء الشباب، السياسيون والقادة السياسيون، وكان لذوي المعتقلين من أهلنا حضورهم البارز من خلال كلماتهم ومن خلال القنوات الفضائية والصحف التي احتشدت من كل مكان لنقل وقائع هذا التجمّع الفريد غير المسبوق في تارخ الكويت، فمنذ عقود لم تشهد العاصمة الكويت احتشاداً يومياً بهذا الحجم وبهذا التنوّع لمثل تلك المطالبات.

كما تميّز الحضور النسائي الكبير واللافت للنظر بترتيب الساحة وعقد جلسات النقاش المستمرة حول المشهد السياسي، وبدأت أسر المعتقلين وغيرهم من المعتصمات بتكوين علاقات استمرت حتى بعد انقشاع الأزمة وتحقيق مطالب الشعب.

في اليوم التالي سمح لنا بمكالمة أهالينا من هاتف السجن، فكنّا أول ما نسأل عن حال الكويت خارج السجن وما يحدث في الاعتصام أمام قصر العدل، وكان ما يحدث يفوق وصف أهالينا لنا بمراحل، ولعلّ الجميع كان متفقاً على أن الشعور والأجواء السائدة من التضامن المجتمعي ووحدة الصف لم يشعر بها الكويتيون منذ الغزو العراقي الغاشم على الكويت.

كلّمت نورة، أم زياد، زوجتي، وعلى الرغم من ألمها لحالنا في المعتقل إلا أنها نقلت لي بالتفصيل المشاعر والحالة التضامنية التي تلمسها من الجميع خارج السجن، وكنت سعيداً جداً ومطمئناً لما يجري في الكويت من أحداث انتظرتها طويلاً وعمل لها أصحابي المعتقلون بكل جهد، على الرغم من شعوري ذاك، إلا أنه كان من الصعب عليّ أن أمسك أدمعي حين قالت لي أم زياد: «الجميع يسأل عنك ويتصل بي ليطمئن على حالنا وحالك، حتى أن أم محمّد فاطمة البداح اتصلت تواسي وتتضامن وأخبرتني أن زوجها نبيل المفرح أبا محمّد لم يستطع النوم من تأثره لسجننا وبكائه علينا»، هنا صمتّ ولم أشعر إلا بحرارة دموعي على خدّي، من فكرة كانت مؤلمة لي وهي كيف سمحت السلطة لنفسها بأن تجعل أذاها متجاوزاً لنا ليصل إلي بهذه الصورة!

وكذلك حين كلّمت أخي وصاحبي سعد العجمي لم يتمالك دموعه هو الآخر حين تفاجأ باتصالي به وأنا داخل السجن، خاصة أن سعداً العجمي كان يتحمّل مسؤولية كبيرة في قيادة المجموعة الشبابية التي أسسناها جميعاً وهي «الحركة الشبابية الكويتية ـ كافي» في هذه الظروف الصعبة، وخاصة أن تسعة من أصل ٢٤ معتقلاً كانوا من مجموعتنا وهم: «محمد البليهيس، عبد العزيز جار الله أبوهليبة، مشعل الذايدي، ناصر المطيري، نوّاف الخلاف، حمّاد النومسي، راشد العنزي، أحمد العنزي، طارق المطيري»، فكان سعد يحمل همّنا في الداخل ويحمل همّ العمل مع بقية الشباب في الخارج في ساحة الاعتصام أمام قصر العدل، وقد كان لحضور مجموعة «كافي» وتفاعلها ودورها الأثر البارز مع بقية المجموعات الشبابية التي كانت تملأ الساحة.

إنه على الرغم من تلك المشاعر والتأثّر الذي يكتنفنا أحياناً،

إلا أنها مشاعر أقل إيلاماً وإزعاجاً من الذي يعانيه أصحابنا وأهلنا في الخارج، لقد كان إحساسنا بأننا أدّينا جزءاً كبيراً مما هو مطلوب منّا، أننا نقدم تضحية كبيرة كوننا في المعتقل في سبيل قضيتنا وفي سبيل من هم في الخارج الذين يشعرون بشكل أو بآخر بمسؤوليتهم تجاهنا وتجاه القضية والمطالب معاً، فقد كانوا يحملون همّ إخراجنا وأوضاعنا في السجن، كما يحملون همّ حشد الناس لليوم الموعود في «ساحة الإرادة» يوم الإثنين القادم.

مرّ اليومان التاليان بثقل في انتظار يوم الإثنين ٢٨/١١/٢٠١١م، وكانت كل المؤشرات تنبئ عن حشد كبير موعودة به ساحة الإرادة مساء ذلك اليوم، لم يكد يبقى أحد في الكويت إلا ودعا إلى حضور ذلك الحشد أو أعلن حضوره، فالقوى السياسية أصدرت بيانات الاستجابة والدعوة إلى الحضور، وحتى القبائل والعوائل بدأت تعلن عبر وجهائها الحضور، كان الحضور المهيب متوقعاً قبل موعده بيوم.

وفجأة شعرت السلطة بأن الدائرة دارت عليها، فأصبحت وحدها في مواجهة الشعب ولم يبقَ معها إلا من تعلم هي أنها تشتري مواقفهم مقابل المال أو المنصب، بل حتى حلفاء السلطة من قوى الطائفة الشيعية في الكويت آثرت الحياد وعدم الاندفاع خلفها، حين رأت عزم الشعب الكويتي واتحاده حول هذه القضية التي كان عنوانها «رحيل ناصر المحمد» رئيس الوزراء وحلّ حكومته والبرلمان الذي جدّد الثقة فيه.

يوم انتصر الشعب

ما زلت أذكر تلك الليلة التي سبقت حشد ساحة الإرادة، أخذت طرف اللّحاف وسحبته لأغطي وجهي من ضوء الزنزانة

المزعج الذي لا ينطفئ حتى وقت نومنا، ولأخفي ابتسامتي التي نبعت من شعوري بالاطمئنان والتفاؤل وتخيّل ذلك الحشد في ساحة الإرادة التي لم أتخلف عنها يوماً، كنّا جميعاً نترقّب حشود الشعب الكويتي في ساحة الإرادة.

نمنا خير نومة تلك الليلة، استيقظنا في الصباح نتلمّس الأخبار ونرتب زنزانتنا، وانشغل بعضنا في قراءة الصحف أو كتاب استطاع إدخاله إلى السجن، أو انخرط في حديث مع صاحبه، ولم ينقض ذلك الهدوء الذي كان يعمر زنزانتنا إلا جلبة أصحابنا وصرختهم في الممر إلى زنزانتنا، دخلوا على اندهاشنا يكبّرون ويهللون يبشّروننا بإقالة الحكومة ورئيسها ناصر المحمد.

ملأ التكبير زنزانتنا وسجدنا جميعاً شكراً لله على هذا الخبر، وقمنا بحضن بعضنا بعضاً بمشاعر فيّاضة ذُرفت معها الدموع فرحاً واستبشاراً، وبهتاف واحد صدحت الزنزانة بالنشيد الوطني وامتلأ السجن بهتاف جميع السجناء معنا ذلك النشيد، وبدأنا بتلقّي التهاني من الجميع، سجّانين والسجناء.

لقد استبقت السلطة احتشاد الشعب تلك الليلة، وبادرت ظهر ذلك اليوم بإقالة رئيس الوزراء ناصر المحمد الصُّباح الذي تولّى في ٧ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٦م لأول مرة رئاسة مجلس وزراء الكويت وشكّل سبع حكومات، وحُلّ من أجله مجلس الأمة أربع مرّات، وهو أول رئيس وزراء يُستجوب في تاريخ الكويت السياسي، وأول رئيس وزراء يخرج الشعب ضدّه يتظاهرون في الشارع لإسقاطه، وهو أول رئيس وزراء يستند علناً إلى رغبة أمير البلاد رئيس الدولة في بقائه، حتى صرّح أمير الكويت صباح الأحمد الصباح يوم الأحد ٢٠/١١/٢٠١١م، لرؤساء تحرير الصّحف المحلّية الذين

جمعهم في قصر السّيف، المطلّ على الخليج العربي في العاصمة الكويت بأنه: «حتّى لو استقال ناصر المحمّد فلن أقبل استقالته»!

كّل ذلك التمسّك بناصر المحمّد لم يمنع الشعب من المطالبة بإسقاطه وإبعاده عن الحياة السياسية الكويتية، كلّ ذلك الإصرار من السلطة على بقائه لم يمنع عنه حكم الشعب عليه بالرحيل غير المشرّف، كيف وقد كان رحيله بعد هتاف عشرات الآلاف من الشعب الكويتي في ساحة الإرادة تصرخ بكلمة (ارحل) تطالب برحيله، متوّجة بهذا الحشد غير المسبوق حراكاً انطلق قبل ذلك بسنوات، انطلق عبر مدوّنة الطارق في ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩م لترسو كلمة (ارحل) في محطّة مهمّة من محطّات تاريخ الحراك السياسي الكويتي، فيرحل رئيس الوزراء ناصر المحمّد الصباح يوم الإثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م.

وإن كان هنا من وقفة، فهي تلك المفارقات التي خطرت لي وأنا أسجد شكراً لله في زنزانتي على إسقاط ناصر المحمّد، وقلت فيها محدّثاً نفسي: «يا سبحان الله الذي يعطيني هذا الدّرس البليغ، لم أكن أظن أبداً أن كلمة (ارحل) التي أقامت أول فعالية لها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩م في ساحة الإرادة وبعدد حضور لم يبلغ مئة فرد، ستكون هتاف عشرات الآلاف من الشعب الكويتي ينطلقون به في اليوم نفسه ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بعد سنتين ومن الساحة نفسها، ساحة الإرادة ليرحل على وقع هتافهم رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح».

لقد كان درساً شعرت فيه ولا أزال من أعماق قلبي، شعرت فيه وصور كلّ من بدأ المسار الطويل للعمل على رحيل ناصر المحمّد ماثلة أمامي، أذكر فضل الله ثم فضل تلك الثلّة القليلة التي

بدأت هذا الأمر، أرى وجوه المجتمعين في لقاءاتنا واستعداداتنا لهذا اليوم المنتظر، في مظاهراتنا وهتافاتنا، في صمود الشباب والشابات في وجه الاعتقال والتهم المعلّبة وضرب هراوات قوّات الأمن.

لقد كان مشهداً معبّراً عن «النصر الكامل»، كان ذروة الفرح والشعور بالإنجاز، كان موقفاً شقيقاً للنصر العربي في كلّ الميادين العربية إبّان الثورة والربيع العربي، ولأنه كذلك كان لا بد من أن يتبع هذا الحدث الجلل ما تبع أحداث الثورة العربية في كل مكان كما ستخبرنا الأيام في السطور القادمة.

بكل تلك الفرحة والغبطة كنّا نتابع أخبار التجمّع في ساحة الإرادة التي تصل إلى السجناء من خلال الهواتف المهرّبة، وفي كل لحظة نقدّر العدد المتوقع وبعد مدّة إذا بالعدد يزداد وتوقّعاتنا ترتفع حتى توقّفنا عن العدّ بعد أن تجاوزت الحشود أكبر توقّعاتنا، حيث قدّر البعض الحضور بسبعين ألفاً أو يزيد، والبعض قلّل هذا العدد كثيراً، لكن بكل تأكيد كان العدد غير مسبوق في الكويت قبل ذلك التاريخ وبكلّ تأكيد أنه بلغ عشرات الآلاف.

أرادت السلطة تقليل عدد الحضور فأصدر الأمير مرسوماً يقضي بقبول استقالة ناصر المحمد وحلّ حكومته قبل التجمّع، لكن مع ذلك واصل الجميع دعوات الحشد للاحتفال بالنصر بعد أن كانت الدعوة احتشاداً لبداية المعركة، فتوافد الكثيرون وتشجّعوا على الحضور والمشاركة في الإنجاز الوطني، فالناس بطبعهم أكثر إقبالاً على النّصر منهم على خوض المعارك غير محسومة النتائج.

بالفعل كانت ليلة عظيمة شعر فيها عشرات الآلاف من الكويتيين بطعم الفرح والإنجاز، وتفوّق الإرادة الشعبية على عنجهيّة

السلطة وعنادها، من بعد حملة «نبيها خمس» سنة ٢٠٠٦م لم يحقّق الشعب إنجازاً بهذا الحجم وبهذا الزخم والقوة، لقد انتعش الشعب وشعر بقوة اتحاده واجتماعه، وفي المقابل لا أظن السلطة إلا أنها باتت على أتعس ليلة مرّت بها، وهكذا الأيام دول..

كذلك الخروج

أوقفنا إضرابنا ليلة الحشد العظيم الذي أسقط رئيس الوزراء ناصر المحمّد الصباح في ساحة الإرادة، ومرّ اليومان التاليان للتجمّع بسرعة، وكنّا في كل لحظة نترقّب قرار إخلاء سبيلنا. وفي صبيحة يوم الخميس ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١م، بدأ حرّاس السجن بمناداة عدد من الشباب المعتقلين ليلتقوا بأهاليهم الزائرين لهم وكنت منهم، بملابس السجن أمر على الزنازين سعيداً وفخوراً مرفوع الرأس كحال بقية أصحابي أتوجه إلى ممر طويل فيه عدد من الكراسي المتفرّقة، وفي الجهة المقابلة سياج من شبك حديدي يجلس خلفه الزائرون، فجلست قبالة شقيقيّ أحمد ومحمّد وبعد السلام تحدّثنا عن كل شيء في دقائق معدودة فكأننا لم نلتقِ منذ دهر، وكان يتخلل أحاديثنا سلام ذوي المعتقلين وتشجيعهم لنا وافتخارهم بصنيعنا، ومرّ عدد من نوّاب مجلس الأمة والسياسيين وأذكر منهم الأخ الدكتور حمد المطر الذي ما إن رآني حتى نزلت دموعه، تأثراً بمشهدنا خلف سياج السجن وبملابس المدانين.

وفي صالة أخرى مخصصة للقاء العائلات، ذهبتُ لألتقي أمّي وأختي وزوجتي اللاتي كنّ ينتظرنني. وبينما هنّ كذلك إذ بخبر إخلاء سبيلنا قد وصل السجن فذهبت إليهم مسرعاً والتقينا والفرحة تغمرنا جميعاً معتقلين وأهاليّ، فأصبح اللقاء لقاء تبريكات وتهانٍ وفرح، وأحمد الله أن لقاءنا لم يعقبه فراق أبقى بعده في السجن.

كنّا نتحدّث عن كل ما جرى في تلك الأيام العصيبة والحافلة وما سيجري، وكنّا ننتظر إجراءات إخلاء السبيل ودفع كفالاتنا التي جمعها لنا أصحابنا خارج المعتقل، فدخل علينا الأستاذ المحامي محمّد عبد القادر الجاسم وهو يحمل ورقة الكفالات عن كل واحد منّا ألف دينار كويتي.

طُلب من أهالينا ومن جميع الزوّار الخروج والانتظار خارج السجن المركزي حتى تنتهي إجراءات خروجنا، رحنا نركض في ممر السجن الطويل متّجهين إلى زنازيننا، والسجناء يحيّوننا ويهنؤوننا بإخلاء السبيل وإطلاق سراحنا، وبأسرع ما يمكننا لملمنا أغراضنا البسيطة وأسرعنا برفقة حرس السجن إلى مخزن الأمانات، لنأخذ بقية ملابسنا وحاجياتنا التي أخذت منّا حين دخلنا إلى المعتقل.

على الرغم من استعجالنا في الخروج إلا أن اللحظات كانت تمرّ طويلة، وكلّما انتهينا من إجراء صادفنا غيره، خرجنا من صالة إلى ممر، ثم إلى ممر آخر ثم إلى ساحة خارج مبنى السجن في نهايتها بوّابات كبيرة، وكلّما اقتربنا منها ارتفعت أصوات منتظرينا من خلفها.

فُتحت البوّابات واندفعنا نحوَ أهلنا وأصحابنا واندفعوا نحوَنا، وبدأ العناق الحار ودموع الفرح تنهمر وهتاف النصر يعلو، لم نلبث على الأرض طويلاً فقد حملنا الناس على أكتافهم من الفرح بنا وبما أُنجِزَ من صبر ودعم وصمود، كانت وسائل الإعلام تنتظرنا لنعبّر عن تلك اللحظات فارتجلتُ كلمة قلتُ فيها: «هذه خطوة على الطريق والحمد لله الذي وفّقنا أول الأمر، ثم الشكر للشعب الكويتي الذي وقف معنا هذه الوقفة، سنواصل فقد دخلنا ونحن نعرف ماذا سنفعل وخرجنا ونحن نعلم ماذا سنفعل، ولن نتوقّف حتى نحقّق أمنية الشعب بأن يختار حكومته إن شاء الله»، وقال

الشباب مثل ما قلت وأحسن بكل عزيمة وإصرار، وطوينا صفحة وفتحنا صفحات.

لم يكن انتصاراً ولم تكن هزيمة..!

في كثير من الأحيان وربمّا في أغلبها، يصعب على الداخل في الأحداث رؤيتها بوضوح ومن جميع الزوايا المختلفة، فحين تكون قريباً من حدث ما، أو تكون جزءاً منه ستخضع لظروف مختلفة ومعطيات تبعدك أو تقرّبك من تحليل المشهد وتقديره بشكل جيّد، وهذا طبيعي ومقبول وسيكون من التعسّف مطالبتك بغير ذلك، لكن يجب أن لا تبقى تحت تأثير الظروف والحدث للأبد، ولا يليق بك أن لا تعيد قراءة الأحداث والظروف لتستخرج منها الدروس والعبر، وتقف على النتائج الحقيقية وآثارها.

كما إنك حين تعيد تقييم المشهد وتراجع الأحداث بعد أن تبتعد عنها المسافة الكافية وتتحرر من ظروفها، يجب أن لا تقسوَ على نفسك وعلى تصرّفك دونما اعتبار لسياق الأحداث وظروفها ورؤيتك لها حينها.

إن النتائج لا تنبع من الأحداث نفسها غالباً، بل تكون بناءً على إمكانية الاستفادة منها والتحكم في مسار تداعياتها وآثارها، وذلك يخضع لاعتبارات عديدة في كثير من الأحيان مفصولة عن الأحداث ومسبباتها والفاعلين فيها، ومن أهم هذه الاعتبارات إمكانيات المشاركين في الأحداث أو المراقبين لها المترقّبين لحدوثها، وهذه الاعتبارات ربّما تقلب الهزيمة نصراً والنصر هزيمة وذلك وارد جدّاً.

وبالنظر إلى الأحداث السابقة نجد حالة السجال بين الشعب

والمعارضة من جهة وبين السلطة ومن يواليها من جهة أخرى، لم تكن المعارك بين الطرفين حاسمة، فلم يكن مشهد تقييدنا بالأصفاد وإدخالنا إلى المعتقل هزيمة لنا ولا نصراً للسلطة، كما لم يكن خروجنا بعد رحيل ناصر المحمّد الصباح وإسقاط حكومته نصراً لنا ولا هزيمة للسلطة.

كنّا نظنّ في فترة من الفترات بأننا انتصرنا وهزمنا السلطة، وكانت تظن السلطة ذلك في أوقات أخرى، لكن الآن أستطيع القول إنها: كانت جولة من عدة جولات ومعركة من معارك لا تزال مستمرّة، وسيكون الحسم لمن يستفيد من دروس تلك الجولات والمعارك ويحسن استخدام إمكانياته فيها، فما الذي حدث بعد ذلك؟ ومن الذي استفاد واستثمر الأحداث لمصلحته؟

الأسماء تغيّرت والنهج باقٍ

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م وقبل خروجنا من المعتقل بيوم صدر مرسوم أميري يقضي بتكليف جابر المبارك الصّباح رئيساً للوزراء خلفاً لناصر المحمد الصباح، وبعد أيّام وتحديداً في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١م، صدر مرسوم آخر يقضي بحلّ مجلس الأمة على أن يُدعى إلى الانتخابات خلال مدة لا تتجاوز الشهرين بناءً على الدستور، وبالفعل دعا أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١م إلى إجراء انتخابات برلمانية في يوم الخميس ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢م.

أُجريت الانتخابات وكانت نسبة المشاركة بحسب وزارة الداخلية قد بلغت ٥٩,٥ في المئة من الناخبين الذين يحقّ لهم التصويت والذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ألف ناخب، وجاءت النتائج

فوق التوقّعات؛ إذ وصل إلى قبّة البرلمان من المعارضة الكويتية ٣٤ نائباً من أصل ٥٠ نائباً يتكوّن منهم مجلس الأمة الكويتي، وهذا العدد يمثّل أغلبية تشريعية تسمح لهذه الكتلة في حال اتفاقها بإقرار القوانين منفردة وإن لم توافق عليها الحكومة، فالكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحتوي على مكوّن سياسي اسمه (الأغلبية المعارضة) بينما في كل الديمقراطيات الحقيقية في العالم تكون الأغلبية هي الحاكمة والمعارضة أقلّية!

إن النظام السياسي الكويتي نظام هجين، لا هو رئاسي ولا هو برلماني، فالحكومة في الكويت غير منتخبة من الشعب ويكفي أن يكون فيها نائب واحد من الأعضاء المنتخبين، وبقية الحكومة يمكن أن تشكّل من خارج البرلمان ويصل عدد أعضاء الحكومة المكتملة العدد إلى ستة عشر وزيراً يمثّلون ثلث البرلمان ويحق لهم التصويت، على الرغم من أنهم غير منتخبين من الشعب بل معيَّنين من قِبل الأمير.

أما البرلمان فيتكوّن من ٥٠ نائباً يُنتخبون بشكل فردي وليس عبر قوائم حزبية، وبناءً عليه فالواصلون إلى البرلمان من النوّاب لا يحملون برنامجاً قابلاً للتطبيق، مرة لكونهم ليس من يشكّل الحكومة (السلطة التنفيذية)، ومرة أخرى لأنهم لم ينتخبوا عبر قوائم حزبية تحقّق أغلبيات برلمانية ذات مشاريع موحّدة ممكنة التطبيق، بل إن كل ما في الأمر أنه خلال الحملة الانتخابية ربما تجتمع مجموعة من المرشّحين على أفكار مشتركة يعملون لتحقيقها في حال وصلوا كلهم أو بعضهم إلى البرلمان، أو ربما تتفق مجموعة من الأعضاء داخل قبّة البرلمان بعد وصولهم، ولعلّ بعضهم لم يلتقِ الآخر من قبل أبداً!

إضافة إلى ما سبق، فالحياة الحزبية في الكويت غير مقنّنة، أي إنه لا يوجد في الكويت قانون ينظّم عمل الأحزاب السياسية، هذا على الرغم من وجود التكتلات والأحزاب السياسية منذ عشرات السنين في الكويت، ولها لوائحها وأنظمتها ويافطاتها المعلنة والتي يتعامل معها الجميع بمن فيهم السلطة على أنها أحزاب قائمة.

هذه التركيبة الغريبة والهجينة لما يسمّى «الديمقراطية الكويتية» والتي لم نستطع حتى ذلك الوقت تجاوزها، تجعل تغيّر الأسماء والأشخاص عملية غير مؤثّرة في المشهد السياسي الكويتي، ومن أجل ذلك كانت مطالباتنا كقوى شبابية في آخر مراحل الحراك لإسقاط ناصر المحمد وحكومته بتغيير قواعد اللعبة السياسية تلك تغييراً جذرياً، وهذا ما أعلن عنه تجمعنا على مشارف «ساحة الصفاة» في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م.

بناءً على ما سبق، وعلى الرغم من الفرحة بالإزالة (الشكلية) لناصر المحمد الصباح رئيس الوزراء (المخلوع) كما نلقّبه في الحراك من المشهد السياسي، إلا أن جابر المبارك الصباح لم يكن بأفضل من سابقه، فالمشكلة في قواعد اللعبة السياسية لا في الواجهات التي تختبئ خلفها السلطة الحقيقية وقوى النفوذ المستفيدة من بقاء الحالة السياسية كما هي منذ عام ١٩٦٢م حين وضع الدستور الكويتي.

لقد كان شعار «حكومة جديدة، رئيس جديد، نهج جديد» أحد الشعارات الرئيسة والمهمة التي أطلقها الشباب في حراك الشعب نحو الديمقراطية، وعلى رغم من استحقاق الشعار وجدارته إلا أن التطبيق العملي له غير متوقع إن لم يكن مستحيلاً في ظل القواعد السياسية القائمة، ولذلك كان التغيير ظاهرياً وشكلياً، استطاعت السلطة من خلال تلك الشكليات امتصاص الغضب الشعبي والتقاط

أنفاسها لاستئناف خطها ونهجها غير الديمقراطي وغير المعترِف بالإرادة الشعبية منذ عقود.

وفي الجهة المقابلة، أرادت المعارضة التقليدية أيضاً التقاط أنفاسها والاستفادة من هذا (النصر) السياسي ومحاولة الاستفادة منه عملياً، فالمعارضة لم تكن تمتلك رؤية أبعد مما وصلت إليه أصلاً ولم تصل بعد إلى ما وصلت إليه الطليعة الشابة للحراك من سقف أعلى بكثير يطالب «بإمارة دستورية وحكومة منتخبة».

ويدلل على موقف المعارضة أنها عملت على حماية حكومة جابر المبارك أمام أول إعلان عن استجواب يقدّم إلى رئيس الوزراء من قبل نائب جديد على البرلمان لم يتأطّر بعد بالأطر السياسية التقليدية، ويميل إلى نزعة التمرد وعدم الانسجام مع النوّاب الذين سبقوه ولا سيما (المخضرمين)، كان ذلك النائب هو الدكتور عبيد الوسمي، الدكتور الذي استلّته القوّات الخاصة في ديوان النائب السابق الدكتور جمعان الحربش من بين الجموع لينتشر مشهد ضربه بهراوات الأمن انتشار النار في الهشيم في ما عرف بأحداث «ديوان الحربش» في ٢٠١٠م.

ففي ليلة التاسع عشر من شباط/فبراير ٢٠١٢م أي بعد أيام قليلة فقط من أول جلسة برلمانية، فاجأ النائب الدكتور عبيد الوسمي الجميع حيث أعلن في ديوان «ماجد موسى المطيري» وبحضور عدد من أعضاء البرلمان الذين حضروا المهرجان الخطابي عن استجوابه لرئيس الوزراء قائلاً: «أنا سأوقّع الليلة صحيفة استجواب رئيس الوزراء وأريدكم أن توقّعوا معي عليها». صُدم الجميع بهذا الإعلان، فبادر عدد من الأعضاء الذين تتكون منهم (الأغلبية) المعارضة بإعلان موقفهم من هذا الاستجواب، فقال

النائب جمعان الحربش: «أقول للوسمي أسعد الناس باستجوابك المفاجئ أطراف تطعن بالقبائل وتثير الفتنة وتتمنى العودة إلى السلطة» بينما قال النائب عمّار العجمي: «نبدي استغرابنا من التوقيت والدوافع» وقال النائب بدر الداهوم: «التوقيت غير مناسب»، وصرّح نوّاب آخرون بتصريحات مماثلة تنمّ عن المفاجأة والدهشة والرفض.

كانت تصريحات نوّاب الأغلبية تعبّر عن سياسة اتبعتها الأغلبية حين اطمأنت إلى حجمها وقدرتها على التشريع وسنّ القوانين، كانت تلك السياسة تقوم على التهدئة لضمان أطول عمر للبرلمان يمكنهم من تشريع العديد من القوانين التي كانوا يعتزمون تقديمها، وهذا يحتاج إلى فترة من الهدوء والتكتيك السياسي السلس والناعم لا المواجهة والصدام، وهذا لا يعني حمايتهم للحكومة ورئيسها بقدر أن الأولوية بالنسبة إليهم في تلك الظروف هي تمرير أكبر قدر من القوانين المهمّة كما كانوا يَرَون.

تلاقت تقديرات المعارضة ورغبتها في التهدئة مع رغبة الحكومة ورئيس الوزراء بالاستمرار في الحكومة وعدم التعرّض إلى هزّات مبكّرة، خاصة أن رئيس الوزراء جابر المبارك يريد المحافظة على المنصب المتقدّم في الدولة الذي لم يسبقه إليه أحد من فرع عائلة الحمد من أسرة الصباح الحاكمة، وبناءً على تلاقي الرغبتين استطاعت المعارضة خلال ٢٤ ساعة القيام بدور (الوسيط) النشط وإن بشكل غير مباشر بين المستجوب النائب الدكتور عبيد الوسمي، والمستجوَب رئيس الوزراء جابر المبارك، وأفضت هذه الوساطة إلى أن يعلّق النائب عبيد الوسمي استجوابهُ، بعد أن استجابت الحكومة لبعض مطالبه وهو إخلاء سبيل مجموعة من الشباب المعتقلين، بسبب تجمّعهم واحتجاجهم أمام قناة الوطن الفضائية الخاصة.

وقد تجمّعت مجموعة من الشبّان من قبيلة مطير، وهي من أكبر القبائل في الكويت، الليلة السابقة للانتخابات يوم الأربعاء ١ شباط/فبراير ٢٠١٢م أمام قناة الوطن الخاصة احتجاجاً على بعض الألفاظ التي أطلقها المرشّح في الانتخابات البرلمانية «نبيل الفضل»، واعتبرها الشباب انتقاصاً من القبيلة وإساءة لها، خاصة لِما عُرف عن هذا المرشّح من مواقف مثيرة للكراهية والعنصرية في المجتمع، ومن استخدام السلطة له ودعمها لذلك الخطاب الفئوي الذي ساد سنوات طويلة وبشكل ممنهج.

وفي لقاء تلفزيوني مع قناة الراي الخاصة قال الدكتور عبيد الوسمي عن أسباب تعليق استجوابه: «جاءتني تطمينات وأنا في مكتبي في مجلس الأمة أنه تم معالجة أحد محاور استجوابي فوراً وهو المحور الأول المتعلّق بملف الحريات العامة وخاصة في ما يتعلّق بملف البدون وقضية أحداث الوطن، فلمّا رأيت هذه الاستجابة السريعة جدّاً من قبل الحكومة وهي بادرة جيدة منها علّقت استجوابي إلى حين معالجة بقية المحاور».

من المشهد السابق، يتّضح أن الكويت وعلى الرغم من الأحداث التي أدت إلى إسقاط رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد ورحيله، لم تغادرها أجواء الاضطراب السياسي ولم تهدأ سخونة الساحة السياسية، فالقواعد الحاكمة للعمل السياسي ما زالت هي الحاكمة في التعاطي السياسي الكويتي وما زالت عاجزة عن حلّ المشكلات.

هويّة البرلمان الكويتي

كانت سيطرة المعارضة البرلمانية على المجلس واضحة، فرئاسة المجلس حازها أحد رموز المعارضة الكويتية التقليدية السيّد

أحمد السعدون بحصوله على ٣٨ صوتاً، في مقابل المرشّح الآخر السّيد محمد الصّقر الذي يمثّل التيّار الليبرالي من ناحية، ومن ناحية، أخرى أصيلة يمثّل الطبقة التجارية التقليدية، وهي في الكويت عبارة عن مجموعة قليلة من العوائل التي امتهنت التجارة في الكويت القديمة قبل النفط، واستفادت من نفوذها بعد النفط في تحصيل أكبر قدر ممكن من المناقصات والصفقات الحكومية، والتي كانت الكويت تحتاج إليها لنهضتها العمرانية وبنيتها التحتية، لكن السّيد الصقر ممثل تلك الفئة لم يحصل إلا على ١٨ صوتاً فقط، وهذه نتيجة متوقّعة لتركيبة البرلمان الكويتي التي تعكس تغيّراً ديمغرافياً كبيراً، شهدته الكويت خلال الخمسين سنة الماضية، فالكويت لم تعد تلك القرية الصغيرة المحاطة بسور لا يتجاوز ارتفاعه ٤ أمتار وطوله ٧ كيلومترات، وسكّانه قرابة الخمسين ألف نسمة، بل الكويت هي تلك المساحة من الأرض التي تبلغ ١٨ ألف كيلومتر مربّع ويبلغ عدد مواطنيها مليوناً ومئتي ألف نسمة، وتشكّل القبائل فيها النسبة الأكبر إذ تبلغ ٦٥ في المئة والتي أصبح أبناؤها هم غالبية قطاعات الدولة، وأساتذتها الجامعيين وطلبة مدارسها ومعاهدها وجامعاتها. وميل هذه الفئة الغالبة من المجتمع إلى حياة المحافظة الأقرب إلى التشدد المتماهي مع بيئة الصحراء، جعلها الأقدر على احتضان الإسلاميين المتأثرين بالأفكار السلفية المنتمية إلى المدرسة النجدية، مدرسة محمّد بن عبد الوهاب المنبعثة في القرن الثامن عشر، والتي لا تزال مرعيّة ومدعومة من الأنظمة السياسية العشائرية في المنطقة.

هذه التركيبة الاجتماعية والدينية للمجتمع ألقت بظلالها على نتائج هذه الانتخابات وكل انتخابات تقترب من تمثيل واقع المجتمع الكويتي، وهذا التمثيل الطبيعي التلقائي الذي شكّل هويّة مجلس الأمة غير مرحّب به من قبل مجموعة من مراكز القوى

والنفوذ في المجتمع ويمثّل مشكلة حقيقية لهم، فالسلطة منذ تأسيس الدولة قامت بالاتفاق بين مجموعة محدودة من الأسر والعوائل الكويتية وبين الأسرة الحاكمة أسرة الصباح، وهذا الاتفاق كان وما زال يراعي مصالح أطرافه الذين عقدوه منذ البداية وعلى أساسه توزّعت مراكز القوى بين الفاعلين في ذلك الاتفاق، ولذلك كانت المشكلة بدخول عنصر وفاعل جديد في المعارضة لم يكن موجوداً في الاتفاق الأول لتأسيس الكويت، ولم ترعَ مصالحه بطبيعة الحال، لكن الزمن كفل لهذا العنصر التوسّع وزيادة الحجم وتطوّر النوعية بدخول التعليم، والمشاركة في الحياة المدنية المعقّدة بعد التخلّي عن بساطة حياة البداوة غير المتكلّفة.

ولتلك الأسباب، فالصراع في الكويت ليس على أسماء تتبدل وأشخاص تذهب وتأتي، وليست قوانين تحلّ مشكلة جزئية هنا أو تنشئ مؤسسة هناك، المشكلة في الكويت مشكلة مراكز قوى ونفوذ قديمة تقليدية ومراكز قوى شابة جديدة وطموحة تتطلّع إلى اتفاق جديد ينشئ دولة جديدة ويعيد توزيع مراكز القوى والنفوذ بشكل عادل يستوعب الجميع ويضمن مصلحة جميع الأطراف ومصلحة الوطن المشتركة، وهذا ما لا تقبله مراكز القوى القديمة ولا تتحمّله. ومن هنا يتّضح أن المشكلة ليست في استجواب عابر وليس الحل في تهدئة مؤقّتة، بل المشكلة هي اختلال مفاجئ وغير مرغوب فيه لموازين القوى، وتهديد حقيقي للقوى التقليدية يجب إنهاؤه والقضاء عليه، وما عدا ذلك شكليات ستطويها الأيام.

استحوذت المعارضة التي تشكّل أكثر من ٧٠ في المئة من الأعضاء المنتخبين على اللجان البرلمانية، ولم تكن رسائل «الأغلبية المعارضة» للسلطة وللأقلية بالرغبة في المشاركة وفسح المجال لها في الدخول في اللجان مغرية، وبدأت الأغلبية بترتيب

أولوياتها وجدولتها بحسب جلسات البرلمان التي ستستأنف بعد عطلة الأعياد الوطنية عيد الاستقلال الموافق ٢٥ شباط/فبراير وعيد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم والموافق ٢٦ شباط/ فبراير.

«حدم» من العفوية والارتجال إلى التنظيم والمشروع

لم نكن مشغولين فقط فيما يتداوله النوّاب تحت قبّة البرلمان، فقد كان واضحاً أننا في المربّع الأول نفسه الذي لعلّنا وصلنا إلى أطرافه حيناً ما، لكنّنا لا نزال في إطاره، بل كان يشغلنا كَجِيل قادم أن نؤسس الأرضية اللازمة لقواعد جديدة للعبة السياسية القائمة، فتجربتنا الماضية القريبة علّمتنا الكثير من الدروس، كان من أهمّها أنه لا بد من كيان سياسي نحمل عليه أفكارنا الجديدة إلى المجتمع من دون الحاجة إلى وسيط، خاصةً وأن هذا الوسيط قد اعتاد اللعب السياسي على قواعد تقليدية ألفها وألفته.

كان موضوع إنضاج حراكنا السياسي وجمع شتات حراكنا الوطني وخاصة المجموعات الشبابية أحد الموضوعات التي كانت محلّ نقاشاتنا في المعتقل ومنذ الأيام الأولى.

وبعد خروجنا من المعتقل بدأنا مباشرة في طرح الفكرة على أصحابنا ووسّعنا دائرة النقاش والحوار، وبدأنا بزيارات إلى المجالس والدواوين نشرح مطالبنا ونشير إلى أهمية العمل السياسي المنظّم والخروج من حالة العفوية والارتجال في حراكنا الوطني.

كنّا في الحركة الشبابية الكويتية «كافي» الأنشط في هذا التحرّك من بين بقية المجموعات، فعقدنا عدة اجتماعات في ما بيننا لبلورة فكرة تطوير حراكنا ليكون عملاً سياسياً منظّماً ومحترفاً،

عقدنا في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١م اجتماعاً موسّعاً لطرح الفكرة ومداولتها بين أعضاء مجموعتنا الشبابية «كافي». وكان ذلك مساءً في ديوان الأخ سالم هادي العجمي في منطقة إشبيلية جنوب العاصمة الكويت، ودار نقاش طويل خلص بتشكيل لجنتيْن تقومان بالمهمة نفسها وهي صياغة نظام أساس ولوائح داخلية لكيان سياسي ينظّم الحراك، وجعلناها لجنتين حتى نحصل على تصوّريْن متنوعين للهدف نفسه لنستفيد من اختلاف الأفكار ووجهات النظر في كل لجنة على حدة، وأعطينا اللجنتين مهلة شهر للانتهاء من المهمة.

كنّا في هذه الأثناء نعقد المشاورات وجلسات الحوار مع كل من يمكننا لقاءه، وكنّا نبشّر بعمل سياسي منظّم مستقل عن القوى السياسية التقليدية يتبنى أفكار الحراك ورؤيته ويمثّلها، وجلسنا مع الكثيرين وكنّا منفتحين على الجميع من دون تمييز أو استبعاد لأي شخص أو فئة، فقد كنّا نسعى بصدق إلى إيجاد حركة تجمع هذا التنوع الذي تمثّل في الحراك الذي سبق وأدى إلى رحيل رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد.

كان الأعضاء في مجموعتنا الشبابية «كافي» يجتهدون في عقد اللقاءات والاتصال بالشباب والأفراد لتناول الفكرة معهم، ولكن واجهتنا مشكلة في التواصل مع فئة النساء في الحراك، فالفئة النسائية بعيدة إلى حد كبير عن الشأن السياسي العام والحضور النسائي في القوى السياسية التقليدية منذ عقود بقي محدوداً، عدداً وتأثيراً إلى حد كبير، فكيف بعمل سياسي جديد وبأفكار جديدة وأكثر تقدّمية وجذرية؟! لقد كانت مهمة صعبة فعلاً، لكن على الرغم من ذلك استطعنا ـ جزئياً ـ تحقيق تقدّمٍ في هذا الجانب.

لقد عقدنا اجتماعاً تعريفياً مصغّراً لمجموعة من النساء في قهوة اسمها «جافا ديتور» في أحد أبراج العاصمة الكويت، حضرته شيماء العسيري، وسارة الدريس، وسارة الحمر، وحضر معي من جانبنا نحن الشباب محمّد البليهيس، وكانت هذه المرّة الأولى التي تطرح فيها فكرة تنظيم حراكنا السياسي في كيان تنظيمي لائحي على مجموعة من الشابات، وكان اللقاء مهماً لنوعيته ولردود الفعل المرحّبة بالفكرة، لدرجة أن عدداً ممن حضرن أبدين استعدادهن للعمل والمشاركة بعد الاجتماع مباشرة.

كانت مشاعرنا عقب كل اجتماع إيجابية جدّاً ومحفّزة على مزيد من الجهد واللقاءات، وفعلاً لم نتوقف يوماً خلال تلك الفترة عن لقاء أو ترتيب للقاء أو اتصال، وكانت الأفكار تساعدنا في أن نبدأ بداية تتلافى المشكلات قدر الإمكان.

انتهت مهلة الشهر، وقدّمت اللجنتان المكلفتان في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢م تقريريهما، وكان ما توصلت إليه اللجنتان كلّاً على حدة متقارباً إلى حد كبير فلم يكن الجمع بينهما صعباً، فتمّ جمع الصيغتين في صيغة واحدة جاهزة للنقاش والمراجعة.

بعد نقاش طويل وتعديلات عديدة، بعثنا بالمسوّدات التي تضمّنت (٨٣) مادة إلى عدد من شباب الحراك لأخذ وجهات نظرهم فيها استعداداً لإقرارها.

كنّا نريد أن يشارك أكبر قدر ممكن من فاعلي الحراك بمناقشة الفكرة واعتمادها وإقرارها، فدعونا إلى اجتماع عام مفتوح للجميع ليشاركوا في تداول الفكرة ومناقشتها، واعتماد هذا الكيان الجديد والمشاركة فيه، فأعلنّا عن مؤتمر أسميناه «من العفوية والارتجال... إلى التنظيم والمشروع» في مسرح جمعيّة المحامين

في العاصمة الكويت على مدى يومين ٢٧ ـ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢م، وشكّلنا لجنةً للإعداد لهذا المؤتمر.

جاءتنا الاتصالات من كل صوب، وأبدى كثيرون اهتمامهم بالحضور والمشاركة في المؤتمر، وبدأنا الاستعدادات للمؤتمر الذي أردنا منه بكل صدق أن نخرج بكيان سياسي جامع لكل من يشاركنا الأفكار والطموح بديمقراطية حقيقية.

كان الكيان المأمول تنظيماً سياسياً حزبياً محترفاً غير أيديولوجي، كنّا نطمح إلى تأسيس حزب سياسي على غرار الأحزاب السياسية البرامجية غير المؤدلجة الموجودة في العالم أجمع وتفتقر إليه منطقتنا العربية أو تكاد، فالهموم المشتركة للأفراد والمجتمع أبعد ما تكون عن الصراع بين الأيديولوجيات التي استنزفتنا ردحاً من الزمن من دون طائل، ولذلك خلت مسوّدة المقترح الذي طرح في المؤتمر من أي انحيازات أيديولوجية، واقتصرت على المشتركات الأساسية التي تنادي في مضمونها جميعاً بحريّة الأفراد في الاعتقاد والتفكير والتعبير والقرار، واعتماد إرادة الشعب أساساً وحيداً لتحديد الخيارات السياسية عبر ديمقراطية حقيقية يَنتخب من خلالها الشعب حكومته.

شارك في المؤتمر عدد قارب ٣٠٠ شخص، وحضرت من بينهم مجموعة من أعضاء مجلس الأمة، مثل: النائب فيصل اليحيى والنائب عبيد الوسمي، وأساتذة مثل: الدكتور غانم النّجار والسيدة كوثر الجوعان والأستاذ ناصر المصري وعدد من النشطاء والفاعلين في الساحة السياسية، وبدأ المؤتمر في يومه الأول بندوة عنوانها: «نقد وتقييم الحراك الشبابي» شارك فيها الأستاذ زايد الزيد والدكتور محمّد الوهيب، ثم أعقبها شرح موجز قدّمته عن النظام الأساس

المقترح للكيان المرتقب، وعن البرامج السياسية التي يحتوي عليها وركّزت على النظام الانتخابي كجزء رئيس في مشروع الإصلاح السياسي، واختتم اليوم بالدعوة إلى استكمال المؤتمر مساء اليوم التالي للبدء بمناقشة المسوّدة المقترحة للنظام الأساس واللائحة الداخلية، مادة، مادة، ومن ثمَّ اعتمادها وإقرارها.

كان يوماً حافلاً انتظرْنا فيه بشوق اليوم التالي، تلقينا في تلك الليلة اتصالات واستفسارات عديدة، وحظي المؤتمر بتغطية ومتابعة إعلامية جيّدة، وكان تقييمنا لليوم الأول ممتازاً وفاق توقّعاتنا.

في مساء اليوم التالي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢م، بدأ انعقاد المؤتمر في تمام الساعة الثامنة وكانت الجلسة مغلقة تقتصر على الذين سجّلوا أسماءهم في نماذج الانضمام والمشاركة في تأسيس هذا الكيان السياسي، وكان عدد المسجّلين قد تجاوز ١٦٠ عضواً، وهو عدد كبير بالنسبة إلى عدد الأعضاء المنخرطين في العمل السياسي الحزبي في الكويت، فأكبر التنظيمات السياسية الكويتية لا يتجاوز عدد أعضاء جمعيتها العمومية التي يجتمع فيها كل الأعضاء ٣٠٠ عضو وهناك بعض القوى السياسية من لا يتجاوز عدد أعضاء جمعيتها العمومية ٥٠ عضواً.

إن التنظيمات السياسية لا تستمد قوتها وتأثيرها السياسي من عدد أعضائها على الرغم من فوائد ذلك، فهم مهما بلغ عددهم سيبقون نسبة ضئيلة جداً من الشعب بل حتى من الكتلة الناخبة، بل إن قوة التنظيمات السياسية يكون، بحسب تأييد الناس لأفكار الحزب والتنظيم السياسي، وتبنّي أطروحاته والتصويت لها في الانتخابات.

في كل الأحوال كان عدد الأعضاء الراغبون في الانضمام إلى

هذا الكيان السياسي الجديد كبيراً وقد فاق التوقعات، وهذا مردّه إلى أن كثيرين ممن شاركوا بفاعلية وإخلاص في الحراك الوطني، لم يجدوا من يعبّر عن تطلّعاتهم تعبيراً حقيقياً من بين مختلف القوى السياسية الموجودة في الساحة الكويتية.

انتهى المؤتمر في ليلة الثامن والعشرين من شباط/فبراير ٢٠١٢م، بإعلان تأسيس الحركة الديمقراطية المدنية واختصارها «حدم»، بعد أن طرحت عدة خيارات لاسم الكيان الجديد وكنت قد صوّتُ لمقترح يدعو إلى أن يكون اسم الحركة هو «الحركة الكويتية المدنية» ولكن كان رأي أغلبية الأصوات خلاف ذلك، وهنا أحب أن أشير إلى أمر مهم كان مثار تساؤلات عديدة وانتقاد حينها.

فقد وُجّه إلينا نقدٌ من بعض الشباب الفاعلين في الحراك، بأن هذا المؤتمر يبدو مؤتمراً شكلياً، وأن الأمور والترتيبات محسومة قبل المؤتمر من قبل المجموعة الشبابية كافي. وللتاريخ واحتراماً لمنطق الأمور يجب توضيح هذه المسألة. صحيح لقد رتّبنا نحن الحركة الشبابية الكويتية «كافي» للمؤتمر وأعددنا مع آخرين من خارج الحركة مسوّدة النظام الأساس وذلك لأنه لا بد من وجود جهة تتحمّل هذه المهمة، فكل تلك الجهود لا يمكن أن تتحقق من دون طرف يتحمّل المسؤولية، وكنّا شاورنا عديدين في هذا العمل منذ أن كنّا في المعتقل واستجاب منهم عدد قليل من الذين اشتركوا فعلياً معنا فيه، الأمر الآخر هو أننا وجّهنا دعوة عامة إلى كل من أراد المناقشة والإضافة والتعديل في مؤتمر عام يملك قراره، ويملك قرار التمديد لأي وقت شاء حتى استكمال المراجعة والمناقشات، وبالفعل حضر ما يقارب ٣٠٠ مشارك وأبدى ما يقارب ١٦٠ عضواً رغبتهم في الانضمام، فالأغلبية لم تكن من

المجموعة الشبابية كافي؛ إذ لم يكن عددنا يتجاوز الـ ٤٠ عضواً أي أقل من ربع المؤتمر العام.

كانت لدينا قناعة أن أي عمل وجهد لن يسلم من النقد وربّما الطعن والتجريح، وكان كل ذلك مقبولاً بالنسبة إلينا وهو متوقّع ومأخوذ بالحسبان، ولذلك رأينا أن نقوم بما نراه صواباً وعادلاً، انسجاماً مع قناعاتنا واحتراماً لها، لكن من دعوناهم ورجونا مشاركتهم لنا في هذا العمل الذي نطمح إلى أن يكون من أجل الفكرة والأهداف لا من أجل الأسماء والأشخاص.

بعد الانتهاء من المناقشات التي امتدت لساعات، وبعد اعتماد النظام الأساس واللائحة الداخلية، انتخب المؤتمر العام هيئة انتقالية تحضيرية مكوّنة من خمسة أعضاء يديرون الحركة حتى إجراء انتخابات داخلية خلال أسبوعين بحسب النظام الأساس المعتمد، وكان هؤلاء الخمسة هم: هاشم الكندري، حمّاد النومسي، أسيل الصرّاف، مشعل الذايدي، طلال الدّيحاني.

بعد ثلاث سنوات

سأحاول قدر المستطاع أن أكون موضوعياً في تقييم تجربة الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» والتي أرأسها الآن وأنا أكتب هذه السطور في سنة ٢٠١٥م، أي بعد ما يزيد عن ثلاث سنوات من تأسيس الحركة، وليعذرني القارئ الكريم إذا لم أفلح في التزام الموضوعية، فهذه الحركة «حدم» بالنسبة إليّ كما هو بالنسبة إلى بقية أعضائها اليوم أكثر من حركة سياسية.

لا أبالغ إن قلت إنني لم أكن أعرف من أعضاء الحركة الديمقراطية المدنية أحداً قبل سنة من تأسيسها أي منذ تكوين نواتها

«المجموعة الشبابية كافي» إلا عضواً أو عضوين، ومع ذلك فإن أعضاء الحركة اليوم هم أصحابي المقرّبون بل إخواني الذين جمعتني معهم المواقف عسرها ويسرها يوماً بيوم طوال تلك السنوات، وهذا لا ينطبق عليّ وحدي بل على جميع أعضاء الحركة وأنا واثق من ذلك.

لا يلتقي اليوم، أعضاء الحركة فقط في أنشطة الحركة السياسية واجتماعاتها وفعالياتها، بل لقد أصبحوا هم زملاء العمل والدراسة، وهم أصحاب السفر، وهم ندماء المجالس بعضهم لبعض، بل أن بعضهم صاهر بعضاً وناسبه، إن هذا الوصف ليس وصفاً شاعرياً عاطفياً لحركة أنتمي إليها، بل هي الحقيقة التي يقرّ بها من يعرف الحركة فضلاً عمن هو عضو فيها، ونحن نعتبر هذه الروابط التي تجمعنا اليوم من أهم نجاحات الحركة خلال السنوات الماضية، وهي دلالة على أننا استطعنا أن نخلق بيئة حقيقية حاضنة لفكرتنا التي أنشأنا من أجلها الحركة، ولسنا مجرد كيان سياسي مقتصر على البيئة العملية وكفى.

كما استطعنا أن نلتزم بالنظم واللوائح الحزبية في الحركة أشد الالتزام على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من أعضاء الحركة لم تكن لهم أية سوابق تنظيمية وأي عمل حزبي من قبل، وهذا نجاح مهم في إثبات جدارة الشباب الكويتي في الانخراط في العمل الحزبي المنظّم.

وكان من أهم إنجازاتنا في الحركة الانضباطية العالية لأعضاء الحركة مع المحافظة على الإبداع والتميّز في الطرح والأداء، فباتت رايات الحركة معروفة وواضحة الأثر في أي عمل ميداني في المشهد السياسي الكويتي، كما أصبح التزام أعضاء الحركة الكامل بالتركيز على أهداف الحركة والمطالب الشعبية والبعد عن أية

مشاحنات ومناكفات حزبية مع القوى السياسية الزميلة في الساحة علامة فارقة تميّز أعضاء الحركة وتَسِمُهم.

ذلك بعض صور السلوك والأداء الذاتي والداخلي لأعضاء الحركة، أما دور الحركة في العمل السياسي العام، فإنها، وهي حديثة النشأة، قد أعدّت مبادرة وتقدمت بها لاجتماع كتلة الأغلبية في ديوان السيد أحمد السعدون وأعلنتها في تاريخ ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢م جاء فيها: «نتقدم إليكم بمبادرة هدفها اجتماع مكوّنات المجتمع في ائتلاف العمل الوطني للإصلاح السياسي» وأرفقنا مع هذه المبادرة مجموعة من الخطوات والقواعد العامة لتشكيل هذا الائتلاف، فجاءت محاولة تشكيل «الجبهة الوطنية لحماية الدستور» في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، فكانت الحركة جزءاً مهماً فيها.

كما شاركت الحركة في صياغة وإعلان «ائتلاف المعارضة» في ٢ آذار/مارس ٢٠١٣م وكانت جزءاً من مكتبه السياسي.

وتقدّمت الحركة برؤيتها للإصلاح السياسي المنشود في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م، وكان مشروع الحركة الديمقراطية المدنية الكامل والمفصّل وهو عبارة عن اقتراح تنقيح ٢٣ مادة دستورية لمزيد من الحريات والمكتسبات الشعبية، ونكون بإقرارها قد فككنا الارتباط المخلّ بين النظامَيْن الرئاسي والبرلماني، كما تضمّن مشروعنا لخطوات العمل وأهداف المشروع والرؤية العامة والقوانين اللازمة لتحقيق المشروع وأهمّها قانون الانتخاب وقانون الهيئة المستقلة للانتخابات وقانون الأحزاب.

ولمّا شعرنا في تأخر الائتلاف في مناقشة المشروع السياسي وإقراره لظروف كثيرة، بعضها تعلّق ببعض المكوّنات وترتيباتها وبعضها تعلّق بالظرف العام، وإحساساً منّا بالمسؤولية السياسية

تجاه المجتمع قمنا بإعلان مشروعنا السياسي المفصّل ونشره في تاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣م بعد انتظار دام ثلاثة أشهر منذ تسليمنا المشروع السياسي لائتلاف المعارضة، مع استعدادنا الدائم وانتظارنا المستمر لمناقشة المشروع في ائتلاف المعارضة مع بقية الرؤى والتصوّرات التي ستتقدم بها القوى السياسية ومكوّنات الائتلاف.

تقدّمت القوى السياسية واستكملت تصوّراتها بشأن الإصلاح السياسي المطلوب، ودخلنا في جولة مطوّلة من المناقشات المهمة والمفيدة كان في إحدى مراحلها استبعاد مجموعة من المواد التي اقترحتها الحركة، ودعماً منّا لأجواء الحوار المفيدة تقدمنا بمذكرة دستورية في تاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م تدعم أهمية وجود تلك المواد، وأثرها الضروري في الإصلاح السياسي الذي نتطلع إليه، ولأن أجواء الحوار والتفهم والإقناع هي التي كانت سائدة استقر رأيُنا جميعاً على الأخذ بتلك التعديلات وتم تثبيتها.

كانت الإضافات من بقية المكونات في المكتب السياسي لائتلاف المعارضة مهمة وحيوية، لم نتطرّق إليها في مشروعنا كحركة وخاصة في ما يتعلق بتنظيم القضاء، إذ كانت رؤيتنا في الحركة تعطي الجانب السياس الأولوية في هذه المرحلة ومن ثَم مد الإصلاح لبقية السلطات والمرافق ومن ذلك القضاء، لكن رأي بقية الإخوة من مكونات الائتلاف كانت في محلها فبلغت التعديلات بمجموعها ٣٦ مادة مقترح تنقيحها.

وفي يوم السبت الموافق ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤م، عُقد الاجتماع الأخير للمكتب السياسي للائتلاف للمناقشة النهائية للمشروع السياسي واعتماده، فتقدمت الحركة بثلاثة تحفّظات رئيسة، يتعلق **الأول** بالمادة ٥٦ وهي المادة المتعلقة بتكليف الحكومة

وتشكيلها، **والثاني** المادة ٦٩ المتعلقة بإعلان الأحكام العرفية، **والثالث** يتعلق بالمادة ١٧٣ والمتعلقة بتشكيل المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية). وبعد نقاش مطوّل، كان مفصلياً بالنسبة إلينا، تفهّم المكتب السياسي تحفظاتنا على المادتين ٥٦ و٦٩ وتفهمنا وجهة نظر الائتلاف في المادة ١٧٣، وبانتهاء هذه التحفظات الرئيسة وبعد الإجابة لتسع ملاحظات أخرى تقدّمنا بها في الحركة أصبح الطريق سالكاً نحو الموافقة على إقرار مشروع الإصلاح السياسي، وهذا ما تمّ في يوم السبت الموافق ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤م.

كما تقدّمت الحركة الديمقراطية المدنية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥م، بمبادرة للقوى السياسية للاجتماع على الحد الأدنى المشترك بين جميع القوى السياسية الفاعلة، وذلك بخلق (بيئة سياسية سليمة تحدّد الخيار السياسي للشعب)، وعُقدت عدة اجتماعات لكنّها لم توفّق في التوصل إلى ذلك الحد الأدنى المأمول.

إن حداثة سن الحركة لم يمنعها من أن تحقق كل تلك الإنجازات المهمة، وتضع بصمتها الواضحة في مسيرة الحياة السياسية الكويتية، لتعطي أنموذجاً حيّاً لفكرة (الإمكان)، فإنه بإمكاننا دائماً أن نقدّم طرحاً مميزاً سواء كنّا أفراداً أو مجموعات أو شعباً كاملاً.

وعلى الرغم ما عرضته من صورة جميلة إلا أن تلك المسيرة ذات السنوات المعدودة، لم تخلُ من المنغّصات والمشكلات بل الهزّات أحياناً، فإنضاج التجارب لا يعتمد على النجاحات فقط وإنما يعتمد كذلك على القصور والفشل والعرقلة سواء بسواء، وكان لنا في الحركة الديمقراطية المدنية نصيب كبير من تلك العراقيل والمشكلات والهزّات، وهو ما يجعلني أضع تلك

الاضطرابات والهزّات في سياق تفاعلات القوى السياسية من الداخل.

بيت القوى السياسية

لفتراتٍ طويلة، كانت القوى السياسية ولا تزال تعتمد في تنظيم عملها الداخلي كأحزاب، على ما تقرره هي من أنظمة ولوائح، من دون وجود جهود رسميّة منظّمة مستندة إلى القانون، ما أضرّ بالاستقرار الداخلي لتلك القوى. فهي تعتمد على موازين القوى داخل الحزب والتّيار، وليس على معايير القانون الضابط لعملها، ورأيي أن إعطاء الحرية للقوى السياسية لتنظيم نفسها مسألة ضرورية وحيوية وقد أفادت تطوّر العمل الحزبي الكويتي، إلا أن خلوّ هذا العمل الحزبي من أي ضوابط معيارية قانونية بشكل مطلق هو أمر غير مفضّل وله عدّة جوانب سلبية، وسيكون من الجيّد ضبط العمل الحزبي من ثلاثة جوانب رئيسة: **الأول**، هو جانب التسجيل والتوثيق وإعطاء صفة الاعتبارية القانونية فتصبح الأحزاب مسؤولة أمام القانون ويمكنها التخاصم ويمكن مخاصمتها. والجانب **الثاني**، جانب رقابة المجتمع على هذه الأحزاب وضمان التزام عملها للمصلحة الوطنية بكل شفافية ووضوح خاصة فيما يتعلّق بمسائل التمويل والإنفاق. والجانب **الثالث**، هو جانب وجود جهة محايدة لضبط التزام الأحزاب بلوائحها وقوانينها وعدم ترك الأمر لتغوّل اللّوبيّات وموازين القوى داخل الأحزاب أنفسها.

هذه الجوانب المهمّة لضبط عمل القوى والأحزاب السياسية مفتقدة اليوم في واقع تلك القوى، وهذا الاختلال والفراغ القانوني خلّف مشكلات عديدة مسّت جميع القوى السياسية الكويتية.

وحديثي سيتطرّق باختصار إلى بعض المشكلات التي أصابت

القوى السياسية مؤخّراً والتي عاصرتها من دون الاستغراق في السرد التاريخي لتلك المسيرة منذ نشأتها، فعلى الأقل شهدت خلال ممارستي السياسية القصيرة التي تقارب ١٥ سنة مجموعة من الحوادث التي من المهم التوقف عندها.

فالحركة الدستورية الإسلامية «حدس» وهي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين واجهت مشكلة عدم التزام الدكتور إسماعيل الشطي بقرار الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» والذي تطرّقت إليه في أثناء الحديث عن أحداث «نبيها خمس»، كما عانت الحركة موقفاً مشابهاً حينما أصرّ الدكتور محمد البصيري على المشاركة في الحكومة السادسة لناصر المحمّد الصباح، في مخالفة واضحة لقرار الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» التي رفضت المشاركة في الحكومة وقاطعتها، بعد أن وُجّهت إلى رئيس الحكومة تهمة إعطاء مجموعة من نوّاب البرلمان شيكات وأموال في ما عرف بقضيّة «الشيكات».

أمّا المنبر الديمقراطي الذي أعلن عن تأسيسه في ٢ آذار/ مارس ١٩٩١م نتيجة اتحاد ثلاثة تيّارات هي: التقدميون الديمقراطيون، والتجمع الوطني، وحزب اتحاد الشعب في الكويت. هذا الاتحاد لم يدم طويلاً لأسباب يشير إلى عنوانها الرئيس أحد الأعضاء المؤسسين، وعضو مؤسس للتيار التقدمي في الكويت، الأستاذ أحمد الديين، إذ قال في مقالة له بعنوان: «أزمة التّيار الوطني» في صحيفة **عالم اليوم** بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢م الآتي: «أصبحت النزعة الليبرالية هي النزعة السائدة في صفوف القوميين والديمقراطيين والتقدميين، بل في صفوف كثيرين من اليساريين السابقين، ولاحقاً انتشر الميل النيوليبرالي في صفوف هذا التيار، وتمّ التخلّي عن منطلقاته السابقة وتوجّهاته المعادية

للإمبريالية، وانعكس هذا أيضاً على طبيعة اهتمامات هذا التيار ونوعية خطابه السياسي، وانعكس كذلك على القاعدة الاجتماعية الشعبية التي يمثّلها، وتحوّلت معظم قوى هذا التيار الوطني وتنظيماته السياسية إلى تجمعات انتخابية ذات تكوين مناطقي محدد، قاد إلى حدوث أزمة عميقة في صفوف «المنبر الديمقراطي» في العام ٢٠٠٠».

وفي هذا السياق تأسس «التجمع الوطني الديمقراطي» بتوجّهاته الليبرالية البرجوازية، ثم أقيمت صيغة «التحالف الوطني الديمقراطي»، كما واجه المنبر الديمقراطي هزّة أخرى في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣م إذ أعلن ١٣ عضواً استقالتهم من المنبر الديمقراطي في بيان شديد النقد لعمل المنبر وموقفه السياسي.

وكذلك التحالف الوطني الديمقراطي الذي تأسس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢م ليكون مظلّة لمجموعة من التنظيمات الليبرالية واليسارية، واجه أيضاً أزمة الاستقالات بداية بنائبه السابق الذي أصبح وزيراً في ما بعد السّيد علي الراشد، ثم استقالة الأمين العام السابق للتحالف السّيد عبد الرحمن العنجري في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م، وكذلك استقالة الأمين العام الذي أعقبه الأخ الصديق خالد الفضالة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٠م، بعد خلاف في المكتب التنفيذي للتحالف الوطني الديمقراطي، قاده في الجانب الآخر أعضاء المكتب ومنهم الدكتور أنور الشريعان وضاري الجطيلي وجاسم القامس التي أظهرت الأيام اختلاف مواقفهم السياسية المتقاطعة مع مواقف السلطة وحكومات ناصر المحمد الصباح رئيس الوزراء، وموقف السّيد خالد الفضالة الذي كان أحد رموز الحراك الشعبي ضد السلطة.

وأيضاً التّجمع الإسلامي السلفي الذي يمثّل الواجهة السياسية للتّيار السلفي في الكويت الذي يمثّل «جمعية إحياء التراث»، وقد أُسس بعد الغزو العراقي الغاشم على الكويت سنة ١٩٩١م. تعرّض التجمّع الإسلامي السلفي لخلافات شديدة بين قياداته بسبب الموقف من السلطة، وتصرّفات الحكومة ورئيسها آنذاك ناصر المحمّد الصباح، وظهرت تلك الخلافات على السطح لما رشحت أنباء عن استقالة أعضاء المكتب السياسي للتجمع وذلك في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١م وهم: فهد الخنة، خالد السلطان، عبد اللطيف العميري، عبد الرحمن المطوع، محمد الكندري، وذلك بعد خلاف نشب مع توجّه جمعية إحياء التراث ورئيسها طارق العيسى ومعه الوزير السابق في دعم حكومة المحمّد والمشاركة فيها عبر وزير التجمّع الإسلامي السلفي الدكتور علي العمير.

وليس أخيراً، حزب الأمة الكويتي الذي لم يكن استثناء من حالة الاضطراب الداخلي الذي يصيب الأحزاب والقوى السياسية الكويتية. ففي ٥ آذار/مارس ٢٠١٣م، أصدرت قيادات في الحزب بياناً يمثّل مجلس شورى الحزب وهم: الدكتور عواد الظفيري، الدكتور فيصل الحمد، الأستاذ محمد الخنين، عايض القحطاني، الأستاذ محمد المطر، يردّ على بيان آخر لعضوين من مجلس شورى الحزب أيضاً هما: الدكتور حاكم المطيري، والدكتور سيف الهاجري في ٤ آذار/مارس ٢٠١٣م يقرران فيه تجميد عضوية رئيس الحزب الدكتور عوّاد الظفيري وأمين عام الحزب الدكتور فيصل السند بسبب مخالفتهما سياسات الحزب ومشاركتهما في ائتلاف المعارضة.

هذه لمحة سريعة وموجزة مما تعرّضت له التيارات والأحزاب والقوى السياسية في الكويت يبيّن من ناحية حالة الاضطراب التي

تمرّ فيها القوى السياسية الكويتية، ومن ناحية أخرى تبيّن حالة النشاط الدائم والحيوية، ولذلك لم تكن النتائج دائماً سلبية من تلك الأحداث، ففي كل مرة تستطيع تلك التيارات السياسية المواصلة والاستمرار ومعالجة تلك الاختلالات.

ولم تكن تجربتنا القصيرة، نحن الحركة الديمقراطية المدنية «حدم»، نسبة إلى بقيّة الأحزاب خالية من تلك الهزّات، فقد تعرّضنا منذ الأشهر الأولى لتأسيس حركتنا إلى عدة مشكلات تراوحت بين محاولات عزل رئيس الحركة بطريقة غير لائحية مروراً بسرقة حساب الحركة الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وليس انتهاءً باستقالات فردية أو منظّمة من قبل عدد من الأعضاء الذين لم يجدوا غايتهم في عضوية الحركة، لكننا قد واصلنا عملنا بنشاط ومن دون التفات إلى الخلف وكنّا نعتقد أن أفضل رد على كل ما يشاع ونهاجَم من خلاله هو مواصلة العمل، وكان اعتقاداً في محلّه، فبعد هذه الأزمات بثلاثة أشهر تقريباً تلاشت كل تلك المشكلات وآثارها وبقيت الحركة الديمقراطية المدنية تعمل وتؤدّي دورها تجاه الشعب حتى كتابة هذه السطور.

كان هذا باختصار نموذج من تجربتنا كقوى سياسية والتي ذكرت بعض تفاصيلها لحظة بلحظة منذ ما قبل نشأة «حدم»، نقلت من خلالها هذه التجربة التي سيتحدّث عنها أصحابها ليثروا بحديثهم تاريخ الكويت السياسي ويضيفوا إليه.

عودة حلبة الصراع

كان مجلس شباط/فبراير ٢٠١٢م أمام ملفّات كبيرة لم تُغلق بعد، وقائمة كشف حساب مرحلة سابقة طويلة، صاحَبَ ذلك نشوة

انتصار تدفع كلّ نائب على حدة أو كل مجموعة مؤتلفة من النوّاب إلى البروز على قمّة المشهد السياسي لتوحي بأن تلك الشخصيّة الفذّة، أو الكتلة الشجاعة هي وريثة ذلك الحراك الشعبي الكبير والممثّلة الأجدر له.

كتلة العمل الشعبي وهي كتلة برلمانية يتزعّمها رمزان سياسيان في الحياة البرلمانية الكويتية، هما: السّيد أحمد السعدون رئيس البرلمان السابق، والسيّد مسلّم البرّاك، وهذه تشكّلت أول مرّة في سنة ١٩٩٩م من مجموعة من النوّاب اتخذوا من شعار «حماية الدستور والمال العام» هدفاً لهم، من دون أن يتطوّر عمل تلك الكتلة إلى عمل سياسي منظّم حينها ولا أن يجمعهم رابط أيديولوجي وفكري موحّد، وهي الكتلة التي تُعتبر من صقور البرلمان الكويتي. استفتحت الكتلة مجلس ٢٠١٢م باستجواب لوزير المالية السيّد مصطفى الشمالي وإيقافه على منصة المساءلة السياسية، وهو الوزير الذي لطالما طالبت المعارضة بإقالته وتحمّله مسؤولية كبيرة عن الأموال التي تم اقتطاعها من المال العام لمتنفّذين ومسؤولين كبار في الدولة، إبّان تولي ناصر المحمّد الصباح رئاسة الوزراء.

وفي ناحية أخرى من المجلس، قاد فريق من التيّار السلفي المجلس نحو أجندته التي اعتاد المناداة بها وهي (أسلمة القوانين)، وبدأ الأمر بتصريحات في صحيفة **الراي** المحلّية بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٢م للنائب السلفي محمّد هايف المطيري قال فيها: «الكويت دولة إسلامية لا مدنية»، كما تقدّم بخطوة عملية بأن اقترح تعديلاً دستورياً للمادة (٧٩) من الدستور الكويتي بحيث تقضي بأن لا يجوز للبرلمان أن يسنّ أي قانون ما لم يكن موافقاً للشريعة الإسلامية، وبدأت كتلة العدالة التي ينتمي إليها مقدمو الاقتراح بجمع التواقيع لذلك المقترح.

كما أقر البرلمان في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢م تشكيل عدّة لجان تحقيق في عدد من القضايا التي كانت عناوين الحراك الشعبي الذي أسقط رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، فشُكّلت لجنة تحقيق في قضية «الإيداعات والتحويلات المالية»، والتي تتهم رئيس الوزراء السابق باستخدام المال العام في شراء ولاءات نوّاب في البرلمان والإنفاق منها لحسابه الشخصي، كما شُكّلت لجنة تحقيق في «قضية تهريب الديزل» وقضيّة «تجاوزات مباحث الداخلية مع الشباب والمعارضة السياسية» ولجان تحقيق طالت عدداً من القوانين والصفقات النفطية التي أقرّت في المجلس السابق.

لقد قام المجلس بعملية جرد واسعة للحساب مع العهد السابق، ما جعل السلطة تستشعر الخطر الحقيقي الذي يقترب منها ويوشك على إدانتها، فبدأت بمحاولة شراء الوقت عبر تحريك الأقلية الموالية لها في البرلمان وهذا ما حدث فعلاً.

فقد عملت الأقلية في مجلس فبراير ٢٠١٢م جاهدة لقطع الطريق على أجندة المعارضة السياسية باختلاق الأزمات والمشاغبة في داخل المجلس، ومن ذلك قيام الأقلية البرلمانية بنصب أعلام وأوشحة سوداء وحملها في قاعة البرلمان وذلك في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢م، احتجاجاً على قيام مكتب البرلمان بتصحيح بلاغ المجلس للنيابة العامة حول أحداث أربعاء، دخول المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ٢٠١١م، ليكون البيان اللاحق يلغي بيان المجلس السابق قبل الانتخابات، وقد صرّح أحد أعضاء الأقليّة البرلمانية المشاغبة لصحيفة **الراي** في يوم رفع الأعلام السوداء النائب عبد الحميد دشتي قائلاً: «سنحوّلها شوربة، وسنقدّم في كل جلسة طلباً»، كما قام زميله في الأقلية النائب صالح عاشور وعضو تجمّع «العدالة والسلام» وهو تجمّع سياسي (شيعي) بتقديم

استجواب رئيس الوزراء جابر المبارك الصباح لمساءلته سياسياً عن قضية «الإيداعات البنكيّة»، وكان النائب عاشور أحد الذين حققت معهم النيابة بخصوصها، فتمت مناقشة الاستجواب يوم الأربعاء ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢م وتم الاكتفاء بمناقشة الاستجواب. كما قدّم النائب حسين القلّاف استجواباً لوزير الإعلام محمد العبد الله الصباح في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢م، وقُدّمت مجموعة استجوابات أخرى من كتلة الأقلّية البرلمانية نفسها وقد كانوا من قبل، في حكومات رئيس الوزراء السابق ناصر المحمّد الصباح، حلفاءَ تقليديين للسلطة ووزرائها وأول المدافعين عنهم أمام أي مساءلة سياسية، لكنّ تبدّلَ حالِهم إلى النقيض يصف حالة انزعاجهم من نتائج الانتخابات التي جاءت بخصومهم وخصوم السلطة، ليكونوا أغلبية البرلمان التشريعية لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الكويتية.

وكان متناغماً مع حالة الصراع البرلماني داخل المجلس حركات احتجاجية تقودها مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات التي انتهزت الفرصة لترفع مطالبها، فملأت التصريحات المتحدّية الصحف وبدأت مواعيد الإضرابات العمّالية بالتسابق إلى حجز مكان لها في هذه الأجواء المتزاحمة، ليأتي إضراب الجمارك الكويتية الذي استمر عدّة أيام من شهر آذار/ مارس ٢٠١٢م، بتأثيره المباشر في المواطن الكويتي؛ حيث بدأت بعض السلع الضرورية تنفد من السوق المحلّي مما دفع كتلة «التنمية والإصلاح» التي تضم نوّاب الحركة الدستورية الإسلامية «حدس» وبعض النوّاب المحافظين مثل النائب الدكتور فيصل المسلّم والنائب مبارك والزعلان والنائب الدكتور وليد الطبطبائي لتبنّي قانون يقضي بزيادة رواتب بعض القطاعات المدنية بالتعاون مع كتلة

العمل الشعبي لتهدأ المطالبات النقابية والاتحادات وتوقف إضرابها وتلغي تهديداتها.

لقد كان واضحاً من استمرار حالة الصراع وانتقالها من الشارع إلى البرلمان أن مراجعة السلطة لتلك الخطوة والاستجابة للشارع، بإقالة رئيس الوزراء ناصر المحمّد الصباح وحكومته، وإجراء انتخابات مبكّرة، ما هي إلا محاولة لامتصاص غضب الشارع وخطوة إلى الوراء لالتقاط الأنفاس، ونقلاً للصراع غير المتكافئ المائل لمصلحة الشعب إلى البرلمان المحدود الأدوات والتي احترفت السلطة اللعب والتفوّق فيه.

إن هذا التحليل اليوم بعد أكثر من ثلاث سنوات من الأحداث لم يكن بذلك الوضوح حينها، لذلك أنظر اليوم وأكتب بعين المقيّم والفاحص للأحداث وليس بعين المشارك فيها والمستغرق في تفاصيلها، وهذا ما يجب أن يسعفنا في مواصلة حراكنا من أجل الحقوق الشعبية بعد أن تعلّمنا من دروس الماضي القريب.

إن غياب التقييم والمراجعة في ذلك الوقت جعل المعارضة تستمرّ في سياستها والتي كان أخطر ما فيها الاستغناء عن الشارع في البرلمان، وتبريد الحراك بمغازلة كل كتلة برلمانية قواعدها وجماهيرها، وقد كنّا في كثير من الأحيان وفي الأحاديث الجانبية الشخصية مع نوّاب البرلمان من المعارضة أو علناً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو بيانات القوى السياسية أو بيانات مجموعة الأفراد نلحّ على نوّاب المعارضة بالمسارعة باتخاذ خطوات جادة وجذرية تعدّل من قواعد اللعبة السياسية وتبتعد عن الأمور الثانوية والخاصة بكل كتلة وتيّار.

إلا أننا كنّا نواجه بالتبريرات وقائمة من الأولويات الطويلة أو

بالوعود والأماني بأن جميع مطالبنا على جدول الأعمال، وهذا ما عبّر عنه الشباب في ما بعد في بيان شهير سُمّي بيان «مجموعة الـ٢٨» وقالوا فيه: «صدمنا بسقف الخطاب المتدنّي لكتلة الأغلبية في ما يخص مشروع الإصلاح السياسي».

دبّر بليل

بينما كان الصراع محتدماً بين الأغلبية المعارضة وبين الأقلية التي تحاول عرقلتها، كانت السلطة مشغولة في أمر آخر، فحكومة رئيس الوزراء جابر المبارك الصّباح كانت في غاية الوداعة ولم تحاول مواجهة الأغلبية البرلمانية واستجابت لكلّ طلباتها ولجانها وحتى استجواباتها، وتركت مهمّة مشاغلة الأغلبية ومشاغبتها للأقلية البرلمانية الموتورة.

نحن الآن في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠١٢م، أي قبل بداية الأحداث الكبرى التي أودت بالبرلمان ذي الغالبية المعارضة، بشهرين تقريباً، فماذا كانت تعمل السلطة خلال هذه الفترة؟!

لقد بيّنت السلطة نيّتها بعد نتيجة الانتخابات الماضية التي جاءت بأغلبية معارضة، وأغرتهم بهدوئها وتعاونها، بينما كانت تضع خطّتها التي بُنيت على عدّة محاور تهدف إلى القضاء على البرلمان ذي الغالبية المعارضة والتّخلص منه، وكانت تلك المحاور هي:

المحور الأول: المحور الدستوري والقانوني وفيه يتم حلّ البرلمان وتصميم قانون انتخابي يقلل حظوظ المعارضة في أي انتخابات قادمة.

المحور الثاني: الاستعداد لمواجهة ردود فعل ما يتبقّى من المعارضة بعد تفكيكها وتفريق الشعب عنها.

ورُتّب لذلك بحملة إعلامية مصاحبة لتلك الإجراءات، ستبدأ لحظة الأوامر بتنفيذ الخطّة، وكل ذلك يتم والأغلبية النيابية مشغولة في الصراع (البرلماني ـ البرلماني) بل تلقّت تطمينات من الأمير نفسه باستمرار مجلسهم أو هكذا أرادوا أن يعتقدوا ويخبروا به الناس، ففي ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢م التقى وفد نيابي الأمير، وكان يرأس الوفد رئيس مجلس الأمة السيد أحمد السعدون وخرج الوفد من لقاء الأمير بعدة رسائل نقلوها إلى الشعب تطمئنهم برضى الأمير عن ممارسات المجلس حتى عنونت صحيفة **الراي** صفحتها الرئيسة أن النوّاب نقلوا عن أمير البلاد قوله: «أتمنى أن يكمل المجلس مدّته الدستورية»، لكنّ السلطة كانت تعمل بشكل حثيث في اتجاه آخر منذ اليوم الأول لإعلان النتائج بل قبل ذلك.

ففي المحور الأول، حين قبلت استقالة حكومة رئيس الوزراء ناصر المحمّد الصباح في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م، انتفت عن وزراء حكومته الصفة القانونية التي تخوّلهم رفع كتاب عدم التعاون مع البرلمان، وبالتالي لا يمكنهم رفع كتاب إلى أمير البلاد رئيس الدولة يؤدّي إلى حلّ مجلس الأمة، لكن مع ذلك قامت الحكومة بهذه الخطوة مخالفة المادة (١٠٧) من الدستور، وبذلك دقّت السلطة (مسمار جحا) في حائط المجلس، لتستخدمه وقت الحاجة.

وكذلك في هذا المحور الأول استدعت الحكومة مجموعة من خبراء الدستور والقانونيين لاستشارتهم في النظام الانتخابي الأفضل بالنسبة إلى السلطة بطبيعة الحال، كما استعانت الحكومة بخبراء دستوريين من خارج الكويت، من ذلك ما صرّح به الخبير الدستوري المصري يحيى الجمل في حوار له مع صحيفة **الجريدة** ـ المحلّية ـ في عددها الصادر بعد مدّة من الأحداث، وتحديداً في ٣

شباط/فبراير ٢٠١٤م؛ حيث قال: «إنني شخصياً صاحب اقتراح الصوت الواحد في الكويت، وسعيد بالأخذ به» وهذا ما تمّ لاحقاً كما سنرى!

فما سبق يدلّ بشكل واضح على عمل السلطة على تحقيق متطلبات هذا المحور وتمهيد الأرضية القانونية للانقضاض على البرلمان وحلّه.

أما المحور الثاني، محور مواجهة الشارع السياسي والمعارضة وتفكيكها فظهرت في ما بعد على فترات ومراحل متتابعة، بدأت بخطوة إعلان الانتخابات المبكّرة وهذه الخطوة من شأنها وكما هو معتاد أن تفكك القوى السياسية الموحّدة خلف يافطة «الأغلبية المعارضة» إلى قوى متنافسة في الانتخابات وكل تيّار أو حزب سياسي يتفرّغ لمخاطبة قواعده وجمهوره خطابه الخاص.

ولم تكتف السلطة بهذا التقسيم التقليدي المعتاد، فالسلطة طوال تاريخها كانت تستخدم الانتخابات كوسيلة لضرب البرلمان وتغيير تركيبته السياسية، ولكم أن تتصوروا أنه منذ المجلس التأسيسي سنة ١٩٦٣م وحتى سنة ٢٠١٣م وهو آخر مجلس أمة قائم حتى الآن، أُجريت الانتخابات ١٦ مرة، أسفرت عن ١٦ برلماناً، حُلّ منها أو أبطل ٩ برلمانات أي أنه خلال أكثر من ٥٠ سنة لم تكمل مدتها الدستورية إلا ٧ مجالس نيابية، ما يبيّن أن سلوك السلطة الأصل فيه تعطيل البرلمان وليس انعقاده، وتخيّلوا حجم الإرهاق السياسي والتكلفة المالية على القوى السياسية في كل انتخابات تُجرى بعد حلّ السلطة للبرلمان!

كما إن السلطة غيّرت النظام الانتخابي ثلاث مرّات، فكانت أول مرّة حين غيّرت الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر إلى ٢٥ دائرة

لتقسّم المجتمع إلى قبائل وفئات وطوائف بحسب تجمّعها السكّاني في كل دائرة وذلك سنة ١٩٨١م، ثمّ بعد زخم شعبي واحتجاجات قدّمت الحكومة بنفسها اقتراحَ الدوائر الخمس سنة ٢٠٠٦م على مضض، واضطرت إلى الموافقة عليه، بعد محاولتها التّهرب مما اقترحته وهو قانون الدوائر العشر الذي أحالته إلى المحكمة الدستورية كما أسلفنا في سنة ٢٠٠٦م، ثم غيّرت السلطة هذا القانون الأخير ذا الخمس دوائر وأربعة أصوات يختار بهم مرشّحيه في دائرة تخرج ١٠ نوّاب أي لكل ناخب ٤٠ في المئة فقط من حقه الانتخابي في الدائرة، إلى نظام الخمس دوائر وصوت لكل ناخب فقط ليصبح لكل ناخب ١٠ في المئة فقط من حقّه الانتخابي في الدائرة!

هذا العبث الأخير في النظام الانتخابي (نظام الصوت الواحد) كان خطوة الحكومة التالية في تقسيم الشارع السياسي وتفكيكه، فكما حصل في الانتخابات التي جرت سنة ١٩٨١م حين انقسم الشارع السياسي بين مشارك في الانتخابات وعدد كبير من القوى السياسية قاطعها بسبب عبث السلطة بالنظام الانتخابي وتحويل الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر إلى ٢٥ دائرة، استخدمت السلطة الخطّة نفسها سنة ٢٠١٢م حين جعلت النظام الانتخابي خمس دوائر وصوت لكل ناخب، مما جعل الشارع السياسي ينقسم مرّة أخرى بين مشارك في الانتخابات ومقاطع لها، اعتراضاً على تدخل السلطة في النظام الانتخابي، وكان هذا التقسيم الثاني لجبهة المعارضة.

وحدث التقسيم الثالث في ما بعد، وهو أنه بعد أن أُجريت انتخابات على أساس الدوائر الخمس والصوت الواحد في الأول من كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠١٢م، قدّم طعن بهذا البرلمان أيضاً وقضت المحكمة الدستورية بإبطال المجلس الثاني وذلك في

١٦ حزيران/يونيو سنة ٢٠١٣م بدعوى أن سبب بطلان هذا المجلس هو مرسوم اللجنة العليا للانتخابات أجريت على أثره الانتخابات! طبعاً هذا السبب القانوني الذي ذكرته المحكمة الدستورية لكنّ السبب السياسي والحقيقي الذي فرض ضرورة إيطال مجلس كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢م هو مقاطعة قوى النفوذ التي لا تريد السلطة خسارتها ولا تستطيع الاستغناء عنها وهي العوائل التجارية الكبرى في الكويت والتي أعلن أحد رموزها السّيد محمّد جاسم الصقر مقاطعته للانتخابات ومعه عدد من ممثلي تلك الأسر التجارية وما يتبعهم من تيّارات سياسية (ليبرالية) مثل التحالف الوطني الديمقراطي.

فما كان من السلطة إلا أن تستميل تلك القوى النافذة وتخرجها من صفوف المعارضة لتزيد في تقسيمها ولذلك أبطلت المحكمة الدستورية مجلس كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢م.

التقسيم الرّابع للمعارضة جاء بعد مدّة متأخرة نسبياً، وفي هذه المرحلة استخدمت السلطة العصا الغليظة، وهي قوى الأمن والقضاء عبر اعتقال الشباب والنوّاب السابقين وتلفيق التّهم لهم. فالتّهم الموجّهة إليّ حتى كتابة هذه السطور في ٢٠١٥م بلغت ١٧ تهمة، وثلاث قضايا مختلفة، واعتقال واحتجاز ثلاث مرّات، وكفالات بلغت خمسة آلاف دينار، وكل ذلك لا يقارن بأصحابي الآخرين من شباب الحراك، ولا يقارن برمز من رموز المعارضة الكويتية السّيد مسلّم البرّاك إذ بلغت التهم الموجّهة إليه العشرات، وهو الآن في السجن يقضي عقوبة سنتين حبساً بعد أن أدانته المحكمة بسبب خطابه السياسي الشهير «كفى عبثاً» في ساحة الإرادة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م، أسأل الله أن يفك أسره.

هذه الخطة تبدّت جميع تفاصيلها اليوم، والنّاظر إلى سلوك السلطة وتدرّجها في تطبيق هذه الخطّة يدرك أنها خطة أبعد ما تكون عن العفوية والارتجال وردود الفعل، وبصراحة أنا لم أعتبر السلطة يوماً أنها ذكية ومبدعة وعندها هذه القدرة الكبيرة للتخطيط والتنفيذ ولا أزال أنظر إليها بأنها سلطة غبية، ولن تكون محصّلة الأمور في مصلحتها أبداً، لكنني أظن أن السلطة نجحت لعدّة اعتبارات هي:

أولاً: أن الإمكانيات المتاحة لها وأوراق الضغط واللعب التي في يدها تفوق ما في يد الشعب والمعارضة بمراحل.

ثانياً: أن السلطة استطاعت أن تجرّ المعارضة والشارع السياسي إلى ملعبها وميدانها الذي احترفت اللعب فيه، وهو البرلمان والدستور والقانون الذي فُصّل أساساً على مقاسها ووُضِعت فيه مفاتيح قوّتها.

ثالثاً: أخطاؤنا في الحراك والمعارضة التي استطاعت السلطة الاستفادة منها.

رابعاً: لقد استشعرت ووافقني الكثيرون أن السلطة في مرحلة من المراحل اختلف سلوكها في الإدارة والتخطيط مما يشير إلى أن العقلية التي تدير المعركة السياسية عقلية غريبة على السلطة لم نعتدها، وغالباً هي عقلية أمنية (مستوردة)، وكنّا نسمع عن مثل ذلك في أثناء الأحداث، وقد سمعت شخصياً من عدة أطراف عن شركة بريطانية متخصّصة في (العلاقات العامة) اسمها «بل بوتينغر» (Bell Pottinger) تساعد السلطة في التخطيط لتحسين مواقفها (إعلامياً)، وكان البعض يصف لي عنوان مقرّهم في إحدى أبراج العاصمة الكويت، لكنّنا حينها لم نكن مهتميّن بمثل هذه الأخبار، فقد كنّا في زحمة الأحداث والتفاصيل اليومية.

أما الآن وأنا أكتب هذا الكتاب الذي آمل منه أن يكون تقييماً لحراكنا، كما هو توثيق له، إذ إني أحرص فيه على توثيق كل ما أنقله، ولذلك قمت بعملية بحث عن هذه الشركة، ولا أستطيع أن أقول إنني تفاجأت بما وجدت، لكنني حزنت لعدم انتباهنا إلى ما كان يحاك ضدّنا بأموالنا من قبل السلطة للأسف، لقد وجدت في موقع الشركة على الإنترنت تحت عنوان العملاء للشركة أن أحد عملائهم هي الكويت، وفي وصف المهمة التي طلبتها حكومة دولة الكويت من الشركة، تقول الشركة: «وسط جلبة من الربيع العربي، ومع اقتراب موعد الانتخابات وتزايد التوترات، كانت حكومة الكويت غير مهيَّأة للتواصل بشكل صحيح مع أصحاب المصلحة الرئيسين في الداخل والخارج، وعليه طُلب منّا تحسين نوعية وقدرة الاتصالات الحكومية في وزارة الإعلام».

ولمّا تفحّصت وتتبعت أخبار الشركة وعملائها، تبيّن لي أن الغطاء المعلن للناس عن مهام هذه الشركة ومجالها أكثر اتساعاً من أن يقتصر على مجال (العلاقات العامة)، فتحت عنوان الخدمات التي تقدّمها الشركة نجد الآتي:

ـ «القضايا وإدارة السّمعة»: لدينا خبرة واسعة في تقديم المشورة للعملاء بشأن معالجة القضايا الكبرى في مواجهة أصعب الجماهير.

ـ «المخاطر السياسية والاستخبارات والتحليل»: نحن نقدم الرصد والتحليل وفقاً للاحتياجات والأولويات لكل عميل، كما إننا قادرون على تقديم المشورة للعملاء من الآثار المترتبة على التطورات السياسية بحيث يكونون قادرين على التخطيط والتواصل وفقاً لذلك.

هذه بعض اختصاصات ومهام الشركة التي استعانت بها السلطة وتعاقدت معها حكومة الكويت لمواجهة الشعب الكويتي في مطالبه المحقّة، فهل يظن عاقل أن السلطة اقتصرت على مهام (العلاقات العامة) ولم يمتدّ تعاقدها لبقية الاختصاصات التي كانت السلطة محتاجة إليها وكانت الشركة تؤمّنها؟

وقبل غلق ملف هذه الشركة فلنلقِ نظرة على بعض عملائها:

- تاكسين شيناواترا رئيس الوزراء التايلاندي المخلوع.

- أسماء الأسد زوجة رئيس النّظام السوري المجرم بشّار الأسد.

- ألكسندر لوكاشينكو، دكتاتور روسيا البيضاء.

- حكومة البحرين.

- حكومة مصر.

- إدارة الاحتلال الأمريكية في العراق.

وليس آخراً حكومة دولة الكويت، للأسف! ونظراً إلى نجاح الشركة في مهمّتها في تقديم الخطط والاستراتيجيات للسلطة حتى تقمع مطالب الشعب المحقّة، تم تعيين مدير الشرق الأوسط في الشركة تيم ويلكنسون (Tim Wilkinson) في مكتب رئيس وزراء الكويت، بعدما كان مديراً للاتصالات «خلال فترة مضطربة بشكل خاص» وفقاً لوصف صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣م.

إن مثل تلك الأنظمة السياسية بلغت من الضعف والعجز وعدم الثقة بكوادرها من أبناء جلدتها ما جعلها تستعين بشركة أجنبيّة

لتخطط لها كيف تتعامل مع شعوبها، وليس من قبيل المصادفة أن تكون في الحالة الكويتية الشركة بريطانية، فبريطانيا لها فضل على السلطة ووجودها وحمايتها منذ زمن بعيد، أبعد من معاهدة الحماية التي وقّعها مبارك الصّباح الملقّب بـ«الكبير» سنة ١٨٩٩م بعدما قتل أخويه محمّد وجرّاح الرافضين للمعاهدة في ١٧ أيار/مايو سنة ١٨٩٦م!

كل ما سبق ذكره في هذا الباب يدلّ بما لا يدع مجالاً للشّك على أن مسألة حلّ البرلمان ذي الأغلبية المعارضة لأول مرّة في تاريخ الكويت لم تكن مسألة قضائية ولا حكماً دستورياً فحسب، بل هي رغبة سياسية للسلطة مع سبق الإصرار والترصّد، منذ أن أعلنت نتائج انتخابات مجلس ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢م.

كانت هذه خطة السلطة منذ اليوم الأول التي تكشّفت مع مرور الأيام والأشهر والسّنوات، لعلّ البعض لا يحبّ أن يسمّيها خطّة ولا يتصوّرها، وربما يفضّل البعض أن يصف ما حصل بأنه مجرد صدفة، أو ردود فعل، أو أحداث متدرّجة مهّد بعضها لبعض، لكنني أحببت أن أسرد الأحداث والوقائع كما جرت وكما بحثت وتقصّيت، وباقي فصول القصّة ستحكي المزيد..

الدستور أصبح لغماً!

كما كان واضحاً أن السلطة كانت تبيّت نيّة الانقضاض على البرلمان والتخلّص منه، ولذلك قامت بزرع لغم (دستوريّ) مرسوم في إجراء الانتخابات والدعوة إليها، بحيث أنه لو طعن أحد بهذا الإجراء أمام المحكمة الدستورية فإن المحكمة ستبطل الانتخابات، وهذا ما تم..

فالانتخابات أجريت في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢م وبعدها بأربعة أيام فقط أي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ تقدّمت النائب صفاء الهاشم بالطعن بصحّة إجراء الانتخابات بناءً على «اللغم الدستوري» الذي زرعته السلطة نفسها في مرسوم الدعوة إلى الانتخابات.

كان المجلس حتى هذه اللحظة مشغولاً إما بلجان التحقيق التي شكّلها لمتابعة القضايا والملفات العالقة، وإما باستجوابات يقدّمها للوزراء أو لرئيس الوزراء، أو بمشاغبات الأقلية البرلمانية التي تحاول عرقلة الأغلبية، ولم يخرج من هذا الإطار التقليدي لأداء أغلبية المجلس، إلا النائب الشاب الصديق فيصل اليحيى حيث أعلن في مؤتمر صحافي في مجلس الأمة يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢م عن اقتراحه حزمة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي لطالما طالب فيها الحراك الشعبي وبالأخص منه شباب الحراك، والتي تمسّ جذور العملية السياسية في الكويت وتقضي في حال تطبيقها بجعل الكويت دولة ديمقراطية حقيقية، ولحق إعلان الأخ النائب فيصل اليحيى تصريحات للكتل النيابية التي تحاول استدراك عدم مبادرتها في تبنّي هذه المطالب خاصة مع اقتراب العطلة الصيفية وتعطيل جلسات المجلس، فصرّحت «كتلة التنمية والإصلاح» باعتزامها تقديم حزمة إصلاحات سياسية في دور الانعقاد القادم، وأيضاً أتت تصريحات موافقة في هذا السياق من «كتلة العمل الشعبي».

أما في معسكر السلطة وحكومتها فقد سرت أخبار عن تعديل وزاري وشيك جرّاء تقديم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد أحمد الرجيب استقالته في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢م، وتلويح وزير العدل السيد جمال شهاب باستقالته لكنّ أمير البلاد رفضها وطلب منه الاستمرار في الحكومة.

إن قبول استقالة وزير ورفض استقالة وزير آخر في الحكومة نفسها يفيد في تحليل وضع الحكومة وموقف رئيسها، إذ يقول ذلك التحليل: إن رئيس الوزراء جابر المبارك الصباح قد علم بما يُحاك للمجلس من قبل السلطة الحقيقية التي تدير البلاد والتي يملك رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد الصباح وحلفاؤه نفوذاً أكبر فيها، فجابر المبارك الصباح كان يظن أن كل تلك التحرّكات من أجل التخلّص من البرلمان ليست في مصلحته بل هي من أجل عودة ناصر المحمد الصباح وحلفائه إلى الصدارة، بينما جابر المبارك الصباح رئيس الوزراء الحالي يحظى بـ«حماية» الأغلبية النيابية التي تتقاطع مصالحها مع بقاء جابر المبارك الصباح المهادن لها.

على الرغم من أنني لا أقطع بدقّة هذا التحليل، إلا أن الوقائع تجعل له قبولاً، وعلى كل حال لم يكن هذا التحليل وإن صدق مانعاً من بدء الخطوات العملية للتخلّص من البرلمان (مجلس الأمة الكويتي).

في الواحدة والنصف ظهراً من يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢م، صدر مرسوم أميري يقضي بتعطيل جلسات مجلس الأمة لمدّة شهر من تاريخه في سابقة تاريخية في الحياة السياسية الكويتية، وجاء في بيان مجلس الوزراء تبريراً لهذا الإجراء ما نصّه: «بناء على توجيهات سمو الأمير بضرورة العمل على تهدئة الأجواء السياسية لتحقيق التعاون المنشود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنح فرصة ووقفة تُصفّى خلالها النفوس وتتدبر فيها الألباب سبل الرشاد تتيح للجميع تقويم مسار المرحلة السابقة وتلمس الطريق الأسلم لإصلاح الممارسة البرلمانية ودرء ما يشوبها من درنات جعلت فقدان الثقة بين السلطتَيْن وتجاوز الحدود الفاصلة بين اختصاصات السلطات هو شعار المرحلة الماضية، فقد وافق

مجلس الوزراء على مشروع مرسوم استناداً إلى نص المادة (١٠٦) من الدستور بتأجيل اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر اعتباراً من الإثنين ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢».

استبشرت الأقلية النيابية بهذا التعطيل للمجلس وبدت أمارات الفرح والرضى على فريق ناصر المحمد الصباح رئيس الوزراء السابق من خلال الموالين له ووسائل الإعلام التابعة له، بينما استشعرت الأغلبية النيابية المعارِضة الخطر والتهديد خاصة وأنه في اليوم التالي سيصدر حكم المحكمة الدستورية بالطّعن الموجّه ضد البرلمان، مما رجّح لكثيرين السيناريو الأسوأ، وهو وقوع البطلان فعلاً مع غياب المجلس بفعل مرسوم التعطيل هذا!

كان الأوان قد فات فعلاً، لم يكن أحد مستعداً لمثل هذه الخطوة المفاجئة والسابقة الدستورية في الحياة السياسية الكويتية، ولم تغنِ التصريحات الحذرة عن قدر واقع في اليوم التالي، فقد كان كل شيء يحدث حولنا يؤدي إلى هذه النتيجة المحتومة (إبطال مجلس الأمة) وحلّ البرلمان.

سلطة المحكمة

في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢م رأت المحكمة الدستورية الكويتية أن مقتضى العدالة في حكمها بطلان مجلس الأمة الذي اختاره الشعب وانتخبه بسبب خطأ اقترفته السلطة التي لم يخترها الشعب ولم ينتخبها!

لقد قررّت المحكمة الدستورية بطلان مجلس شباط/فبراير ٢٠١٢م واعتباره كأن لم يكن فيصبح مجلس ٢٠٠٩م هو المجلس القائم بموجب حكم المحكمة الذي أورد بعض مقتطفاته لأهميته التاريخية:

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٣٠ من شهر رجب ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ من يونيو ٢٠١٢م، برئاسة السيد المستشار/ فيصل عبد العزيز المرشد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين راشد يعقوب الشراح وخالد سالم علي ومحمد جاسم بن ناجي وعادل ماجد بورسلي، وحضور السيد سعود عبد العزيز الحجيلان أمين سر الجلسة، صدر الحكم الآتي:

في الطلبين المقيدين في سجل المحكمة الدستورية برقم (٦) و(٣٠) لسنة ٢٠١٢ «طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠١٢م»، المقدمين من:

- صفاء عبد الرحمن عبد العزيز الهاشم

الوقائع:

«حيث إن الوقائع - وعلى ما يبيّن من الأوراق - تتحصل في أن الطالبة قدمت طلباً طعنت فيه ببطلان انتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ في الدائرة الانتخابية (الثالثة)، وذلك بموجب صحيفة موقعة من المحامي (إبراهيم القلاف) نيابة عنها، تم إيداعها إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥، قيدت في سجلها برقم (٦) لسنة ٢٠١٢، وطلباً آخر سبق لها تقديمه بذات الشكل والمضمون إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة

بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦، ورد إلى هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩، وجرى قيده بسجلها برقم (٣٠) لسنة ٢٠١٢م».

«.... أسست الطالبة طعنها ـ على نحو ما جاء بهذين الطلبين ـ على سند حاصله أن هذه الانتخابات قد اعتورتها مخالفات دستورية في الإجراءات الممهدة لها تصمها بالبطلان لانطوائها على خرق لنصوص الدستور، فضلاً عما شاب عملية الانتخاب سواء في الاقتراع أو فرز الأصوات أو تجميعها من أخطاء جوهرية وعيوب جسيمة تؤدي إلى إبطال الانتخاب في تلك الدائرة».

وبنت الطاعنة نعيها في هذا الصدد على أكثر من سبب وذلك وفقاً لما يلي:

السبب الأول: أن المرسوم رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠١١ بحل مجلس الأمة قد صدر مخالفاً للدستور مما يصمه بالبطلان، إذ أن مؤدّى نص المادة (١٢٩) من الدستور إنه إذا عين رئيس مجلس وزراء جديد محل رئيس مجلس الوزراء المستقيل زالت صفة جميع الوزراء في الوزارة المستقيلة، ولم يعد لرئيس مجلس الوزراء وسائر الوزراء في وزارته المستقيلة أي حق في الاستمرار في عملهم كحكومة تصريف أعمال بعد أداء رئيس مجلس الوزراء الجديد اليمين الدستورية أمام أمير البلاد، وأن الأمر الأميري بتعيين رئيس مجلس الوزراء الجديد تضمن تكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة، وبالتالي فلا يتصور أن يمارس أي عمل قبل تشكيل وزارته، بيد أنه لم تجرِ الأمور وفقاً لمجراها الطبيعي ولم يبادر رئيس مجلس الوزراء الجديد إلى تشكيل أعضاء الوزارة الجديدة وفقاً لأمر تعيينه، بل تراخى في ذلك خلال تلك الفترة الحرجة بعد

زوال صفة الوزارة المستقيلة، حيث باشر رئيس مجلس الوزراء الجديد صلاحياته منفردًا وقبل تشكيل مجلس الوزراء الجديد، فاستعار أعضاء الوزارة المستقيلة، ونظمهم في اجتماع لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦، وقرر رفع كتاب لأمير البلاد بحل مجلس الأمة مما يجعل إجراء الحل مخالفاً للدستور، ويضحي معه المرسوم الصادر في هذا الشأن باطلاً بطلاناً مطلقاً، هو والعدم سواء، يستوجب والحال كذلك عدم الاعتداد به وعدم ترتيب آثاره واعتباره كأن لم يكن.

السبب الثاني: أن المرسوم رقم (٤٤٧) لسنة ٢٠١١ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة قد صدر مشوباً بالبطلان، إذ جاءت هذه الدعوة بناء على طلب وزارة تخلّف في شأنها عنصر جوهري من عناصر قيامها ووجودها، وخلت من تعيين أي وزير فيها من أعضاء مجلس الأمة، ومن دون أن يلتزم في تشكيلها بالقيد الدستوري ـ المنصوص عليه في المادة (٥٦) من الدستور ـ والذي يقضي بوجوب أن يكون تعيين الوزراء من بين أعضاء مجلس الأمة، الأمر الذي يكون معه هذا المرسوم منعدماً لا يرتب أثراً قانونياً لمخالفته للدستور، ولا وجه للتذرع بقيام حالة ضرورة ـ يتطلب معها سد فراغ دستوري ـ أوجدها مرسوم الحل الذي صدر باطلاً، وأن يتخذ من ذلك تكئة للتحلل من هذا الشرط الدستوري بالمخالفة لصريح نص الدستور».

«... وبجلسة ٢٠١٢/٤/١٧ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم، وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء خلال أسبوعين، وخلال هذا الأجل أودعت الطاعنة مذكرة صممت فيها على طلباتها التي سبق أن أبدتها في دفاعه».

وقالت المحكمة: «... أن هذا الحل قد جاء استناداً إلى المادة (١٠٧) من الدستور، وبناءً على طلب وزارة قد زايلتها هذه الصفة بقبول الأمير استقالتها بكاملها، وذلك بعد أن تم تعيين رئيس جديد لمجلس الوزراء بأمر أميري وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة، حيث استبق رئيس مجلس الوزراء ـ بصفته هذه ـ قبل تأليف هذه الوزارة الجديدة وصدور مرسوم بتشكيلها باستعارة أعضاء من الوزارة المستقيلة التي زالت صفتها ونظمهم في اجتماع لمجلس الوزراء لأخذ موافقتهم على هذا الحل، فإن هذا الإجراء يكون غير صحيح من الوجهة الشكلية، مخالفاً لروح المبادئ الدستورية والغرض الذي من أجله شرعت سنته».

«... وبالترتيب على ما تقدم، يكون إجراء هذا الحل قد جاء مشوباً بالبطلان ويضحى هو والعدم سواء، يستوجب عدم الاعتداد به، وترتيب آثاره بما يستتبعه ذلك من بطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي جاءت ابتناء على هذا الحل الباطل، كما تغدو معه إرادة الناخبين في هذه الحالة قد وردت على غير محل، بعد إذ جاءت الانتخابات وليدة إجراءات باطلة أهدرت فيها القيود الإجرائية في الدستور على نحو ما سلف بيانه».

«فلهذه الأسباب، حكمت المحكمة: بإبطال عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت بتاريخ ٢/٢/٢٠١٢ في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أن يستعيد المجلس المنحل ـ بقوة الدستور ـ سلطته الدستورية كأن الحل لم يكن، وذلك على النحو الموضح بالأسباب».

صحيح أن حكم المحكمة الدستورية وضع نهاية «للّعبة البرلمانية التي ملّتها السلطة بعدما أصبحت لعبة مزعجة ومشاغبة وخرجت عمّا أريد لها، إلا أن ذلك الحكم قد فتح باباً لصراع سياسي طويل، وأنا على ثقة أن نتائجه لن تكون في مصلحة السلطة أبداً.

هدوء السلطة... واضطراب المعارضة

إن حكم المحكمة الدستورية وإن بدا أنه يصلح خطأ قامت به السلطة، إلا أنه من ناحية أخرى قد أقرّ خطيئة إلغاء إرادة الأمة وجعل من قرار ٤٠٠ ألف ناخبٍ كويتي والعدم سواء، لكن مثل هذه الأحكام لا تصدر في الدول المحترمة، فبعد حكم المحكمة الدستورية الكويتية سالف الذكر بشهر وخمسة أيام، أي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٢م، قضت المحكمة العليا الألمانية ببطلان القانون الانتخابي الذي على أساسه شُكّل البرلمان وأوجبت على البرلمان القائم تشريع قانون يتلافى القصور الدستوري، إلا أنّها لم تحلّ البرلمان احتراماً لإرادة الأمة الألمانية وصوت المواطن الألماني.

لقد كان حكم المحكمة الدستورية الذي يحمّل الأمة واختيارها عبر صناديق الاقتراع مسؤولية خطأ السلطة، وإجراءاتها بتطبيق الدستور، فرصة لانعتاق الأمة من لعبة باتت مكشوفة هي «مجلس أمة» منقوص الصلاحيّات، والنأي بنفسها عن عبث السلطة في إطار قواعد سياسية هي من رسمتها وفصّلتها على مقاسها.

بكل هدوء وبخطوات محسوبة، عملت السلطة على تخفيف وتيرة النشاط السياسي وتثبيطه، بإشاعة جوّ من التأنّي والهدوء، فالحكومة منذ اللحظة الأولى لإعلان الحكم صرّحت باحترام قرار

المحكمة الدستوري، وابتعدت عن لهجة الحزم والثّقة وادّعت أولاً أنها تفاجأت بالحكم وأنها استدعت هيئة الفتوى والتشريع وطاقمها القانوني لبحث سبل التعامل مع هذه «المفاجأة» القانونية والدستورية ووضع الحلّ المناسب لها!

ثم بادرت السلطة تحت شعار «بحث المسألة قانونياً» باختيار أرض المعركة وظروفها، فالسلطة تتخذ من القانون والمؤسسات أداة لتنفيذ مخطّطاتها وضرب خصومها، ولذلك فإن الميدان الدستوري والقانوني هو ميدانها المفضّل الذي تريد جرّ المعارضة إليه.

أما المعارضة الغاضبة فأصدرت بياناً شديد اللهجة، تنبّهت فيه إلى عدة نقاط مهمة، وتنبّأت فيه برغبة السلطة في العبث في القانون الانتخابي، وفي مقابل إيرادي حكم المحكمة الدستورية الذي أبطل المجلس أورد بيان الأغلبية النيابية الذي صدر في اليوم التالي لحكم المحكمة الدستورية الخميس ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢، وجاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان صادر من كتلة الأغلبية البرلمانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

لئن كانت الكويت قد سبقت كثيراً من دول الجوار بوضع دستور ١٩٦٢، الوثيقة التي أكدت أن الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات مما جعل استقرار الكويت لا يرتبط بالأشخاص وإنما بالدستور ودولة المؤسسات، إلا أنه خلال الخمسين عاماً الماضية واصلت السلطة التعدي على الدستور اعتداءً صريحاً ومتكرراً بدءاً من تقديمها قوانين مقيدة للحريات في مجلس ١٩٦٣، بسبب تقديم

مجموعة من النواب استقالاتهم ثم تزوير انتخابات مجلس ١٩٦٧ إثر إعلان المرشحين عن نيتهم تقديم تعديلات دستورية، ثم جاء الانقلاب على الدستور بحل المجلس سنة ١٩٧٦، وأيضاً الانقلاب الثاني على الدستور بحل المجلس سنة ١٩٨٦ الذي امتد حتى الغزو العراقي في ظل التغييب القسري لإرادة الشعب الكويتي وحقه في الرقابة والتشريع، وأيضاً حل المجلس سنة ١٩٩٩ حتى جاءت الست سنوات الأخيرة التي تم فيها حل مجلس الأمة خمس مرات متكررة كان فيها إسقاط مجلس ٢٠٠٩ بإرادة الشعب.

إن إرهاق وإنهاك الشعب الكويتي بتكرار حل مجلس الأمة خلال الخمس سنوات الماضية لا يمكن بأي حال أن يمت للدستور بصلة، ولعل أخطرها إقحام السلطة القضائية بهذا الصراع بين السلطة من جهة والشعب ودستوره من جهة أخرى، فما حدث ما هو إلا انتقام عنيف من إرادة الشعب الكويتي التي عبر عنها من خلال إسقاطه الحكومة والبرلمان السابق.

إن حل مجلس ٢٠١٢ المعبّر عن إرادة الأمة الحقيقية بسبب خطأ إجرائي ترتكبه الحكومة هو بدعة مستوردة من الخطورة القبول بها أو الإذعان إليها الأمر الذي يجعل حل مجلس الأمة رهينة بإجراءات حكومية باطلة ومتعمدة، لذلك فإن تحديد المتسبب بهذا الخطأ الإجرائي إن وجد ومحاسبته واجب لا يجوز تأخيره، فإرادة الأمة ليست ألعوبة بأيدي أطراف تتعمد هذه الأخطاء.

إن الذريعة التي تسوقها السلطة في تبرير خروجها المتكرر على القانون باسم تطبيق القانون لم تعد ذريعة مقبولة، لذا فقد أصبح لزاماً علينا أن نعلن صراحة عدم قبولنا بهذه الممارسات من أي سلطة كانت وتحت أي مبرر، ففرض سياسات الأمر الواقع على

الناس باسم تطبيق القانون يعتبر نهجاً استبدادياً لا يمكن القبول به أو التعايش معه، بل يلزم رفضه بكل الوسائل والسبل الدستورية المتاحة، وفي ظلّ هذه الأجواء صدر حكم المحكمة الدستورية الأخير ببطلان مرسوم الدعوى والانتخاب، وهو القرار الذي جاء لاحقاً لصدور أحكام ببراءة المعتدين على المواطنين في أحداث ديوان الحربش، مما يعني بحكم اللزوم إعطاء إذن مسبق لقوات الأمن باستباحة حقوق الأفراد وحرياتهم والنيل من كراماتهم تحت مبررات لا تستند إلى شرع أو قانون أو منطق، وهو ما يفتح باب الصدام بين السلطة والحرية.

إن الأغلبية النيابية التي أوصلها الشعب الكويتي في ٢/٢/٢٠١٢ لتؤكد أنه لا يمكن لهذا العبث بإرادة الشعب الكويتي أن يستمر، وأن التعديلات الدستورية وصولاً إلى نظام برلماني كامل أصبح ضرورة لا محيد عنها كي نمنع تلاعب السلطة بإرادة الأمة خاصة في ما يتعلق بنيل الحكومة ثقة البرلمان قبل ممارسة أعمالها تقييد يد السلطة بحق حل مجلس الأمة المتكرر تحت عناوين مختلفة.

إن الأغلبية النيابية تعلن أنها في حالة انعقاد دائم، كما إنها لن تقبل التعاون مع أي رئيس وزراء لا تعكس حكومته إرادة الشعب الكويتي ولا يعلن بوضوح الالتزام بمشاريع الإصلاح السياسي والقضائي واستكمال حق الأمة في محاسبة المتطاولين على المال العام في قضايا الإيداعات والتحويلات ومحاسبة من تورط في هذه الأخطاء التي تمت في مراسيم الحل.

ختاماً، نؤكد أن أي عبث في قانون الدوائر الانتخابية لا يعني إلا تزوير الانتخابات الأمر الذي لن يقبل به الشعب الكويتي،

وكتلة الأغلبية لتعلن أن الاجتماع القادم سيكون في ديوان النائب فلاح الصواغ، يوم الإثنين ٢٠١٢/٦/٢٥، وسنبقى بإذن الله متواصلين مع الأمة مدافعين عن حقوقها ما بقينا.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

الموقّعون على البيان:

أحمد عبد العزيز السعدون، خالد سلطان بن عيسى، محمد خليفة الخليفة، الصيفي مبارك الصيفي، عبد الله محمد الطريجي، مسلم محمد البراك، عبد الرحمن فهد العنجري، فلاح مطلق الصواغ، مبارك محمد الوعلان، نايف عبد العزيز المرداس، محمد سليمان الهطلاني، سالم نملان العازمي، شايع عبد الرحمن الشايع، فيصل علي المسلم، محمد هايف المطيري، عمار محمد العجمي، عبد الله حشر البرغش، فيصل صالح اليحيى، محمد حسين الدلال، عبيد محمد الوسمي، محمد حسن الكندري، أحمد عبد الله مطيع العازمي، مناور ذياب العازمي، وليد مساعد الطبطبائي، خالد مشعان الطاحوس، علي سالم الدقباسي، أسامة عيسى الشاهين، خالد شخير المطيري، بدر زايد الداهوم، رياض أحمد العدساني، حمد محمد المطر، أسامة أحمد المناور، عادل جاسم الدمخي، جمعان ظاهر الحربش، عبد اللطيف عبد الوهاب العميري.

لقد كان بياناً قوياً في معانيه ومضامينه، معبّراً حقيقة عن عمق الأزمة وفداحة الجرم الذي ارتكبته السلطة في حقّ الأمة، ولعلّي أعتبر أن هذا البيان لأغلبية برلمان شباط/فبراير ٢٠١٢م، أهم بياناتها على الإطلاق في تلك المرحلة تحديداً لاحتوائه على عدة عناصر رئيسة هي:

أولاً: اعتبار حلّ البرلمان حلاً متعمّداً على الرغم من عدم تنبّه المعارضة له قبل وقوعه ولا الاستعداد له وقد جاء في البيان بشأن هذا الأمر: «حل مجلس الأمة رهينة بإجراءات حكومية باطلة ومتعمدة».

ثانياً: التنبّه إلى عبث السلطة بالإرادة الشعبية باسم القانون قائلة: «إن الذريعة التي تسوقها السلطة في تبرير خروجها المتكرر على القانون باسم تطبيق القانون لم تعد ذريعة مقبولة».

ثالثاً: وضع الأصبع على مكمن الخلل وبداية الإصلاح في هذه الفقرة: «وأن التعديلات الدستورية وصولاً إلى نظام برلماني كامل أصبح ضرورة لا محيد عنها كي نمنع تلاعب السلطة بإرادة الأمة خاصة في ما يتعلق بنيل الحكومة ثقة البرلمان قبل ممارسة أعمالها تقييد يد السلطة بحق حل مجلس الأمة المتكرر تحت عناوين مختلفة».

رابعاً: التعهّد السياسي بهذه الفقرة: «أنها لن تقبل التعاون مع أي رئيس وزراء لا تعكس حكومته إرادة الشعب الكويتي ولا يعلن بوضوح الالتزام بمشاريع الإصلاح السياسي والقضائي واستكمال حق الأمة في محاسبة المتطاولين على المال العام في قضايا الإيداعات والتحويلات ومحاسبة من تورط في هذه الأخطاء التي تمت في مراسيم الحل».

على الرغم من قوّة موقف الأغلبية النيابية (المبطلة) الصادر في بيانها، إلا أن السّلطة تمهّلت في إجراءاتها وفي الإفصاح عن نواياها بذريعة بحث المسألة قانونياً ودستورياً، وكان لهذا التمهّل أثر في الشارع السياسي ولا سيما في قوى المعارضة، فحكم المحكمة الدستورية أبطل مجلس شباط/فبراير ٢٠١٢م ولكنه أعاد مجلس ٢٠٠٩م وعادت معه الصفة النيابية لعدد من أعضاء أغلبية

شباط/فبراير ٢٠١٢م، فأصبحت الأغلبية المعارضة قسمين: قسماً لا يزال محتفظاً بصفته وحصانته النيابية، وهم نوّاب مجلس ٢٠٠٩ وقسماً زالت عنه صفته النّيابية وحصانته البرلمانية وهم نوّاب ٢٠١٢، ولهذا أثرٌ، وإن قلّ، في كتلة الأغلبية لأنه يفرّق بين المزاج النفسي لكل قسم.

كما إن عدم إعلان السلطة عن خطوتها المقبلة، جعل المعارضة تتمهّل في خيار التصعيد والنزول إلى الشارع، فقد كان كلٌ من الجانب الدستوري والقانوني والإجرائي يشغل حيّزاً كبيراً من تفكير المعارضة وتحليلاتها، وقام عدد من نوّاب مجلس ٢٠٠٩ بالإعلان عن عزمهم مقاطعة جلسات المجلس الذي أسقطته الأمة، وبعضهم أعلن استقالته من المجلس إعلامياً.

كان الوضع مربكاً فعلاً، وحاولنا في الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» ضمن إطار ردّ الفعل الذي جمعنا، والأغلبية المعارضة ترجيح لهجة خطاب الأغلبية المعارضة بخطوات عملية لا تتوقف عند بيانهم، فبادرنا في خطوة إلى الأمام ووجّهنا الدعوة عبر بيان للحركة صدر في يوم الجمعة ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢م لندوة نقيمها في ساحة الإرادة الجمعة المقبلة ٢٩ حزيران/يونيو تحت عنوان «معاً نحو إمارة دستورية وحكومة منتخبة» وكنّا نريد بهذه الخطوة طرح هذا الشعار وتفصيلاته كأجندة على الساحة السياسية، وصرف النظر عن أي دعوات إلى الانتخابات والحملات الانتخابية والتحليلات الدستورية والقانونية التي تريد السلطة إشغالنا بها.

حضر الندوة بضع مئات ومن ضمنهم ثلاثة أعضاء فقط من الأغلبية المبطلة هم النوّاب (فيصل اليحيى، الدكتور عبيد الوسمي، عادل الدمخي)، لقد نجحنا في تأكيد موقفنا وخطابنا على الرغم

من الأزمة، إلا أن أغلبية المعارضة النيابية آثرت الاستغراق في تفاصيل المشكلة التي خلقتها السلطة، وقد أثارَ تصرّفُ المقاطعة في الأيام التي تلت إبطال مجلس شباط/فبراير ٢٠١٢م استياءً كبيراً لدى عدد من رموز شباب الحراك الشعبي، فأصدر ٢٨ شاباً بياناً شديد اللهجة موجَّهاً إلى الأغلبية النيابية في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٢م، وفيه إعلان واضح عن عزمهم مقاطعة الأغلبية النيابية، وجاء في البيان ما نصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من بعض الناشطين في الحراك الشبابي

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

إن ما تمرّ به البلاد من منعطف خطير يهدد مسيرة الحراك الوطني نحو المزيد من الحريات والإصلاح السياسي يحتم علينا أن نقول الكلمة الصادقة وإن كانت قاسية في حق من نرجو أن يكونوا خير من يمثل الأمة لاستعادة دورها ومكانتها باعتبارها صاحبة السيادة ومصدر السلطات جميعاً، فلم يعد هناك مجال للمجاملة أو المداراة فإن المجاملة على حساب الوطن وسيادة الأمة شكل من أشكال الخيانة لا يرضاها مواطن محب لوطنه.

لقد عقدنا الآمال الكبيرة على كتلة الأغلبية في القيام باستكمال أسباب الحكم الديمقراطي وشعبية الحكم كما نصت المذكرة التفسيرية للدستور، عبر العمل على تبني مشروع الإصلاح السياسي بشكل صريح وجاد دون مجاملة أو اعتبار لحسابات انتخابية، لكننا نقولها وبكل صراحة وأسف أصبنا بخيبة أمل كبيرة، فرغم استحكام قبضة الفساد على الوطن، وعمل وتخطيط المفسدين

لتعزيز مواقع نفوذهم، صدمنا بسقف الخطاب المتدني لكتلة الأغلبية فيما يخص مشروع الإصلاح السياسي، بل إن هناك تراجعات ومجاملات على حساب هذا المشروع، على الرغم من وجود بعض الجهود الفردية المشكورة من بعض أعضاء الكتلة، إلا أنها ليست ذات أثر كبير إن لم تكن ضمن الكتلة مجتمعة بحيث ينعكس ذلك في خطابها وبياناتها.

ختاماً نؤكد أنه ما لم تتبنّ كتلة الأغلبية مجتمعةً بشكل واضح وصريح، عبر بياناتها مشروع الإصلاح السياسي القائم على:

١ ـ إقرار قانون إشهار وتنظيم الهيئات السياسية، بما يتيح للأمة المشاركة في العمل السياسي بشكل رسمي ومعترف به قانوناً.

٢ ـ إقرار الدائرة الواحدة بنظام القوائم المغلقة والتمثيل النسبي.. وصولاً إلى الحكومة البرلمانية فإننا نعلن وبكل أسف مقاطعتنا لكتلة الأغلبية، وعدم دعمهم في مختلف تحركاتهم السياسية والانتخابية، حيث لم يعد هناك ما يستوجب ذلك الدعم الذي يجب أن يكون في صالح تطور مسيرة العمل السياسي في بلدنا الحبيب.

أسماء الشباب النشطاء الـ٢٨ الموقعين على البيان:

«حمد عبد الرحمن العليان، ناصر ناجي النزهان، بدر غانم الغنام، علي يوسف السند، محمد فهد الشامري، جراح تركي الشمري، عياد خالد الحربي، المحامي عبد الله الأحمد، سعد ناصر العجمي، يوسف بسام الشطي، المحامي حسن الكندري، إياد فيصل الخترش، عبد الوهاب محمد الرسام، عبد العزيز جاسم العون، حنان عبد الجليل الغربللي، عبد الله عادل الفلاح، خالد سند الفضالة، مشاري فلاح المطيري، بدر محمد الباتل، خالد محمد الجعفري، عبد الرحمن بدر الرخيمي، فاطمة بدر المطوع،

لمى سند الفضالة، فاطمة توفيق الغربللي، سارة بدر الضيف، نوال يحيى اليحيى، فلاح الحشاش العازمي».

ردّ نوّاب الأغلبية المبطلة على (بيان الشّباب) ردوداً متباينة في تقبّلها للبيان ولهجته، فتمّ التداعي إلى اجتماع موسّع يضم الأغلبية النيابية والقوى السياسية وعدد كبير من شباب الحراك، فاجتمعنا في الحركة وانتهزنا الفرصة لنتقدّم بمبادرة تجمع الصف وتوحّد الجبهة، وتم عقد الاجتماع في منطقة الخالدية في ديوان رئيس مجلس الأمة المبطل السّيد أحمد السعدون في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢م.

لا بد من وحدة الصف

حضرتُ الاجتماع ممثّلاً عن الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» وحضر معي الاجتماع نائب رئيس الحركة وأخي سالم الغضوري كما حضر نائب الأمين العام للحركة أخي سعد العجمي، وقدّمنا مبادرة للمجتمعين كان نصّها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة/الأعضاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحية طيبة وبعد:

إيماناً منّا في الحركة الديمقراطية المدنية بأهمية العمل الوطني المشترك، وإدراكاً منّا لحساسية المرحلة الفارقة التي يمر بها وطننا الكويت، واستجابةً منّا للدعوة الكريمة التي وجهت لنا من قبل الكتلة النيابية المجتمعة في الديوان العامر للنائب الفاضل أحمد السعدون يوم السبت ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢م، لا يسعنا في البداية إلا التقدم بالشكر الجزيل لهذا الحس العالي لديكم النوّاب الأفاضل والذي تتطلبه المرحلة من ضرورة وأهمية العمل المشترك،

ونؤكد على استشعارنا جميعاً المسؤولية الوطنية في الالتفاف حول مشروع وطني للإصلاح السياسي الذي أصبح مطلباً شعبياً ينقل الكويت من حالة اللااستقرار في ظل نظام لا يعتمد الديمقراطية الحقيقية كقاعدة أساسية لعملنا السياسي، مخالفاً بذلك ما رسمه آباؤنا وأجدادنا وحددوه من مسار نحو الدولة الديمقراطية الحقيقية القائمة على حق الشعب في إدارة شؤونه عبر هيئاته ومؤسساته المنتخبة منذ مجلس الشورى في سنة ١٩٢١م مروراً بالمجلس التشريعي سنة ١٩٣٨ وليس انتهاءً بالمجلس التأسيسي الذي وضع دستور سنة ١٩٦٢.

إننا في الحركة الديمقراطية المدنية نجلّ ونقدر ما تقوم به القوى النيابية المحترمة كتلاً وأفراداً، ودعمنا وندعم كل الاجتهادات السابقة والحالية الهادفة لتطوير العملية السياسية الكويتية وقواعدها لتحقيق أفضل النتائج التي يتطلع الشعب الكويتي الحر الذي يستحق الكثير، إلا أننا في الوقت نفسه نعتقد أن أية عملية تطوير سياسي تمسّ الشأن العام وينطلق منها الواقع الكويتي لمستقبله المنشود يتطلب ما هو أكبر وأعمق من عمل نيابي نكنّ له كل التقدير والاحترام.

إن ما تكون انعكاساته على جميع المجتمع يجب أن يشارك فيه المجتمع من خلال ممثليه الذين وضع لهم الدستور الكويتي في تفسيره للمادة ٥٦ اعتباراً وصفةً مقدّرة إذ سمّاهم «رؤساء الجماعات السياسية» وجعل مشاورتهم في تحديد شكل الحكومة ورئيسها من قبل أمير البلاد قاعدة سياسية معتبرة، ولذلك نتقدم إليكم بمبادرة هدفها اجتماع مكونات المجتمع في «ائتلاف العمل الوطني للإصلاح السياسي» تعرض على جميع القوى والكيانات السياسية في المجتمع من دون استثناء لأحد أو إقصاء، فمن رغب في

المشاركة كان محل الترحيب ومما نسعى له فعلاً لخلق حالة الإجماع أو التوافق الوطني، ومن رغب عن المشاركة فهذا خياره المقدر والمحترم وسيبقى الباب مفتوحاً له في أي وقت للمساهمة في بناء كويت المستقبل.

وانطلاقاً مما سبق، واجتهاداً منّا في الحركة الديمقراطية المدنية نضعه بين أيديكم للنقاش والاتفاق نتقدم إليكم باقتراح تلك القواعد العامة التي على أساسها تعلن «ائتلاف العمل الوطني للإصلاح السياسي» وهي:

أولاً: أن يعلن الائتلاف على أساس الخروج بصيغة توافقية تتناول موضوع الإصلاح السياسي فقط ولا تتجاوزه إلى غيره.

ثانياً: أن توجه الدعوة إلى كل الكيانات السياسية والكتل النيابية والمجموعات الشبابية، من دون استثناء لأحد.

ثالثاً: أن يحدد سقفاً زمنياً لإنجاز المشروع الوطني للإصلاح السياسي المتوافق عليه.

رابعاً: خوض الانتخابات القادمة يكون على أساس قوائم تمثل ائتلافاً وطنياً يحمل المشروع السياسي هدفاً رئيساً للفصل التشريعي القادم.

خامساً: أن يكون التعاون مع السلطة وأي حكومة قادمة مرهوناً بموقفها الذي عليها إعلانه في خطابها الافتتاحي في الفصل التشريعي القادم بالموافقة على الإصلاح السياسي كأولوية تُقدَّم على ما سواها جميعاً ووفق سقف زمني محدد.

وعلى تلك الضوابط العامة القادرة على استيعاب جميع الراغبين في الإصلاح السياسي، تنتخب «هيئة وضع مسودة مشروع

الإصلاح السياسي» الذي يمثل «الائتلاف» ويستعان فيها بالخبراء المختصين، ثم تعرض على جميع مكونات «ائتلاف العمل الوطني للإصلاح السياسي» ليتم الاتفاق عليها وتُخاض الانتخابات على أساسها بعد تحديد مرشحي الائتلاف.

إن هذا الاجتهاد الذي لم يخرج من إطار ردّة الفعل من قبلنا في الحركة الديمقراطية المدنية، إلا أنه يأتي رغبة منّا لتحميل المجتمع بأسره مسؤولية وشرف القيام بعملية الإصلاح السياسي، ويهدف كذلك للنأي عن أي اتهام أو تجريح يمكن أن ينال نوايا الكتل النيابية المخلصة وتشويه رغباتها الإصلاحية بدعوى التكسب الانتخابي المحدود الأفق، كما إننا في هذه المبادرة نريد أن نظهر الوجه الحضاري للمجتمع الكويتي وقواه الفاعلة وأنه، شعب وقوى وفعاليات، جدير بالديمقراطية الحقيقية ليطمئن الجميع بأن الكويت في أيدٍ أمينة، هذا والله ولي التوفيق وبارك الله خطاكم».

كانت فترة ملأى بالبيانات والمواقف من كل الأطراف، وكان لا بد من أن تتوحّد جبهة المعارضة حول أهداف محددة وواضحة، ولذلك كانت مبادرتنا في السعي لتشكيل «ائتلاف العمل الوطني للإصلاح السياسي» خطوة نستشعر أهمّيتها في هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها الكويت في خضمّ أزمة سياسية عاصفة.

لقي المجتمعون في مبادرتنا خطوة مستحقّة وفرصة متاحة، واتصل بي النائب السابق الدكتور عادل الدّمخي وأخبرني أن الأغلبية استحسنت المبادرة وستحرص على التعاطي معها إيجابياً.

بدأنا اتصالاتنا مع القوى السياسية المختلفة لاستمزاج آرائهم، وكانت ردود الفعل إيجابية، بل أن التّيار التقدمي اقترح «لجنة تنسيق» ضمّتنا إليهم و«مظلّة العمل الكويتي ـ معك» وأرسلت إلينا

الورقة (مقترح اللجنة) في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢م، تداولناها في المكتب السياسي للحركة وحملنا ملاحظاتنا إلى التّيار التقدمي في الاجتماع الذي عُقد في مقرّهم وذلك يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، وقد كان الاجتماع إيجابياً يصبّ في بقية الجهود التي تنشد الهدف نفسه وهو توحيد صفوف المعارضة.

في تلك الأثناء، وفي جهة الشّباب والحراك خارج الأغلبية النيابية (المبطلة) كان الأخ خالد سند الفضالة يتحرّك مع الأستاذ المحامي محمد عبد القادر الجاسم على توحيد الصفوف والتّحرك في نفس السياق، فتواعدنا واجتمعنا في أحد المجمّعات التجارية ـ (360 mall) ـ في مقهى لادوري، وتحدّثنا عن أحوال الحراك وأخبرني عن فكرة هذا التجمّع المعتزم إنشاؤه، وبالفعل واصل الأخ خالد الفضالة مساعيه، أرسلت لنا مسوّدة التجمع وتمّت الدعوة إلى اجتماع في جمعيّة المحامين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م.

حضرنا الاجتماع مساء تلك الليلة أنا وأخي الأمين العام للحركة محمّد البليهيس، فطلبنا بعد النقاشات التي أثيرت أن نبدي ملاحظاتنا على مسوّدة مقترح الجبهة، وكانت ورقتنا التي سلّمناها الأستاذ أحمد الديين والذي كان يرأس الاجتماع تنصّ على الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظات واقتراحات الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» لاجتماع الجبهة الوطنية الأول المنعقد في جمعية المحامين ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م

يسعدنا في الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» المشاركة في هذا العمل الوطني الساعي لتحقيق الديمقراطية الكاملة التي يعبر فيها الشعب عن إرادته الحقيقية الصادقة العادلة، ولقد كانت دعوتنا في بياننا الصادر في ١٤ يوليو ٢٠١٢م الماضي لجمع هذا الائتلاف

لتحقيق الإصلاح السياسي استجابة لحاجة الوطن لهذا الاجتماع في هذه الفترة الفارقة في تاريخنا السياسي.

ونحن في الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» نتفهم جيداً ورود الاختلاف وتعدد وجهات النظر في مثل هذا الائتلاف لتكوين هذه الجبهة الوطنية، إلا أننا على ثقة بأن كل تلك الاختلافات تتضاءل أمام سمو الهدف وعلو الغاية والتي هي بناء الكويت الجديدة.

ونتمنى من السيدات والسادة المجتمعين قبول بعض ملاحظاتنا على المسودة التي على أساسها نجتمع اليوم محاولين الاتفاق على أفضل الصيغ الممكنة لتشكيل هذه الجبهة:

الملاحظة **الأولى**: نقترح أن يكون اسم الجبهة هو «الجبهة الوطنية للإصلاح السياسي» أو «الجبهة الوطنية لتطوير الدستور وتحقيق الإصلاح السياسي».

الملاحظة **الثانية**: ورد في الديباجة المقدمة التالي: «التوافق التاريخي بين الشعب وأسرة الصباح» ونقترح استبدالها حفاظاً على تاريخية الحدث وأساس شرعيتهم بالتالي «التوافق التاريخي بين الشعب الكويتي الذي اختار أسرة الصباح».

الملاحظة **الثالثة**: في بند الأهداف القريبة المدى استبدال الكلمة الأولى في العنصر رقم «٣» بكلمة «رفض» بدل «وضع حد».

الملاحظة **الرابعة**: نقل العنصر رقم «٤» في بند الأهداف قريبة المدى ليكون العنصر رقم «٥» في بند الأهداف بعيدة المدى.

الملاحظة **الخامسة**: إضافة في العنصر رقم «٣» البند الأهداف بعيدة المدى التالي «نظام القوائم المغلقة».

كما نود إضافة بعد القواعد العامة التي نأمل الاتفاق عليها وأن تلتزم بها مكونات الجبهة الوطنية وهي:

أولاً: اعتماد ترتيب الأولويات في التقديم كما يرد في وثيقة الجبهة.

ثانياً: وضع جدول زمني محدد لإقرار تشريعات الإصلاح السياسي «النظام الانتخابي، الأحزاب، الهيئة المستقلة للانتخابات» لا يتجاوز أقصاه دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي القادم.

ثالثاً: التعاون أو عدم التعاون مع السلطة والحكومة القادمة مرهون بقبولها أو عدم قبولها ما اتفقت عليه الجبهة كإصلاحات في وثيقتها».

لقد رفض المجتمعون الذين يمثّلون جميع القوى السياسية المعارضة وعددٌ من الشّباب المستقلّين في الحراك جميع ملاحظاتنا، ولم يغيّر رأي العدد القليل الذي أيّد بعض ملاحظاتنا من النتيجة، انتابنا شعورٌ سلبي أنا وصاحبي البليهيس فجهودنا ومبادراتنا لتوحيد الصفوف كانت على أسس ومطالب محدّدة وتحمل روحاً مغايرة للرّوح التي سادت الاجتماع واتّفق عليها الحضور، روحاً تمثّلت في الفرق بين الملاحظة الأولى من ملاحظاتنا والتي تطالب ابتداءً بتغيير اسم التجمّع ليكون «الجبهة الوطنية للإصلاح السياسي» أو «الجبهة الوطنية لتطوير الدستور وتحقيق الإصلاح السياسي» وهو اسم عام يشير إلى كلّ ما يلزم لتحقيق الإصلاح السياسي ومنه ما أعلنّاه مراراً من مطالبات بتعديلات دستورية جذرية، وبين الاسم الذي اتفقوا عليه وهو «الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية».

بعيداً عن التأويلات وتحوير العناوين لجعلها متقاربة المعنى أو

ربّما يراها البعض متطابقة، إلا أن الدوافع التي جعلتنا نطالب بملاحظاتنا جميعها بدأ باسم التجمّع، تختلف عن الدوافع التي حملت المجتمعين على رفضها جميعاً كما كنّا نشعر ونظن.

على الرغم من رفض ملاحظاتنا جميعها إلا أننا وقّعنا الموافقة لتشكيل الجبهة، رغبةً منّا في جمع الكلمة وتوحيد الصّف على الرغم من عدم ارتياحنا ولا تفهّمنا لرفض ما جئنا به من ملاحظات، الذي جعلنا نعزف عن المشاركة في المكتب التنفيذي للجبهة على الرغم من طلب البعض منّا ذلك.

تشكّل المكتب التنفيذي للجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية من الزملاء التالية أسماؤهم: «فارس البلهان، خالد الفضالة، فريدة المسيب، فاطمة المطوع، د. ثقل العجمي، مشاري المطيري، د. عادل الدمخي، أحمد جدي، محمد الجاسم، فيصل اليحيى، عبد الله الأحمد ونصار الخالدي». وبرئاسة الأستاذ أحمد الديين.

وفي ما يأتي نصّ ما جاء في بيان الإعلان عن الجبهة والموقّعين على تشكيلها:

إعلان مبادئ

الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية

لئن كان الوضع الراهن في البلاد يفرض علينا التصدي السريع لمخطط السلطة الانفراد بتغيير النظام الانتخابي بهدف إحكام سيطرتها على مجلس الأمة وتكريس نهجها في احتكار القرار على نحو مخلّ بالأسس التي قام عليها التوافق التاريخي بين الشعب وأسرة الصباح، فإنّ هذا التصدي يتطلّب من الشعب الكويتي في هذه المرحلة الحرجة ضرورة تحقيق توافق وطني واسع وتشكيل

إطار جامع يسهم من جهة في توحيد الموقف الشعبي وتعبئة القوى والطاقات وتنظيم التحرّك الجماعي لإفشال مخطط السلطة ولرفض العبث بمقومات وضمانات المواطنين الدستورية التي تكفل إلى جانب حق الانتخاب السياسي مختلف مقوّمات الحرية الشخصية؛ وحرية العقيدة؛ وحرية الرأي؛ وحرية الصحافة والطباعة والنشر؛ وحرية المراسلة؛ وحرية تكوين الجماعات والنقابات؛ وحرية الاجتماع الخاص وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات؛ وحق تقديم العرائض إلى السلطات العامة، وليسهم من جهة أخرى في العمل من أجل تهيئة الظروف لاستكمال تحقيق الإصلاحات السياسية الديمقراطية المنشودة.

ومن هنا فإنّ الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية إنما هي إئتلاف وطني واسع يضم مواطنين من مختلف فئات المجتمع وطبقاته بغض النظر عن توجّهاتهم وانتماءاتهم من أجل تحقيق الأهداف المتَّفق عليها في إعلان المبادئ.

وتتمثّل أهداف هذه الجبهة الوطنية على المدى القريب في:

١ ـ التصدّي لنهج الانفراد بالسلطة، وتحديداً رفض محاولة الحكومة تغيير النظام الانتخابي على نحو منفرد.

٢ ـ الإسراع إلى تلبية الإرادة الشعبية بحلّ مجلس ٢٠٠٩، والعودة الى إرادة الأمة عبر صناديق الانتخابات.

٣ ـ رفض محاولات السلطة إقحام القضاء في مناوراتها السياسية.

٤ ـ مواجهة الفساد تشريعياً ورقابياً وشعبياً.

وستلتزم هذه الجبهة الوطنية بعد إنجاز هذه الأهداف المباشرة بالعمل المشترك من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية، وفي مقدمة ذلك التحرُّك من أجل:

١ ـ استكمال التطور الديمقراطي نحو نظام برلماني كامل.

٢ ـ سنّ قانون ديمقراطي لإشهار الهيئات السياسية.

٣ ـ سنّ قانون انتخابي جديد وفقاً لنظام الدائرة الانتخابية الواحدة والتمثيل النسبي ونظام القوائم، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات.

٤ ـ إصلاح القضاء وتطويره ودعم استقلاليته، وفي مقدمة ذلك إنشاء محكمة دستورية مستقلة وفقاً لنصّ المادة (١٧٣) من الدستور.

وستحرص الجبهة الوطنية على اتخاذ قراراتها ضمن إطار من التوافق، ما أمكنها ذلك، وستتخذ القرارات بناء على أغلبية رأي أعضائها، وستنظم الجبهة عملها عبر تشكيل فرق عمل لمختلف المهمات، وتشكيل لجان على مستوى المحافظات والمناطق. وستسعى الجبهة الوطنية إلى تحقيق أهدافها عبر مختلف أساليب العمل الميداني السلمي المتاحة والممكنة ضمن الإطار الدستوري.

وسيكون الباب مفتوحاً في الجبهة الوطنية أمام مشاركة كل مَنْ يتّفق مع إعلان مبادئها، التي هي مبادئ كل مواطن كويتي يسعى إلى بناء كويت الوطن الواحد للمواطنين الكويتيين الأحرار المتساوين بغض النظر عن طوائفهم وفئاتهم وأصولهم ومناطقهم في إطار من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمواطنة الدستورية، مع تأكيد الجبهة الوطنية تعزيز الوحدة الوطنية

والتصدي لكل صور الإخلال بها وشق النسيج الاجتماعي، كما ستسعى الجبهة الوطنية للتعاون مع كافة المؤسسات والمجاميع والتيارات والشخصيات الفاعلة في الساحتين السياسية والاجتماعية في إطار الدستور وبما يحقق أهدافها الموضوعة.

الكويت يوم الأحد التاسع من سبتمبر ٢٠١٢».

الموقّعون:

«د. إقبال العثيمين، نوال اليحيى، فاطمة البداح، د. أحمد الكندري، ناصر عايد المطيري، فهيد عامر العجمي، يوسف مبارك المباركي، شريان مرزوق الشريان، عياد خالد الحربي، بدر غانم الغانم، محمد جوهر حيات، د. غانم سلمان السلمان، عمر محمد الشمري، نايف العصلب الظفيري، حسن يوسف العيسى، فيصل اليحيى، د. فيصل المسلم، أحمد عقله العنزي، نايف عبد العزيز المرداس، حمد عبد الرحمن العليان، نواف ساري المطيري، جاسم محمد العتيبي، فهاد سعد المترك، مسلم محمد البراك، أحمد سيار العنزي، عبد العزيز غنام الحسيني، فهد زهير الزامل، د. فواز ثامر الجدعي، د. خالد فلاح الكفيفة، محمد مرزوق الرويس، خالد سند الفضالة، محمد حسين الدلال، فريدة حسين مسيب، أنور براك الداهوم، د. تركي سطام المطيري، وليد جاسم الرجيب، عبد الرحمن عبد العزيز العبد الغفور، د. مرضي عبيد العياش، غسان خليفة الوقيان، طارق نافع المطيري، إياد فيصل الخترش، د. سعد بن طفلة العجمي، رحيل خليف الثنيان، ناصر حمود الكريوين، عبد الله عادل الأحمد، محمد عبد العزيز البليهيس، يوسف بسام الشطي، أنور الفكر، د. بدر أحمد الناشي، سامي الصواغ، د. أحمد خليف الذايدي، د. خالد شخير

المطيري، وليد خالد الضبيعي، ناصر ثلاب، عبد الله سعد الأحسن، عبد المانع الصوان، عيسى ماجد الشاهين، أنور عبد القادر الرشيد، نصار مضحي الخالدي، صالح إبراهيم المزيد، د. مشاري فلاح المطيري، سعود عبد العزيز العصفور، أحمد علي الخميس، ناصر ناجي النزهان، فاطمة المطوع، عجيل الظفيري، د. عادل الدمخي، أحمد جدي العتيبي، د. ثقل سعد العجمي، فارس سالم البلهان، محمد عبد القادر الجاسم، نافع محمد الحصبان، أحمد الديين».

قامت الجبهة بعمل مشكور وبذلت فيه كل ما تستطيعه للقيام بما تعهّدت به، إلا أنها بعد مدة كانت الأحداث قد تجاوزتها، حتى كتابة هذه السطور لم يعلن أحد ـ رسمياً ـ عن وفاة «جبهة حماية الدستور»، لكن المؤكّد أنها لم تعد فاعلة ولا يمكن عودتها للحياة، في أحيان كثيرة لا يكفي القيام بالعمل الصحيح، لكن يجب أيضاً القيام به في الوقت الصحيح حتى ينتفع منه.

ولو أردت بشكل موجز تقييم تجربة «جبهة حماية الدستور» لخرجت بعدة نقاط، أوجزها بالآتي:

أولاً: كانت فكرة الاجتماع والعمل المشترك ضرورة سياسية بغضّ النظر عن طريقة تعاملنا مع هذه التجربة ونتائجها.

ثانياً: كان هذا الاجتماع في الجبهة فريد من نوعه ولعلّه تجمّع غير مسبوق لا من حيث العدد المنضوي تحته، ولا من حيث النوعيّة والتنوّع الواسع.

ثالثاً: كانت الأهداف متقدّمة ومتناسبة مع الواقع السياسي والسقف المرتفع.

رابعاً: كان هناك قدراً مقبولاً من التنظيم والتحضير للاجتماع التأسيسي.

ولم تخلُ التجربة من سلبيات بطبيعة الحال، وقد رفعت أنا والأخ الأمين العام محمّد البليهيس تقريراً للمكتب السياسي للحركة في اليوم التالي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م حوى عدّة ملاحظات منها:

«ـ أن التمثيل فردياً وليس بحسب الحركات السياسية.

ـ أن الحركات السياسية بأكثر من فرد واحد ولم يكن حضورهم تمثيلاً رسمياً لتلك الحركات، بل كان زيادة في العدد ومرجّحاً للتصويت.

ـ أن هناك أفراداً تم اختيارهم بناء على نشاطهم السياسي ونشاطهم العام رغم عدم انتمائهم لكيانات سياسية وعدم وجود معايير واضحة ومحددة للاختيار».

وكان تقييمنا في الحركة للاجتماع حينها، أنه كان مختلّاً في ما يخص آلية اتخاذ القرار والتصويت للاعتبارات السابقة التي وردت في تقريرنا حينها للمكتب السياسي في الحركة الديمقراطية المدنية «حدم».

وبعد مدة من عمل الجبهة ولا سيما الآن وأنا أنظر وأكتب بقلم التقييم لتلك المرحلة، تبدّت مجموعة أخرى من الملاحظات المهمة، منها:

ـ أن الجبهة كانت بشكل أو بآخر (اختزالاً) للعمل العام، فالقوى السياسية والشارع السياسي عموماً علّق آمالاً على تلك الجبهة وكان شبه موكّل لها بالتصرف في الساحة السياسية، وهو ما

لم ولن تستطيع الجبهة القيام به، ولا أفترض أنها انتدبت نفسها لمثل هذا الدور المختزل لبقية الأدوار في الساحة، لكن ذلك ما حصل.

- تنظيم قطاع مهم من قطاعات الحراك وما كان يجب له أن يكون منظماً (زيادة عن اللزوم)، وأعني خاصة الشباب غير المنتمي إلى القوى السياسية، فقد كانت هذه الفئة المهمّة من الحراك ذات تأثير كبير في القوى السياسية وأداة ضغط وتوجيه لعملها، وكان الشّباب هم رافعة الاحتجاجات في الشارع العام، وقد كان تأطيرها بعمل منظّم واجتماعات وتعليق أمرها بعمل القوى السياسية المنظّمة المثقلة بالحسابات السياسية من السلبيات التي كان يجب تجنّبها.

- لم تستطع الجبهة احتواء (التيّار الليبرالي) بل كانت حجّة لبعض القوى والشخصيات في التيار الليبرالي للانفصال عن خط المعارضة التقليدية التي تتزعّمها الغالبية النيابية (المبطلة) والتي لم يكن للتّيار الليبرالي تمثيل فيها.

- كانت الغالبية النيابية (المبطلة) غير ممثلة رسمياً في الجبهة على الرغم من مشاركة بعض أعضائها فيها، فالغالبية كانت حتى ذلك الحين ترى ضرورة قيادتها للمشهد السياسي والحفاظ على كيانها مجتمعاً وموحّداً، وهذه السياسة للغالبية النيابية المبطلة جعلت الجبهة كطرف منافس أكثر منه مظلّة توحّد الجهود.

- أصبحت الجبهة مع مرور الوقت (شمّاعة) لتعليق الأعذار والتقاعس، ومبرراً لدى البعض يستخدمه للتملّص من مسؤولياته، وفرصة ليتفرّغ لحساباته الأخرى خاصة الاستحقاق الانتخابي القادم.

تسارعت الأحداث وزادت صعوبتها وضغطها حتى بات عمل

الجبهة متضائلاً أمام تلك التحديات والأزمات والسلبيات التي صاحبت نشأتها، وخاصة بعد الأزمة الكبرى التي جاءت بنظام انتخابي ممسوخ هو (نظام الصوت الواحد).

على الموقد

دعا تجمّع «نهج» الذي يضمّ بعض القوى السياسية (المحافظة) مع عدد من الشباب لتجمع في ساحة الإرادة يوم الإثنين ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م تحت عنوان «لن ندعها تضيع، بمطالبات مستمرّة»، واستجابت بقيّة القوى السياسية والمجموعات الشبابية للحضور الذي تجاوز ٣٠٠٠ مواطن، وهو أكبر تجمّع منذ تجمّع إسقاط ناصر المحمد الصباح رئيس الوزراء السابق في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م، ما زاد من تفاؤل الحضور بمرحلة متصاعدة من استعادة الشارع السياسي وزخمه، ما حدا بتجمّع «نهج» إلى الدعوة إلى يوم آخر هو يوم الإثنين المقبل ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م.

برزت مجموعة من الشباب تحت عنوان «حوارات التغيير» كانت تهدف إلى نشر الوعي الدستوري والقانوني والسياسي المهم للمرحلة التي تمرّ بها البلاد، كان من أهم الفاعلين فيها: إياد الخترش، منذر الحبيب، غنيمة العتيبي، لمى الفضالة، راشد الفضالة، سامي الصوّاغ، ضرار الفضالة، عبد الله الزيادي، محمد العريمان. أخذت هذه المجموعة الشبابية على عاتقها بالإضافة إلى أهدافها التوعوية العمل على تهذيب خطاب المعارضة، فقد كانت سخونة الأجواء السياسية تزداد بشكل مضطرد والثورة السورية واستقطابات الشارع السياسي حولها تلقي بظلالها على الساحة الكويتية. ففي تجمّع ساحة الإرادة الماضي في ١١ أيلول/سبتمبر

تكلّم فيه النائبان وليد الطبطبائي وجمعان الحربش اللذان كانا للتو قادمين من سوريا وقد اطّلعا على جانب من أحوال الثورة السورية، وكان خطابهما على المنصة قد تطرّق إلى ذلك الشأن، ما جعل فئة في الساحة الكويتية تبادل التجمع التهم وتصفه بالطائفي، لأن أغلب من يبرّر للنظام السوري ويقف في صفّه هم من القوى والرموز الشيعية مع بعض السُنة الكويتيين الذين لهم مواقف موالية للأنظمة العربية بإطلاقها، ومعادية للربيع العربي وثوراته.

قامت مجموعة «حوارات التغيير» بطرح مبادرة عنوانها «وثيقة نبذ الكراهية» تدعو إلى البعد عن النَفَس الطائفي في الخطاب من جميع الأطراف ودعت إلى التوقيع على هذه الوثيقة، كما قامت هذه المجموعة بإدارة حوارات مفتوحة في ساحة الإرادة مساء كل ليلة في الساحة.

لقد كانت الساحة الكويتية في غاية النشاط، فبين دعوات «نهج» واجتماعات الأغلبية النيابية (المبطلة)، وبيانات القوى السياسية، وهذا النشاط والسخونة في الأجواء السياسية لم يخلوا من حالة من المنافسة الشديدة على قيادة المشهد بين جميع الفاعلين في الساحة، فطالما هناك استحقاق انتخابي قادم فإن التنافس المحموم سيكون حاضراً وبقوّة، فحتى ذلك التاريخ كان الهاجس الانتخابي مطروحاً وإن توارى أحياناً خلف خطابات سياسية حادّة الطرح والأسلوب.

لقد تسابقت التصريحات النيابية ترفع السقف السياسي مع اقتراب تجمّع ساحة الإرادة المرتقب في يوم الإثنين ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢م، وباتت التصريحات وإعلان المواقف المطالبة برئيس وزراء منتخب من الشعب وأن «تنتزع» رئاسة الوزراء من أسرة الصباح

الحاكمة كما أعلن ذلك النائب السابق خالد الطّاحوس، باتت هذه التصريحات والمواقف هي متسيّدة المشهد السياسي.

على الرغم من تلك العلانية من عدد كبير من النوّاب بتبنّي مواقف سياسية جذرية من النظام السياسي في الكويت وتطويره نحو ديمقراطية حقيقية وفق نظام برلماني كامل، إلا أن كثيراً من القوى الشبابية لم تطمئن إلى مثل تلك التصريحات (النارية) على الرغم من موافقتها لمضمونها، فالخبرة القريبة بالتصريحات النيابية وخاصة قبل الانتخابات الأخيرة قد حصّنتنا من أخذ تلك التصريحات على محمل الجد عند وقت التطبيق، فقد كانت تصريحات شبيهة قد أطلقت قبل انتخابات ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢م وتم التلكُّؤ فيها حين وصل الأعضاء إلى البرلمان، ولذلك كان حذَرُنا في الحركة الديمقراطية المدنية حاضراً، كما إن القوى الشبابية لم تعتمد على تلك التصريحات وكانت تسير في مسارها الذي تُعدّ له.

عقد تجمّع ساحة الإرادة في يوم الإثنين ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م، الليلة التي تسبق حكم المحكمة الدستورية على قانون الانتخابات الذي طعنت به الحكومة، ثم بعد انتهاء التجمّع عزم عدد من الحضور على التوجّه إلى قصر العدل الذي يبعد عن ساحة الإرادة مسافة كيلومترين تقريباً ليعتصموا منتظرين حكم المحكمة الدستورية غداً.

وكانت المحكمة الدستورية قد تلقّت «طعناً» من الحكومة في تاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢م، يتّهم قانون «الدوائر الخمس» الرقم (٤٢/٢٠٠٦) بعدم العدالة وبالعوار الدستوري، وهو القانون الذي تقدّمت به الحكومة نفسها عبر لجنتها الوزارية وأقرّته مجمعة عليه في مجلس الأمة ٢٠٠٦ م، لكنّ هذا القانون قد عاد عليها

بتكلفة سياسية باهظة في ٢٠١٢م عبر مجلس شباط/فبراير ذي الأغلبية المعارضة، فأرادت التخلّص من ذلك النظام الانتخابي بهذا الطعن أمام المحكمة الدستورية.

لكنّ المحكمة الدستورية لم ترد أن تكون الواجهة التي تتصدى من خلالها السلطة للأغلبية النيابية فحكمت بـ «رفض الطعن» وأعادت الكرة إلى ملعب السلطة مرة أخرى.

تلقّت المعارضة الكويتية هذا الحكم من المحكمة الدستورية بارتياح حَذِر، فالمجلس القائم حالياً مجلس ٢٠٠٩م لا يزال قائماً، ولم تفصح السلطة بعد عن نواياها بالتعامل معه، كما أنها لم تفلح بالتخلّص منه عبر بوّابة المحكمة الدستورية، فما الذي تخبئه السلطة؟!

كرامة وطن

الأيام التي تلت حكم المحكمة الدستورية برفض طعن الحكومة بقانون «الدوائر الخمس» الرقم (٢٠٠٦/٤٢) كانت مزدحمة بالتصريحات واللقاءات والاجتماعات، كانت المعارضة بكل مكوّناتها متوجّسة ومترقّبة، فبعضهم ومنهم على سبيل المثال النائب الدكتور وليد الطبطبائي الذي قاده حذره وتوجّسه إلى مواصلة الضغط وترك باب الدعوة إلى الاحتشاد في ساحة الإرادة مفتوحاً على الرغم من صدور حكم المحكمة آملاً بذلك أن يحمل السلطة على المسارعة بحلّ برلمان ٢٠٠٩م وصدور مرسوم بالدعوة إلى الانتخابات على أساس النظام الانتخابي السابق (خمس دوائر وأربعة أصوات لكلّ ناخب)، والبعض الآخر مال إلى التهدئة رغبة منه في عدم استفزاز السلطة ومضيّها في طريق الشائعات التي بدت

تظهر على السطح، وتتحدّث عن رغبة السلطة بتغيير النظام الانتخابي، وكان من أولئك المائلين إلى التهدئة النائب السابق السّيد خالد السلطان حيث صرّح قائلاً في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م بعد حكم المحكمة الدستورية بأربعة أيام ليس هناك ما يستوجب التجمع في ساحة الإرادة يوم الإثنين المقبل، فقد قضي الأمر ولا أعتقد أن السلطة ستقدم على أي شيء يستوجب هذا التجمع، فالأمر محسوم ولا توجد أي خيارات أخرى سوى الحل والدعوة إلى الانتخابات المبكرة».

أما السلطة فقد كانت حذرة في إبداء أي موقف قد يثير الشارع السياسي أكثر، بل استمرت بتمهّلها في إشاعة أجواء الهدوء وتبريد المشهد السياسي الساخن قدر المستطاع، ففي يوم الإثنين ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢م التقى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصّباح عدداً من أغلبية نوّاب مجلس ٢٠٠٩ الموالين للسلطة والذي خرج الشعب الكويتي بعشرات الآلاف مطالبين بحلّه، وقد نقل هؤلاء النوّاب على لسان الأمير أنه قال: «حلّ مجلس ٢٠٠٩ قادم من أجل المصلحة العامة، وسيعقبه إصدار مراسيم ضرورية لبعض القضايا العالقة». ولم ينقل عمن حضر اللقاء أن حديث الأمير تطرّق إلى مراسيم ضرورية تتعلّق بقانون الانتخاب، لكن الأحاديث والشائعات قد قاربت حدّ التواتر والتأكيد أن السلطة بالفعل تبيّت للعبث بقانون الانتخابات.

والحال هذه، معارضة تتمثّل بقوى مختلفة زوايا النظر والحسابات فبعضهم ينتظر الانتخابات، والبعض الآخر يعمل داخل حزبه وتيّاره، والبعض مطمئن على عكس زميله القَلِق المتوجّس، وسلطة تسير وفق نوايا مخفيّة مبيّتة وبخطوات واثقة مكّنتها منها أدوات وإمكانيات دستورية وقانونية.

والشارع السياسي ينتظر انقشاع غبار هذه المعركة المستمرة، والشباب طليعة الحراك الوطني يتوثّب للمبادرة وكسر حالة الترقّب ولعبة عض الأصابع، ما جعلني في ظهر يوم الإثنين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م أكتب في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) عبر معرّف (@al_tariq2009) تغريدة تقول: «هل تستطيع السلطة إيقاف مظاهرة ترفض الاستهتار وتطالب بالإصلاح السياسي لو تجاوز عددها ١٠ آلاف؟! #المظاهرة الكبرى» وأخرى تقول: «حتى تكون أي مظاهرة ناجحة لا بد لها من الإعلان والإعداد المسبق، وهناك فنون كثيرة ومتنوعة لتجهيز المظاهرات والمسيرات #المظاهرة الكبرى» وأتبعتُها بتغريدة أيضاً: «المظاهرات الكبرى تفرض زخمها الإعلامي داخلياً وخارجياً وحماسة ومعنويات المتظاهرين تختلف عن معنويات أصحاب الكراسي والخطابات #المظاهرة الكبرى».

يقول الأديب والشاعر الفرنسي فيكتور هوغو (١٨٠٢ - ١٨٨٥م): «ليس هناك جيش أقوى من فكرة حان وقتها»، وبالفعل كانت الدعوة إلى مظاهرة كبرى بهذا الوسم الذي أطلقته ظهيرة ذلك اليوم (#المظاهرة الكبرى) هي الفكرة التي حان أوانها، فقد تلّقاها الشباب الكويتي باهتمام كبير، وكلّما مرّت الساعات والأيام زاد زخمها وحضورها حتّى صرّح النائب وليد الطبطبائي في صحيفة **الراي** يوم الإثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: «سمعت بدعوة القوى الشبابية إلى الحراك وتنظيم مظاهرة كبرى في حال العبث في النظام الانتخابي ونحن «نهج» قد ندعم هذا التّوجه»، وكان تصريح النائب الطبطبائي قد قاله بعد صدور مرسوم أميري يقضي بحلّ مجلس الأمة وذلك يوم الأحد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م.

لقد صدر مرسوم حلّ مجلس ٢٠٠٩ من دون أن تصدر بالتزامن معه، كما يجري في العادة، الدعوة إلى الانتخابات التي

يجب أن تجرى خلال شهرين من بعد حلّ البرلمان، وبالتالي لا يزال الأمر غير محسوم، ورأينا أن مماطلة السلطة وعدم حسمها كان عبثاً يراد منه شراء الوقت وتهدئة الشارع وعدم تثويره خاصة والكويت تحتضن قمّة دولية هي «مؤتمر الحوار الآسيوي» الذي يحضره عشرات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والمسؤولين، فأغضب المعارضة تقديم السلطة هدوء الشارع، مراعاةً لزائري الكويت، على الشعب الكويتي وقواه السياسية، ما جعل المعارضة تواصل لهجة التصعيد؛ فأقامت ندوة في ديوان النائب سالم النملان يوم الخميس ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م وأخرى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م، وكانتا ندوتين ساخنتين مرتفعتَي السقف تمهيداً لفعالية ساحة الإرادة المزمعة في يوم الإثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م تحت عنوان «كفى عبثاً».

في هذه الأجواء وقبل تجمّع الأربعاء المقبل في ساحة الإرادة كُتب حساب «كرامة وطن ـ karametwatan@»، في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تغريداته الأولى في بيان مقتضب قال فيه: «إيماناً منا بأن السيادة للأمة، مصدر السلطات جميعاً، فإن إصدار مراسيم الضرورة التي تعبث بالنظام الانتخابي هو اختطاف لهذه السيادة».

«لذلك ندعو جموع الشعب الكويتي كافة للخروج للمسيرات والمظاهرات والاحتجاجات السلمية بهدف استعادة سيادة الأمة المختطفة».

«وهذا العمل هو حق مشروع كفله الدستور ومواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية».

كان ذلك مساء السبت ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م، بدأ التفاعل مع الحساب من جميع القوى الشبابية والنشطاء وتزايد عدد

متابعيه، وبدأت ترقّب يوم الإعلان عن موعد المسيرة ومكانها وأهدافها، إلا أن حساب كرامة وطن أجّل الإعلان عن خطواته التالية إلى ما بعد تجمّع الإثنين المقبل في ساحة الإرادة يوم ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٢ م.

وقد طرحت الأسئلة الكثيرة حول هذا الحساب؟! من يديره؟! من يمثّل؟! يعمل لحساب من؟! كيف نثق به؟! هل يدار من الكويت أم خارجها؟! كل تلك الأسئلة قتلت بحثاً وطرحاً وجدالاً، ولكل سؤال منها عشرات الإجابات غير المؤكّدة...

أما شهادتي على هذا الأمر فستعتريها المصاعب ويضبطها الحذر، فالسلطة لا أظنها تنسى ما فعله هذا الحساب ومن يديره بها، كما إنني وبكل صدق لا أعرف (أعيان) من كان يدير هذا الحساب على وجه الجزم واليقين، وقد شاع البعض وردّدوا - بحسن النّية والظن بي - أنني من أدير هذا الحساب، وهو شرف ما كنت لأدّعيه، ومسؤولية كبيرة تحمّلها أصحابها ولم أكن لأتطفل عليها.

وما (أظنه) أن حساب كرامة وطن لا تخرج إدارته عن مجموعة من الشّباب الثمانية والعشرين الذين وقّعوا بيانهم السالف ذكره ينتقدون فيه المعارضة ويهددون بمقاطعتها إن لم تلتزم بمطالب الإصلاح السياسي، كما لا أظن أن شخصاً واحداً كان يديره بل مجموعة أشخاص استقام منطقهم وخلصت نّياتهم وقويت عزيمتهم، وإنهم كما ينسب إلى المسيح عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام قوله: «من ثمارهم تعرفونهم».

هذا ما يسعني قوله عن هذا الحساب الذي ليس العبرة في معرفة من كان يديره، بل العبرة والفائدة المرجوّة هي في المطالب

التي طالب بها، والروح التي كانت تصاحب كل تغريدة من تغريداته فيهبّ لها عشرات الآلاف من الشعب الكويتي عجزت كل القوى والرموز والمسؤولين عن إخراجهم على مدى تاريخ الكويت السياسي، وهذا والله هو الأهم والمستحقّ النظر والتأمل، ولعلّ التاريخ يفصح عمّا لم أفصح عنه.

كفى عبثاً

في يوم الأحد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م اجتمعنا عصراً في ديوان النائب الدكتور فيصل المسلم في منطقة خيطان، وغصّ الديوان بالحضور الكثيف ومنهم: «كتلة الأغلبية ـ الجبهة الوطنية لحماية الدستور ـ كتلة العمل الشعبي ـ كتلة التنمية والإصلاح ـ الحركة الديمقراطية المدنية ـ تجمع حراك ـ الحركة الدستورية الإسلامية ـ مظلة معك ـ التيار التقدمي الكويتي» وعدد من المجاميع الشبابية والمستقلّين، وتباحثنا الفعالية المزمع عقدها غداً في ساحة الإرادة، إلا أنه استجد في اجتماعنا أمر، وهو أن أمير البلاد بعث باثنين من مستشاريه هما السّيد محمد ضيف الله شرار، والسّيد عبد الله المعتوق وحمّلهما رسالة لاجتماعنا قال عنها السّيد المعتوق: «لقد كلّفني صاحب السمو مع المستشار شرار بنقل رسالة إلى الغالبيّة مفادها، أنه نظراً لاستضافة الكويت لمؤتمر الحوار الآسيوي فإن سموّه يتمنى على الأخوة في الغالبية إيقاف الندوات والتّجمعات إلى حين انتهاء المؤتمر».

اجتمع مع المستشارين مجموعة من نوّاب الغالبية، رفض المجتمعون طلب الأمير، وصدر بيان بعد الاجتماع تلاه الأستاذ أحمد الديين قال فيه: «لا تزال السلطة ماضية في نهج انفرادها بالقرار وتوجهها نحو الانقلاب على الدستور والعبث بالنظام

الانتخابي. وفي إطار اللقاءات المشتركة لكل من «كتلة الأغلبية» و«الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية» وتجمع «نهْج» وعدد من الحركات الشبابية تم مساء اليوم الأحد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عقد لقاء في ديوان الدكتور فيصل المسلم حيث شرح عدد من الإخوة أعضاء كتلة الأغلبية أن المستشارين بالديوان الأميري محمد ضيف الله شرار ود. عبد الله المعتوق قد أجريا بناءً على طلبهما لقاءات مع عدد من أعضاء كتلة الأغلبية حيث طلبا فيها تأجيل إقامة الاجتماع الجماهيري المقرر مساء غد الإثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الجاري إلى يوم الخميس من دون تقديم أي ضمان للشعب الكويتي بعدم صدور مرسوم بقانون لتعديل قانون الدوائر الانتخابية... وكان رّد أعضاء كتلة الأغلبية على مستشاري الديوان الأميري واضحاً في بيان الأسباب الحقيقية للأزمة السياسية المحتدمة في البلاد وتجذّر حالة انعدام الثقة في ضوء النهج الحكومي المناور خصوصاً بعد صدور حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن الحكومي في قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية.

وفي اللقاء المشترك الذي عقدته «كتلة الأغلبية»، و«الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية»، وتجمع «نهْج»، وعدد من الحركات الشبابية، تم التأكيد أن الاجتماع الجماهيري المقرر يوم غدِ الإثنين لا يزال قائماً وأن الأنشطة المعارضة للانقلاب على الدستور عبر تغيير النظام الانتخابي مستمرة ولن تتوقف إلا في حال إصدار مجلس الوزراء بياناً رسمياً عن اجتماع، يتعّهد فيه بعدم إصدار أي مرسوم بقانون مخالف للدستور وعلى الأخص عدم العبث بالنظام الانتخابي الحالي من حيث الدوائر، وآلية التصويت وأن تلتزم الحكومة بإجراء الانتخابات النيابية المقبلة في موعدها الدستوري مع ضمان نزاهة هذه

الانتخابات. وتدعو «كتلة الأغلبية»، و«الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات السياسية»، وتجمع «نهج»، والحركات الشبابية، جماهير الشعب الكويتي إلى الخروج مساء غد الإثنين إلى ساحة الإرادة، للتعبير عن رفض الانفراد بالقرار ومحاولات السلطة العبث بالدستور والنظام الانتخابي».

لقد قطعت المعارضة برفضها طلب الأمير شعرة الرجوع خطوة للوراء، فقد كان هذا الطلب من قبل الأمير آخر فرصة يمكن عندها اللقاء وإبداء حسن النوايا، كنّا حريصين على تحصيل ضمانات من الأمير وهو القادر على إعطائها، وكانت كل الإشارات قبل هذا الطلب لا تشي بحسن النوايا من قبل السلطة، وكان مطلوباً من المعارضة المغامرة بقبول طلب لا ضمانات عليه ومواجهة الشارع بهذه المغامرة غير المحسوبة، فمن هذه الزاوية كنّا محقّين في رفضنا الطلب.

أمّا من زاوية أخرى، فقد كان بإمكاننا تقديم حسن النية على ما تكتنفه من نتائج غير محسومة، وكنّا نستطيع أن نفسّر موقفنا للشارع السياسي بأننا آثرنا تقديم لغة العقل والتراجع خطوة والتنازل لأجل مصلحة أكبر وإن كانت غير مضمونة، كما كان بالإمكان اكتساب موقف عند الأمير يحسبه لنا في المستقبل.

وإني لأسأل نفسي اليوم، هل كان ذلك الموقف الذي اتخذناه برفض طلب الأمير تأجيل تجمّعنا هو الخيار الأفضل بناء على الوضع الذي تمرّ به الكويت اليوم؟ هل لو جنحنا إلى التهدئة وقدّمنا حسن النوايا لكنّا تجنّبنا كثيراً مما أصاب البلاد بعد ذلك الموقف؟ بكل صراحة لا أفترض أن الجواب سيكون بالإيجاب، لكنني متأكد أنّنا فوّتنا فرصة واحتمالاً كان يمكن أن يسلك.

ثم، هل كان حال الكويت، لو ملنا إلى التهدئة، سينصلح، ويستقيم نظامها السياسي، ونتحوّل إلى ديمقراطية حقيقية؟ هل كنّا سنصل إلى اليقين الذي تمكّن من قلوب الكثيرين من عامة الشعب اليوم بأن هذه السلطة غير كفوءة؟

وأخيراً، هل ما قامت به السلطة بعد ذلك مبرِّر لها وجائز لأننا اتخذنا خيارنا ذاك؟ هل يساوي أو يستحق موقفنا كل ما تبعه من ممارسات السلطة والتي لا تزال مستمرّة؟

إن هذه الأسئلة التي أطرحها اليوم ويطرحها عدد غير قليل من الناس، كحال كثير من الأسئلة التي ليست لها إجابات واحدة، لكنني مؤمن بأن الناس مهما كانت الخيارات سيئة بإمكانهم تجنّب كثيراً من سلبياتها أو التقليل منها إذا إرادوا..

في يوم الإثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م كانت ساحة الإرادة، التي تقع على ساحل الخليج العربي في العاصمة الكويت، ومِن خلفِها البرلمان، على موعد مع أشهر وأكثر الخطب جرأة وصراحة وجّهها مواطن كويتي لأمير يحكم الكويت، ذلك كان خطاب النائب السابق السّيد مسلّم البرّاك، الخطاب الذي حذّر فيه محامو السيّد البرّاك بأنه قد يُسجن بسببه خمس سنوات إذا ما ألقاه، فقال البرّاك: «إن كان لا بد من تحمّل ضريبة كلمة الحق فأنا أحمل عنكم مسؤوليتها».

اجتمع الآلاف في ساحة الإرادة حتّى وصلت بعض التقديرات بأن العدد جاوز العشرين ألفاً، وكان الجميع يترقّب كلمة النائب السابق مسلّم البرّاك التي أخّرت إلى ما قبل الختام، فألقى خطابه الذي اشتهر باسم «خطاب كفى عبثاً» وقال فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

يا إخوان... أنا اليوم... باسم الأمة... عندي خطاب...

وما راح أكلف على إدارة الفتوى والتشريع... ذهبت وطلبت مفهوم السلطة.. شنو يعني.. لما شافوا الناس الآن يستخدمون كلمة السلطة... أنا الآن أبغنيكم عن هذا الأمر يا إدارة الفتوى والتشريع.... ولن أخاطب إلا صباح الأحمد

أنا اليوم سأوجه خطابي مباشرة إلى صاحب السمو.. أمير البلاد.. الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.. وأقولك يا صاحب السمو.. لا خير فينا إذ لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها

اليوم.. يا صاحب السمو اليوم الكويت تمر بأسوأ مراحلها.. ما عندنا مجال اليوم لرفاهية المجاملة.. ولا المهادنة.. فاعذرني يا سمو الأمير... فقد طفح الكيل وفي قلوبنا قصة.. قصة كبيرة تسبب لأبناء الشعب الألم...

وأنا استذكر في هذه اللحظات.. الأمير الشاعر الفارس، راكان بن حثلين... ما قل دل وزبدة الهرج نيشان والهرج يكفي صامله عن كثيرة...

أنا سأقول ما لدي.. لكن قسماً بالله.. عندما أقف أنا وزملائي في ساحة الإرادة.. لنوجه خطاباً مباشراً لسمو الأمير.. عن ممارسات السلطة.. وأخطائها.. والله العظيم إن مثل اللي يقطع لحم ذرعانه ولكن قال شي اللي حادك على المر قال اللي أمر منه...

يا شيخ صباح.. أنت تعلم وأنا أعلم وجميع الناس يعلمون أن هناك أمرين يخشى عليهم الإنسان.. حياته ورزقه وهذه بيد

الحكيم العزيز ليست بيدك ولا بيد السلطة ولا بيد حكومتك..

وأستذكر أيضاً ما قاله الفارس الشاعر الأمير عبيد بن رشيد... عيب على اللي يتقي عقب ما بان وعيب طمان الراس عقب ارتفاعه

نحن يا شيخ.. لا نخشى في الله لومة لائم... لا نخشى هراواتكم الجديدة التي اشتريتوها.. ولا نخشى سجونكم التي بنيتوها.. فإذا كان السجن يا سمو الأمير هو عقاباً على كرامتنا.. فهو أشرف من الخضوع.. وإذا كان الضرب عقاباً لنا على قول كلمة الحق فهو أهون من تقريع الضمير..

طريق الحرية والعزة والكرامة.. هو طريقنا من أجل الكويت التي نعشق.. كويت الشيعة كويت السنة كويت الحضر كويت البدو.. شاء من شاء وأبى من أبى..

سمو الأمير.. أريد أود أن أذكرك.. بحادثة قرآنية.. سيدنا سليمان لم يمنعه مستشاريه كما فعلت أنت من أن يستمع لنملة.. ونحن يا صاحب السمو كشعب أفضل من النملة وأنت لست أفضل من سليمان

فاسمع منا.. وتقبل كلامنا.. سمو الأمير.. بعض مستشاريك لهم مصالح تجارية وبعضهم في قلوبهم حقد دفين على الشعب والديمقراطية.. فلا تجعل سلطاتك وأنت أمير ممراً لمصالحهم وأحقادهم.. فأسوأ استشارة هي التي تجمع بين رأس المال والسلطة...

الأمر المؤسف.. أن يأتي علماء السلطة ـ وتعرفونهم ـ يقولون حق الناس يخاطبون الناس بكل ورع وتقوى.. يأيها الذين آمنوا

أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم.. يقولون حق الناس وتناسوا أنهم يروحون للأمير ويقولوله ويحطون بأذنه وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً..

اليوم.. أخاطبك لأنك الوحيد في السلطة.. لأن ما في مجلس أمة وما في حكومة.. السلطة اليوم في إيدك لوحدك في البلد... والصوت صوتك ولا صوت في البلد إلا صوتك الآن.. فاسمع صوتنا القادم من سلطة الشعب..

الأزمة التي تعاني منها الكويت اليوم... ما هي فقط أزمة دوائر ولا عدد أصوات... القضية أكبر بكثير.. نعم نحن نمر في مرحلة مفصلية.. إما أن ينتصر الشعب ويحافظ على إرادته وكرامته وسيادته أو تنحدر الكويت إلى هاوية الحكم الفردي..

ونحن لن نسمح لك يا سمو الأمير.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. لن نسمح لك.. باسم الأمة وباسم الشعب أن تمارس الحكم الفردي

فصفّقت الحشود وعلت صيحاتها وهتافها يكرر: «لن نسمح لك»

كنا في السابق.. نعطي الاعتبارات الاجتماعية مكانة وقيمة.. أما اليوم لا مجاملة ولا مهادنة.. نعم نعم يحق لنا مخاطبة الأمير مباشرة.. وانتقاد أعماله أيضاً..

والسلطة.. المسئولية بقدر السلطة.. ما يجوز يا شيخ.. تعرف شنو مشكلتك طال عمرك؟!.. إنك للحين تعتقد أنك رئيس وزراء.. هذه مشكلتك.. مو مطلوب منا...

يا صاحب السمو.. هل تعرف أنك.. أنك بخلاف أسلافك.. أنك بخلاف أسلافك.. ويشترك معك في هذه الميزة صباح الأول..

أنتم حصلتم ـ أنت وصباح الأول ـ حصلتم على الإمارة من الشعب مباشرة.. من الأمة..

صباح الأول اختاره أهل الكويت.. وأنت اختارك مجلس الأمة وعيّنك أميراً.. ما عيّنك أبوك ولياً للعهد.. وما عيّنك أخوك ولياً للعهد.. اختارك الشعب راضياً أميراً للبلاد.. فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟!...

فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟!... هل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟!...

أنت بالذات يا صاحب السمو من بين حكام الكويت اللي كلهم.. كل أبناء الشعب الكويتي لهم في رقبتك دين.. فحين اختلفتم على الإمارة، لم يحسم خلافكم إلا الدستور.. وقانون توارث الإمارة ومجلس الأمة.. كانت الكويت على مشارف الضياع.. لولا فضل الله ﷻ والاحتكام للدستور ووقوف الشعب بجانبكم من أجل مصلحة الوطن

أنت يا شيخ صباح تدرك أكثر من غيرك ومن أي شيخ آخر أهمية الدستور والقانون.. فحافظ على الدستور وحافظ على القانون، يحفظك الشعب..

صاحب السمو.. أنت رئيس الدولة نعم.. لكن أقولها بالفم المليان.. سلطاتك ليست مطلقة.. إنها مقيدة باسم الأمة وفقاً للدستور..

يطلقون عليك أبو السلطات وولي الأمر وهذا مخالف للدستور وأنت تعرف ذلك.. هذا كله تحت تأثير البعد الاجتماعي الذي يربط أبناء الشعب الكويتي بحكامه فلا تكسر يا سمو الأمير هذا البعد

لا تجعل علاقة الشعب فيك وفقاً للدستور فقط.. فهذا الدستور يمنح الشعب سلطة أكبر من سلطاتك.. فعليك أن تحافظ على محبة الشعب ولا تفرّط في محبة الشعب واترك عنك خرابيط جاسم الخرافي وربعه

طويل العمر.. تعرف شنو مشكلتك؟!.. أنا أقولها.. أنا أقولها.. أنك وضعت الشعب والقوى السياسية و٣٥ نائب في الأغلبية البرلمانية في كفة.. ووضعت جاسم الخرافي ومحمد الصقر في الكفة الأخرى... ومع الأسف يا سمو الأمير أنك رجحت كفة الخرافي والصقر على الشعب..

لا تراضي الخرافي وتزعل الشعب.. تراهم حزامك... تراهم حزامك إذا ضاقت عليك الأيام... هذول (هؤلاء) هم حزامك (يشير إلى الجمهور).. هذول (هؤلاء) أحرار الأمة.. هذول الأشراف.. هذول أحرار الإرادة..

الناس تتساءل يا طويل العمر وهذا من حقها.. تعرف ليش؟!.. لأن اللي حواليك خلقوا هذا الانطباع.. فهذا سؤال.. ترى الأخ يسأل أخوه في البيت... الزوجة تسأل زوجها... الأب يسأل أبوه.. الولد يسأل أبوه...

يقولون.. يا جماعة... العهد اللي احنا فيه عهد صباح الأحمد ولا عهد جاسم الخرافي.. سؤال مشروع.. للأسف أنك يا سمو الأمير قد صنعته..

طويل العمر.. طويل العمر.. الخرافي شريك رئيسي في القبس.. والقبس تملكها خمس مجموعات اقتصادية عوائل تجارية اقتصادية.. لا ننكر دور بعضهم في الديمقراطية ودورهم في بناء البلد.. لكن خلي اقولك سخريات القدر يا سمو الأمير

القبس كتبت افتتاحية ترفض مرسوم الضرورة بتعديل آلية التصويت... الخرافي عجز أن يقنع شركائه ويقدر يقنعك يا سمو الأمير... شفتوا المفارقة الصعبة.. شفتوا المفارقة.. يعجز أن يقنع شركائه في القبس وبعد ذلك يتفاخر في مجالسه الخاصة أنه يقنع سمو الأمير...

اخوان لولا (الحماية) أكل الذيب الغنم... أنا قاعد أقولكم الحين.. الآن في أدراج الديوان الأميري مرسومين... مرسوم خمس دوائر بصوت.. لإرضاء الخرافي.. وخمس دوائر بصوتين لإرضاء محمد الصقر...

لا ما لكم شيء.. أنتم لا... أنتم في ذهنهم.. ما لكم شيء إلا لما تقفون هذه الوقفة...

طويل العمر... التاريخ أيضاً يسجل.. التاريخ أيضاً يسجل.. خلني (دعني) أقولك التاريخ شنو يسجل وشنو رصد... خلني أقولك ما قاله عن جدك أسد الجزيرة مبارك الصباح... والتاريخ...

مبارك الصباح هو اللي حمى بعد الله ﷻ الكويت وحدودها من جميع المخاطر.. لكن التاريخ لا يركز كثيراً على هذا الأمير.. شو ركز عليه؟؟ التاريخ يركز على علاقة الحاكم بشعبه... فشنو قال عن مبارك الصباح..

وهو الذي دافع عن سيادة الكويت وأمنها واستقلالها وحماها من المخاطر

يقول التاريخ عن أسد الجزيرة كان مبارك عنيداً غشوماً ظلوماً وكان من المستبدين الجائرين

شنو قال التاريخ عن عمك سالم المبارك

اللي معروف برحمته وتدينه

قال وبعد وفاة الشيخ سالم بن مبارك تنفس الكويتيون الصعداء وعزموا على وضع حد ـ اسمعوا ـ اسمعوا هذا الكلام في ١٩٢٠ ـ اسمعوا أجدادكم شنو فعلوا وشنو قالوا..

على وضع حد لتصرف الحاكم الذي سيخلفه في شؤون الحكم

هذا ما قاله التاريخ عن جدك وعمك... خليني أقول التاريخ شنو قال عن ولد عمك الشيخ عبد الله السالم الصباح طيب الله ثراه

يقول التاريخ يقول التاريخ عبد الله السالم أنه صاحب اليد البيضاء وفي هذه الكلمة كفاية من الفخر له ولذريته ولأبناء الشعب الكويتي

يا صاحب السمو التاريخ يسجل فماذا تريد أن يكتب التاريخ في صفحتك؟؟

ماذا تريد يا سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أن يضع التاريخ في صفحتك؟؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد تم حبس أصحاب الرأي؟؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد تم ضرب الناس بالمطاعات (بالهراوات)؟؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد نهبت الكويت وأموالها؟؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد صباح الأحمد تم انتهاك حقوق الشعب وتقويض الدستور؟؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد كانت اليد الطولى لجاسم الخرافي؟؟

الأمر لك.. وهذا تاريخك وأنت تصنعه بفعل يمناك (يمينك) لكن تأكد يا طويل العمر أن للشعب الكويتي نصيبه من صفحات التاريخ والشعب الكويتي يرفض الحكم الفردي رفضاً قطعياً؟؟

منك أو من أي حاكم يأتي بعدك.. طويل العمر... حين انهارت الدولة وضاع الحكم وسقطت المؤسسات لم نساومكم على إمارتكم في مؤتمر جدة أو الموجودين في داخل الكويت... لأنكم قدرنا اللي نتمسك فيه ونريده ونحن أيضاً قدركم.. وأنا أسألك يا طويل العمر... هل تحبون هذا القدر؟؟...

والعملية بإجابة فعلية تريد أفعال لا أقوال.. والآن بعد أن تحولتم من الضعف إلى القوة بعد الله ﷻ وبعد أبناء الشعب الكويتي... تريدون قهر الشعب وقمعه وضربه وانتهاك دستوره!!!

يا صاحب السمو... العبث بالدستور والانفراد بالقرار ضعف لكم وليس قوة.. ففي هذا الوقت الذي نختلف فيه على مراسيم الضرورة... تحاك المؤامرات والدسائس على سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح....

وأنا بقولكم شلون (كيف) محطة BBC وهي محطة مرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية تحدثت عن هذا الموضوع لا سمعنا بيان من الديوان الأميري ولا سمعنا بيان من هذه الحكومة النائمة التي قسماً بالله لا تهش ولا تنش ولا تدري وين الله قاطها (لا تدري أين ألقاها الله)

وأنا أتساءل؟؟ هل القضية سالفة الصوت والصوتين في الانتخابات لإعادة ترتيب الكراسي؟؟!! هل يحاول من يروج للصوت والصوتين الإتيان بمجلس صوري ساقط مكون من الأراجوزات والقبيضة والدمى كي يعيدوا ناصر محمد مرة أخرى إلى رئاسة الوزراء كي يسكر الملفات.. الإيداعات والتحويلات والديزل عشان تسرق مرة أخرى... ٣٧ مليار دينار كويتي مالت (الخاصة بـ) التنمية.... ويسرق صندوق الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة...

فهذه واضح أنها خطة مرتبة.... يجيبون رئيس وزراء ونفس هذا المجلس هو اللي يتعهد باختياره ولياً للعهد.. وأنا أقولكم... أبيكم ترجعون إلى الوراء والشعب الكويتي ما ينسى... أتذكرون يا إخوان لما سيد حسين القلاف قابل سمو الأمير وطلع منه وعمل مؤتمر صحفي في مجلس الأمة وقال أن ناصر المحمد هو الحاكم السابع عشر للكويت؟؟... أتعتبرون هذا الأمر عبثاً؟؟

هناك خطة قاعدة تدار وتصنع... وأنا أخشى أن الأمور سيئة جداً.. أخشى أننا فعلاً على مشارف تنقيح الدستور وقمع هذا الشعب الحر.. الناس والإعلام يتحدثون همساً وعلناً.. ولاية العهد أصبحت يا سمو الأمير محل عبث من بعض عيالكم وبعض حلفائكم وأنت تعرف يا سمو الأمير من هو هذا الحليف....

وأنتم لاهين بالصوت وبالصوتين... الآن هناك من يدعيكم ويغريكم باستعمال العنف مع الشعب...

لكن ثق تماماً يا سمو الأمير أن العنف لا يجلب إلا العنف المضاد....

أن العنف سيجلب العنف المضاد وهذا أمر لا نريده ولكن أنتم قاعدين تحطون الناس غصب فيه...

اليوم يا صاحب السمو.. اليوم احنا ومجموعة من النواب الأفاضل ومجموعة من القوى الشبابية قاعدة نحاكم.. نحاكم على شنو؟!!.. نحاكم أننا دخلنا مجلس الأمة.. ونحن على استعداد أن نتحمل نتائج هذا الحكم... لأننا قد طوينا مع القوى الشبابية صفحة مخزية من تاريخ الكويت..

لكن أنا خليني أقولك يا سمو الأمير المفارقة العجيبة...

سموك تطلع في كل خطاباتك وتقول يجب تطبيق القانون... الساقط اللاقط الجويهل يسب الناس ويسب القبائل ويضرب مكونات المجتمع

وبعد ذلك تقول يا طويل العمر القانون... لا شيء غير القانون.. لكن خليني أقولك يا طويل العمر المفارقة العجيبة.. اللي تؤلمنا احنا دخلنا مجلس الأمة وحاكمونا وولد أخوك طلال الفهد اقتحم اتحاد الكرة واحتله وصمتت الحكومة صمت القبور..

ولا زال محتله... لكن خليني أقولك المفارقة الأعجب.. أنك يا طويل العمر.. تكافئه وتعطيه مليونين دينار وتقول لنا طبقوا القانون...

واضح أن هناك مكافأة للشيخ إذا اقتحم وهناك سجن للنائب إذا دخل... واضح أن هناك قانون يطبق على الشعب وقانون يطبق على الشيوخ...

صاحب السمو... شاءت الأقدار ألا نتصادم معك دستورياً عندما كنت وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء... وأنا أقولك يا طويل العمر... ليس من المناسب أنك أنت تتصادم مع الشعب عندما أصبحت أميراً للبلاد باختيار الأمة

ما هي زينة لك يا طويل العمر... ما هي زينة لك وأنت رئيس دولة ولست وزيراً أو رئيساً للوزراء... أحب أذكرك يا طويل العمر في سنة ٢٠٠٦ في الوقت اللي كنا إحنا نطالب بتحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود والأخوة النواب يعلمون وقدمنا قانون «خمسين دينار لكل مواطن»... من الموظفين والمتقاعدين والمعاقين والأرامل ومتلقي المساعدات الاجتماعية...

دخلنا في صراع مع الحكومة وأجبرناها على القانون وانتصرنا فيها... وعندما جاء إلى سموك رجعت القانون مرة أخرى... ويقال إن إحدى أسباب حل المجلس هو موضوع الخمسين دينار اللي راح نحطها للمواطن... طيب سموك أنت.. أول ما استلمت الإمارة.. رفعت مخصصاتك من ثمانية مليون إلى خمسين مليون...

ما قلنا شيء تقديراً لك... فاحفظ يا سمو الأمير هذا التقدير... ليس لنا إنما للأمة...

يطلعون الحين بعض التعساء والساقطين «الله يكرمكم» ومحشومين (مكرمين) أهل الكويت عنهم... أن راح ينزلون الجيش والحرس الوطني... وأن المخافر (مراكز الشرطة) فاضية هالحين

وبينزلون القوات الخاصة... أنا أقولك وأجيب من الآخر...

أجيب فالآخر... قسماً بالله يا طويل العمر.... والله لو تنزل جيشك وحرسك الوطني وشرطتك، لن تثنينا على مناصرة الشعب وحماية الدستور...

سمو الأمير.. خليني أجيك أيضاً وأقولك يا صاحب السمو أنت رئيس دولة سلطاتك مقيدة بالدستور... ما تملك إنك تستخدم المادة ٧١ على كيفكم... المادة ٧١ هي حالة استثنائية لا يستخدمها الأمير إلا إذا كان مجلس الأمة قائم... إلا إذا كانت هناك خطر داهم على الأمة.... أو مصلحة وطنية عليا حالة (آتية)...

غير ذلك خلي مستشاريك يقولولك وجاسم الخرافي وعلي الراشد ومحمد الصقر... غير ذلك نقولك يا طويل العمر ما لك حق.. ما لك حق.. لا لك حق وإذا صدرت المرسوم، الأمة راح ترجع بضاعتك لك...

سمو الأمير.. سمو الأمير... ثق بالله أنك إذا أصدرت مرسوم الضرورة الذي يتعلق بالانتخابات وبالأصوات، فإنك يا طويل العمر عقدت الحبال، ويا سمو الأمير اللي عقد رؤوس الحبال يحلها... اللي عقد رؤوس الحبال يحلها... وإذا صدر المرسوم، فأنت يا طويل العمر من عقدت الحبال ومسؤوليتك أنك تحلها...

يا إخوان أن تستضعف الشعوب هذه هي دورة الحياة... دورة الحياة منذ أن خلق الله الدنيا منذ أيام الرسل أيام سيدنا محمد ﷺ استضعفت الشعوب... لكن أقولكم شنو أخطر شيء!!

أخطر شيء والكارثة أن تضعف الشعوب نفسها... يا إخوان... شيلوا الخوف من قلوبكم... ومن صدوركم... وواجهوا السلطة الغاشمة التي تريد أن تعتدي على دستور الأمة ومقدرات الأمة... تريد أن تعتدي على حقوقنا كشعب... لا نسمح ولن نسمح ولن نسمح..

فبالتالي.. يا إخوان... أنتم الآن أحرار في أوطانكم.... فلا تخلون أبناءكم وأحفادكم بعد أن كنتم احرار... يكونوا عبيداً وأجراء في وطنهم... لا تخلوهم لقمة سائغة لجاسم الخرافي ومحمد الصقر... لا تخلونهم

أنا سمعت، سمعت، كفو «يخاطب الجمهور»... أنا سمعت عن مسيرة سموها الشباب المسيرة الكبرى كرامة وطن... وأنا قسماً بالله يا إخوان قسماً بالله أني ما أعرف من هم الشباب اللي نظموا هذه المسيرة... ولكنني عرفتهم بضمائرهم التي تناديني... وأنا أقولهم سألبي النداء...

يا إخوان.. يا إخوان.. يا شعب.. أما نكون اللي نبي (نريد) ولا عسانا ما نكون.. رفعت الأقلام وجفت الصحف» انتهى

انتهت كلمة السّيد النائب مسلّم محمّد البرّاك، وشعرت كما شعر جميع من حضر هذا الخطاب، على ما أعتقد، بالفخر والاعتزاز أنه شهد هذا الموقف والخطاب التاريخي، ليس في الكويت فحسب بل في منطقة دول الخليج العربي في تاريخها المعاصر.

اندفعت الجموع في مسيرة حاشدة انطلقت من ساحة الإرادة تردّد كلمة البرّاك «لن نسمح لك»، حتى وصلت إلى حواجز الأمن الحديدية التي أغلقت شارع الشهداء في العاصمة الكويت وهو

الشارع الذي يمرّ بين المستشفى الأمريكي ومبنى البرلمان (مجلس الأمة)، وحدث صدام وقعت فيه عدّة إصابات في الشباب، تفرّقت بعد ساعتين تقريباً الجماهير بعد أن فُتح الطريق لها.

في ما بعد، وتقريباً بعد هذه الحادثة بسبعة أشهر، تنبّهت السلطة لتختلق قضيّة تتهم فيها عدداً من الشباب، وقد كنت المتّهم الأول في هذه القضية ومعي ١٦ شاباً، أذكر منهم: مشعل الذايدي، حمّاد النومسي، عبد الوهاب الرّسام، صقر الحشّاش، مبارك الدبداب، عمر العريمان، عبد العزيز السّعدون، ناصر المطيري، منذر الحبيب، وكعادة السلطة ووزارة داخليتها التي اعتادت التلفيق واستمرأت الكذب ـ للأسف ـ ادعت الداخلية في محضر وكيل النّائب العام حين سأل ضابط الواقعة من المباحث الرائد أحمد الكندري قائلاً: «وما هو دور المتّهم طارق نافع المطيري في الواقعة؟».

أجاب ضابط المباحث: «هو كان القائد الرئيس للمسيرة ولبقيّة المتهمين التي توصّلت لهم التّحريات، وهو من كان في المقدّمة يوجههم ويخطط للمسيرة وكيفيّة التعامل مع رجال الشرطة، وكان يحرّض على التدافع نحو الحاجز الحديدي والاعتداء على رجال الأمن وإكمال المسيرة، وكان يطلب من المشاركين عدم التّراجع والتجمهر أمام الحاجز، ويقوّي من عزيمة المتجمهرين ويوجّه بقية المتّهمين الذين توصّلت لهم التّحريات إلى كيفية التعامل مع بقيّة المجاميع المشاركة في المسيرة ويوصيها بعدم التراجع، وكان عندما يطلب اللواء الزّعابي من المشاركين الانصراف وفضّ المسيرة كان ـ المتّهم ـ يحثّ المشاركين في المسيرة لعدم الاستماع إليه والتّجمهر إلى أن تستكمل المسيرة».

وبعد أن احتُجزت يوماً كاملاً تم التحقيق معي من قبل النيابة

العامة وأطلعوني على ١٩ صورة التقطت لي ـ تقول المباحث إنها صوري ـ منها ١٦ صورة لشاب ملثّم، والثلاث الباقية صورتي التي أقررت بأنها لي لكنّها كانت في ساحة الإرادة ولا يظهر فيها أيّاً من التهم التي وجّهتها إلى وزارة الداخلية، وبعد تحقيق دام ساعات أعادوني إلى مخفر الشّرطة مقيّد اليدين لأخرج من هناك بكفالة قدرها ٢٠٠٠ دينار كويتي، أصرّت أم صاحبي وأمين عام الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» أخي سعد محمد العجمي على دفع الكفالة عنّي، فجزاها الله عني خيراً.

لقد كانت ليلة «كفى عبثاً» من أعظم وأهم ما حدث في تلك الأيام، إلا أن الأيام العظيمة لا تنقضي طالما بقي الشعب والإنسان عظيماً، كانت تلك الليلة تنبئ أن الأمور قد بلغت مداها، وأنّ التعبئة الشعبية كانت في أقصى مراحلها، ولم يبقَ إلا شرارة الانفجار، وهذا ما قامت به السلطة.

الضّرر لا الضرورة

في يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م أمر النّائب العام السّيد ضرار العسعوسي بحفظ ما عرف باسم قضية «الإيداعات المليونية» وهي القضيّة التي تم التحقيق فيها مع ١٣ نائباً من نوّاب برلمان ٢٠٠٩م، والتي أثارتها صحيفة **القبس** في عددها الصادر يوم السبت ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١م على صفحتها الأولى هذه القضية تحت عنوان رئيس هو «أموالٌ لنوّاب تربك المصارف والجهات الرقابية»، والقضية المثارة عن تلقّي نوّاب في البرلمان أموالاً بملايين الدنانير الكويتية اكتشفتها البنوك في حسابات أولئك النوّاب المتضخّمة.

فأصدرت النّيابة العامة بياناً حول تلك القضية أكّدت فيه وجود أموال أودعت في تلك الحسابات لكنّها لم تستطع أن تتعامل معها كجريمة ليس لأنها لم تقع - فهي وقعت فعلاً - لكن لأن هناك قصوراً تشريعياً لم يمكّن النيابة العامة من تجريم ما حدث!، وقد جاء في بيان النيابة الآتي: «لما كانت النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام هي المكلفة بتحقيق أدلة ثبوت أية جريمة ومن ثم يقع على عاتقها بالنسبة إلى هذه القضايا إثبات حقيقة المبالغ أو الأموال أو الإيداعات موضوع هذه البلاغات وإثبات مصادرها غير المشروعة، ولما كانت تحريات وحدة التحريات المالية ببنك الكويت المركزي وتحريات إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجهاز أمن الدولة وما باشرته النيابة العامة من تحقيقات لم تتوصل إلى ما يثبت أن الأموال المودعة في حسابات الأشخاص المشتبه فيهم قد تحصلت من أي جريمة أو من أي مصدر غير مشروع. . . . لذا فقد انتهت النيابة العامة إلى التصرف في القضايا المشار إليها بأن أمرت استبعاد شبهة الجناية عن الوقائع موضوع هذه البلاغات وبقيدها شكاوى وحفظها إدارياً. . . على ضوء مباشرتها لإجراءات التحقيق في هذه القضايا وما أسفرت عنه من نتائج إلى أن نصوص قانون الجزاء وقانون غسل الأموال المعمول بهما حالياً في دولة الكويت لم تعد كافية في الوقت الراهن لتجريم كافة الصور والوقائع التي تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وتجريم الكسب غير المشروع لذا فإن النيابة العامة تهيب بالمشرع العمل على تعديل قانون غسل الأموال القائم وإصدار التشريعات الجزائية المرتبطة به والمكملة له اللازمة للكشف عن الذمة المالية وتجريم كافة صور الكسب غير المشروع».

وبهذا الحفظ للقضية استطاعت السلطة أن تقيّد ١٣ نائباً موالياً

لها بورقة ضغط قابلة للاستخدام في المستقبل تحت عنوان: (استجدت معطيات تقتضي إعادة فتح ملف القضية) إذا دعت الحاجة، والحاجة لن تستدعى طالما التزم أولئك النوّاب بالحكمة ومراعاة المصلحة العامة، وأيّدوا خطوات السلطة المعتزمة على طول الخط!

وكان في اليوم نفسه ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م اختتام مؤتمر الحوار الآسيوي الذي استضافته الكويت وبدأت مغادرة الوفود، والآن أصبحت السلطة جاهزة للخطوة القادمة بعدما أغلقت ملفّاتها التي دعتها إلى تأجيل ما هي عازمة عليه.

في مساء يوم السبت ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م خرج أمير البلاد الشّيخ صباح الأحمد الصّباح في خطاب متلفز طويل ومفصّل، حوى تشديد اللهجة والتعنيف على المعارضة السياسية، ثم انتقل إلى ما كانت السلطة تمهّد له منذ أشهر قائلاً: «اليوم وبعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها الحاسم الذي يسمح بإجراء التعديل الضروري اللازم للنظام الانتخابي فقد استخرت الله جلّ وعلا، وتحمّلاً لمسؤوليتي أمام الله ثم أمام أهل الكويت الأوفياء، واستجابة للضرورة الملحة التي استوجبت اللجوء لاتخاذ هذا القرار الذي لا يسمح بأي تسويف أو تأجيل، وتفعيلاً لسلطاتي الدستورية فقد وجّهت الحكومة بحتمية صدور مرسوم بقانون لإجراء تعديل جزئي في النظام الانتخابي القائم يستهدف معالجة آلية التصويت فيه، لحماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية ويحقق تكافؤ الفرص والتمثيل المناسب لشرائح المجتمع».

وبناءً على خطاب الأمير صدر مرسوم ضرورة يقضي بأن تجرى الانتخابات في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على

أساس نظام انتخابي تقسّم فيه الكويت خمس دوائر انتخابية ويتاح لكلّ مواطن صوت واحد يختار فيه نائباً واحداً من ضمن ١٠ نوّاب تنتخبهم الدائرة.

فانفجر المشهد السياسي من كل أطرافه، واشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأت البيانات بالصدور من كل جانب، فالموالون للسلطة وممارساتها هلّلوا وباركوا هذا المرسوم الذي سيعيدهم إلى صدارة المشهد السياسي بعد أن يزيح هذا النظام الانتخابي خصومهم من طريقهم، والمعارضة أدركت أن السلطة قد عزمت على خوض حرب مفتوحة ومباشرة معها وتحطيمها وتحجيم تأثيرها السياسي.

وكأي موقف سياسي لن يعدم أطرافه الحجج وسوق الخطابات والتدليل على صحة موقفهم، ضجت الساحة بالخبراء الدستوريين بين مؤيّد ومعارض لمرسوم الضرورة، وأدلى السياسيون ببياناتهم وخطاباتهم وتعليلاتهم، وحتى الفتوى بدأ المفتون بسرد الآيات والأحاديث تارة في طاعة ولاة الأمر وتارة أخرى في احترام رأي الأمة، ولم يكن كل ذلك ليغني عن الوقائع على الأرض شيئاً.

وينصّ الدستور الكويتي بحسب ما جاء المادة (٧١) بشأن حالة «الضرورة» التي تستدعي صدور المراسيم على الآتي:

«إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حلّه، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائماً، وفي

أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك أما إذا عرضت ولم يقرّها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر».

وهذه المادة من الدستور كما هو واضح جاءت لمعالجة حالة حدوث طارئ داهم لا يحتمل معه التسويف ولا التأخير لاتخاذ إجراءات كالحرب أو الكوارث الطبيعية أو مصيبة وطنيّة من أي نوع وكان مجلس الأمة المخوّل في النظر في مثلت تلك الطوارئ غائباً (جاز) للأمير أن يصدر مراسيم لمعالجة ذلك الطوارئ والتصدّي له، لكن يبدو أن السلطة كانت تعتبر أن المعارضة السياسية هي المصيبة والكارثة التي حلّت على الوطن والطّارئ الذي يجب اتخاذ تدابير لازمة لا تحتمل التأجيل للتصدي لها!، فأي عقل يبرر للسلطة بعد ذلك فعلها، ووفق أي منطق؟!

المسيرة الكبرى

وكما في كلّ موقف استثنائيّ قاد الشباب المشهد وتقدّموا الصفوف ورفعوا راية المبادرة، فما إن انتهى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من كلمته المتلفزة معلناً عن مرسوم تغيير النظام الانتخابي مساء التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حتى غرّد في موقع التواصل الاجتماعي (تويت) حساب «كرامة وطن ـ @karametwatan» معلناً عن موعد التظاهرة الكبرى «مسيرة كرامة وطن الأولى» وكانت التغريدة هي: «إنطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية نعلن انطلاق مسيرة كرامة وطن في يوم الأحد الموافق ٢١ ـ ١٠ ـ ٢٠١٢».

وقد أصدر حساب «كرامة وطن» بهذه المناسبة بياناً فيه إرشادات ومواعيد الانطلاق وخريطة للعاصمة الكويت حدد فيها ثلاث نقاط للتّجمع، فجاء البيان المقتضب كالآتي:

تعليمات إرشادية:

١. المخطط المرفق يحدد نقاط التجمع بحسب الناخبين في الدوائر.

نقطة رقم (١) الدائرة الأولى والثالثة قرب **دوار الساعة** (شارع عبد الله الأحمد).

نقطة رقم (٢) الدائرة الثانية والرابعة **أمام قصر نايف** (مقابل بلدية الكويت).

نقطة رقم (٣) الدائرة الخامسة **ساحة العدل** (أمام قصر العدل).

٢. خط المسير كما هو موضح على المخطط ينتهي بساحة التغيير ـ المقابلة لمجلس الوزراء.

٣. في حالة إعاقة وزارة الداخلية لنقاط التجمع أو خط المسير فإن هناك عدة بدائل قريبة لنقاط التجمع وكذلك بدائل لخط المسير الذي يصب بالنهاية في ساحة التغيير (أمام مجلس الوزراء).

٤. تجمّع النساء بنقطة رقم (١) قرب (برج البابطين) على كل الأخوات التواجد بالمكان المحدد.

نقاط مهمة:

١. موعد المسيرة مساء اليوم التالي لصدور مرسوم تغيير النظام الانتخابي (يوم بعد صدور الإعلان عن مرسوم التغيير).

الساعة: ٧:٣٠ التجمع: ٨:٣٠ بدء المسير

الرجاء الإلتزام بالمواعيد

٢. سيكون في كلِّ نقطةٍ تجمّع منظّمون رجاءَ الالتزام بالتعليمات والإرشادات المعلنة والتي ستُعلن في الميدان وهو أمر في غاية الأهمية.

٣. سيرافق كل مسيرة فريق طبي.

٤. سيرافق المسيرة فرق إعلامية لتتواصل مع المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية.

٥. تم الاتفاق مع العديد من جمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية لرصد أي انتهاكات من قبل وزارة الداخلية.

٦. للكل الحق في رفع مطالبه وإحضار اللافتات والشعارات التي تعبّر عن رأيه الخاص، بشرط الالتزام بمفاهيم الدستور والذوق العام.

٧. وضع الأعلام والأوشحة البرتقالية لرمزية اللون المعبّر عن التغيير.

٨. هذه المسيرة تمثّل حراكاً شعبياً يضم جميع شرائح المجتمع ومكوناته وليست حكراً على فئة أو تيار، بل هي مظلة لكل من يسعى للحفاظ على هذا الوطن وصيانة المكتسبات الدستورية». انتهى

أعلنت جميع مكوّنات المعارضة من أحزاب ومجاميع وأفراد وقبائل وتنظيمات ورموز وطنية وأكاديميين تأييدها ومشاركتها في هذه المسيرة، حتى لم يكن حدثٌ في الكويت يوازي إعلان صدور (مرسوم الضرورة) إلا الحديث عن مسيرة (كرامة وطن)، وبدأت الاستعدادات والتحضير لهذه المسيرة.

ومن فوري اتصلت بزملائي في الحركة الديمقراطية المدنية «حدم» لنبدأ استعدادتنا وتجهيزاتنا الخاصة للمشاركة في هذه التظاهرة، وفي الليلة التالية ذهبت إلى نقاط التجمع المذكورة في خريطة «كرامة وطن» أتفقّدها وأرى خط مسار تحرّكنا غداً.

وفي يوم المسيرة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م كنّا قد قررنا الاجتماع في منطقة (العمرية) في ديوان العصيمي فتوافد أعضاء الحركة وعدد من الأصدقاء والمحبّين للحركة، شرحنا خطّة المسير وتداولنا التوقعات حولها، ثم قسّمنا أنفسنا ثلاث مجموعات، وكل مجموعة أعطيت مجموعة من التجهيزات وكانت عبارة عن أوشحة وشارات برتقالية وهو شعار كرامة وطن ولون المعارضة الذي اخترناه، وقناني الماء، وبعض التعليمات التي نحرص على اتباعها في كل تظاهرة وحراك ميداني تخوضه الحركة، وما أن أذّن لصلاة المغرب حتّى صلّينا المغرب ثم سلّمت كلّ مجموعة راية من رايات الحركة ذات اللون البرتقالي تحمل في وسطه شعارها (القفل المفتوح جهة الشرق) ثم انطلقنا للعاصمة.

كنت في صحبة أخي العزيز نافع غزّاي المطيري أبو عمر، كنّا نرى في الشارع ونحن في طريقنا الكثير من السيّارات التي يحمل أصحابها شارات وأوشحة برتقالية، وكانوا يلوّحون لبعضهم كلما تصادفوا في الطريق، كانت المعنويات مرتفعة جداً رغم أننا لا نعلم على وجهة الدقة ولا حتى التقريب عدد من سيحضر، فكلّ ما كنّا نظنه أنه سيحضر الآلاف وربما زيادة عن كلّ مرة سابقة لأهمية الحدث.

وصلنا بعد ١٥ دقيقة تقريباً إلى مدخل العاصمة من جهة قصر العدل، فدخلنا في النفق الموازي له وكان على غير العادة مزحوماً

بالسيارات التي توقّفت في وسط الشارع لكثرتها وصعوبة المرور، قلت لصاحبي نافع: «لم أشهد من قبل أن كان هذا النفق ممتلئاً لهذا الحد، هل تظن أن كل هؤلاء قد حضروا للمسيرة؟!» ودار بيننا حديث حول تقدير العدد المتوقّع وقلنا ربما يصل إلى ٣٠ ألفاً.

كانت أعيننا على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» نتابع تعليقات الحضور وأي أحداث ممكن أن تقع وأي صور يمكن أن تنشر، وفي الساعة السادسة تقريباً، كتب حساب كرامة وطن تغريدة يقول فيها: «ابتداءً من ٦:٣٠ مساءً ندعو الجميع لعمل ريتويت لأي تغريدة تصدر من هذا الحساب لكي تصل رسائلنا الإرشادية للجميع» ثم بعد ما يقارب خمسة دقائق كتب الحساب التغريدة التالية: «يرجى من الشباب المتواجد في النقاط حالياً عدم الاحتكاك بقوات الأمن لا قولاً ولا فعلاً والجلوس على الأرض في حال أي اعتداء»، فقد كانت الأخبار الواردة تفيد بتحشّد كبير لقوات الأمن الخاصة وأخذهم وضع الاستعداد لمهاجمة المتظاهرين.

في إحدى الحدائق العامة في العاصمة (حديقة البلديّة) الواقعة قبالة قصر العدل وهي نقطة التجمّع الثالثة التي تجمّع فيها ناخبو الدائرة الخامسة، حيث كانت كل نقطة تجمّع مخصصة لأبناء دوائر انتخابية محددة، هاجمت القوّات الخاصة، عند هذه النقطة، من دون أي مبرر المتجمّعين وأعملت فيهم هراواتها ضرباً بعنف وقوّة مفرطة، واستخدمت قنابل الصوت والغاز فأوقعت عدة إصابات وحالات اختناق حُمل كثير منها إلى المستشفيات.

سارع حساب «كرامة وطن» بعد أن اتضحت نيات السلطة باستخدام القوة المفرطة في القضاء على المسيرة قبل انطلاقها

بضرب نقاط التجمّع لها، سارع الحساب بإعلان نقطة بديلة يتوجّه إليها جميع من حضر للمشاركة فغرّد حساب كرامة وطن عن ذلك قائلاً: «على الجميع في كل النقاط التوجه إلى النقطة الجديدة: أبراج الكويت وذلك بسبب ضرب وقمع واعتقال المتواجدين في النقاط الأصلية» وذلك في تمام الساعة السادسة و٢٧ دقيقة تقريباً، فما كان منّا ومن جميع المتواجدين حولنا إلا أن توجّهنا عبر مختلف الطرق إلى نقطة التجمّع البديلة إلى أبراج الكويت، التي تطلّ على الخليج العربي وكانت تبعد عنّا ما يقارب ١٠ كيلومتر.

توجّهنا مسرعين ووصلنا إلى جمعيّة المحامين، وكان الناس يخرجون من كل شارع وطريق بالمئات والسيارات تملأ الطرق، أوقفنا سيّاراتنا وكان أذان العشاء قد ارتفع فصلّينا العشاء أنا وأبو عمر على رصيف جمعية المعلّمين، فلمّا قضيت الصلاة التفتنا وإذا بعشرات من المتظاهرين يسيرون تتقدّمهم راية «حدم» يحملها عضو الأمانة العامة السابق طلال رافع الديحاني وكان من بين من اجتمع حول الراية النائب السابق الدكتور حمد المطر، سعدنا برؤية رايتنا مرفوعة تتوجّه إلى نقطة التجمّع فهرولنا للّحاق بها وحيينا بعضنا على وصولنا المبكّر ومعنوياتنا في أوجها، فركضت نحو الشارع الذي كانت تحول بيننا وبين رؤيته بعض الأشجار، وكنت أصرخ في طلال الديحاني حامل الراية أن اركض واسبق الناس إلى الموقع حتى يجتمعوا حولك.

ما إن اجتزنا الأشجار ورأينا الشارع حتى علا هتافنا بالتكبير لما هالنا من منظر، فقد كان الشارع يموج بآلاف من المتظاهرين ما ندري متى وصلوا وكيف وصلوا قبلنا وقد كنّا نظن أنفسنا مسرعين، بل أن بعضاً من أصحابنا يرفعون الرايات البرتقالية قد وصلوا بيننا.

كان الناس يتساءلون عن الوجهة والعمل، وما كان أحد يدري إلى أين يجب أن نتوجّه وماذا علينا أن نفعل، فسألني جماعة من الناس لا أعرف أكثرهم: «إلى أين الوجهة يا أبا زياد؟» فصحت فيهم: «إن أفضل مكان نلجأ إليه هو العاصمة فمكاننا هنا مكشوف»، وأظن أنهم لم يعجبهم رأيي فهم للتوّ خرجوا من العاصمة وتركوا نقاط تجمّعهم فيها، ثم إنهم ينتظرون حساب «كرامة وطن» يوجّههم، وبينما نحن كذلك عند إشارة المرور في آخر التظاهرة، إذ بدأت راياتنا البرتقالية تتوجّه ناحية الأبراج وكان أحد حمَلَة الراية عضو الحركة السابق الأخ مشعل الذايدي، وكان يحمل في يده الأخرى مكبّر صوت ويحثّ الناس على التوجّه نحو الأبراج، حاولت مناداته وإعادته فما استطعت ولم يسمعني.

سرنا مع الناس جهة الأبراج نهتف بالأناشيد والأغاني الوطنية، والآلاف تهدر بكلمة: «لن نسمح لك» وهتاف: «نكسر الخشم العنيد ولا نبالي» وكان المشهد مهيباً أقصى ما يمكن أن تكون عليه المهابة والإجلال.

ارتقيت شارعاً مرتفعاً على جانب الطريق فرأيت جموعاً لا يبلغ نظري أولها ولا يدرك آخرها، فقد قدّرت كثيرٌ من وسائل الإعلام والراصدون أن عدد من حظر مسيرة كرامة وطن الأولى قد قارب الـ١٠٠ ألف متظاهر وهي وإن قلّت عن هذه التقديرات، إلا أنه وبِلا أدنى شك كان أكبر حشد ومظاهرة شعبية شهدتها الكويت في تاريخها، بل ربما تكون أعظم تظاهرة شهدها العرب نسبة إلى نسبة عدد السّكان، فالمئة ألف متظاهر تعني أن ١٠ في المئة من عدد المواطنين.

كنت وقتها لا أستطيع وصف مشاعري وأنا أرى هذه الحشود

الوطنية المخلصة التي تردّ على كل من راهن أن الشعب الكويتي المرفّه والذي يعدّ دخل المواطن فيه سنوياً من أعلى المداخيل في العالم، هذا الشعب الذي لا يشكو الفقر والفاقة ولا يئن تحت وطأة الظلم المودي بالحياة والسافك للدماء قد خرج بعشرات الآلاف الهادرة وما أخرجه إلا قيمة إنسانية عليا شعر ضميره الحيّ أنها انتهكت أو اعتدُي عليها من قبل السلطة، كانت قيمة «الكرامة» التي تسمّت بها أعظم تظاهرة في تاريخنا أجمعه هي التي تقودنا يومها ولا تزال وستستمرّ حتى نسترد حقنا كاملاً غير منقوص.

لقد رفعنا السلمية شعاراً لنا وسياسة متّبعة مهما كانت الظروف، فنحن طلبة حق وإصلاح لا طلبة صدام وعنف، فما تعرّضت شجرة ولا مرفقاً عاماً ولا سيّارة ولا واجهة زجاجية واحدة لكسر أو إتلاف أو ضرر، بهذا الانضباط العالي والمسؤولية الذاتية الراقية وقفنا أمام بضعة عشرات من القوّات الخاصة لا يتجاوز عددهم الـ ١٠٠ عنصر كانوا قد سبقوا زملاءهم ليمنعوا مسيرنا من المواصلة، وكان من ورائهم ما يقارب خمسة آلاف من المتظاهرين الذين كانوا قد قدموا لنقطة التجمع من طريق آخر، كان بإمكاننا بكل بساطة تجاوز عناصر الأمن، إلا أننا لم نكن نريد أي فرصة للصدام مهما قلّ حجمها.

طلبنا من القوّات الخاصة إفساح الطريق فمسيرتنا سلمية، فرفضوا وانتظروا بقية زملائهم يحضرون حتى تستكمل قوتهم لمواجهتنا، وبالفعل انتظرنا وبعضنا جلس على الشارع مبالغة في السلمية وعدم الرغبة في الصدام، إلا أن السلطة كانت تريد الصدام وقمع مسيرنا السلمي فأمرت عناصرها بإطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع والقنابل الصوتية فتفرّقت الصفوف الأولى من هذه الهجمة المباغته، وقد كنت في أول الصفوف حاولت الثبات وتثبيت من

حولي إلا أن وجهي اشتعل حرارة وعيني لم أعد أستطيع النظر منها بفعل غازات القوات الخاصة التي أطلقتها، كنت أتلمّس الحائط حولي محاولاً تثبيت نفسي حتى لا أسقط، وأسمع صوت إحدى السيّدات بالقرب منّي يناديني بكنيتي: «أبا زياد ما لك؟ ماذا حدث لك؟ يا بنات أحضرن الماء، أحضرن الماء» وكنت أردّ فأقول: «لا أريد ماء أريد بيبسي، الماء لا يصلح لمعالجة مفعول الغاز بل المشروبات الغازية هي ما يصلح» وكنا قد استفدنا هذه المعلومات من إخواننا في بلدان الربيع العربي، فقد أصبحت ثقافة التظاهر ثقافة معرّبة منذ انطلاق الثورة العربية.

كانت هذه السّيدة الكريمة فاطمة البداح أم محمّد صديقة زوجتي أم زياد وزوجها صاحبي العزيز نبيل المفرّح، وبعد انقضاء الليلة أرسل إلي أبو محمّد هذا المشهد مصوّراً بالصوت والصورة أحتفظ فيه من ذكريات ذلك اليوم الذي لا تغيب.

بدأ تفرّق الآلاف وسط مناداة من الجميع بعد الصدام وتجنّب المواجهة، ووسط صيحات النساء ورعب الأطفال من هول المنظر المستغرب والمستهجن والذي لم نعهده بهذا الشكل غير المسبوق في الكويت، كانت القوات الخاصة تضرب وتعتقل وترمي قنابلها، فاعتقل العشرات حتى فاقوا الـ ١٦٠ معتقلاً من ضمنهم عشرات الشباب النشطاء وعدد من نوّاب البرلمان، بخلاف المصابين والجرحى وحالات الاختناق.

تعرّفت على أحد أصحابي عبد الله الزيد وقد كان ملقى على الأرض وحوله مجموعة من الناس يحاولون إسعافه من قنبلة غاز أصابته بالاختناق، فطلبت من الناس أن يبتعدوا عنه ليفسحوا مجالاً للهواء وكلّمته وكان شبه غائب عن الوعي، فأسندته ومشيت

به بعيداً عن هجمة القوات الخاصة حتى بلغنا مكاناً أميناً بين بنايات العاصمة.

انتظرنا عند فندق سفير القريب من أبراج الكويت، والتقينا بعض أصحابنا ومرّت بنا سيّارة لا أعرف صاحبها، حملنا مشكوراً إلى بيوتنا، لنلقى فيها أهلنا الذين عادوا من التظاهرة وننتظر من لم يرجع بعد، فقد كانت زوجتي نورة في المظاهرة رأيتها وقد التجأت إلى أحد المطاعم على الواجهة البحرية مع أختها ديمة، كما علمت أن أمي قد أغمي عليها بفعل استنشاق الغاز وحملها أخي إلى البيت، فقضيت دقائقي الأولى عند وصولي أتفقد بالهاتف أهلي وأصحابي الذين كانوا في المسيرة.

أتوقّف هنا!

اخترت أن يكون مساء يوم الأحد الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠١٢م، و«مسيرة كرامة وطن» الأولى هي اللحظة التي تستريح عندها هذه الحكاية لتروي خمسة عشر عاماً عشتها واختبرتها بنفسي، سردت من خلالها شهادتي على تاريخ متواضع نسبة إلى عمري وأثري فيه، كبير وعظيم بالأحداث والبطولات والتضحيات التي قدّمها من استحقوا الشكر وخلود سيرتهم، وقد أكرمني الله بأن شهدت جانباً من تلك المواقف العظيمة واللّحظات الفارقة ليس في تاريخنا الكويتي بل تاريخ أمّتنا العربية، وكان تقدير الله تعالى أنني مررت بمحطّة مهمة من محطات ذلك التاريخ.. لكن لماذا أتوقف عند هذه اللحظة تحديداً؟!

إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن لحظة كرامة وطن بلغت من الحجم والأهمية ما جعلها تخرج من إطارنا المحلّي وقطرنا الكويتي، إنها لحظة امتزجت وتناغمت مع حالة أمة عربيّة رزحت قروناً تحت نير محتل ومستعمر وآن وقت انعتاقها.

لقد كانت مسيرة كرامة وطن الأولى هي الصرخة الأعلى التي دوّت في أصقاع المعمورة مفزوعة من المكر الذي يراد بنا كما أريد في الأمة العربية، وتوالت بعدها مسيرات كرامة وطن حتى بلغت ثماني مسيرات شعبية، إلا أن سياسة السلطة في الكويت وتعاملها مع هذه الهبّة الشعبية لم تكن أبداً بعيدة عن سياسة اتبعت في وطننا العربي لتحاصر ثورة العرب وربيعهم.

لقد وقّعت المبادرة الخليجية لمحاصرة ثورة الشعب العربي في اليمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م ليبعد الدكتاتور علي عبد الله صالح الرئيس اليمني المخلوع ويقدّم بدلاً منه رفيق دربه طوال ٣٠ سنة عبد ربه منصور هادي، وفي خلال أشهر قليلة طرحت فكرة «مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط» لمحاصرة الثورة السورية وعقد المؤتمر في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢م وكان يراد منه إبعاد الأسد والاتفاق على حكومة «وحدة وطنية» من جنس نظام الأسد المجرم، وفي ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢م تم تأخير أحمد شفيق ممثل النظام المصري الدكتاتوري ودولته العميقة وتقديم الرئيس محمّد مرسي ويبدأ العمل للانقلاب العسكري عليه بدعم وتمويل خليجي وغطاء سياسي عالمي.

كانت «الثورة المضادة» تعمل وفق نسق واحد وسياسة واحدة

عنوانها: «استبدال صورة الدكتاتور وشخصه والمحافظة على النظام الديكتاتوري المستبد» وإن اختلفت الصيغ لتحقيق ذلك العنوان، حيناً كانت «مبادرة» وحيناً آخر هي «مؤتمر دولي» أو لتكن «انتخابات» طالما كانت تمتص ثورة الشعب العربي وتعيده إلى إطار (لعبتنا) السياسية وخطتنا الأولى خطة المستعمر الأول.

إقالة رئيس الوزراء السابق ناصر المحمّد الصباح في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١م وتعيين جابر المبارك الصباح بدلاً منه، ثم الإعداد والتخطيط لحلّ برلمان شباط/فبراير ٢٠١٢م وما أعقبها من خطة بدت عصاتها الغليظة في قمع مسيرة كرامة وطن الأولى في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢م، لم تكن خارج سياق عربي عام من المحيط إلى الخليج.

إن الدخول في تفاصيل ما حدث بعد كرامة وطن الأولى، على أهمية توثيقه، إلا أنه يخرج من سياق هذا الكتاب، فما أردته منذ أول كلمة كتبتها في هذا السِّفر هو رواية قصة نهضة الشعوب العربية وثورة جيلها اليوم الذي عاصرته وكنت أحد أبنائه وكانت الكويت أحد ساحات معاركها التي لمّا تنتهي بعد.

لقد كتبت مقالة في صحيفة **التقرير** يوم الأحد ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤م عنوانها «الثّورة تولد مرّتين» تفسّر ما يحدث من ثورة مضادة لثورة الأمة العربية التي انطلقت في يوم الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢م بصرخة من البوعزيزي في تونس، فأجواء الثورة المضادة التي نعيشها اليوم لن تدوم، وستولد الثورة العربية ولادة ثانية عمّا قريب وعندها ستصل ما جرى في كرامة وطن بما حدث بعدها، وإني لأرجو الله أن ندرك جميعاً تلك الثورة القادمة بل ونكون من صنّاعها...

الطارق: حمد هل أنت موجود؟

حمد: أهلاً طارق، أنا في السينما..

الطارق: استمتع بوقتك، فقط أحببت أن أخبرك بانتهاء الكتاب..

حمد: أرسله ارسل،

بحمد الله قد تم في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥م

ملحق الصور



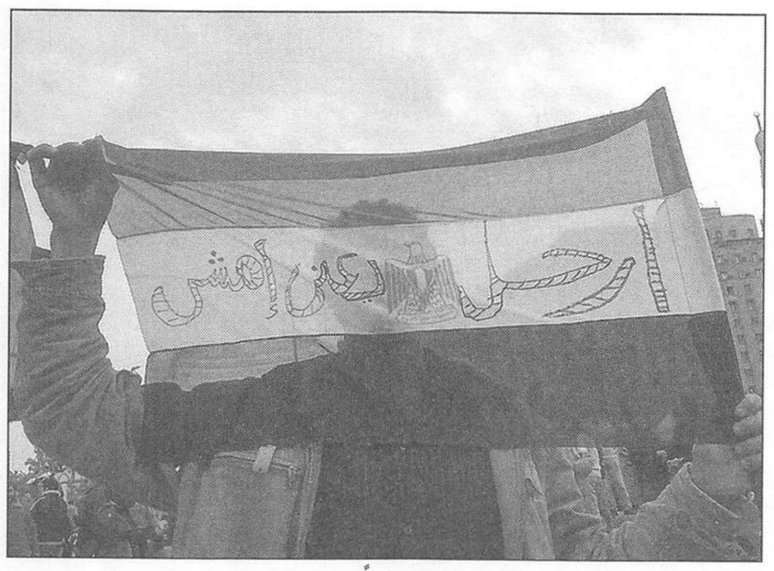
١ ـ شعار حملة «ارحل» التي انطلقت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩م من مدونة الطارق.



٢ ـ منشور لحملة «ارحل» ضد سرّية جلسات مجلس الأمة التي عقدت لاستجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد سنة ٢٠٠٦م.



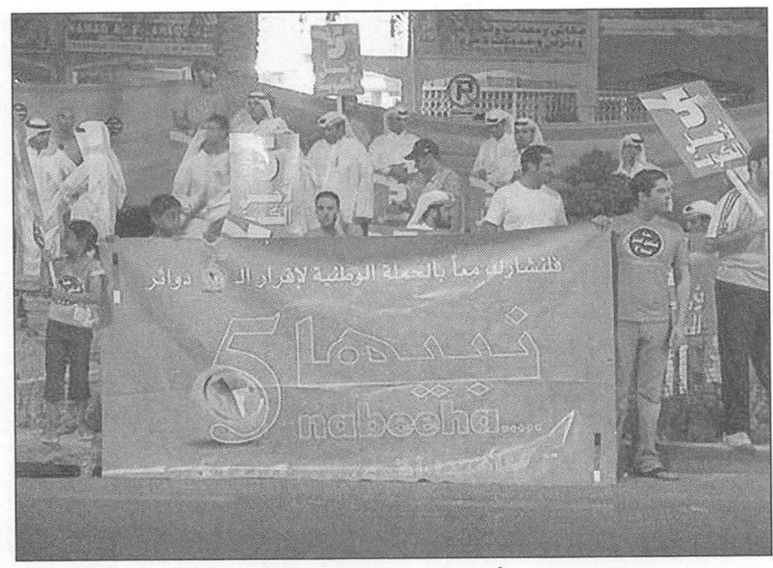
٣ ـ شعار «ارحل» ينتقل إلى الثورة العربية
ويرفع في مظاهرات مصر في ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١٢م.



٤ ـ شعار «ارحل» غير المستخدم سابقاً يترجم باللهجة العامية المصرية،
ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢م.



٥ ـ أول تجمّع في ساحة الإرادة لحملة «ارحل» المطالِبة برحيل رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح سنة ٢٠٠٦م.



٦ ـ جانب من التجمع الأول لحملة «نبيها خمس» سنة ٢٠٠٦م أمام مجلس الوزراء الكويتي.



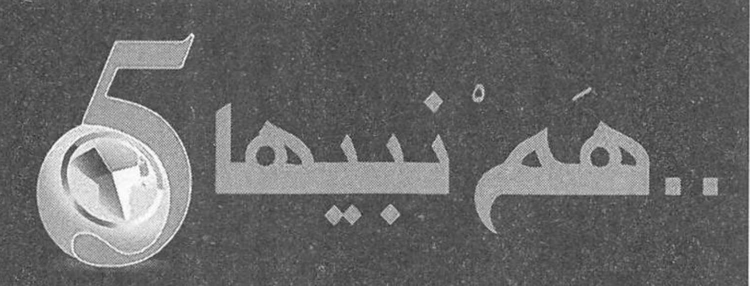
٧ ـ جانب من الحضور في إحدى فعاليات «نبيها خمس»
في ساحة الإرادة سنة ٢٠٠٦م.



٨ ـ أول اعتصام لحملة «نبيها خمس»
أمام مجلس الوزراء الكويتي سنة ٢٠٠٦م.



٩ ـ انسحاب النوّاب من جلسة مجلس الأمة اعتراضاً على تعامل الحكومة
مع ملف تقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر
ووقوف الحضور محيِّياً لهم سنة ٢٠٠٦م.



آن أن نصبح صفاً واحداً

ليكن لك موقف تصنع به التاريخ

جاء دورك.. وطنك ينادي

ليلة الإرادة

الأحد 2006/5/14:

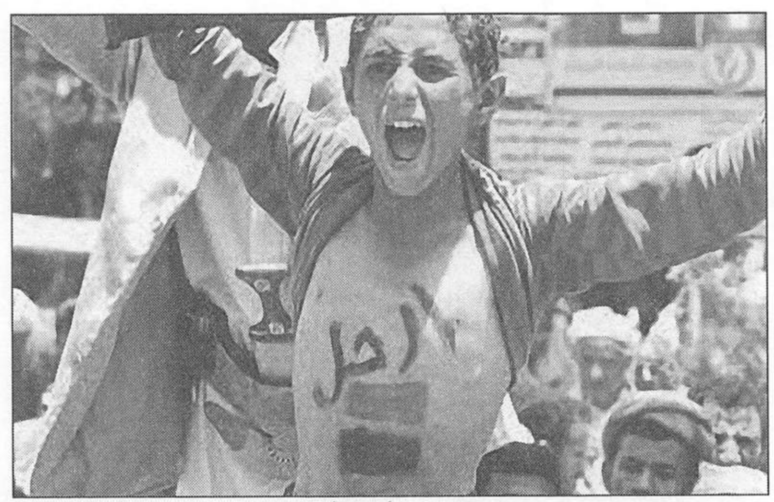
إغرس علم وعبر عن حبك للوطن

أمام مقر مجلس الأمة - شارع الخليج الساعة 6:00 مساءً

هذه بلاد تطلب المعالي.. لكي يسير الشعب للكمال..

... لأجل الكويت

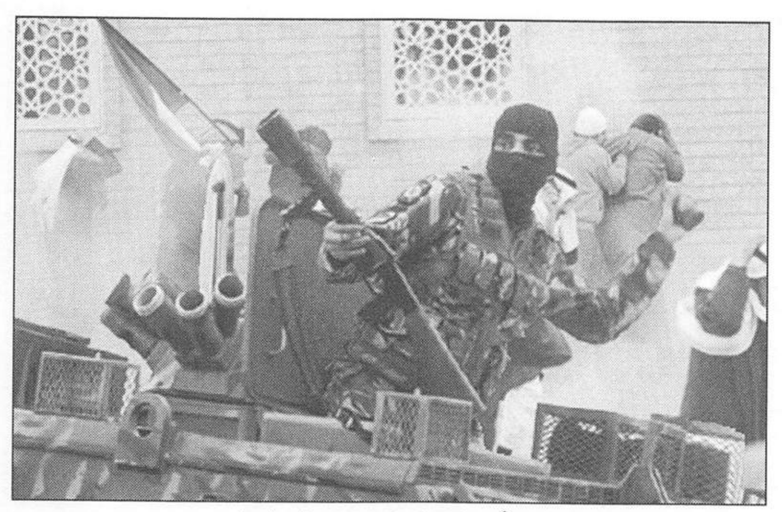
١٠ ـ منشور حملة «نبيها خمس» يدعو إلى التجمع في ساحة الإرادة قبالة مجلس الأمة الكويتي سنة ٢٠٠٦م.



١١ ـ كلمة «ارحل» أصبحت شعاراً عربياً هتفت به الشعوب العربية
مع انطلاق الربيع العربي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م من تونس.



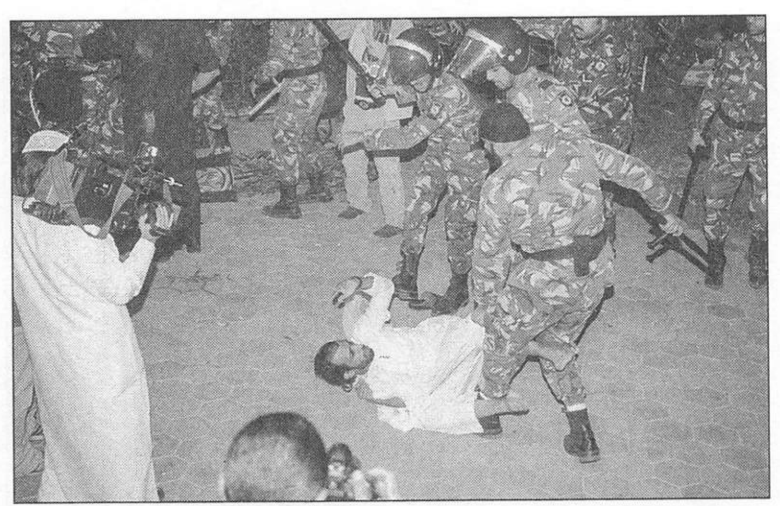
١٢ ـ مظاهرات البدون السلمية
مطالبين بحقوقهم الإنسانية سنة ٢٠١٠م.



١٣ ـ قمع أمن السلطة الكويتي تظاهرات البدون
سنة ٢٠١٠م.



١٤ ـ القوات الخاصة لأمن السلطة تقتحم بيت النائب جمعان الحربش
في أثناء الندوة المعارضة لممارسات السلطة سنة ٢٠١٠م.



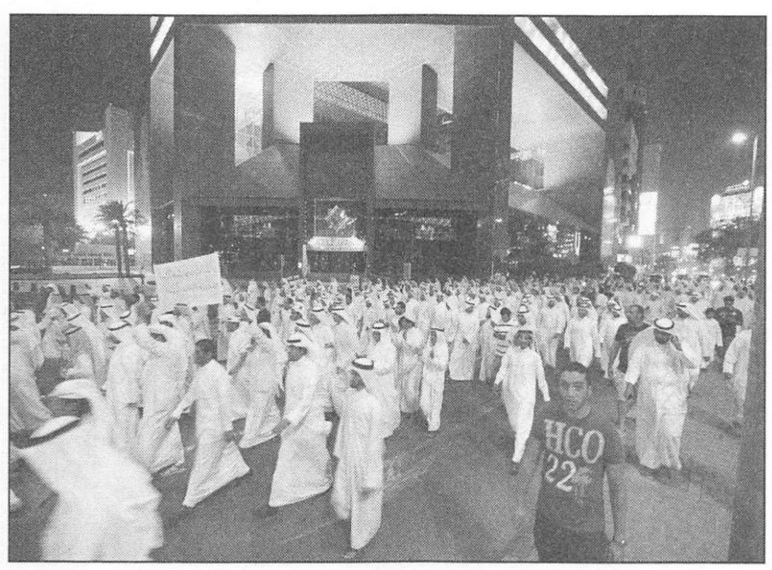
١٥ ـ القوات الخاصة للسلطة تنهال بالهراوات ضرباً على دكتور القانون عبيد الوسمي في ندوة ديوان النائب جمعان الحربش سنة ٢٠١٠م.



١٦ ـ التجمع الأول في ساحة الصفاة في العاصمة الكويت سنة ٢٠١١م.



١٧ ـ جانب من حضور التجمع الأول في ساحة الصفاة
في العاصمة الكويت سنة ٢٠١١م.



١٨ ـ صورة لأول تظاهرة في العاصمة بعد طول سكون في الساحة السياسية
والحراك الميداني وكانت هذه جمعة الدستور سنة ٢٠١١م.



١٩ ـ صورة زعيم المعارضة الكويتية مسلّم البرّاك من الندوة الشهيرة التي سمي باسمها الخطاب السياسي الأشهر «كفى عبثاً» سنة ٢٠١٢م.



٢٠ ـ المتظاهرون بعد دخول مجلس الأمة يرفعون علم الكويت ويتغنون بالنشيد الوطني سنة ٢٠١١م.



اليوم : ...... التاريخ : ....

الإدارة العامة للمباحث الجنائية
قسم الشئون الفنية

بيان من شباب الكويت المعتقلين

بسم الله القائل (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى) بالغ الأسف والأسى على حال وطننا الكويت التي وصل بها الحال أن يعتقل شبابها الشرفاء المدافعون عنها والحامين دستورها بينما يعيث اللصوص وسراق المال العام والراشين والمرتشون فساداً ويتبوؤن أعلى المناصب، وهنا نريد أن نبين للشعب الكويتي حقيقة ما نعانيه الآن خلف أسوار المعتقل وقضبانه نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: تم توجيه تهم ملفقة للجميع مخالفة للحقيقة ووصلت في بعض الشباب إلى عدد ٣٢ تهمة تصل عقوبة بعضها إلى الحبس المؤبد.

ثانياً: ما هو مضحك ومبكي أنه تم اتهام ١١ شاباً بسرقة مطرقة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي

٢١ ـ الصفحة الأولى من بيان الشباب الكويتي من داخل المعتقل على خلفية قضية دخول المجلس سنة ٢٠١١م.

اليوم: ....      التاريخ: ....

الإدارة العامة للمباحث الجنائية
قسم الشئون الفنية

ثالثاً: نحن محتجزون حالياً في مكان يفتقد لأبسط الحقوق الآدمية في زنازين مخصصة للمجرمين [illegible]

رابعاً: ساءت حالة أحد الشباب مما استدعى نقله للمستشفى حيث تم نقله مقيد اليدين والقدمين في تصرف استفزازي إلى مستشفى مبارك.

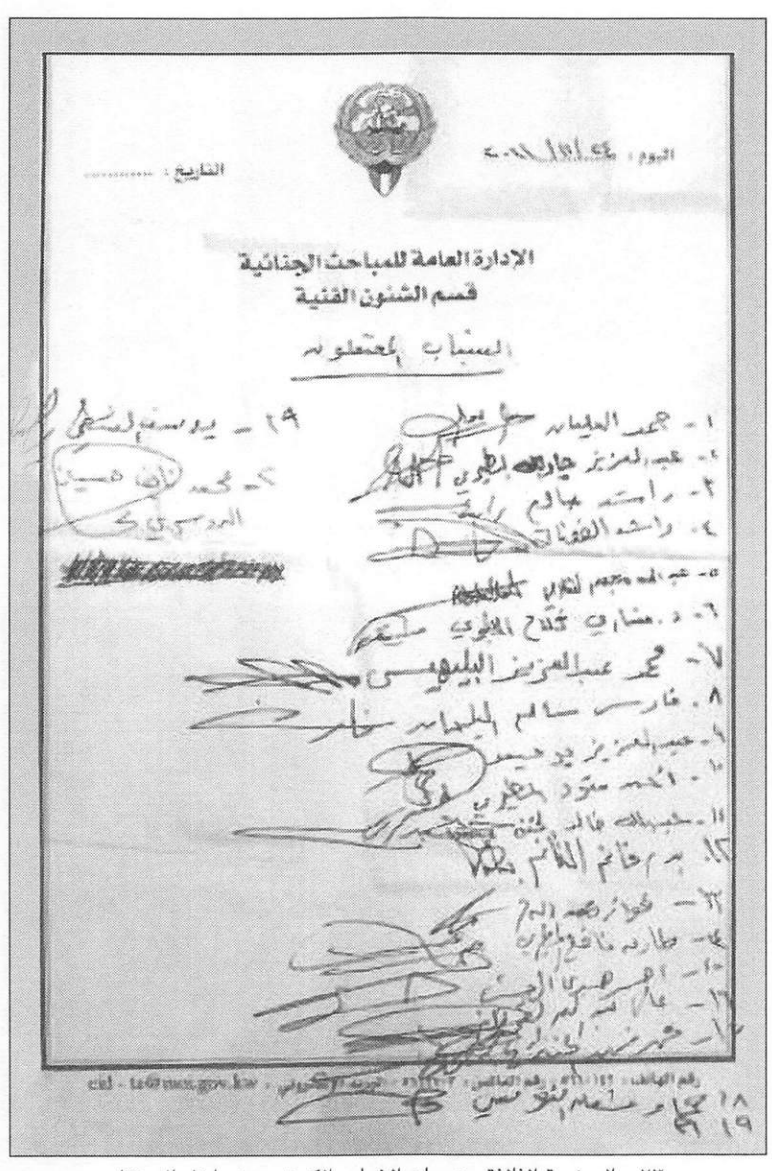
خامساً: باءت العديد من محاولاتنا الاتصال بالأهل بالفشل وعليه فإننا منقطعين عن أي أخبار عنهم وعن الوضع.

سادساً: وبما أنه تم الاستهزاء بنا جميعاً من المحققين في النيابة العامة وهي جهة القضاء وليست إدانة وبما أننا مواطنون كويتيون لا نخشى تحقيقاً ولا نغير معالم الواقعة، [illegible] وحيث أننا قمنا بتسليم أنفسنا طواعية فإنه لا يحق [illegible] يصدر [illegible] قانوني و[illegible] فعليه أننا سنستمر بإضرابنا عن الطعام.

والله ولي التوفيق

رقم الهاتف: [illegible] رقم الفاكس: [illegible] البريد الإلكتروني: cid - ...@moi.gov.kw

٢٢ ـ الصفحة الثانية من بيان الشباب الكويتي من داخل المعتقل على خلفية قضية دخول المجلس سنة ٢٠١١م.



اليوم: ٢٠١١/١١/٢٤

التاريخ: ....

الإدارة العامة للمباحث الجنائية
قسم الشئون الفنية

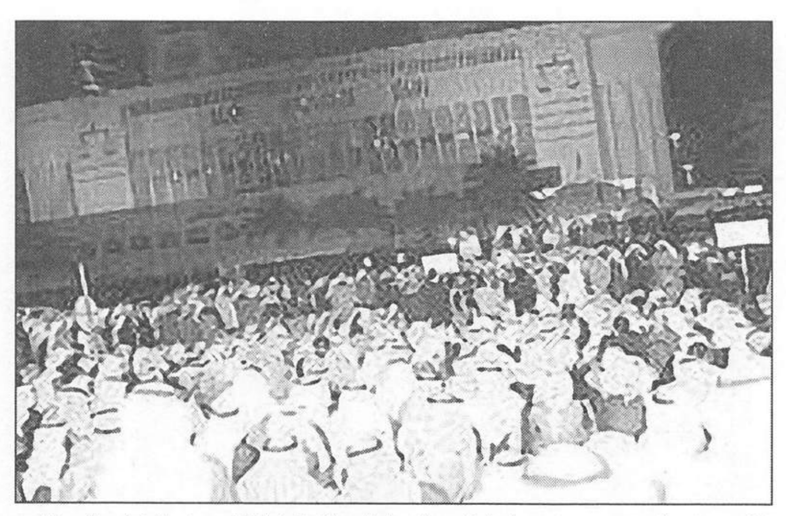
الشباب المعتقلون

١- محمد العليمان
٢- عبدالعزيز جارالله المطيري
٣- راشد سالم
٤- راشد العفاسي
٦- د. مشاري فلاح المطيري
٧- محمد عبدالعزيز البليهيس
٨- فارس سالم العليمان
١٠- أحمد سعود المطيري

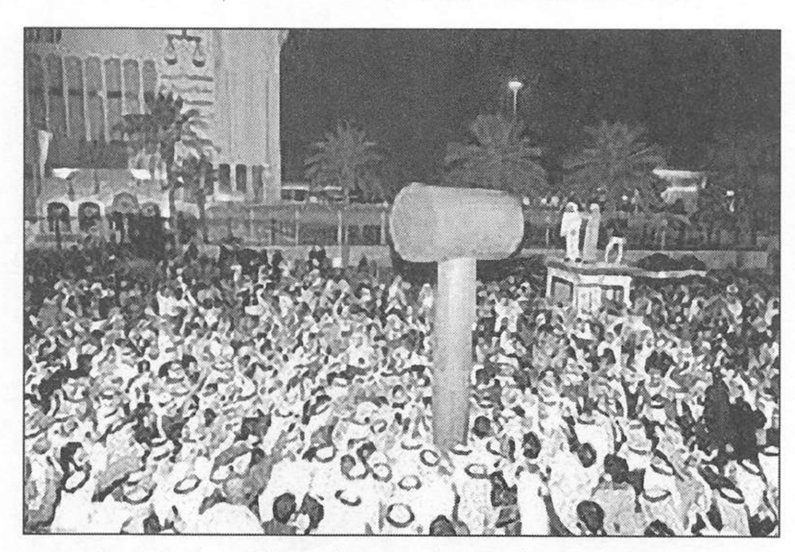
٢٩- يوسف المسلم

رقم الهاتف: ... رقم الفاكس: ... البريد الإلكتروني: cid - ...@moi.gov.kw

٢٣ ـ الصفحة الثالثة من بيان الشباب الكويتي من داخل المعتقل على خلفية قضية دخول المجلس سنة ٢٠١١م.



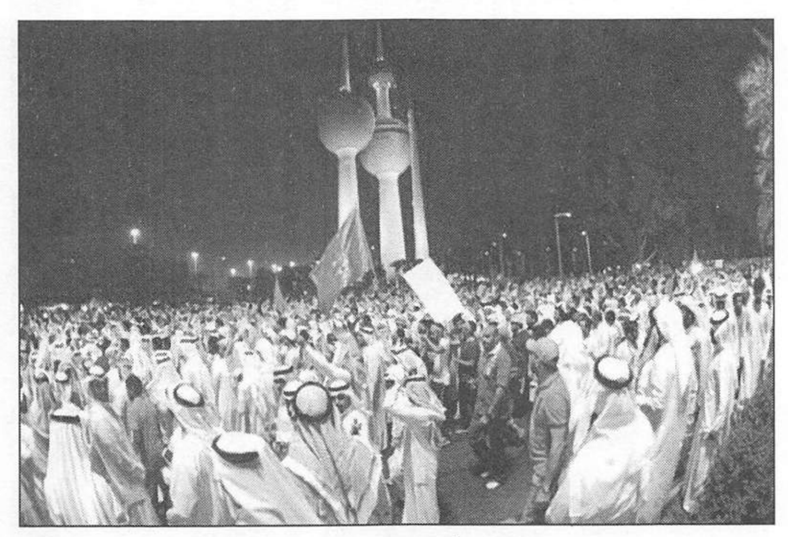
٢٤ ـ تجمّع المعتصمين في ساحة قصر العدل للمطالبة بإطلاق سراح الشباب المعتقلين على خلفية دخول مجلس الأمة سنة ٢٠١١م.



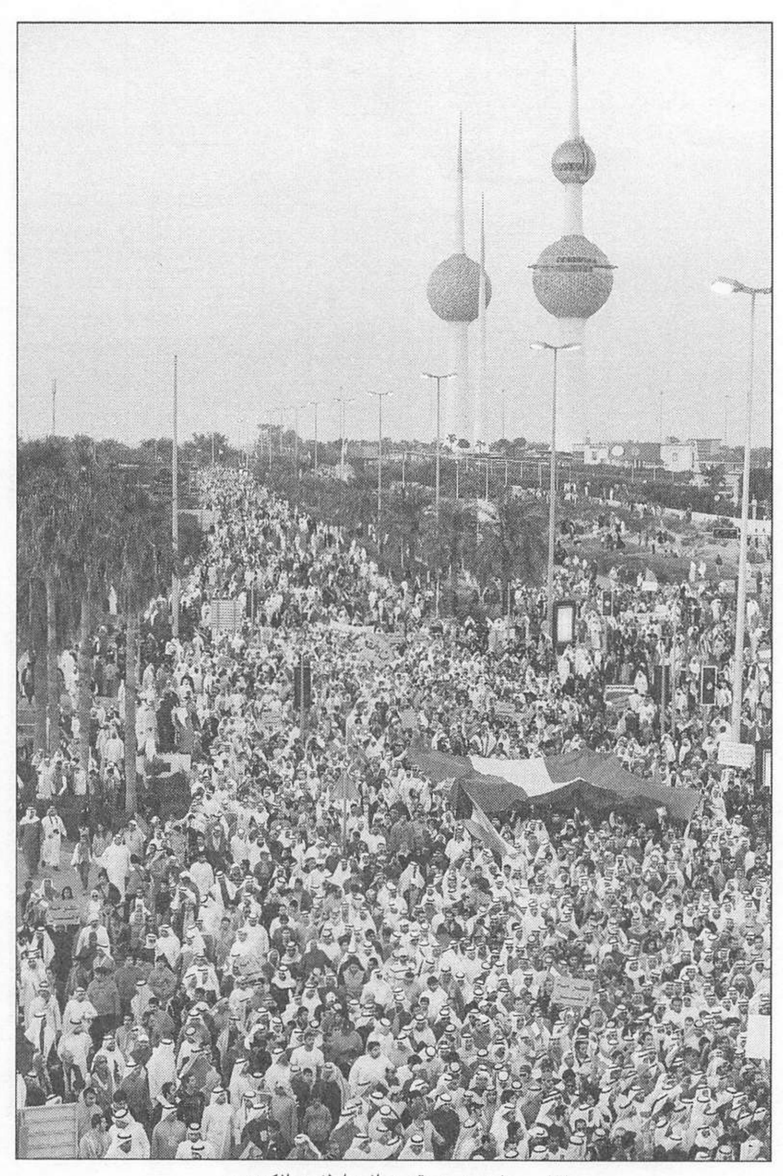
٢٥ ـ تجمّع المعتصمين في ساحة قصر العدل للمطالبة بإطلاق سراح الشباب المعتقلين على خلفية دخول مجلس الأمة ويظهر فيه مجسم «مطرقة» كناية عن مطرقة رئيس مجلس الأمة التي اتُّهم الشباب بأخذها! سنة ٢٠١١م.



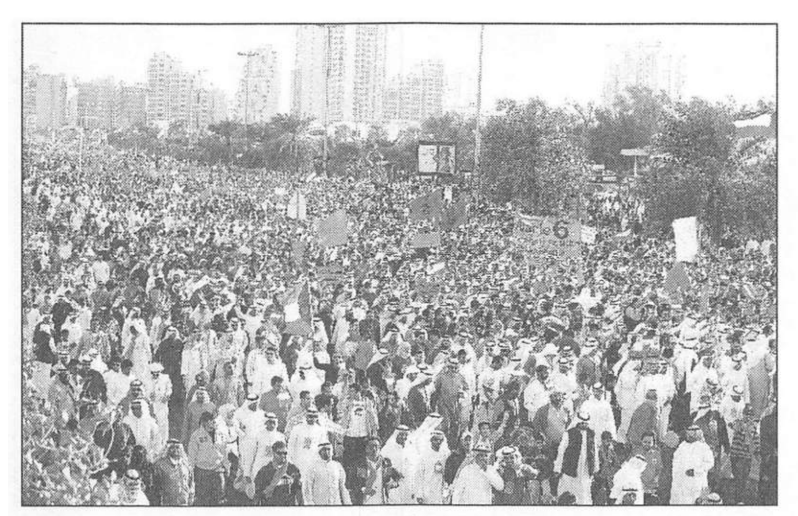
٢٦ ـ نقاط تجمّع المتظاهرين في العاصمة الكويت والتي أعلنها حساب كرامة وطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي سنة ٢٠١٢م.



٢٧ ـ جانب من أكبر تظاهرة فى تاريخ الكويت
حيث يتوجه عشرات الآلاف صوب أبراج
الكويت على ساحل الخليج العربي سنة ٢٠١٢م.



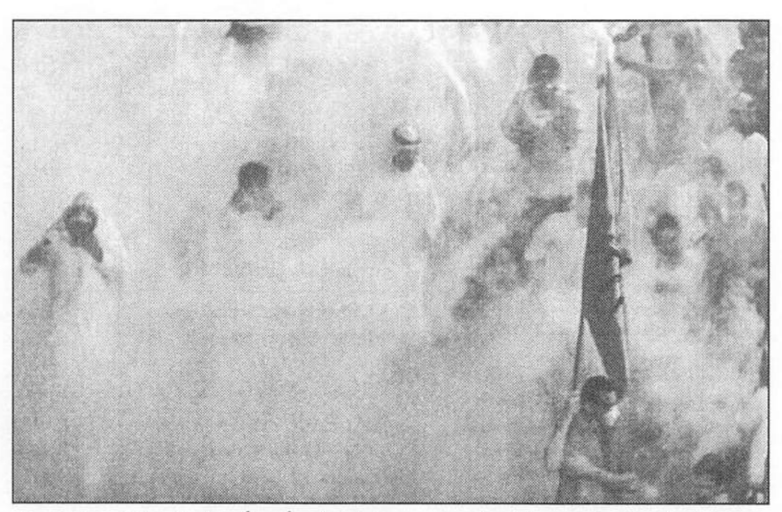
٢٨ ـ حشود ضخمة من المواطنين الكويتيين
في إحدى مظاهرات «كرامة وطن» سنة ٢٠١٢م.



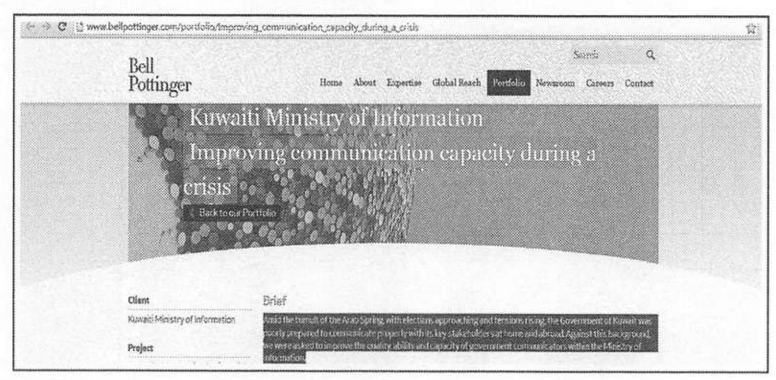
٢٩ ـ مظاهرة حاشدة لـ«كرامة وطن»
في العاصمة الكويت سنة ٢٠١٢م.



٣٠ ـ مجموعة من أعضاء «حدم» يرفعون رايات الحركة ويقرعون الطبول
لإثارة حماسة المتظاهرين سنة ٢٠١٢م.



٣١ ـ راية الحركة الديمقراطية المدنية يحملها بثبات أحد أعضاء الحركة وسط غيمة من الغاز المسيل للدموع التي ترميها قوات الأمن على المتظاهرين في إحدى مظاهرات «كرامة وطن» سنة ٢٠١٢م.



٣٢ ـ موقع الشركة البريطانية Bell Pottinger التي استعانت بها السلطة لمواجهة الحراك الكويتي وفيه تذكر الشركة استعانة الحكومة الكويتية بخدماتها.